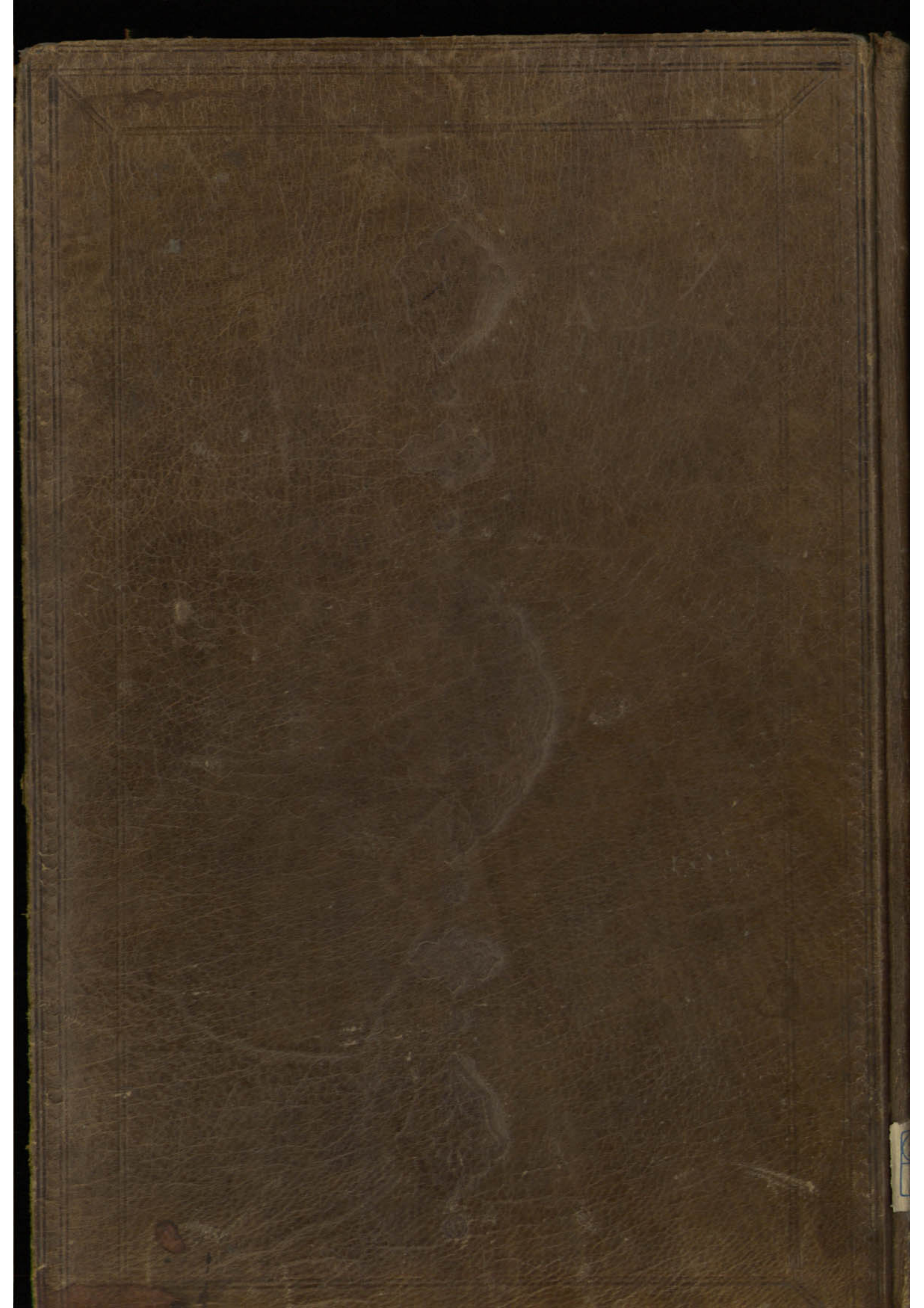




واما الرفعة فاسم لها اذا دلت على معنى حدث بعامل تخصها الحركة التي لم تتقيد بدلالة بالاسم العام
والخاصة اعني التي تدل على معنى بالاسم الخاص كما لو اردت ان تعبر عن فرد من افراد نوع غير مخصوص
فانك تعبر عنه بالاسم العام فتقول رجل ولو عبرت عن خاص لم تكتف بالاسم العام بل تخترع له
اسما خاصا مثل زيد وعمرو وقال في النسخة الاخرى وربما عبر عن مدلول لقب من القاب احدهما
بلقب نظيره من الاخر يعني قد يطلق لقب احدهما على مقابله وبالعكس فتسمي الرفعة ضمة ويقال
في المرفوع مضموم وبالعكس قال رحمه الله واصل الاعراب الاسماء لانها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها
وليس كذلك الافعال لانها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها وقال في الاخرى لانها لا تتغير صيغها لتعاقب
المعاني على مدلولاتها وعن ذلك عبر ابو القسم بانها متمكنة وهو علة لان لو منعها الحركة اذ لو لم تختلف
اواخرها بالحركات مع كون اسمها لا تختلف لما عرف فاعلها من مفعولها الى غير ذلك من احوالها
وخلافها للافعال لانها غالبا تتغير صيغها وابنيتها لتعاقب المعاني على مدلولاتها وذلك معنى ابو
القسم بالتصرف قلت تقريب عند البصريين ان الاعراب انما هو للاسم اصل وللفعل فرع ان
الحاجة تدعوا الى اعراب الاسم دون الفعل وذلك ان الاسم تتوارد عليه المعاني فتحتاج الى الفرق
بينها فاما ان تغير صيغة الاسم بحسب كل معنى او يوضع لكل معنى لفظ على حدة والاول يلزم منه
نقض الاسم الذي مبناه على الجمود والثاني يلزم منه تكثير الالفاظ فعدلوا الى ما هو اقل كلفة منها
مع اندفاع الحاجة به وهو الاعراب اما الفعل فلا يتوارد عليه سوى تعيين الزمان اذ الحدث الذي
هو مدلول الماضي هو مدلول المستقبل وانما افترقا بالزمان والازمنة ثلاثة فغيروا صيغة الفعل
باعتبار تغير زمانه واحتمل هنا التغيير لقلته ولانه الاصل اعني ان يوضع لكل معنى صيغة تدل عليه
قال الكوفيون هذا بعينه تقتضي ان يكون الاعراب في الفعل ايضا اصلا وذلك ان الحاجة الى
الاعراب في الفعل ايضا ماسة كما كان في الاسم وذلك ان اقصى ما تذكرون في الاسم ان صورة واحدة
تحتمل ثلثة معان كما في قولك ما احسن زيد من غير اعراب وهذا بعينه في الفعل فان صورة واحدة
تحتمل ثلثة معان كما في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثم الذي يدل على ان الاعراب اولى
ان يكون في الفعل اصلا ان اعراب المضارع اسبق من اعراب الاسم وما كان اسبق لا يكون
فرعا للمسبوق وذلك ان حالة الافراد اسبق من حالة التركيب والاعراب يوجد في المضارع حالة
الافراد ولا يوجد في الاسم الا حالة التركيب وايضا فلو كان الاعراب في الفعل لا لمعنى لكان
عبثا واذا كان لمعنى كان اصلا فيه اذ لا قائل بالفصل واجيبوا بان الاستقراء دل على ان الحاجة الى
الاعراب انما هي لبيان الفاعلية والمفعولية والاضافة وما حمل عليها وهذه لا توجد في الفعل
فلا يحتاج الى الاعراب وهذا ضعيف لان تلك المعاني انما احتاجت الى الاعراب لتحصل الافهام
الذي هو مقصود المتكلم وهذا مطلوب في الفعل ايضا وقيل لما كان الاعراب في الاسم جي
به للتفرقة بين المعاني فلما نقلوه الى الفعل ارادوا ان يظهر فيه هذه التفرقة في بعض الصور
ليعلم ان هذا الاعراب الذي في الفعل هو ذاك الذي في الاسم وقيل لا نسلم ان الاعراب
فرق بين تلك المعاني في الفعل بل الاعراب ازال اللبس الذي نشا من حذف ان الناصبة و
لذلك لو ظهرت ارتفع اللبس ولم يحتج الى الاعراب اصلا وايضا فالواو مترددة بين العاطفة
والتي للحال والصرف والاعراب ما وضع للفرق بين المشتركات في الوضع بل القرائن والصفات
تغني عنه فيها وانما وضع للفرق بين الاحوال العارضة الطارئة عن تعاقب العوامل وهذا لا يوجد
في الفعل فانك لو قلت اضرب او لتضرب لفهم من كل واحد منها الاسود ان كان احدهما معربا والاخر



واما الرفعة فاسم لها اذا دلت على معنى حدث بعامل نحصوا الحركة التي لم تقيد بدلالة بالاسم العام
والخاصة اعني التي تدل على معنى بالاسم الخاص كما لو اردت ان تخبر عن فرد من افراد نوع غير مخصوص
فانك تعبر عنه بالاسم العام فتقول رجل ولو عبرت عن خاص لم تكتف بالاسم العام بل تحتاج له
اسما خاصا مثل زيد وعمرو وقال في النسخة الاخرى وربما عبر عن مدلول لقب من القاب احدهما
بلقب نظيره من الاخر يعني قد يطلق لقب احدهما على مقابله وبالعكس فتسمي الرفعة ضمة ويقال
في المرفوع مضموم وبالعكس قال رحمه الله واصل الاعراب الاسماء لانها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها
وليس كذلك الافعال لانها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها وقال في الاخرى لانها تتغير صيغها لتعاقب
المعاني على مدلولاتها وعن ذلك عبر ابو القسم بانها متمكنة وهو علة لان لزمتها الحركة اذ لو لم تختلف
او احدها بالحركات مع كون اسمها لاختلف لما عرف فاعلها من مفعولها الى غير ذلك من احوالها
وخلافها للافعال لانها غالبا تتغير صيغها وابنيتها لتعاقب المعاني على مدلولاتها وذلك عنى ابو
القسم بالتصرف قلت تقرير حجة البصريين ان الاعراب انما هو للاسم اصل وللفعل فرع ان
الحاجة تدعوا الى اعراب الاسم دون الفعل وذلك ان الاسم تتوارد عليه المعاني فتحتاج الى الفرق
بينها فاما ان تتغير صيغة الاسم بحسب كل معنى او يوضع لكل معنى لفظ على حدة والاول يلزم منه
تصرف الاسم الذي مبناه على الجمود والثاني يلزم منه تكثير الالفاظ فعدلوا الى ما هو اقل كلفة منها
مع اندفاع الحاجة به وهو الاعراب اما الفعل فلا يتوارد عليه سوى تعيين الزمان اذ الحدث الذي
هو مدلول الماضي هو مدلول المستقبل وانما فترقان بالزمان والازمنة ثلاثة فغيروا صيغة الفعل
باعتبار تغير زمانه واحتمل هنا التغيير لقلته ولانه الاصل اعني ان يوضع لكل معنى صيغة تدل عليه
قال الكوفيون هذا بعينه تقتضي ان يكون الاعراب في الفعل ايضا اصلا وذلك ان الحاجة الى
الاعراب في الفعل ايضا ماسة كما كان في الاسم وذلك ان اقصى ما تذكرون في الاسم ان صورة واحدة
تحتمل ثلثة معان كما في قولك ما احسن زيد من غير اعراب وهذا بعينه في الفعل فان صورة واحدة
تحتمل ثلثة معان كما في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثم الذي يدل على ان الاعراب اولى
ان يكون في الفعل اصلا ان اعراب المضارع اسبق من اعراب الاسم وما كان اسبق لا يكون
فرعا للمسبوق وذلك ان حالة الافراد اسبق من حالة التركيب والاعراب يوجد في المضارع حالة
الافراد ولا يوجد في الاسم الا حالة التركيب وايضا فلو كان الاعراب في الفعل لا لمعنى لكان
عبثا واذا كان لمعنى كان اصلا فيه اذ لا قائل بالفصل واجيبوا بان الاستقراء دل على ان الحاجة الى
الاعراب انما هي لبيان الفاعلية والمفعولية والاضافة وما حمل عليها وهذه لا توجد في الفعل
فلا احتاج الى الاعراب وهذا ضعيف لان تلك المعاني انما احتاجت الى الاعراب لحصول الافهام
الذي هو مقصود المتكلم وهذا مطلوب في الفعل ايضا وقيل لما كان الاعراب في الاسم جي
به للتفرقة بين المعاني فلما نقلوه الى الفعل ارادوا ان يظهر فيه هذه التفرقة في بعض الصور
ليعلم ان هذا الاعراب الذي في الفعل هو ذاك الذي في الاسم وقيل لا نسلم ان الاعراب
فرق بين تلك المعاني في الفعل بل الاعراب ازال اللبس الذي نشا من حذف ان الناصبة و
لذلك لو ظهرت ارتفع اللبس ولم يحتج الى الاعراب اصلا وايضا فالواو مترددة بين العاطفة
والتي للحال والصرف والاعراب ما وضع للفرق بين المشتركات في الوضع بل القرائن والصفات
تغني عنه فيها وانما وضع للفرق بين الاحوال العارضة الطارئة عن عمل العوامل وهذا لا يوجد
في الفعل فانك لو قلت اضرب او لتضرب لم [illegible] كل واحد منها الامر وان كان احدهما معربا والاخر

مبنى فعلم انه لا من قبل الاعراب في الفعل اعني انه لا يفرق فيه بين المعاني العارضة واما قوله بان
المضارع حالة الافراد معرب قلنا لا نسلم بل الفعل لا يستعمل لا يتكلم به مفيدا الا مع الفاعل وقوله
ان الاعراب في الفعل لو لم يفرق بين المعاني لخلا عن الفائدة قلنا لا نسلم بل يكون له فائدة وهو
الاشعار بتحقق المشابهة بينه وبين الاسم فانه اذا وجد فيه بعض احكام الاسم وخواصه دل ذلك
على المشابهة بينهما كما دخلت لام الابتدا على ذلك في الفعل وترك الصرف في الاسم قال رحمه الله العلة
معترضة فان الاسما ايضا تتغير صيغها لتغير المعاني عليها نحو زييد وزيود وايضا فان الاعراب
انما يجي ليفرق بين المعاني التي تطرا بالتركيب لا لغيرها من معاني الكلم في انفسها وتغير صيغ الفعل
انما هو من تغير صيغة الكلمة في نفسها لا من تغير المعاني الطارية بالتركيب فلا يدفع هذا النوع
من التغير الحاجة الى الاعراب كما لم يدفع في الاسم وانما ينبغي ان نقول ان الاسما يطرا عليها عند
التركيب معان لولا الاعراب لم تتبين فجي بالاعراب من اجلها في الاصل ثم حمل على ذلك ما ثبتت
فيه المعاني الطارية مع ان كل واحد من القسمين مشروط فيه ان لا يشبه الحرف واما الافعال فليست
كالاسما في ذلك لان كل معنى يطرا عليها مع التركيب كالاستفهام والنهي والامر والتحضيض معه ما
يبينه فلم تحتج مع ذلك الى الاعراب واجود من هذا ان يقال لان المعاني التي تتغير عليها معها ما
يعينها واما المعاني التي تتغير صيغها بتغيرها فليست موجبة للاعراب لانها لم تحدثها التركيب والاعراب
انما يوجبه المعاني التي احدثها التركيب ولعل مراد الجزولي في ان اصل الاعراب للاسما انه لا يلزم
فيها تغير صيغها لتغير المعاني عليها بل قد يكون فيها معان تتغير عليها كالفاعلية والمفعولية
والاضافة ولا تتغير صيغها لها فتحتاج الى الاعراب فيها لبيان تلك المعاني وليس كذلك الافعال
لان كل معنى تغير على الفعل فله صيغة تبينه ولا تؤذن بالصيغة البينة خاصة بل كل ما بين المعنى
فانه صيغة صيغت له واذا كان مراد الجزولي هذا الذي ذكرنا اخرا لم يلزمه شي من الاعتراضين
المتقدمين وكان تعليله لاعراب الاسما في معنى تعليل المعترض بعينه الا ان لفظه على
هذا الوجه بعيد من المعنى الذي اراده جدا لانه انما ذكر تغير الصيغ لتغير المعاني وعدم
تغير الصيغ لتغير المعاني وكان احسن من ذلك ان يقول واصل الاعراب للاسما لانه لبيان
معان هي الفاعلية والمفعولية والاضافة وتلك المعاني لا تكون الا في الاسما فان دخل في
غيرها فانما يدخل على التشبيه ولم يشبه من غير الاسما بالاسما في دخول الاعراب فيه الا بعض
الافعال المضارعة قال رحمه الله وانما اعرب ما اعرب منها لمضارعتها الاسم قلت لما
تقرر ان الاعراب ليس يدخل في الافعال اذ لا يفرق بين المعاني فيه ذكر لدخول الاعراب فيه
وجها اخر وهو ما اشرنا اليه من ان المضارعة اوجبت له الاعراب كما انها اوجبت لاسم الفاعل
العمل واوجبت لبعض الاسما ترك الصرف والمضارعة المشابهة مشتقة من الضرع اما لان
احد الضرعين يشبه بالاخر واما لان المشتبهين كانهما قد رضعا من ضرع واحد وقيل
من الضراعة وهي الرفق والمقاربة قال رحمه الله ومضارعتها له من ثلثة اوجه الابهام
والتخصيص ودخول لام الابتدا ويقول في النسخة المتاخرة وانما اعرب من الافعال ما اعرب
لانه ضارع الاسم من حيث كانت نسبته مجردة الى الزمان الحاضر والمستقبل شياعا كنسبة مجرد
اسم الجنس الى احاده شياعا ومن حيث قبل ان يقصر على احد الزمانين بلاحق ومن حيث جاز
اذا اخبر به عن ان ان يدخل عليه لام الابتدا كما جاز ذلك في الاسم وكما منع من وجود الاعراب
في الاسم مع وجود الموجب له ان يضاف الى المبني كذلك منع من وجوده في الفعل مع وجود
الموجب

الاعراب

باب تخصيص اللفظ بعض ما نطلق عليه لغة فان قلت عصى ورحى لم يوضع فيه علامة فلا يكون معربا
قلت بل هي موضوعة تقديرا وانما امتنع ظهورها المانع فبقي حكمها واذا بقي حكمها كانت في معنى ما وضع
فيه العلامة لفظا ولهذا يزيد بعضهم في الحد لفظا او تقديرا ويزيد بعضهم او تقديرا كاللفظ ليخرج
المبني فان اعرابه لا يتقدر في اخره بل الحكم على موضعه اذا عرفت هذا فنقول الرفع والنصب والجر و
الجزم اسما للالفاظ التي وضعت علامات للاعراب وليست انواعا للجنس الذي هو اعراب فالرفع لفظ
هو امارة على نوع ما من انواع الاعراب ومن ههنا صار الرفع قيدا في الاعراب لان الاعراب هو الابانة
بعلامة فاذا قيل علامات الاعراب كان من اضافة الشي الى غيره من كل جهة لان الاضافة بينهما
من جهة ان العلامات ماخوذة في الاعراب الصناعي بمعنى قولنا علامات الاعراب اي العلامات
الماخوذة في الاعراب الصناعي واذا قيل علامات الرفع فالرفع جنس وهو لفظ يدل على ان الاسم مسند
اليه شي وهذا الجنس تحته انواع هي الضمة والواو والالف فتسمى انواع الرفع علامات لان الرفع الذي هو
الجنس علامة فانواعه كذلك لا محالة فالاضافة قسم من باب اضافة النوع الى الجنس نحو خاتم حديد
او بالعكس بمعنى اخر وهو ان العلامة عامة فتكون من باب عرق النسا فالقصد الاول على ارادة
الخصوص والثاني على افادة العموم فان قلت هل يجتمع القصدان بان يصفها المتكلم وهو يلحظها
معا قلت هذا من باب تعميم المشترك وفيه خلاف هذا كله اذا قلنا ان الاعراب مبني على ما هو
اللغة وان قلنا انه منقول فينبغي ان يحد بانه لفظ يكون في اخر الكلمة لاختلاف العوامل او تقدير
لفظ وهذا النقل لنسبة بينهما وهو ان هذا اللفظ الذي سموه بالاعراب دليل على الاعراب
هذا الذي هو البيان لغة فهو من باب تسمية الدليل باسم المدلول وهو على جنس تحته اربعة انواع فا
لرفع نوع لانه لفظ يحدث بالعامل فان اعترض بالتثنية والجمع لان كل واحد منهما معرب ولا
لفظ اعراب فيهما وانما فيهما ما يقوم مقام اللفظ وهو الانقلاب والتغيير فيجب بما اجبنا به
عن عصى ورحى ويختار الحد الاول لانه اسلم فهذا هو التحقيق في هذا الباب قال الشيخ و
فائدته الدلالة على المعنى الذي يلحق مدلول الاسم او الفعل لوجود العامل معه ان كان لفظيا او
فيه ان كان معنويا قلت للاسم المعرب دلالتان دلالة بنفسه على المعنى الموضوع له بالوضع و
دلالة باعرابه على المعنى الذي يعرض لمسماه من كونه فاعلا او غير ذلك وكونه فاعلا انما تحقق با
لفعل المسند اليه الذي هو العامل فجعل الاعراب الحادث دليلا على المعنى الحادث عند حدوث
العامل ليقع الاصل في مقابلة الاصل والعارض في مقابلة العارض ثم وزعوا في الاسم اصناف
الاعراب على اصناف الاحوال الناشية عند التركيب فوضعوا الرفع علامة للفاعل وما حمل عليه
والنصب علامة للمفعول وما حمل عليه والجر علامة للاضافة فان قلت الاعراب في الفعل لا يدل
على معنى فكيف اطلق بان فائدته الدلالة على المعنى الذي حدث بالعامل وانما كان ينبغي ان
يقال وفائدته في الاسم قلت لما كان الاعراب في الفعل غير اصيل لم يعتد به قال رحمه الله يعني
ان هذه الفائدة هي الاصل في مجي الاعراب والا فله فائدة اخرى في الفعل هي الدلالة على
شبهه بالاسم وقد ذكر ذلك بعد ولكن ليس الاصل في مجي الاعراب الا الدلالة على المعنى الذي
حدث بالعامل لانه اذا كان انما دخل في الفعل لشبهه بالاسم فكانه داخل في الاسم وهو في
الاسم لم يدخل الا للدلالة على المعنى الذي حدث بالعامل فصار اذا دخل في الفعل كانه داخل للدلالة
على المعنى الذي حدث بالعامل فلذلك اقتصر على ما قال ولم يتعرض لغرض مجيه في الفعل وهذا
توجيه حسن قال رحمه الله والبنا مثل الاعراب في اللفظ وضده في المعنى وفي النسخة

الاخرى ومحلا البنا المقابل للاعراب اخر الكلمة ان كانت على حرفين فزايدا والا ففي نفس الحرف
كالاعراب في اللفظ لا في المعنى قلت العبارتان متقاربتان والزيادة التي في العبارة الثانية ظاهرة
وقوله مثل الاعراب في اللفظ يوهم ان الاعراب لفظ وهو قد جعله معنى حيث فسره بانه تغير
الاخر وابن جني قد سبقه الى قريب من هذه العبارة في اللمع ويشبه ان يجاب عنه بان الاعراب
وان كان معنى لكن له لفظ دال عليه وعلامة وكذلك البنا معنى ايضا لانه تحد بانه لزوم اخر الكلمة
طريقة واحدة لكن له لفظ يبنى عليه فقال ان لفظ المعرب مثل لفظ المبني في الصورة اي الحركات
التي للاعراب مثل الحركات التي للبنا والسكون مثل السكون فان اخر احمد في قولك جاني احمد مثل
اخره اذا قلت يا احمد والاول اعراب والثاني بنا وكذلك لم يرم وارم واذهب ولا تذهب او
نقول اراد بالاعراب المعرب وبالبنا المبني فكانه قال المعرب مثل المبني في اللفظ او يكون على
حذف المضاف كانه قال حركة البنا مثل حركة الاعراب على ما مر قال ش قوله وضده في المعنى
يحتمل امرين احدهما ان يريد مضادته اياه ما يبينه بعد بقوله والفرق بينهما الى اخره و
احتاج الى هذا البيان لما لم يفصح قوله وضده في المعنى بالمراد الثاني ان يريد مضادته اياه
في المعنى ان الاعراب فايدته الدلالة على المعنى الذي حدث بالعامل والبنا لا يدل على معنى فكانه
قال وضده في الدلالة على المعنى وقوله في النسخة الاخرى والا ففي نفس الحرف يعني ان الاسم
ان لم يكن الا على حرف واحد نحو الكاف والها في ضربك وضربه فان علامة بنايه في كله اذ لا
اخر له ولا اول قال رحمه الله والفرق بينهما انتقال الاعراب ولزوم البنا وفي النسخة الاخرى
وان الاعراب عناية بالمعنى والبنا عناية باللفظ وان كان موجب اصله معنى قلت في العبارة
مناقشة لفظية وهو انه قال انتقال الاعراب باللام التي للجنس لا للعهد واذا انتقل الاعراب
خلفه البنا لا محالة فالمعرب مبني هذا خلف وجوابه انه اراد انتقال احدى حركات الاعراب
ولزوم حركة البنا فحذف المضافين وبعد والفروق بينهما اربعة الاول ما ذكرنا الثاني ان
الاعراب يدل على معنى حدث بالعامل والبنا لا يدل على معنى وهو معنى قوله في العبارة الثانية وان
الاعراب عناية بالمعنى وقوله والبنا عناية باللفظ يعني ان البنا وحركاته تطلب لا لدلالة على
معنى كما كان الاعراب بل حركة البنا اما لملاقاة ساكن او لئلا يلتقي ساكنان الى غير ذلك وكل
هذا اصلاح للفظ ليتاتى النطق به وان كان موجب اصله معنى يعني ان الاصل في هذه الحركات
بل في الالفاظ باسرها ان لا تستعمل الا للدلالة على المعاني لان الغرض من الكلام انما هو الافهام وكلما
لا يحصل ذلك فهو لغو الثالث ان الاعراب لا يحدث الا عن عامل والبنا يكون عن غير عامل
الرابع ان الاعراب خاص بالاسما المتمكنة والافعال المضارعة والبنا عام في الثلاثة ن
قال رحمه الله والقاب الاعراب اربعة الرفع والنصب والجر والجزم والقاب البنا اربعة
الضم والفتح والكسر والوقف قلت لما ثبت ان اخر المعرب كاخر المبني وبالعكس اعني في اللفظ
وجب تساويهما في هيات الاخر لكن هيات اخر المعرب اربعة فوجب ان يكون هيات اخر
المبني اربعة ايضا ولما افترقا في المعنى وجب ان يفترقا في اللقب لان الافتراق في المعنى موجب
للافتراق في اللقب دفعا للاشتراك والمجاز وفيه ايضا تسهيل طريق التعليم فان قولنا رفع اخص
من قولنا ضمة حدثت بعامل وتدل على معنى وكذلك اذا قلنا مرفوع كان اخص من قولنا مضموم
بضمة حدثت عن عامل وانما خصوا القاب البنا بالضم والفتح الى اخرها والقاب الاعراب بالرفع
والنصب الى اخرها ولم يعكسوا لان الضمة هي الحركة الناشية اعني سوا دلت على معنى ام لم تدل
ولما

معنى غير مضافات او ما في حكمه يعني يا هنا زيد زيدا وقوله سوا استظهر بذلك على يا ايها الرجل
وقوله والمبهم غير الموقوف عليه مثاله يا هذا الرجل لانك جعلت هذا وصلة للرجل وحكم
المضاف حقيقة حكم المفرد مثاله يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه واستظهر بقوله حقيقة
على المضاف الذي ليست اضافته للتخفيف لانه ليس فيه الا النصب نحو يا زيد صاحب الفرس
ثم قال واكثر النسخ ليس فيها هذه الزيادة قال رحمه الله فان كان الاسم مما يمكنك ان
تحذف منه الالف واللام فصح مع ذلك ان ينسق على المنادى غير مكرر فيه حرف الندا وافق
ابو العباس الخليل في اختيار الرفع والا وافق ابا عمرو في اختيار النصب قلت اذا كان الاسم
المعطوف فيه الالف واللام نظر فان كان مما يجوز ان يحذف منه ويصح مع ذلك ان يعطف
من غير تكرار حرف الندا نحو يا زيد والحارث والعباس فانه يجوز ان تقول يا زيد وحارث
وعباس لانه علم مثل زيد وعمرو وانما دخلته اللام لمحا للصفة وعلميته باقية مع اللام و
العلم يجوز ان يحذف منه حرف الندا فيصح عطفه من غير اعادة يا كما لو نودي ابتدا من غير
عطف واذا كان مما لا يصح عطفه بان يكون اسم جنس نحو الغلام والطير فان اسم الجنس
لا يجوز حذف حرف الندا منه فلا يصح عطفه من غير حرف فلا بد اذا من اعادة حرف الندا فتقول
يا زيد ويا غلام فاختار ابو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي النصب في الفصلين وانشد
الا يا زيد والضحاك سيرا بالنصب واختار الخليل الرفع في الفصلين ويقول الرفع اكثر في
كلام العرب وفصل ابو العباس فاختار النصب في الفصل الثاني وهو في عطف اسم الجنس
ويقول هذه اللام للتعريف معاقبة للاضافة والتنوين فوجب نصبه كما نصب مع الاضافة و
التنوين ووافق الخليل في اختيار الرفع في الفصل الاخر وهو يا زيد والحارث فصارت المذاهب
ثلثة رفع للجميع وهو مذهب الخليل ونصب للجميع وهو مذهب ابي عمرو وابن عمر ويونس والجرمي
ومذهب الفرق وهو مذهب ابي العباس وهذا الخلاف في المختار لا في اصل الجواز فان الكل
جايز بالاجماع قال تعالى يا جبال اوبي معه والطير رفعا ونصبا قال ش هذا الذي
قال لا يصح الا على قول من قال ان العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه وان
المعطوف محمول على عامل اخر محذوف لنيابة العاطف منابه وهذا المذهب غير صحيح بدليل
جواز مررت برجل منطلق زيد وابوه فابوه لو كان مرفوعا على تقدير ومررت برجل منطلق
زيد ومنطلق ابوه لا ينبغي ان لا يجوز كما لم يجز ما هو في تقديره فتقرر بهذا ان العامل في
المعطوف هو العامل في المعطوف عليه وانما هي النايبة مناب العامل فالعامل اذا في المعطوف
هو يا لانها العامل في المعطوف عليه بالنيابة فاذا كان الامر كذلك فكل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه منادى فان معهما حرف ندا واحد وهو حرف ندا اتصل بالاول فكيف نقول في يا زيد
وغلام انه محذوف منه حرف ندا وهو منادى بيا الاولى فالمنسوق الذي فيه الالف واللام اذا
عطف على المنادى المضموم فيه ثلاثة مذاهب الحمل على اللفظ والحمل على الموضع معا واختيار الرفع
وهو مذهب الخليل والثاني جوازهما الا ان الاختيار النصب وهو مذهب ابي عمرو وابو
العباس يفصل فيقول ان كانت اللام في اسم جرى مجرى العلم نحو الحارث والضحاك وافقت
الخليل والا وافقت ابا عمرو فاختصر المؤلف هذه المذاهب بما قاله وذكر مذهب ابي العباس
محالا على مذهب الخليل وابي عمرو ولم يقدم له الاعلام بمذهب ومثل هذا من الاختصار مخل
بل كان حقه ان يذكر مذهب كل واحد كما فعلنا ثم انه فصل مذهب ابي العباس عما سقط فيه

الالف واللام ولا يصح عطفه على المنادى مكررا معه حرف النداء وما ليس كذلك والقسمان
على ما بيناه يصح فيهما اسقاط الالف واللام وعطفهما على المنادى غير مكرر معه حرف النداء
فسائر خلاف هذا الفصل قال رحمه الله واما البدل مطلقا والمنسوق القابل لحرف النداء
فحكم كليهما حكمه مباشرا بالنداء قلت اما البدل فلانه في حكم تكرير العامل فكان يا محققة
فيه فلم يجز الا الضم لان المقدر في حكم المحقق وقوله مطلقا يعني مفردا كان او مضافا
واما المعطوف القابل لحرف النداء نحو زيد وعمرو ومما ليس فيه الف ولام فان حكمه ايضا
حكم ما لو باشرته يا لان الواو شركت بينهما في النداء فكان حرف النداء واقع عليهما معا وان
يا معلقة بالثاني بتوسط حرف العطف على ما مر من الخلاف في حرف العطف هل هو نايب
ام موصل للعامل ام العامل مقدر بعده قال في بعض النسخ وحكم المضاف حقيقا حكم المفرد
وحكم المضاف اليه تعريفا النصب وتابع التابع حكمهما في هذا الباب قال ش قوله وحكم
التابع المضاف تعريفا مثاله يا زيد صاحب الفرس وانما قال ان هذا الحكم هو حكمه في
غير هذا الباب لان المبني انما حكمه في غير النداء ان يتبع على الموضع لا على اللفظ فلذلك
تقول يا زيد صاحب الفرس بالنصب فيتبع على الموضع لا على اللفظ وقد كان اجود من قوله
تعريفا غير اضافة تخفيف لان ذلك يعم احكام المضاف الذي لا يراد به الانفصال كله وقوله
تعريفا محض بعضه وقوله وتابع التابع مثاله يا ايها الرجل ذو الجمة بالرفع ولا يجوز
النصب لان الرجل مرفوع وليس بمبني على الضم لانه غير منادى وتابع المرفوع ابدا مرفوع
وهذا الذي قال انما هو في غير العطف فان كان في العطف نحو قولك يا زيد الطويل وذو
الجمة فزعم الفارسي في التذكرة ان النحويين ينصبون هذا على ان يكون معطوفا على الطويل
وان ابا عثمن خالفهم في هذا واجاز الرفع ووجه كل واحد من القولين هناك وبنى كلامه
في ذلك على قول ابي العباس ان ابا عثمن يجوز يا زيد الطويل وذا الجمة قال ابو العباس
والنحويون على خلافه ولا ارى الذي قاله الفارسي صحيحا لاني لا اجد منصوبا يعطف على
مرفوع اصلا وبيان ذلك ان هذا مرفوع ولا موضع له في النصب فلا وجه للنصب فيه وانما
معنى قول ابي العباس والنحويون على خلافه انهم لا يجيزون ان يكون ذو الجمة معطوفا على
الطويل رفعا ولا نصبا اما نصبا فلما ذكرناه واما رفعا فلئلا يكون الصفة المضافة على
لفظ المنادى المضموم ولا حظ لها في ذلك واذا تعذر الوجهان لم يبق الا النصب عطفا
على زيد وما سوى هذا ففاسد باب الاسم المرخم
في النداء ان عري من ها التانيث فشرطه ان يكون علما زايدا على ثلثة احرف غير مستغاث
به ولا مندوب قلت الترخيم من خصايص النداء وفي غير النداء يعد من ضرورات الشعر
واصله في اللغة التليين والتسهيل وهو من صفات الصوت والمنطق قال رخيم الحواشي
لا هراء ولا نزر وهو في النحو عبارة عن حذف اخر الاسم المنادى المبني فيه تخفيفا على سبيل
الاعتباط واختص بالنداء لكثرة استعمال النداء وحاجته الى التخفيف فهو باب تغيير واختص
حذف الاخر لكون ما مضى من الاسم دالا على ما حذف لان اول ما ينطق بالاسم المعروف
يعلم جميعه قبل تمامه وبالمبني لان التغيير يونس بالتغيير ولانه يثقل البناء للزومه على سبيل
الاعتباط اي لا لعلة تصريفية اوجبت الحذف ثم له شروط منها عامة ومنها خاصة اما
الخاصة ببعض الاسماء فالعلمية فانها شرط لا مطلقا بل فيما عدا المؤنث بالهاء وانما اشترط
هنا

هنا العلمية لكونه معروفا قبل النداء فيستدل على المحذوف منه في النداء من معرفته قبل النداء بكماله
ولان العلم قد دخله التغيير بالنقل واختصاصه بمتخص بعينه ولانه بالبناء ضعف فاقدم على الحذف
منه ولذلك حذف منه التنوين ومع هذا مع كثرة نداء العلم على ان الكسائي قال لم اسمع علما مرخما
سوى يا مال ويا حار وعامر واشترطا ان يكون زايدا على ثلثة احرف لان الثلاثي اقل الاصول
واعدلها والحذف اجحاف واخراج لها عن الاعتدال ولم يرد به سماع فوجب المنع منه ولان
الغرض التخفيف والثلاثي خفيف ولانه لو رخم لبقي على زنة غير المتمكن غالبا واشترط ان يكون
غير مستغاث به ولا مندوب لان المستغاث به معرب فلم يرخم كالمضاف واما المندوب فلو
رخم فاما ان حذف منه العلامة اللاحقة باخره او لا حذف فان حذفت اجتمع عليه حذف
العلامة وحذف الاخر وان لم تحذف لم يصح الترخيم كما لا يصح ترخيم المنون اذ العلامة فيه
منزلة التنوين في الزيادة والمعاقبة قال وان يكون مفردا اي ليس جملة في الاصل ولا
هو مضاف ولا مشبه بالمضاف قلت اشترط الافراد لانه الذي يتغير في النداء اما الجملة
فلا تغيير بل تحكى لا غير اذ ترخيمه يخل بالغرض وهو الحكاية به وتشبيه حال المسمى بها حال من له
تلك الصفة واما المضاف فلانه معرب لان المعرب لو رخم لحذف مع الاخر الاعراب والتنوين
وحذف ثلثة اشيا اجحاف به ولانه اما ان يرخم الاول او الثاني لا جايز ان يرخم الاول لان
اخره قد انصان بخروجه عن الطرف الذي هو محل التغيير ولا يرخم الثاني لانه غير منادى
واجاز الكسائي والفراء ترخيم المضاف وحذفا من اخر المضاف اليه وانشدوا
خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر
وحمل البصريون ذلك على ترخيم الضرورة
لا ترخيم المنادى والمضارع للمضاف جرى مجرى المضاف فلا يرخم قال وان يكون ثلاثيا
محرك الوسط عند الفراء كان يزيد على ثلاثة احرف قلت نزل الفراء حركة الوسط منزلة
الحرف الرابع كما نزلت منزلته في النسب من نحو جمزى وفي باب ما لا ينصرف من نحو سقر فاجاز
ترخيم الثلاثي المحرك الاوسط نحو عمر قال لانه اذا حذف بقي له نظير في المتمكن من نحو يد
ودم وبالقياس على ما فيه التاء للتانيث ومنع البصريون ذلك وقول الجزولي كان يريد ضبطه
بسكون النون على تخفيف كان ولو اضمر اسمها اراد كانه يزيد على الثلاثة محرك وسطه فكان
عمر بمنزلة عامر ومذهب الفراء في هذا قوي لو ساعده نقل قال وان كان فيه ها التانيث
لم يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة احرف قلت ما سوى هذين الشرطين عام وكان
التانيث خلف عن العلمية لنقل مقتضى التخفيف كما يقتضي العلمية التخفيف لتغييرهما مع كثرة
الاستعمال فيهما وانما لم يشترط الزيادة على الثلاثة لان اشتراط ذلك كان حذرا من ان
يفضي الحذف الى بقاء الكلمة على حرفين وهذا واقع في هذا لان تاء التانيث زايدة ككلمة اخرى
وذلك نحو ثبة فان الكلمة على حرفين فاذا رخمت حذف الهاء لم يرد على ما كان ويقول في
شاة على لغة من يقول يا حار يا شا فترد الهاء لان اصله شاهة ولذلك يقول في التصغير شويهة
فلما ان حذفت التاء رددت الكلمة الى اصلها وغير سيبويه يشترط في هذا العلمية ايضا و
طول المصنف في العبارة عن هذه الشروط وقد كان يكفيه ان يقول شرط الاسم الذي يرخم ان
يكون علما مبنيا في النداء زايدا على ثلثة احرف الا اذا كان فيه ها التانيث فبالمبني خرج
المضاف والمضارع له والمستغاث به وبالجملة فهي ثلثة شروط على جهة الاجمال والتضمن و
سبعة على جهة التفصيل قال نحو طرق كرا ويا صاح شاذ قلت هذه نكرة خصصت بالنداء

والقياس الا يرخم اما لان العلمية شرط واما لان اصلها ان يكون وصفا لاى فلا يجمع
عليها حذف اى واللام مع حذف الاخر والذى سوغ ذلك فى صاحب استعماله استعمال
الاسما فجرى مجرى العلم واما اطرق كرا فقيل ان كرى غير مرخم بل هو هكذا اسم لذكر
الكروان وان كان مرخما واصله كروان لكنه مذكور فى مثل والامثال كثيرا ما تشذ و
تغير لتيسر وتشتهر قال والمحذوف من المرخم اما حرف واما حرفان والحرفان هما
زيادتا التثنيه وجمع السلامة الا فى نحو بنون فانه لا يحذف منه الاحرف محافظة على اقل عدد
حروف الاسما المتمكنه قلت حصر الحذف فى حرف او حرفين يشكل عليه حذف الاسم
الثانى بكماله من المركب فلو قال او ما فى حكمه لخلص الكلام اذ حكم الاسم الثانى حكم ها
التانيث وبالجملة فالمرخم اما مفرد واما مركب والمفرد اما ان يحذف منه حرف فقط
نحو يا مال ويا حار فى مالك وحارث ثم فيه بعد الحذف لغتان احدهما ان يجعل المحذوف فى
حكم الثابت فيترك على ما كان عليه من حركة او سكون فيقال فى حارث يا حار بالكسر وفى
هرقل يا هرق بالسكون وفى ثمود يا ثمو والثانية ان يجعل ما بقى بعد الحذف اسما براسه
فانه لم يحذف منه شى فيضم حينيذ فيقول يا حار ويا هرق بالضم ونقول فى ثمود يا ثمى لانك
لما جعلته اسما براسه ولم يكن فى الاسما المعربة ما اخره واو قبلها ضمة وجب ان تقلب الضمة
كسرة لتنقلب الواو يا ليجرى على ما عليه الاسما واما ان يحذف منه حرفان وهو على قسمين لان
المحذوفين اما ان يكونا زايدين فى حكم زيادة واحدة واما ان يكون حرفا زايدا والاخر
اصليا اما الاول فلا يخرج عن خمسة اصناف الاول زيادتا التثنيه والجمع وهما الالف
والنون او الواو والنون فتقول فى يا سلمان يا سلم اقبلا وفى مسلمون يا مسلم اقبلوا ففى
المثنى جرى اللغتان الفتح والضم وفى الجمع ينظر الى المرفوع فتضم والى غيره فيكسر او يفتح
والفصل يقع بالقراين واما نون فلا يحذف منه الا النون لانه قد حذف منه لامه
ولانه بقى على اقل الاصول فيقال يا بنو ويا بنى على اللغتين وهذا كله فمن حكى التثنيه والجمع
بعد التسمية بهما وفى بعض النسخ وجمع السلامة فزيد جمع المذكر والمونث فتقول فى
المونث يا مسلم فى مسلمات بعد التسميه ايضا قال رحمه الله والفا التانيث قلت
هذا الصنف الثانى ومثاله يا اسم فى اسما اقبلى قال عم تغى فانظرى يا اسم هل
تعرفينه اهذا المعزى الذى كان يذكر وهذا على مذهب سيبويه الذى يرى انه من الوسم
قال والالف والنون قلت يعنى فى مروان وعثمن فانك تقول يا مرو ويا عثم وتجرى
اللغتين قال يا مروان مطيتى محبوسة ترجو الحبا وربها لم ييأس قال ويا النسب
وما اشبه ياايه قلت هذا الصنف الرابع تقول فى طايفى يا طايف اقبلى والمشبه بها
كرسى اسم رجل تقول يا كرس ولذلك يا بختى واما الصنف الخامس فهو فى نحو الهندات
والمسلمات وقد اشار اليه فى قوله وجمع اللاسه وانما وجب حذف الزيادتين معا
لانهما لما زيدا معا كانا كزيادة واحدة متى لحق احدهما لحق الاخر فلما تلازما فى الاثبات
تلازما فى الحذف قال وكل حرف فى الاخر اصلى قبله حرف مد ولين الاسم بها خمسة
احرف اذا الثر كلمه مع ما وقع قبله حكم زيادتى فعلان قلت هذا القسم الثانى مما
حذف منه حرفان وذلك قولك فى منصور وعمار ومسكين يا منص وعم ويا مسك وجرى فيه
اللغتان بعد الحذف وانما تبع الاصل الزايد فى الحذف لتعارض دليلى الحذف فيهما من غير ترجيح لان الزايد وان كان اولى بالحذف لكن الطرف اولى بالتغيير فلم يترجح احدهما
على الاخر فحذفا معا او نقول حذف الاخر لانه المحذوف فى المرخمات حتى لو لم يكن قبله حرف
زايد لم يحذف سواه وبعد ان حذف لم ابقا الزايد وحذف الاصل فحذف وقوله الاسم
بها خمسة احرف اشارة الى انه لا بد ان يبقى بعد الحذف ثلاثه احرف فصاعدا حتى لو
لم يبق بعد الحذف الا اخر فان وجب الا حذف الزايد تبعا للاصل كما قال شكرت منا بعد
معرفة لمى اناد لميس فحذف السين فقط ولذلك لو تحركت الزيادة التى قبل الاخر لم يحذف
لتحصنها تقول فى تحول اى اقبل ومن قال يا حار فضم قال يا حول ومثال ما هو اكثر من
المثبتة نحو شهاب اسم رجل تقول يا اشهيب قال رحمه الله وما فيه ها التانيث
لم يحذف منه سواها البته قلت اقتصروا على حذف الها وان كان قبلها حرف زايد
لانها بمنزلة كلمة ضمت الى كلمة ولذلك لم ينظر الى عدة الحروف الباقيه على ما سر وقيل
فك الكلمة عن الكلمة اسهل من حذف حرف من نفس الكلمه وكانه ذكر حذف الها
هنا توطيه للمركب قال وحكم الاسم الثانى فى المركب حكم ها التانيث قلت
هذا هو القسم الثانى المقابل للمفرد ولم يرخم من المركبات الا هذا النوع وهو الذى
جعل الاسمان فيه اسما واحدا الشبه هذا النوع من بين ساير المركبات بما فيه ها التانيث
وحكم الاسم الثانى فى هذا المركب حكم ها التانيث فى احكام ذكر سيبويه منها اربعة
اولها التصغير فانه يصغر الاول فيقال حضير موت كما يقال تميرة الثانى النسبة
فانه ينسب الى الصدر فيقال حضرى كما يقال مكى الثالث انه لا يعتد بلحاقها فلا
تصير الكلمة بها رباعية كما لا يصير الاسم الاول بانضمام الثانى اليه ملحقا بشى من
الابنية الرابع ان الاسم الثانى لا يغير بنية الاول كالها ومن ذلك ايضا انه يجب فتح
ما قبل ها التانيث وكذلك اخر الاسم الاول ولذلك يوثر كل منهما فى منع الصرف مع
العلمية فلما تشاركا فى هذه الاحكام تشاركا فى انه لا يحذف فى الترخيم الا الاسم الثانى
فلذلك تقول فى حضرموت يا حضر وفى بعلبك اسم رجل يا بعل وفى سيبويه يا سيب
ولو رخمت اثنا عشر اسم رجل حذفت العشر والالف ايضا وقلت يا اثن اقبل لان
عشر هنا قايمة مقام النون فى اثنين ولو رخمت اثنين لقلت يا اثن فكذلك هنا
باب المندوب منادى على وجه التفجع لا ان يجيب قلت
الندبة فعله من ندبته لذا حثثته كان النادب حثه حزنه على مد الصوت باسم
المفقود ويدعوا الناس الى التفجع معه ومنه المندوب فى الشرع لانه مدعو الى فعله
وجاز ندا الميت وان كان يعلم انه لا يجيب لازالة الشدة التى لحقته كما يدعو المستغيث
المستغاث به لازالة الشدة التى ادهقته فدعاوه كالدلالة على شدة ما يجده من
الحزن والتفجع على مفقوده وعلى عادة العرب فى مخاطبة الرسوم والديار قال
رحمه الله ولا ينادى الا بيا او وا قلت الميت فى غاية البعد حكما فاحتيج الى مد
الصوت فى دعايه ولكونه مخالفا للمنادى حقيقه خصوه بحرف وهو وا ثم اشترك معه
يا اذ هى ام الباب وزاد بعضهم آ ولا يجوز الحذف هنا لانه موضع اجتهاد فى مد
الصوت فالحاجة داعية الى مطل الصوت فلا يناسب الحذف ولذلك لا يرخم قال
ويشارك المنادى غير المندوب فى احكامه قلت قال ابن كيسان الندبه بمنزلة

حولا يا ج

الندا لكن اكثر من يتكلم بها النسا ويلزم فيهما ما يلزم في المنادى الحقيقي من بنايه على الضم ان كان مفردا علما ولم يلحق الالف في اخره والاعراب ان كان مضافا او مشبها به قال ويفرد بجواز لحاق الالف في اخره لمد الصوت قلت لحاق الالف لما ذكره ان الندبة مظنة اجتهاد في مد الصوت والالف مما يعين على ذلك وقيل زيدت الالف للترنم قال ابن السراج انت تقول اذا ناديت بعيدا يا زيداه والهالك في غاية البعد فقي زيادة الالف زيادة مد الصوت ليكون اظهر للتفجع وكلامه يشعر بان الالف قد يزاد في غير المندوب اذا قصد الى مد الصوت فيه ولا يجب اثبات الالف في المندوب الا اذا نودي بيا لانه يلتبس بغير المندوب اما اذا نودي بوا فلا لبس قال رحمه الله واذا وقفت الحقت الها يا نا لها ولا ادرجت حذفتها قلت هي ها السكت فلا تلحق الا في الوقف وفي لحاقها بان الالف فانها ان لم تشبع المد بها ربما خفيت حتى اوجب بعضهم لحاق الها مهما جيت بالالف لئلا تلتبس بالالف المبدلة من يا المتكلم نحو يا غلاما في يا غلامي وقال بعضهم لما كانت الالف تجري مع النفس ليس لها اعتماد خيف عليها الخفا فزيدت الها وجب حذف الها في الدرج لانها ها السكت على كل حال والكوفيون يثبتون الها وصلا ووقفا وربما نونوا المندوب في الوصل فقالوا وا زيدا يا هذا قال وان كان مضافا او مشبها بالمضاف فموضعها اخر المضاف اليه او موصولا فموضعها اخر الصلة الصفة على راي او اخر الموصوف على راي قلت هذه الالف تلحق الموصول والمضاف اليها بالاجماع تقول وا امير المومنيناه واعبد المطلباه فتلحقها اخر المضاف اليه لانه منقطع الاسم وفي الموصول وا من حفر بير زمزماه وانما جاز الحاق العلامة اخر المضاف اليه وان لم يكن منادى لانه كالجزء من المضاف معاقب للتنوين يونث المضاف بتانيث المضاف اليه ويعرف ويتنكر وقال الاخفش ليس بقياس الحاق الزيادة اخر المضاف اليه الا ان الكوفيين حملوا ذلك والصفة اشد في الاتصال من المضاف اليه واختلفوا في الصفة فالحقها يونس فنقول وا زيد الظريفاه لان الوصف البيان تتمة الموصوف ومنع الخليل ذلك قال سيبويه منعه من ذلك انه غير منادى ولو جاز ذلك لجاز وا زيد انت الفارس البطلاه لان هذا غير نداء يعني كان يجب ان يلحق في صفة للنبر البعيد عن المنادى واختار ابن كيسان قول يونس قال ابو علي الدليل على اتصال الصفة من الموصوف في المعنى وان كان يجري عليه في الاعراب قولهم في الندا يا زيد العاقل فالوصف معرب والموصوف مبني ولان الصفة غير منادى وعلامة الندبة انما تلحق المنادى فان لم تلحق اخر الصفة لحقت اخر الموصوف فنقول وا زيداه الظريف ومثال المشبه بالمضاف وا ضاربا زيداه قال رحمه الله وان خيف التباس المذكر بالمونث او التثنية بالجمع في الضمائر اتبعت هذه الالف الحركة التي قبلها قلت اذا اردت الحاق هذه العلامة نظرت الى الاخر فاما ان يكون ساكنا او متحركا فان كان متحركا فلا تخلو حركته من ان تكون اعرابية او بنائية فان كانت للاعراب لم تلحق الا الالف لا غير كيف كانت الحركة فنقول في عبد المطلب واعبد المطلباه ويا غلام احمداه وهذا خلاف مدة الانكار والتذكير فانها حرف من جنس حركة اخره فنقول عبد المطلبيه وقد اجاز الكوفيون ايضا ذلك في الندبة تسوية بينهما وان كان منونا كسروا التنوين فقالوا واغلام زيد فيه مثل التذكير وقالوا وا زيداناه في المنصوب والمسموع هو الاول وان كانت الحركة للبنا اتبعتها مدة من جنسها فنقول وا امير المومنيناه وفي

غلامك للمونث واغلامكيه وان كان الاخر ساكنا فلا يخلو من ان يكون الساكن مدة او غيرها فان كان الاول استغني بها عن الزيادة فنقول في غلامي واغلاميه وفي وا ابيت غلامه واغلامهوه وفي جاني غلامه واغلامهوه وفي غلامكما اغلامكماه ولا فرق بين الواو المقدره والمحققه فلذلك يقول في غلامكم واغلامكموه لان الواو مرادة فيه فعلة جواز الحاق الالف القياس على الظاهر وعلة الحاق اليا والواو ونقويرهما ونع اللبس ومن قال يا غلام في الندا قال في الندبة واغلاماه ومن قال يا غلام بالسكون قال واغلامياه حرك اليا ويجوز حذفها ومن قال غلامي بالفتح قال واغلامياه لا غير وان كان مع النادب غيره قال واغلامناه وجماعة النسا واغلامكناه قال ابن السراج كل حركة فارقته وجب اتباع الالف لها وان كانت غير فارقة جاز الاسران فنقول واغلام والرجلاه قال واذا لحقت ساكنا لا يتحرك حذف لها قلت مثاله غلاما في الندا فانك تحذف الالف المنقلبة عن يا المتكلم وتلحق الف الندبة لانها معنى طاري والاجود ان يقال لا حاجة هنا الى الف الندبة لان المنقلبة تنوب عنها في مد الصوت فلا حاجة الى الحذف والالحاق ويكون مثاله ما ذكر ايضا وامثناه واغلامكموه ولا يقول وامثناه ولا واغلامكماه فهذا مرادة من الحذف اي لا يجمع بين الف الندبة والالف الموجودة في الكلمة بان تقلب الاولى وفي اخرى واذا القت التنوين حذف لها ومثاله واغلام زيداه ومن احكام هذا الباب انه لا ينادى ولا يندب الا باشهر اسمايه فلا يندب نكرة ولا يقال وا رجلاه وان كان مقصودا في الندا

باب ــــــــــــ ما استغيث به من المنادى او تعجبت منه جررته بلام الجر قلت الاستغاثة استفعال من الغوث وهو استدعا مدعو على جهة النصرة والمعونة لرفع ضيم وعلامتها اللام الجارة وقد يستعمل لغير هذا المعنى ويسمى تعجبا كقولهم يا للما ويا للدواهي كانه راى ما كثر فنادى باني الجنس ليحضر فكانه يقول يا هذا الذي شك وجوده احضر فانه لا ينكر حضورك فانه من ابانك وزمانك وهو كثير في اشعار العرب قال يا القومي لفرقة الاحباب وقال يا للعطا فنا ويا للرياح وقال يا القومي من للساعي والعلا وقال يا لبكر انشروا الي كليبا ولا بد في هذا الباب من مستعجب وهو المنادى الذي دهمه امر يخاف منه ومستغاث به وهو المنادى المجرور باللام المفتوحة ومستغاث من اجله وهو المطلوب رفعه وفي نسخة ما لم يكن في اخره الف يعني يا زيداه في الاستغاثة والتعجب ايضا قال جاعلا حكمه معها ما لم يكن معطوفا على مثله حكمها مع المضمر قلت انما قال حكمها مع المضمر وكان اخصر ان لو قال فتح ليعطي الحكم والعلة فتفتح لام المستغاث به بشرط ان لا يكون معطوفا على مستغاث به كقوله يا للكهول وللشبان للعجب كما تفتحها مع المضمر تقول يا لزيد ولعمرو تكسر الثاني وكان ينبغي ان يزيد في الاحتراز غير مكرر فيه حرف النداء ومنه قول الشاعر يا للعطا فنا ويا للرياح بالفتح فيهما قال وذلك للفرق بينه وبين المستغاث من اجله قلت يعني انك تفتح اللام في المستغاث به وتكسرها في المستغاث لاجله كقولك يا لزيد لعمرو ليظهر الفرق قال وكان فتحها مع المستغاث به اولى لانه اشبه بما هي فيه مفتوحة قلت يعني ان المستغاث به منادى والمنادى شبه المضمر المخاطب ولذلك بني والمضمر يفتح معه لام الجر كما تقول لك ولها واما المستغاث له فليس بمنادى فبقيت اللام على اصلها من الكسر ولم يفتح ايضا مع المعطوف على المستغاث به لبعده عن محل الندا ولذلك جوزنا يا زيد العباس ولو قلت يا العباس لم يجز فان اعيدت معها يا فتحت ايضا وكان الاصل في اللام الفتح وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتدا ثم فتح

مع المضمر لان المضمر يرد الاشيا الى اصولها ومن احكام الاستغاثة انها لا تستعمل فيها
الا يا وانه لا يجوز حذفها لان لفظه على غير لفظ المنادى فيلبس الحذف ومنع بعضهم من
الزيادة في اخره لئلا يجتمع عليه زيادتان قال الخليل اللام بدل من الزيادة في
آخره واللام تتعلق فيها يا لنيابتها عن الفعل والثانية تتعلق بمحذوف كانه قال
ادعوك لزيد واللام في المعطوف لازمة كما في العطف على المضمر المخفوض وقيل اصل يا لزيد
يا ال زيد فخفف وهو بعيد لانه يقال حيث لا ال هناك باب
اذا رفعت الاول من الاسمين في هذا الباب فنصب الثاني من اربعة اوجه قلت الاشارة
بهذا الى الباب المذكور في الجمل لانه لم يتقدم له ذكر في الاذكر باب منكرا ويكون اشار الى
باب الندا لان هذه المسئلة مختصة به وترجمة هذا في الكتاب هذا باب تكرر فيه الاسم
في حال الاضافة ثم لا يخلو ان ترفع الاسم الاول او تنصبه فاذا رفعت الاول في مثل قولك يا تيم
تيم عدي وجب نصب الثاني لا محالة وفي انتصابه اربعة اوجه احدها انه منادى مستانف
حذف منه حرف الندا الثاني انه بدل من الاول الثالث انه عطف بيان الرابع ان يكون
منصوبا باضمار فعل على التخصيص تقديره اعني قال واذا نصبته فنصبه من وجه واحد على
تاويلين ونصب الثاني على احد التاويلين في الاول من اربعة اوجه قلت اذا قلت
يا زيد زيد عمرو بنصب الاول فليس في نصبه الا وجه واحد وهو انه منادى مضاف ولذلك
اذا ضممته كان منادى مفردا وقوله على تاويلين اي على انه مضاف الى عمرو الملفوظ
به والثاني من الاسمين مقحم من المضاف والمضاف اليه والتاويل الثاني على انه مضاف
الى محذوف دل عليه الثاني والاول هو مذهب سيبويه فانه يرى ان الاول مضاف الى
المذكور والثاني مقحم للتوكيد فوجب نصب الاول لانه منادى مضاف ونصب الثاني
لانه توكيد لمنصوب ولا عمل له في الثاني بل العامل فيه هو الاول والثاني مذهب ابي
العباس وهو ان المضاف الى المذكور هو الثاني والاول حذف مضافه كقول الشاعر
الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة وقال الاخر بين ذراعي وجبهة الاسد فحذف التنوين
النون من الاول يدل على انه مضاف واذ ليس مذكورا لان المذكور قد اشتغل به الثاني
وجب ان يكون مقدرا ولا يجوز ان يكون الاول هو المضاف الى المذكور لما فيه من الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وايضا يكون فيه تقديم وتاخير لغير فايدة
وكلاهما على خلاف الاصل ومن حجة سيبويه ان احد المضافين بالاتفاق محذوف فاما
ان يكون المحذوف مضاف الاول او مضاف الثاني لا جايز ان يكون مضاف الاول هو
المحذوف لئلا يلزم ان يكون المتاخر لفظا ومعنى دالا على المتقدم والمعروف ان المتقدم
يدل على المتاخر ويجاب عما قاله المبرد بانا لما حذفنا المضاف اليه من الثاني بقي
المضاف غير تام فاخر مضاف الاول ليكون تكملة للثاني من حيث اللفظ ويكون الاول
تاما بما بعده وهما الاسمان جميعا الا ترى الى قبح قولك يا تيم عدي تيم اما اذا اخرت
مضاف الاول فقلت يا تيم تيم عدي عوضت عن عدي المحذوف من الاخر لفظا مثله
وصار تيم بالنسبة الى الاول كالتمام فزال القبح وصار التقديم والتاخير مغتفرا لاجل
هذه الفايدة واجاز السيرافي وجها اخر وهو ان يكون فتحة الاول على الاتباع لتصير
واصله يا تيم بالضم ففتح قياسا على يا زيد بن عمرو وهو ضعيف لان الموجب للاتباع

في باب ابن كثرة الاستعمال لكثرة وقوع الابن صفة بين علمين في الندا وغيره فكيف يلحق
ما قل استعماله بما كثر فعلى قول سيبويه ليس في الاول الا وجه واحد وهو انه منادى مضاف و
تيم مقحم للتوكيد كاللام في لا اباك وعلى مذهب ابي العباس يحتمل الثاني الاوجه الاربعة و
قوله ونصب الثاني على احد التاويلين في الاول من اربعة اوجه يعني تاويل ابي العباس وهو
انه قد حذف مضاف الاول والمذكور مضاف الثاني وقوله في الاول يعني في الوجه الاول
والاربعة هي الوجوه المتقدمة وفي الاول متعلق بتاويلين قال رحمه الله وبعبارة اخرى
يا زيد زيد عمرو انتصابه عند رفع الاول من اربعة اوجه العطف والبدل منادى ومفعول
باضمار فعل وان انتصب الاول جعلته مضافا وفي الثاني ما ذكر اولا وان شئت اقحمت الثاني
وجعلت الاول مضافا الى عمرو وان شئت جعلتهما اسما واحدا وجعلت الاعراب في الثاني وان
كان الثاني مشتقا جاز ان يكون نعتا مطلقا قال كانه استشعر ما في العبارة الاولى من نحو
الالغاز في مقام التعليم فعبر عن المراد بهذه العبارة الثانية وكانت الشيخ قد سارت بالعبارة
الاولى فاستبقاها وجعل هذه كالشرح لها والترجمة عنها وقد ذكرنا ما في المسئلة من الاوجه
والاختلاف فقوله وان انتصب الاول جعلته مضافا يعني قد حذف مضافه لدلالة الثاني عليه
على ما هو مذهب ابي العباس وفي الثاني ما ذكر اولا يعني الاربعة الاوجه لانه مضاف لفظا
ومعنى قوله وان شئت جعلتهما اسما واحدا وجعلت الاعراب في الثاني يعني تركبهما تركيب بعلبك
وهو وجه اخر غير ما ذكر فيكون يا زيد زيد عمرو بمنزلة بعلبك الملك مثلا ويكون فتح الاول كفتح
اللام من بعلبك ولا يحفظ وجه اخر غير ما ذكر الى وفتح الثاني اعراب لانه منادى مضاف وهو
قريب من الوجه الذي قاله السيرافي قوله وان كان الثاني مشتقا جاز ان يكون نعتا
نحو يا زيد بن عمرو فان ابن عمرو نعت للاول سوا ضممت الاول على انه منادى مفرد وابن عمرو
صفته او فتحته ووجه نصبهما ان الوصف المضاف لا يكون الا منصوبا وهذا الذي ذكر لا يكون
الا اذا اختلف اللفظان واذ ذاك لا يكون من هذا الباب لان هذا باب تكرر فيه الاسم وانما
ذكره هنا متابعة لحمل الزجاجي ولا يجوز ان يكون الثاني مشتقا صفة للاول مع اتحاد لفظهما
وقوله مطلقا يعني ضممت الاول او فتحته لكن فتحه على الاتباع لفتح الثاني ولا بد ان يكون الابن
واقعا بين علمين فان لم يكن كذلك كان كساير الصفات تضم الاول وتنصب الثاني لا غير
كقولك يا زيد بن اخينا باب عسى لمقاربة الفعل في الرجا وكرب
وكاد لمقاربة ذات الفعل وجعل لاخواتها للدخول فيه قلت افعال المقاربة هي الافعال
الموضوعة لدنو صفات فاعليها رجاء او حصولا او شروعا فعسى لمقاربة الامر على سبيل الرجا و
الطمع تقول عسى الله ان يشفي مريضي تريد ان شفاه مرجو من عند الله مطموع فيه واما
كاد وكرب فلمقاربة على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد ان قربها من الغروب
قد حصل ومن الفروق بينهما ايضا ان عسى لا تضمر فيها ضمير الشان والقصة لشبهها بالحرف
لعدم تصرفها ويضمر في كاد لتصرفها ومنها ان كاد في الاثبات نفي وفي النفي اثبات فاذا
قلت كاد زيد يخرج فالخروج ما حصل بعد فان نفيته فقلت لم يكد زيد يخرج كان الخروج
واقعا لقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاجود ان يقال ان معنى قولك كاد زيد
يخرج اثبات مقاربة الخروج وهذا معنى اثباتي فنفي الخروج ليس من موضوع كاد و
انما هو من امر عقل من مفهوم لفظ المقاربة لان الشي اذا كان خلو ما عليه بقرب الوجود

حكم بانه غير موجود اما مدلول كاد فمثبت وهو قرب الخروج ويقوي ما قلنا ان كاد بمعنى
قرب فاذا قلت قرب خروج زيد فمدلول هذه العبارة ليس الا المقاربة للخروج اما
عدم الخروج فليس مدلولا لهذا اللفظ بالوضع لذلك كاد وقيل انها في نفي الماضي اثبات
وفي المستقبل على قياس الافعال مثال الماضي قوله تعالى وما كادوا يفعلون ومثال المستقبل
لم يكد يريها فان المعنى نفي مقاربة الروية وهذا ايضا حكم اما الاية الاولى فمعناها وما
قاربوا الفعل قبل ان يفعلوا لما دل عليه سياق الكلام من تعنتهم واستقصائهم فيما
لا يحتاج في مثله اليه ولا يوخذ الذبح من قوله تعالى وما كادوا بل من قوله فذبحوها
وقد دانقوا في المستقبل فوجب ان يقال ان كاد جارية على قياس الافعال في الاثبات
والنفي مطلقا وقيل ان اقتضاها النفي في الماضي خاصة واجراؤها على القياس فيما
عداه وعلى هذا جرى الاختلاف في تفسير قوله تعالى لم يكد يريها فقال بعضهم لم يرها
ولم يكد لقول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وقيل المعنى انه راها
بعد الياس وقيل معناها حصل غير راء لها بعد ان كان راءيا لها كما تقول فعل وما كاد
يفعل واما كرب فهي ايضا لدنو خبرها على معنى الاخذ والشروع فيه فهي مخالفة لعسى
لا سيما معنى الانشا والرجا ومخالفة لكاد لحصول الشروع فيما اختصت به معها وقيل انها
بمعناها ومثلها ايضا طفق وهي من اخوات جعل وانشا ومنها اوشك ومعناها معنى
كاد في اثبات قرب الحصول ومنها اخذ وهي مثل كرب وجعل لها معان تكون بمعنى خلق وعمل
وبمعنى صير وتكون للاخذ في الفعل والشروع فيه تقول جعل ينشد والتي بمعنى صير على قسمين
احدهما تتعدى فيه بحرف جر كقولك جعلت السرج على الدابة والثاني بنفسه وهي على ثلثة اوجه
تصيير بالقول كقولك جعلت حسني قبيحا اي سميته بذلك وبمعنى التوهم والاعتقاد كقوله تعالى
وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقد جعل ابو علي هذه من قسم التي بمعنى التسمية والقول
وهو بعيد لانهم لم يكفروا بمجرد التسمية الثالث ان يكون التصيير بمعنى النقل من حال الى حال
كقولك جعلت الطين خزفا اي نقلته من الطينية الى الخزفية ومن اخوات جعل اخذ ولق واوشك
على راي قال رحمه الله وعسى تستعمل استعمال قارب مرة فيكون خبرها ان مع الفعل بالاتفاق
ما لم يكن متصلا بمضمر لفظه كلفظ المضمر المنصوب المتصل فان كان كذلك فراي ان ان مع الفعل
في موضع رفع والمضمر منصوب وعلى راي الاخفش الامر على ما كان قلت عسى مما اختلف حكمها مع
الظاهر والمضمر فلها مع الظاهر مذهبان احدهما ان يكون ناقصة بمنزلة كان الناقصة تحتاج
الى اسم وخبر الا انه مشترط في خبرها ان يكون فعلا واصله ان يكون اسما مثل خبر كان الا انه
عدل عنه الى الفعل تنبيها على الدلالة على ما هو المقصود من الرجا والزم ان ايضا تقوية لما يفيده
الرجا من الاستقبال وشبهت في هذا الوجه بقارب زيد الخروج تحقيقا لبيان الاعراب لا
في المعنى لان قارب زيد الخروج ليس فيه انشا رجا ولا غيره وانما هو تمثيل لتقريب الاعراب
اللفظي لان اصلها ان يكون كذلك وانما طرا عليها انشا الرجا كما كان ذلك في التعجب ونعم
وبيس وغيرها والمذهب الثاني ياتي واما استعمالها مع المضمر فلها معه مذهبان الاول
ان تقول عسيت ان تفعل وعسيتما وعسينا ان نفعل بكسر السين وفتحها وهي ها هنا بمنزلة
عسى زيد ان يفعل فزيد اسمها وان يفعل خبرها المذهب الثاني ان تقول عساك ان تفعل الى
عساكن وعساه ان يفعل الى عساهن وعساي ان نفعل وعسانا فهذا الذي وقع فيه الخلاف فمذهب

سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس ان هذا الضمير المتصل في موضع نصب بمنزلته في
لعلك ولعلي ومذهب الاخفش انه في محل الرفع وقال المبرد المضمر في محل النصب كما قال
سيبويه الا انه جعله خبر عسى وما ياتي بعده من ان والفعل في موضع اسمها وقد تقدم
الخبر فيها على الاسم اما حجة الاخفش فله ان يقول ثبت ان عسى ترفع الضمير في نحو عسيت
وعسينا بالاتفاق فوجب استصحاب هذا الاصل في هذا الضمير ايضا فالتغيير واقع في
لفظ المضمر بان اخرج في صورة المنصوب ما حقه ان يكون مرفوعا وتغيير الضمير
اهون من تغيير عمل العامل لان الاول واقع فانهم يوكدون الضمير المجرور والمنصوب
بالمرفوع وقالوا ما انا كانت وحجة سيبويه انه يقول التغيير واقع في احدهما فاما ان
يكون في الضمير او في العمل لا جائز ان يكون في الضمير فوجب ان يكون في العامل وذلك
انه تغيير شي واحد وايضا فتغيير الضمير لفظي ظاهر وتقدير العامل تقديري خفي والاول اقبح لظهوره
وايضا فتقيسها على لعل لانها في معناها قال لعلك يوما ان تلم ملمة فادخل ان في خبرها
فعلى مذهب الاخفش ان والفعل في موضع نصب على انه خبر عسى والمضمر اسمها وعلى مذهب
الخليل ومن تابعه ان والفعل في موضع رفع على انه خبر عسى كما في لعلك ان تقول ومذهب
المبرد ايضا هو في موضع رفع لكنه في اسم عسى وخبرها المضمر المنصوب وهو مذهب جيد قال
ويستعمل استعمال قرب فيكون فاعلها ان مع الفعل قلت هذا هو المذهب الثاني في عسى وهو
ان تستعمل داخلة على ان والفعل نحو عسى ان يقوم زيد واستغنى فيها بان والفعل عن الجزين
كما استغني في ظننت في قولك ظننت ان يقوم زيد عن المفعولين وذلك لاشتماله على مسند ومسند
اليه وهو المقصود بهذه الافعال فلما كان حاصلا استغني به عن ذكر الجملة محققه الا ترى ان
معنى قولك ظننت ان يقوم زيد ظننت زيدا يقوم ومعنى عسى ان يقوم زيد لمعنى عسى زيد ان
يقوم فلما كان بمعناه استغني به عن الاصل لذلك واما تقديره في كلام النحاة يقرب قيام
زيد فليبان حقيق الاعراب لا انه في المعنى كذلك فان والفعل رفع على انه فاعل عسى
وتسمى هذه تامة والاولى ناقصة وعسى يجوز ان يضمر فيها وان لم تتصرف كما اضمر في نعم
وبيس فاذا قلت زيد عسى ان يقوم احتمل ان يكون الناقصة فيكون فيها ضمير يعود
على زيد هو اسمها وان مع الفعل خبرها واحتمل ان يكون تامة فلا يكون فيها ضمير ويكون
ان والفعل فاعلها والفرق بينهما ظاهر في التثنية والجمع فتقول على الاول الزيدان عسيا
ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وعلى الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى
ان يقوموا قال واوشك تستعمل على هذين الوجهين لا تتصل بها الضمير المذكور وربما استعملت
استعمال كاد قلت اوشك يوشك فعل متصرف يستعمل استعمال عسى فيدخل في خبرها ان تقول
يوشك زيد ان يقوم ويوشك ان يقوم زيد ويستعمل استعمال كاد وهو الاجود لانها في معناها
قال يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وانما استعملت استعمال عسى وان لم يكن معناها
اذ ليس فيها رجا ولا انشا لمشاركتها لها في الاصل وهي المقاربة في الجملة ولم تتصل بها الضمير
المنصوب كما لم تتصل بكاد وانما جاز في عسى لتشبهها بلعل ويوشك لا تشبهها فلا تقول يوشكني
ولا يوشكك قال وهذه الافعال من باب كان الا انه رفض فيها الاخبار بالاسماء في الامر العام
وعدل الى الفعل مقارنا بان في عسى ويوشك واليه مجردا فيما عداها قلت اختلف في محل
ان مع الفعل بعد عسى وبعد اخذ فاعلها فقيل هو في موضع نصب على ما هو الفعل الذي يقع

وان الاصل عسى زيد للقيام وقيل في موضع رفع على التقديم والتاخير وقال الكوفيون هو في
موضع رفع على البدل مما قبله والمنصور في الكتب هو القول الاول لوجهين احدهما ان زيدا
هنا فاعل عسى ومعناها قارب وهذا مما تقتضي مقاربا فوجب ان يكون ان مع الفعل منصوبا
مثل خبر كان وقد جا النصب صريحا على وجه لا يمكن رفعه في قول الزبا عسى الغوير ابؤسا وقال الشاعر
لا تلحني اني عسيت صايما وعن هذا احترز بقوله في الاسم العام وقد دل على هذا بشيين احدهما ان
اصل خبرها ان يكون اسما الثاني انه منصوب وانما عدل الى الفعل للدلالة على ما هو المقصود
في الرجا والزمت ان لوجوه احدهما تقوية لما نفيده الرجا من الاستقبال فيما يتعدى اليه
الثاني انها لما دلت على المقاربة والمقاربة في الماضي محال بل لا تتصور الا في الاستقبال فلهذا
لم يكن اسما اذ لا دلالة للاسم على الاستقبال فالزمت ان ليتمحض الدلالة للاستقبال ولم يوضع
مكانها السين وسوف لانهما يدلان على بعض من الزمان والغرض هنا مقربه وقد جي في
الشعر قليلا قال شعر عسى طيي من طيي بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح وقيل الزمت ان ليكون مع
الفعل بمنزلة الاسم وقيل لما لم تتصرف لشبهها بلعل اذ معناهما واحد وهو الترجي والتوقع جعلوا
ان عوضا لها عن تصرفها وقيل لم تتصرف لزيادتها في الاخبار لان كل فعل خبر به عن شي فليس للخبر
فيه الا مجرد الاخبار واذا قلت عسى زيد ان يقوم فالمخبر به الطمع في قيامه وليس له فيه مشاركة
في الذكر وقيل لما كانت للرجا دخلها معنى الانشا فلم تتصرف لان تصرفها ينافي الانشا لانها اذا تصرفت
دلت على الخبر بما مضى والحال والاستقبال وذلك مناقض لمعنى الانشا الذي لا يصلح لماض ولا مستقبل
وقال بعض المتاخرين عسى موضوعه لفعل يتوهم كونه في الاستقبال وهو على لفظ الماضي فاحتيج
الى ان بعده اذ لا مستقبل له وذهب بعضهم الى انها حرف لعدم تصرفها ولان معناها في
غيرها والصحيح انها فعل لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه اخبار عن طمع وقع
للمتكلم بها وجعل لفظها بلفظ الماضي لان الطمع قد وقع وانما المطموع فيه هو الذي يتوقع وينتظر
فلا جرم انشح لفظ الماضي مطابقة لمعناها وادخلوا ان على المطموع فيه لانه لم يقع بعد وجردت
اخواتها عن ان لان خبرها محقق للحال اذ قد شرع فيه ولا معنى للفعل الحال الا الذي اخذ فيه وشرع
قال سوي ما جا في كاد تشبيها لها بعسى كما انه قد تسقط ان مع عسى تشبيها لها بكاد وقلت كاد فعل
متصرف قياسها قياس الافعال في الظاهر والمضمر خلافا لمن يقول كاد يفعل الى كدت وكدت تفعل الى
كدنا كدت وكدنا وبعض العرب يقول كدت بالضم كانما جعلها من الواو وسمع الاصمعي لا افعل ذلك ولا كودا
والمشهور ولا كيدا ولها اسم وخبر واصل خبرها ان يكون اسما قال وابت الى فهم وما كدت ايبا
الفعل المضارع للتنبيه على انه المقصود بالقرب والدلالة على معنى الحال فكانها جرى مجرى حصل وذلك
نافى معنى ان الدالة على الاستقبال الا ترى انك لا تقول كاد زيد يذهب بعد عام الا انهم ربما شبهوها بعسى من حيث
انها للمقاربة في الجملة فادخلوا ان في خبرها كما حذفوا ان من خبر عسى قال الشاعر عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب وقيل حذفوا ان من خبر عسى تشبيها لها بلعل وقال بعضهم اصل كاد ان يكون خبرها
ان والفعل ايضا من حيث انها للمقاربة الا انها لما خرجت الى معنى حصل هجر استعمال ان في خبرها وهذا
ضعيف لان كاد لا يكون خبرها الا فعلا حالا وفعل الحال ينافي ان قال وذلك لمناقضة معنى ان لموضوع هذه
الافعال سوى عسى وهو شكله موضع التشبيه عند هم الشعر قلت كاد لمشارفة الفعل ودنو الوقوع فيه والاخذ فيه وجعل
للشروع فيه وكلاهما ينافي معنى ان لانها للاستقبال الخلاف عسى وهو شكل فانها للتراخي فطابقها ان قوله وموضع التشبيه
الشعر يعني انه لا يجوز الحذف في عسى والحاق كاد ان الا في الشعر وحذف ان من خبر عسى اكثر من الحاق ان في خبر كاد
وحذف ان من خبر عسى كثير في الحديث النبوي وقال الشاعر فالحق ان في خبر كاد قد كاد من طول البلى ان يمصحا او ثاد
لانها المقاربة ذات الفعل وان للاستقبال

[illegible] في الافراد من حذف اللام في الموضعين اجرا العينات بالحركات اما
[illegible] رحمه الله وكلها تعرب الا ذا لما يلزم ان افردت من بقايها على حرف واحد
[illegible] لو افردت كانت على حرف واحد منونة والعرب لا يلزم محذوف الاسما
[illegible] ان قولهم لله من ابن الله فشاذ قلت لما اطلق قوله فاذا افردت كانت
[illegible] ذلك الاطلاق ولما ان صار على حرفين لحذف لامه وثاني حرفيه حرف علة
[illegible] فيه ما قبل الاخر لا الاخر وكان معربا بالحركات على قياس اخواته فكنت تقول في الرفع
[illegible] وتفتح ما قبله فتقلب الفا ولا يشبه الفعل فيدخله التنوين فتلتقي الساكنان الالف
[illegible] حذف على قياس تاض وداع فيفضي الى بقا الاسم المعرب على حرف واحد والتنوين وذلك
[illegible] في الاسما المعربة وانما قال والتنوين لانه قد يكون في الاسما ما هو على حرف واحد لكن من
[illegible] بخوم الله بالضم والكسر للميم للاضافة وان كان وجود مثل هذا عزيزا ايضا وقول المصنف
[illegible] قوله [illegible] الى من يشير الى الخلاف الذي فيه وجملة ما قيل في م الله ثلثة مذاهب منهم
[illegible] انه [illegible] من الله المضمومة الميم والنون في القسم ومنهم من يقول ان الميم بدل من
[illegible] وكما ابدلت [illegible] من يقول انه محذوف من ايمن فلذلك لم يجزم المصنف وتقدير الا
[illegible] لا تضاف بل تقال [illegible] في حالة الرفع الاتباع يلزم ايضا مخالفة اصل اخر وهو ان يكون في الاسما المتمكنة
[illegible] اخره واو قبلها ضمة وهذا مما لا يتكبر له ارتكابا اما اذا لزمت اضافته لم يظهر هذا المحذور لصيرورة
[illegible] وحشوا عند الاضافة اللازمة قال رحمه الله [illegible] ذو كل الا معوضة من واوها ميم قلت اللتي في قوله
[illegible] زيادة الكلمة واعلم ان هذه الاسما على ثلثة اضرب منها ما لا يفرد اصلا وهو ذو ومنها ما لا يفرد
[illegible] معوضا وهو فوك ومنها ما يفرد مطلقا وهي الاربعة الباقية وانما وجب فيه التعويض لانه لما مست
[illegible] حاجة الى افراده فلو افرد ولم يعوض لزم بقاؤه على حرف واحد مع التنوين وذلك لا نظير له فاما
[illegible] الشاعر خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل انه حذف المضاف اليه ضرورة واراده اما قال الجزولي
[illegible] فيها فاسقط المضمر للوزن اذ كان ذلك لا يشكل على السامع وقيل كان من لغته ان لا ينون القوافي
[illegible] امن التنوين استجاز الافراد اذ لا يفضي الى عدم النظير وكان الميم من مخرج الواو وفيه ايضا هوي
[illegible] استعداد الواو وفيه غنة تناسب لين الواو فكان احق بالبدل ومن العرب من يقول البدل حالة الاضافة
[illegible] يصبح عطشان وفي البحر فمه والاول افصح ومنهم من يجمع بين الواو والميم الا في الشعر قال هما
[illegible] نفثا في فيّ من فمويهما فهو شاذ قال رحمه الله وليس بقياس فعله في ذو قلت هذا جواب دخل مقدر
[illegible] قيل لم لا يفرد ذو ايضا معوضا من واوه ميم بالقياس على فم فقال هو تحكم فيهما القياس لان الحذف
[illegible] الذي وقع في الفم على خلاف الاصل والقياس فكيف يقاس على غير الاصل فان قيل فلا عكسوا وهو
[illegible] ملتزموا الاضافة في الفم ويفردوا ذو معوضا قلت هذا انما يلزم لو كان الحذف والابدال جاريين على
[illegible] اما اذا كان ذلك شاذا منزلة الاتفاق فكيف يرد هذا السؤال ولا نقول استغنوا عن افراد ذو
[illegible] صاحب فانه مرادفه وفوك لا مرادف له وقال في النسخة المتاخرة ولا يضاف ذو الى يا المتكلم لانها
[illegible] الى الوصف بالاجناس قال في اخرى وذو وصلة الى الوصف بالجنس ولذلك لا يضاف الى الاسم العام الا
[illegible] اسمه وقولهم هذا ذو زيد [illegible] ذوى ال النبي تطلعت معناه صاحب هذا الاسم واصحاب هذا
[illegible] اقول لما احتاجوا الى ان يصفوا [illegible] واسم الجنس غير مشتق ولان اسم الجنس مقدم وفي الوصف
[illegible] له فاتوا بذي وصلة الى الوصف كما اتوا بالذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل فلما كان الغرض
[illegible] بها نحو لما ليس بصفة من اسما الاجناس صفة امتنع اضافتها الى المضمر والعلم لعدمهما عن الوصفية

واجاز المبرد اضافتها الى المضمر تمسكا بقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من ا[illegible]
ذوي اروءتها ذووها ومنعه سيبويه وحمل الشعر على الشذوذ كما ادخل ال[illegible]
فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا وهذا ابعد من اضافتها وكانه اجرى
وجمع ذو جمع السلامة في المذكر والمونث فيقال ذوون وذوات وله جمع [illegible]
واولات في المونث قال رحمه الله ووزن هذه الاسما فعل الا فوك فوزنه فعل وفي ا[illegible]
الاسما كلها فعل الا فما فوزنه فعل قلت دليل ذلك في غير ذو شان التثنية و[illegible]
جمع فعل في الصحيح العين والجمع في هذا اقوى من التثنية لانه قد [illegible] ترد ا[illegible]
مالا اصل له في الحركة كما قالوا يدوان ودموان لكن التثنية يكون دليلا اذا ا[illegible] على ان[illegible]
اصلية ودليل ذلك في ذو انه قد جا على فعل في المونث في قوله تعالى ذوا تا[illegible] وقد[illegible]
فينبغي ان يرجع الى ما صرح به من التصريف مما ينبغي ان يكون بناوه [illegible] الف لا[illegible]
لانه اولى من التمسك باصل السكون اذ كان تمسكا بسماع وقياس والتمسك با[illegible]
بالقياس وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون الا انهم حركوه في التث[illegible] خالف ا[illegible]
في اخوك فقال وزنه فعل بالسكون واما فوك فوزنه فعل [illegible] حركة وسطه والاصل فوه [illegible]
فلا يعدل عنه الا بدليل و[illegible] دليل في افواه لانه [illegible] فعال في الساكن العين انحر[illegible]
قال رحمه الله واما فما كلها واو الا فوك [illegible] في الجمع افواه وفوه لامه يا التوحد[illegible]
فيها قلت لما كان كون اللام واوا [illegible] ربع ظاهرا لظهورها في التثنية والجمع وفق[illegible]
الفعل منه كما قال الشاعر فاما [illegible] من ابوكا لم يذكر على ذلك دليلا ولما خفي في الاخ[illegible]
تعرض للدلالة فاثبت ا[illegible] هما بالجمع على افواه وبالتصغير على فويه فعيد ان الها ما[illegible]
تشبه الالف [illegible] دها كما حذفوا اليا في يد والواو من غد واما ذو فثبت ان عينه
فيلزم ا[illegible] يا حملا على الاكثر فان باب طويت وشويت اكثر من باب [illegible] والحق ذ[illegible]
ال[illegible] منه او لا معتله لكن الحذف فان الحذف في المعتل اكثر وبدليل قولهم ذوات والف ا[illegible]
[illegible] اسما المعربة وفي بعض النسخ كل كلمة يكون اولها او وسطها واوا من المعتل اللا[illegible]
والنوى فان الغالب في اخره اليا واحترز بالغالب عن الواو فان اوله واو مع ان الاخر واو قال
رحمه الله فاما انها اذا ان يكون مقصورة الا فوك وفي المحرك فاصل ما علا فما منها اذا ان يكون
مقصورا قلت لما ثبت ان وزنها فعل بفتح العين وحرف العلة متى تحرك وانفتح ما قبله قلب
الفا وهو معنى المقصور فالاصل ان يقال جاني اباك ومررت باباك وعليه جا ان اباها وابا اباها
وفي المثل مكره اخاك لا بطل ثم استثنى فوك لانه لم تحرك فيه حرف العلة قال رحمه الله لكن العرب جعلوا
لها مزية على غيرها لكثرة لزومها الاضافة قلت المزية الفضل وهذا يشعر ان اعرابها عنده بالحروف
اذ لو كانت معربة بالحركات المقدرة لما احتاج الى هذا العذر ويمكن ان يقال الفضيلة التي جعلت
لها العرب اخراجها من باب القصر الذي يوجبه القياس الى ظهور الاعراب ان كانت هذه الحروف
اعرابا او الى الانقلاب الذي يقوم مقام ظهور الحركة ان قلنا ان الحركات مقدرة وبالجملة فانها
جعلت بالحر[illegible] او اتفاقا دون ساير المفردات ارادة ان يكون في المفردات ما هو معرب
بالحروف توطيه [illegible] التثنيه والجمع وكانت هذه ا[illegible] بالتوطية لوجهين احدهما ان لزومها
الاضافة وما فيها من ضم اسم الى اسم شابهت المثنى والثاني ان لزومها الاضافة صارت
فرعا لان اصل الاسم ان لا يفتقر في دلالته واستعماله الى غيره وهذه اذا صارت مفتقرة في الاستعمال

المعنى

والمعنى الى المضاف اليه صارت فرعا على ما لا يكون كذلك ولذلك اذا قطعت عن الاضافة واستقلت اعربت با
لحركات والتثنية والجمع فرعان على المفرد فناسب ان جعل الفرع [illegible] طية لنظيره في الفرعية دون غيره او
نقول انما اعربت بالحروف جبرا لما من حذف لاماتها واوجبوا الجبر هنا دون باب يد ودم لضعفها بلزومها
الاضافة قال في النسخة المتاخرة لكن اجرتها العرب في باب المعتل اذا اضيف الى غير يا المتكلم مجرى
امرى وابنم في باب الصحيح واجرت مجراها فما اذا كانت لذلك كانت محذوفة اللام غير معوض
منها فلزم عن ذلك كون اخرها واوا رفعا والفا نصبا ويا جرا فهي بالحقيقة مما اعرب بالحركات لا
بالحروف بيان ذلك ان اصل الاعراب للحركة وللحرف عند من يرى الاعراب به تبع لها وفرع عنها و لا
سبيل الى مجاوزة الاصل الى الفرع ما لم تنحسم الطرق المودية الى الاصل والمعرب بالحركة قسمان قسم لم تتبع
فيه ما قبل حرف الاعراب حرف الاعراب وهو الاكثر الاعم وقسم فعل به ذلك كامرى وابنم ولو ان هذه الاسما
من القسم الاول لجات بالالف على كل حال فهي اذا من القسم الثاني لانك اذا قلت هذا اخوك واتبعت الواو الخا
استثقلت الضمة فيها لانضمام ما قبلها فاسكنت فصار اللفظ كما جا عن العرب في الرفع واذا قلت رايت
اخوك واتبعت تحركت الواو وهي متطرفة منفتحا ما قبلها فانقلبت الفا فصار اللفظ كما جا عن العرب في النصب
واذا قلت باخوك واتبعت استثقلت الكسرة في الواو فسكنت منكسرا ما قبلها فانقلبت يا فصار اللفظ كما
جا عن العرب في الجر وعلى هذا العمل في الخمس البواقي قلت هذا كالشرح والتقرير لما ذكر في النسخة الاولى
وقد سلك في ذلك مسلك الربعي الذي كان يرى ان في الرفع نقلا فقط وفي النصب قلبا فقط وفي الجر نقلا
وقلبا والكلام في هذه الاسما طويل عريض فلا نطول اكثر مما طولنا والله اعلم قال رحمه الله وفي حم
خمس لغات احداها ما ذكرناها والاخرى ان يكون من باب دلو والاخرى ان يجري على ما ذكر لانه اصله و
الاخرى ان يكون من باب يد والاخرى ان يكون من باب خب قلت الترتيب في هذه اللغات بنا على
الافصح فالافصح ما بدا به وهلم جرا والحم قريب الزوج دون الزوجة ولذلك كسرا الكاف عند الاضافة فقال
حموك ومنه قول عمر رضي الله عنه لا يخلون رجل على امراته وان قيل حموها الا حموها الموت والختن
قرابة الزوجة والصهر يجمع الصنفين والقصر فيها على الاصل وبالهمز وتصحيح الواو يخرج عن القصر لان
وزنه حينيذ فعل بالاسكان الرابعة حذف اللام مثل يد الخامسة ان يعرب بالحروف وفيه
لغة سادسة ان يكون من باب خب شاذ ذكرها ابو علي القالي وترك لغات الاخ والاب وفيهما تلك اللغات
القصر وعليه المثل مكره اخاك لا بطل والثانية ان يكون من باب يد والثالثة ان يكون على ما ذكرنا وذكر
هذه اللغات الفرا وفي الاخ لغة رابعة ان يكون مثل فخ حكاها الكلبي قال ورايته في رواية الزبدي
على كتاب البارع لابي علي قال رحمه الله وهن فيه لغتان الواحدة كما قدمناه والاخرى ان
يكون من باب يد قلت الهن كناية عن اسم الجنس وزعم بعضهم انه ليس من هذا الباب لان بناهم
على الاكثر والاكثر ان يكون من باب يد ولذلك لم يذكره الزجاجي وبالجملة ففيه اربع لغات القصر و
حذف اللام واجرا الاعراب على النون مثل يد والتشديد بعد الحذف ولا يجي هنه الا في الشعر قال
وقد بدا هنك من المئزر ويقال هنت وفي الوقف هنه جعلوا التا في الوصل مثلها في بنت قال
سيبويه وانما اسكنوها وهم يريدون بها الكناية عن الاسم شبها بنون من لما فيها من معنى الكناية
ولامه واو لقولهم هنوات قال على هنوات شانها متتابع الرابعة ما ذكر قال رحمه الله وفول
اذا عوض من واوه ميم فيه اربع لغات فم فم فم فم والاتباع وفي النسخة الاخرى وفي فم بالميم
اربع لغات فتح الفا وضمها وكسرها واجرا الميم مع كل واحد منها بالاعراب وقد جا تشديد الميم
مع الفتح في الشعر قلت قول فيه سبع لغات ضم الفا وكسرها وفتحها والتشديد مع الفتح وحذفها

قول الشاعر حتى اذا اخرجت من غمته لكن قال يعقوب وابن جني هذه ضرورة بل لغة الخامسة الاتباع
في الاحوال الثلاثة فيتبع الفا حركة الاعراب في اخره فيكون مثل امرئ السادسة القصر في الاحوال
كلها السابعة ماذكر في الباب انه بالواو رفعا وبالالف نصبا الى اخره وجمع على اتمام فيما حكى ابو زيد
ومنها ما جمع بالواو والنون كالاب قال وقد بينا بالابينا ودو قال الكميت ذوي ال النبي تطلعت
قال رحمه الله الاسم الذي يفهم منه الجمع قسمان مجموع حقيقة وغير مجموع قلت يعني بالحقيقي ما حده
به اولا حيث قال انه ضم شي الى اكثر منه بشرط اتفاق الالفاظ فكلما كان من الجمع له واحد من لفظه
وكان اصله العطف بالواو لكنه اختصر فهو الحقيقي وغير الحقيقي ما فهم منه الجمع ولم يكن اصله ضم واحد
الى اكثر منه بحرف العطف ثم اختصر قال رحمه الله ومن المجموع قسمان محصور وغير محصور فالمحصور
المضمرات والمبهمات والموصولات وكل في التوكيد قلت يريد المحصور ما يضبط بباب اما بان يضاف
اليه اضافة كلية فيقال كلما فهم منه الجمع في باب كذا فليس بمجموع حقيقة كما تقول في باب المضمرات
او الموصولات او جزئية بان يعين ذلك اللفظ كما قال وكل في التوكيد وغير المحصور ما لا يضبط بباب
كالابل والبقر والغنم وبعضهم يخص هذا باسم الجمع ولا نقول فيه جمع لان احكام المفردات تجرى
عليه من نحو تصغيره على لفظه وتذكيره نظرا الى لفظه وبعود صفته وكذا الضمير العايد اليه و
يلحق بغير الجمع الحقيقي اراهط واباطيل لانها لم تجمع على قياس فالمضمرات التي يفهم منها الجمع
ستة الفاظ نحن ونا في ضربنا ولنا وانتم وهم ومن فهذه يفهم منها الجمع ولست تجمع خصهم اذ لا
واحد لها من لفظها الا ترى ان ضمير الواحد المتكلم انا وضمير الغايب هو وضمير المخاطب انت فلو
كان نحن للثلاثة لقلت نحن تغليبا لضمير المتكلم على غيره والذي يدل على ان انتم مثلا ليس جمع
انت وانت وانت انه لو كان كذلك لوجب ان تنكر عند الجمع وهكذا نقول في الموصول والمبهم بل
نقول ان هذه اسما وضعت لتؤدي معنى الجمع من اول وهلة كما في المفردات وانما وجب التنكير في
الجمع لان المعرفة ما خص الواحد فبانضمام غيره اليه يبطل ذلك الاختصاص فتنكر واما المبهمات
فيريد بها اسما الاشارة وليس فيها جمع الا لفظ واحد وهو هولا بالقصر والمد وكانه جمعه باعتبار
لغاته اذ فيه ثلث لغات وايضا يعدد صورة بلحاق الكاف واللام والها واما الموصولات فا
لذين واللائي واللاتي واللواتي ولغاتها والاولى بمعنى الذين واما كل فظاهر انه ليس حقيقي
اذ لا واحد له من لفظه قال رحمه الله والمجموع حقيقة قسمان مجموع جمع التكسير ومجموع
جمع السلامة قلت هذا التقسيم في الجمع لم يسبق اليه والجمع حقيقة اما ان يتغير فيه بنا الواحد
لفظا او تقديرا او لا يتغير والاول هو جمع التكسير والثاني جمع السلامة لسلامة واحده قال
رحمه الله جمع التكسير ما تغير فيه بنا الواحد بزيادة او نقصان او تغير حركة وربما اجتمع
ذلك في كلمة واحدة وربما جا بعض ذلك في البنية لا في اللفظ وعبارة النسخة الاخرى وجمع
التكسير ما لا يسلم فيه بنا الواحد من زيادة او نقصان او تغيير حركة مرة يجتمع ذلك في كلمة
ومرة لا يجتمع ومرة يكون التغيير محسوسا ومرة يكون تقديرا وهذا الجمع لا يوجد فيه بالقصد
لفظ واحد البتة فان وقفت على ما يوهم ذلك ظاهره فله تاويل يرجع الى ما ذكر قلت ان اعترض
بنحو جفنات فانه جمع سلامة وقد تغير فيه بنا الواحد فجوابه ان تغييره ما كان للدلالة على
الجمع بل لاجل الفرق وكذلك لا حول في الصفة نحو صعبات وسياتي فيما بعد اما التغير بالحركة
فقط فنحو أَسَد وأُسْد واما بالزيادة والنقصان فنحو رجال ورسل ولم يتعرض مع الزيادة والنقصان
ما معها من تغيير الحركة اذ كانا اكثر منها فاعتبر الاقل في جانب الاكثر اذ لا بد من تغير الحركات

في

في الكلام ويكون معنى الباني تولد بزيادة للحال كانه قال تغير معه زيادة او نقصان واما اجتماعها ففي
غلمان وقضبان وما يكون في البنية لا في اللفظ فنحو فلك في الواحد وفي التثنية فلكان وفي الجمع
فلك على لفظ الواحد وكذلك دلاص ودلاصان وفي الجمع دلاص وكذلك ناقة هجان ونوق هجان
وقال تعالى في الفلك المشحون وقال في الاخرى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فجمع الضمير و
انما قلنا ان فلكا في الجمع يجب ان يكون مغيرا تقديرا ليرتد الاقل الى الاكثر وذلك انا رأينا انهم جمعوا
الاسم على قسمين قسم زادوا في اخره كما في جمع السلامة وقسم يقام مقام الزيادة في اخره تغييره
بسه باحد الوجوه المتقدمة ولم نجد قسما ثالثا وفلك في الجمع ليس من قبيل ما زيد في اخره ولم
تختلف حركاته لفظا فوجب ان نعتقد ذلك نية كما نعتقد في ترخيم منصور لغة من نوى ولغة من لم
ينو فالضمة في الصاد في منص على لغة من نوى هي التي كانت في منصور وعلى لغة من لم ينو ضمته
احدثها النداء كالضمة في يا زيد فلهذا نقول في الفلك وهذا خير من ان نثبت قسما ثالثا لا نظير
له في كلامهم فان ما قلناه له نظير فلم ندع على العرب شيئا غير موجود في كلامهم وقوله لا يوجد
فيه لفظ واحد يعني لا يسلم فيه بنا الواحد قصدا فان اتفق ان وجد الواحد فيه سالما كما
في فلك وهجان فلا بد ان يقدر ان الحركة غير الحركة على ما ذكر فيكون التغيير تقديرا واسا
صنوان فمفرد وافق لفظ الجمع قال رحمه الله جمع السلامة ينقسم قسمين جمع بالالف والتا
وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المونث قلت يعني ان جمع السلامة على ضربين جمع بالواو والنون
في المذكر وجمع بالالف والتا في المونث وهذه العبارة توهم ان جمع المونث اصل وجمع المذكر
محمول منزلته قال ش يريد ان الجمع بالالف انما هو في المونث او ما جرى مجراه من المذكر من
نحو سبطرات فلما اجرى مجراه صار كانه مونث وهذا حسن لولا انه يكون تداخل ذكر القسم الاخر
لانه جعل هذين الجمعين واحدا فيبقى عليه ذكر القسم الاخر هذا مع ان الجزولي ابتدا بذكر جمع
السلامة من المذكر فلا بد ان يكون قد ذكر القسمين ويعتذر عما يوهمه لفظه بانه بدا بالمونث
وجعله اصلا لان صفة المذكر لا تجمع بالواو والنون الا اذا جمعت صفة المونث بالالف والتا كما
ذكره قال رحمه الله فالمجموع جمع السلامة اما ان يكون جامدا واما ان يكون صفة قلت
جمع السلامة ويقال له ايضا جمع التصحيح وجمع على هجاين بابه الصفات لانها تجري على الفعل
فضاربون مثل يضربون وجمع التكسير بابه الاسما لان اعرابه بالحركات التي هي اصل الاعراب
فناسب ان يكون في جمع الاسم الذي هو اصل ايضا ليطابق الاصل الاصل قال رحمه الله فان
كان جامدا اشترط فيه اربعة شروط الذكورية والعلمية والعقل وخلوه من ها التانيث وفي
النسخة الاخرى شرط اطراده ان كان الاسم جامدا ان يكون مذكرا يعقل لا يمتنع مونثه من
الالف والتا وسمي هذا الجمع سالما لانه يوجد فيه لفظ واحده بالقصد وان كان الاسم الذي
اخره الف او يا مكسور ما قبلها حذف فيه الالف والياء وما اخره همزة قبلها الف [illegible] فيه
همزته ما وا وجوبا ان كانت عن الف التانيث وجوازا ان كانت عن يا الالحاق او عن اصل وقياسا
ضعيفا ان كانت اصلية لان هذه التغييرات ليس الموجب لها نفس الجمع قلت اعتذر
الشيخ عن النقض الذي يرد على تسمية هذا الجمع سالما مع لحاق هذه التغييرات التي ذكر
وسياتي تفصيلها فيما بعد بان الموجب لها ليس نفس الجمع بل علة اخرى فلا تخرج عن السلامة
بها فعني بالسلامة ما لا تتغير فيه بنا الواحد فيه للجمع خاصة كما تتغير في المكسر للجمع لا غير
ولما كان المذكر اصلا للمونث خص بهذا الجمع العاري عن النقص فان الهندات وان كان

سالما ايضا الا انه لم يعر عن نقص بالتا التي فيه واشتراط العلمية لكثرتها فيمن يعقل واشتراط العقل لشرفه واظهار شرف الشريف بسلامة الاسم الدال عليه مناسب كان اجود لو قال والعالم ليدخل فيه القديم سبحانه وانما خصوا هذا الجمع بالاسم الذي تجتمع فيه هذه الصفات لانه يجوز ان يكون اشرف المسميات وافضلها فناسب ان يصان اسمه عند الجمع عن التغيير تنبيها على فضله واظهارا لشرفه وقيل خص بذلك رفعا للبس في بعض المواضع فانك اذا قلت عمرون في جمع عمر احتمل ايضا ان يكون جمع عمرو وعمر فاذا قلت عمرون تبين لفظ الواحد لسلامته وارتفع اللبس والاعلام مما حافظ عليها حتى انه جا في بعض القراات تبت يدا ابو لهب واما اشتراط خلوه من ها التانيث دون غيرها من علامات التانيث فلانه ان كان مونثا بالالف المقصورة او الممدودة وانضافت اليها الشروط المتقدمة جمع بالواو والنون قال سيبويه اذا سميت رجلا بورقا قلت في جمعه ورقاوون اما اذا كان فيه تا التانيث نحو طلحة فعند البصريين لا يجمع بالواو والنون لان ما فيه التا يجمع بالالف والتا بالاجماع فلو جمع بالواو والنون لتوارد عليه علامتان متنافيتان مع اتحاد المسمى في الحالين وايضا فلو جمع بالواو والنون فاما ان تحذف التا او لا تحذف فان لم تحذف لزم اجتماع علامتين متقابلتين في لفظة واحدة وان حذفت لفظا لكن يكون مقدرة معنى لان حذفها يكون عارضا لاجل الجمع والمقدر في حكم المحقق فيفضي الى اجتماع العلامتين المتقابلتين وقد اجازه الكوفيون على حذف تائه وسكن عنه وابن كيسان لا يسكن عنه واحتجوا بان الها تسقط عند الجمع وهي في المفرد في حكم الاسقاط اذ لا حكم لها والدليل على انها في تقدير الاسقاط قول الشاعر وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم فاعقاب تكسير عقب على اسقاط الهوا واذا كان كذلك فكانه عقب وطلح بغير تا ومسماه ايضا مذكر فوجب ان يكون جمعه بالواو والنون قياسا على سائر المذكرين العاقلين وقياسا ايضا على رضون قال البصريون التا تلازم بالعلمية فان اسقطت عند الجمع لم يبق جمع سلامة لانه تغيير لاجل الجمع وان لم تسقط لزم اجتماع علامتين متنافيتين ولانه يلتبس ايضا اذا اسقطت بما لم يكن فيه العلامة في الافراد ثم لم يرد فيه نقل ولا سماع وانما هو قياس منهم ولو جاز طلحون لوجب ان يجوز ربعون في جمع ربعة صفة للمذكر ولا يجوز اجماعا وان ما سوى الف التانيث فنفرق بينهما بان الالف مقصورة وممدودة جزء من الكلمة او كالجزء ولا كذلك التا ولذلك جعلوا تا التانيث من حروف المعاني كالتنوين وغيره ولا كذلك هذه الالف ثم الالف لا تسقط في الجمع وانما تقلب قال رحمه الله وان كان صفة اشترط فيه ثلثة شروط الذكورية والعقل والامتناع مونثه من الالف والتا قلت تقدم الكلام عن شرط اخر وهو الا يكون فيه ها التانيث فانه لو كانت فيه منضما الى الشروط الباقية نحو علامة لم يجمع بالواو والنون وقد تكون الصفة مجتمعة فيها الشروط المذكورة ولا يجمع بالواو والنون اذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو رجل ندمان وكان قياسه ان يقال فيه ندمانون لان مونثه ندمانة ولكن سيبويه قال لا يقولون ذلك وان كان هو قد اجازه قياسا لا سماعا وتوجيه شذوذه ان المطرد في باب فعلان الا يقال فيه فعلانة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا يذكر منه الا هذا اعني ما نص عليه وينبغي ان يجري مجراه رجل سيفان ولذلك لم يلتفت المولفا اليه لانهم لا يبنون على الاقل وبالجملة فبهذه الشروط يختص من بعقل

واذا اختص به سلم لفظه في الجمع تشريفا للموصوف لان الصفة تتضمن الموصوف ولانها جارية على افعالها مسلم جار على سلم عند الافراد حتى يكون مسلمون مثل يسلمون واما الشرط الثالث فاعتبر ايضا لانهم لما سووا في جواز جمع السلامة بين المذكر والمونث حتى انهم جعلوا الزيادة حرفين في كل واحد منهما وسووا بين لفظي الجر والنصب وسووا ايضا في جمع التكسير حيث قالوا احمر في المذكر والمونث ارادوا ايضا التسوية بينهما في امتناع الجمع فلا يقال الاحمرون كما لا يقال حمراوات وانما لم يجمع فعلا صفة بالالف والتا فرارا من اجتماع ثلثة امور مستثقلة لو جمع وهي التانيث والصفة والجمع اما جمعه على فعل نحو حمر فجاز وان اجتمعت فيه الثلاث لكونه على لفظ المفرد ولعدم التانيث لفظا وقيل لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشبها بالجاري فلذلك لم يجمع قال رحمه الله ويلحقه الواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا كلتاهما حرف اعراب قلت انما قدم الكلام في الجمع على المثنى الذي هو اقرب الى المفرد تبعا لجماعة الزجاجي والزجاجي فعل ذلك لان الواو اقرب الى الضمة التي هي علامة الرفع في الاصل من الالف التي هي علامة الرفع في المثنى وقوله كلتاهما حرف الاعراب هو مذهب سيبويه وهو المختار ويدل عليه ان هذه الحروف مزيدة في اخر الكلمة لمعنى فكانت حروف اعراب قياسا على تا التانيث ويائي النسبة ولذلك صحت في مذروين الواو والياء في ثنايين كما صحت في شقاوة وعباية لان الزيادة صارت جزءا من الكلمة معتدا بها والكلمة مبنية عليها تختل باسقاطها وصح تقدير الاعراب فيها فكانت حروف اعراب كالالف في عصى ورحى قال ثم لو جعلوا هذه الحروف اعرابا لنقضوا ما اطرد من الاعراب في انه لا يلحق الا بعد تمام الكلمة لانه انما يدخل للدلالة على المعنى الذي حدث بتركيب الكلمة مع العوامل فهذا اذا معنى طارئ على الكلمة فحقه الا يكون الا بعد تمامها ثم اختلف اصحاب سيبويه بعد اتفاقهم على انها حروف اعراب في انها هل فيها اعراب مقدر ام لا فذهب الاكثرون الى ان الاعراب مقدر فيها كما كان في الاول وقال الاقلون هي انفسها حروف اعراب وعلامات اعراب فان قيل لو قدر فيها اعراب وكانت حروف اعراب لوجب الا تختلف ولا تنقلب رفعا وجرا كالمقصور قيل مقتضى القياس هذا الا انه عرض في المثنى والمجموع ما اوجب هذا الانقلاب وذلك ان المقصور متى اشكل اعرابه المقدر بين امره نظيره من الصحيح المفرد بان يوكد او يوصف او يوضع مكانه ما يقبل الحركة وهذا لا يتاتى فيهما ضرورة انه لا يتبع المثنى ولا يوضع مكانه الا مثنى مثله فكان الابهام ايضا واقعا فيه كما في المتبوع فلا ينكشف امره ولا تخلص اعرابه فاضطروا الى الانقلاب ليقوم مقام الاعراب في الايضاح والبيان وهكذا في الجمع وقال ابن جني انما الزموا المثنى والمجموع الانقلاب في احرف الاعراب ليوذنوا بانهما متمكنان بمكن الواحد وليسا مبنيين واما الاسماء الستة فلانها لما كانت موطئة للتثنية والجمع انقلبت فيها ايضا حروف الاعراب ليتحقق التوطئة وتجري على القياس المرفوض من قال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فلم تقلب الف التثنية ولا الف اباها فان قيل لو كانت حروف اعراب لما وقعت تا التانيث قبلها لانها لا تقع حشوا قيل لما كانت هذه الحروف يفهم منها الاعراب في الجملة اجريت مجرى العلامات فلم يعتد بها قال رحمه الله ونون في الاحوال الثلاثة عوضا من حركة الواحد لانها تثبت مع الالف واللام وعوضا من التنوين لانها تسقط للاضافة كما يسقط التنوين وفي النسخة الاخرى والجمع الذي يكون بالواو رفعا وبالياء المكسور ما قبلها في الحال او في الاصل نصبا وجرا كلتاهما حرف اعراب ونون في الاحوال الثلاثة مفتوح مع الالف واللام لانها عوض من حركة الواحد وتسقط في الاضافة لانها عوض من تنوينه قلت كانه يعني في الحال لما وجدت الكسرة فيه لفظا نحو

الزيدين وفي الاصل ما كان اصله ان يكسر كالمصطفين وانما فتح لاجل الالف الساقطة ولما كان الاسم مستحقا
باسميته واصالته للحركة والتنوين اما الحركة فلتكون دليلا على خصوصية الاعراب واما التنوين فليكون
دليلا على اصالته فلما ثنى وجمع تعذر لحاقهما لكون محلها صار مشغولا بالحركة التي يطلبها حرف التثنية
او الجمع وامكن العوض منهما وكانت النون صالحة للعوض وقد ورد الكلام بها فتغلب على الظن كونها
عوضا منهما توفيرا على الاسم ما كان يستحقه بقدر الامكان قال الشيخ لانه لو لم يلحق لحصل للجمع
عن المفرد نقصانين احدهما نقص النون والثاني كون حرف الاعراب فيه ساكنا وكان في المفرد متحركا
وهذا نقص اخر فجعلت النون عوضا منهما وبهذا ينبغي ان يجاب من قال لا يكون في التثنية الا عوضا
من التنوين خاصة لان الاعراب الذي كان في حروف الاعراب في المفرد قد قام مقامه الاختلاف
بالعوامل الذي في حرف التثنية ولا يعترض ايضا باحمرين لان التنوين مقدر في المفرد فعاملوا
المقدر معاملة المحقق ولا يعترض بالرجل بان ما فيه الالف واللام لا يكون فيه الا حركة الاعراب
بلا تنوين فلا يكون الا عوضا من الحركة خاصة لانا نقول الاسم المعرفة لا يثنى لانه يختص مسماه
فتثنية متعذرة كتثنية المضمر الذي لا يثنى على حال لانه لا يتنكر واما الرجل فياتي تنكيره فيثنى
ويجمع حينئذ وتدخل اللام عليه بعد تثنيته وجمعه وبعد ان دخلت فيها النون عوضا من الحركة و
التنوين غلب عليها مع دخول اللام حكم الحركة كما غلب عليها عند الاضافة حكم التنوين وبهذا
يجيب ابن جني عن قوله ان النون في الرجلين ليست عوضا عن التنوين اصلا وقال في غلاما زيد ان
النون هنا لم يكن الا عوضا من التنوين ولذلك حذفت مع الاضافة وهذا ليس بشيء لان النون
هنا ليست موجودة في الاضافة وانما هي موجودة قبلها وهو لا يقول في غلامان ونحوه مما ليس مضاف
الا ان النون عوض من الحركة والتنوين الا ان يقول انها كانت قبل الاضافة عوضا منهما فلما اضيف
الاسم صارت عوضا من التنوين وهذا ايضا لا يعقل الا ان يقول غلب عليها حكم التنوين دون
الحركة فهذا الذي قلناه بعينه واما قوله لانها تثبت مع الالف واللام كما تثبت قلنا قد
يكون ثباتها معها لقوتها بالحركة فلا يلزم من ثباتها معها كونها عوضا من الحركة وبهذا جاب من
قال انها عوض من التنوين خاصة اذا اعترض عليه بثبات النون مع الالف واللام وانما الحجة
في كونها عوضا من الحركة ما قدمناه من كون حرف الاعراب ونقصه بذلك عن حرف الاعراب
المتحرك لجملة ما للنحويين في هذه النون اللاحقة المثنى والمجموع ثلثة اقوال قول المولف الذي
ذكره وهو قول سيبويه وقول من يقول انها عوض من التنوين خاصة وقول ابن جني انها تكون
عوضا من الحركة والتنوين ما لا الف ولام فيه ولا اضافة وعوضا من التنوين خاصة في نحو قولك
غلاما زيد وعوضا من الحركة خاصة في قولك الرجلان وقد اندرج في ضمن ما كتبناه حجة كل قول
وترجيح ما ينبغي ان يرجح منها قال ابن برهان النون ادا عوضت منهما ثم صارت شعارا للتثنيه
والجمع كما كان لبس السواد حزنا ثم صار شعارا للخلافة العباسية ويرد على مذهب سيبويه
اشكال وهو ان الحركة مقدرة عنده فكيف يعوض من المقدر مع انه بمنزلة المحقق اجاب
الرماني انما يلزم ذلك لو قلنا انها عوض من الحركة فقط اما اذا لم يتمحض تعويضها من الحركة
بعينها لم يلزم هذا قال ويدل على انها عوض منهما انها تسقط للاضافة بالقسط الذي
فيها من التنوين وتثبت مع اللام بالقسط الذي فيها من الحركة وربما قيل بعبارة اخرى ان
النون جعلت علامة على ان الاسم مستحق للحركة والتنوين وذلك ان المفرد قبل ان يثنى كان
مستحقها ومقبلها فلما ثنى او جمع امتنع من ذلك فجعلت النون عوضا مما منع والى هذا اشار سيبويه

الموصول وفي كلا قال رحمه الله كلتا هما حرف الاعراب ونونا في الاحوال الثلثه عوضا
من حركة الواحد لانها تثبت مع الالف واللام كما تثبت الحركة وعوضا من التنوين لانها تسقط
للاضافة كما يسقط التنوين محركة لالتقا الساكنين مكسورة على اصل التقا بهما او فرقا بينها وبين
نون الجماعة وفي الاخرى والمثنى ما لحقته الالف رفعا ويا مفتوح ما قبلها وجرا كلتاهما حرف الاعراب
ونون في الاحوال الثلاثه عوضا مما كانت منه عوضا في جمع المذكر السالم تحذف حيث حذفت في
الجمع وتثبته حيث تثبت وتحرك لما ذكر هنالك وتكسر على اصل التقا الساكنين او فرقا بينها وبين
التي في الجمع تلك الاحاث التي تتعلق بهذا الفصل قد سبقت في الجمع وقد جا الفتح في نون
المثنى ضرورة قال اعرف منها الانف والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا
وفي البيت شذوذ اخر وهو انه اثبت الالف في موضع النصب على لغة من جعل المثنى بالالف على كل حال
الا ان اشبها مجرى ظبيين فحذف المضاف وهو في الشذوذ مثل كسر النون في الجمع وانما كان اصل
التقا الساكنين الكسر لان السكون مختص بالبنا فلما احتيج الى تحريك مثل هذا حرك بحركة لا توهم
الاعراب اي بحركة لا توجد فيما اصله البنا وقد تحذف نون التثنية والجمع لغير الاضافة في
مواضع منها تقدير الاضافة لقوله بين ذراعي وجبهة الاسد ومنها طول الكلام كما في قوله
ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا ومنها لا غلامي لك ومنها ضرورة الشعر لقوله هما ايسار
ومنه ل وقال الاخر لو لا دهاثنتا وفي بيتنا عنز قال رحمه الله كل فعل لحقه ضمير التثنيه
او علامتها وهو الالف او ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع او علامتها وهو الواو او
ضمير الواحد المخاطب من المونث وهو اليا ويسلم من نوني التوكيد فعلامة الرفع فيه نون تقع
بعد هذه العلامات وفي الاخرى ولم تلحقه احدى نوني التوكيد فعلامة رفعه نون تقع بعد
هذه الضماير والعلامات تلك يعني كل فعل مضارع ومثال لحاق ضمير التثنيه الزيدان يضربان
او علامتها يضربان الزيدان ومثال لحاق ضمير الجماعة الزيدون يضربون او علامتها يضربون
الزيدون وضمير الواحدة المونثة انت تضربين هذا ان عني بالعلامة ما قيل في اكلوني البراغيث
وان عني مذهب المازني فهي علامات على كل حال وقد تقدم الكلام في هذا قال رحمه الله تثبت
رفعا وتحذف نصبا وجزما قلت هذه الامثلة للمضارع معربة لان المعنى الذي اوجب اعراب
المضارع متحقق فيها من غير مانع فوجب ان تكون معربة الا انها لا حرف اعراب لها لان ما كان
حرف الاعراب في الافراد صار مشغولا بالحركة التي تطلبها العلامات المذكورة ولا جائز ان يكون هذه
العلامات حروف اعراب لانها ضماير على الصحيح معمولة للفعل ولا النون ايضا لانها تسقط
في الجزم والنصب فلما لم يكن لها حرف اعراب لم تعرب بالحركة اذ الحركة لا بد لها من حرف تحل
فيه ولما تعذر اعرابها بالحركات وجب ان تعرب بالحروف فعلامة الاعراب فيها ثبات النون
او حذفها وقيل جعل اعرابها بالحروف تشبيها الصورة هذه الامثلة بصورة المثنى والمجموع واختيرت
النون لشبهها بحروف العلة على ما ياتي فثبت رفعا لان الرفع اسبق واقوى والثبوت اقوى فاعطي
الاقوى الاقوى او نقول النون نايبة عن الضمة فتثبت حيث تثبت وهو الرفع وتحذف حيث تحذف
وهو الجزم ثم اتبع الجزم النصب لان الجزم في الافعال في مقابلة الجر في الاسما فكما حملوا النصب على
الجر في صيغة التثنيه والجمع حملوا النصب في هذه الصيغ التي تشبهها على الجزم او لان النصب
حمل على اعراب يختص بالاسما في الجمع فيحمل على اعراب يختص بالافعال وهو الجزم ليحصل الجزم ضرب من
المساواة لمقابلة او لانه لما لم يكن له بد من حمله على الرفع او الجزم كان حمله على الجزم اولى لمشابهته

خففنا انا

له في الانقياد الى العامل اللفظي وهذه الامثلة الخمسة مما اعرب بالحروف بالاتفاق قال رحمه الله
حرك لالتقا الساكنين وفتح مع اليا والواو طلبا للتخفيف او حملا على نون الجمع وكسر مع الالف على اصل
التقا الساكنين او حملا على نون التثنية قلت اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها علامة للاعراب
فلو وضعوها متحركة لكان كالجمع بين علامتين لمعنى واحد او الحركة وحدها تكون علامة ولما التقى
ساكنان وجب تحريكها لتعذر تحرك الاول والحذف ايضا مخل فحرك مع الالف بالكسر على اصل التقا
الساكنين او لانها تشبه نون المثنى في الصورة والزيادة ومع الواو واليا بالفتح استثقالا
للكسرة او الضمة بعد الواو واليا تشبيها لها بنون الجمع في الصورة والزيادة فتشبه يسلمون مسلمون
سلمين بسلمين قال رحمه الله الفتحة تكون علامة النصب في كل اسم كانت الضمة فيه علامة الرفع
قلت الرواية الصحيحة في كل ما كانت الضمة فيه علامة الرفع ليدخل فيه الفعل المضارع وموقعها
في الاسم ثلثة مواضع وللفتحة موضعان لانهم جعلوا الكسرة في مكان الفتحة ويشترط للفتحة في الفعل المضارع
ايضا ما اشترط في الضمة قال رحمه الله واذا استثقلت الضمة لم تستثقل الفتحة واذا تعذرت تعذرت
قلت زاد في النسخة الاخرى الا انهم لا يفتحون اليا في موضع النصب من نحو معدي اذا اضافوه الى كرب
وكذلك افعل هذا بادي بدو وبكون اليا لانها تسكن في نظير النصب من البنا وهو الفتح واما حيث
تعذر الضمة فتعذر الفتحة فانا نحذف الضمة للتعذر من قبولها بل لمجرد الاستثقال دخلت فيه
الفتحة لانها اخت السكون في الخفة والذي يستثقل فيه الضمة هو المنقوص نحو يرمي ويغزو والذي
تعذرت فيه الضمة هو المقصور نحو حبلى ويخشى قال رحمه الله لما كان منصوب جمع المذكر السالم
محمولا على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الاصل قضاء لحق اصالة التذكير قلت هذا الكلام ينبغي ان
يتصل بقوله الا جمع المؤنث السالم لانه تعليل له فيفصل بين العلة والمعلول وسياتي ان علامة النصب
في المثنى والمجموع وهي اليا محمولة على علامة الجر فيهما لان اصل اليا ان تكون علامة للجر وكان ينبغي ايضا ان
يكون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة فحمل نصب هذا على جره في الكسرة كما حمل منصوب جمع المذكر على
مجروره في اليا حتى يكون لهذا الجمع علامتان فقط كما كان للاصل ترفيها على الاصل بمقتضاه من التفضيل
على فرعه او مساواته ان لم يكن تفضيل لان الفرع ان لم ينحط عن الاصل فلا اقل من ان يساويه اما ان
يفضل عليه فلا فهذا معنى قوله قضاء لحق اصالة التذكير وقيل بعبارة اخرى معنى قوله قضاء لحق اصالة
التذكير انه لو قضى على الفرع بما قضي به على الاصل من النقصان وجب لئلا يفضل الفرع على الاصل وبا
لجملة لما كانت الكسرة للجر نابت للنصب علامة الجر وايضا كان يجب ان يكون نصب ما رفعه با
لضمة بالفتحة فلما جا على خلاف ذلك علله بما قال وقيل الحق النصب بالجر في هذا الجمع لئلا يلتبس تاؤه
الزايدة بالاصلية من نحو اصوات واموات وقال الاخفش هذا الجمع مبني في حالة النصب على الكسر
مثل هولا قال رحمه الله اصل الاعراب بالحركات قلت دليله ان الحركة اخف والغرض حصل منها ومتى
حصل الغرض بالاخف لم يعدل عنه الى الاثقل وايضا فان الحروف تلتبس بما من نفس الكلمة فلا يعرف
زايدها من اصليها الا بعد تامل ونظر ولهذا جرى الخلاف في حروف الاسما الستة بخلاف الحركة
فانها لا تلتبس زيادتها البتة وصلا واخذا انها وتفا ولذلك ايضا لا يعرب بها الا عند تعذر الاعراب
بالحركات قال رحمه الله والحروف عند من يرى الاعراب بالواو والالف واليا والنون وعند
من لا يرى الاعراب من الحروف الا بالنون تبع للحركة قلت لما كان الاعراب بحروف المد واللين
مختلفا فيه والاعراب بالنون متفقا عليه ردد فيها ولم يردد في النون اذ هو متفق عليه ولا شك
انه اذا ثبت ان الاصل هو الاعراب بالحركات لزم ان يكون الاعراب بالحروف فرعا لا محالة كالنا
عنها

حيث قال انها عوض مما منع الاسم من الحركة والتنوين قال رحمه الله حرك لالتقا الساكنين
وتفتح طلبا للتخفيف او فرقا بينها وبين نون التثنية قلت لما زيدت النون زيدت ساكنة لان
الحركة لا يقدم عليها الا لدليل على معنى او للضرورة فلما التقى ساكنان كان التحريك ضروريا و
خصت الكسرة في المثنى لانها اصل التقا الساكنين هنا في التثنية ثم لما صاروا الى الجمع حركوا
النون بالفتح ليقع الفرق بينهما وقيل لان ما قبل حرف العلة في المثنى مفتوح فكسروا ما
بعدها تعديلا ثم عللوا في الجمع لهذا المعنى ويقال جعلت الكسرة مع الحرف الاخف وهو الالف
والفتحة مع الاثقل وهو الواو المضموم ما قبلها قال رحمه الله وربما جا هذا الجمع فيما لا يعقل عوضا
من نقص الكلمة لفظا او توهما وفي النسخة الاخرى وقد جا هذا الجمع عوضا من نقص اسم مؤنث
مرة لذهاب لامه حسا ومرة لكونها عرضة لان يعل ومرة عوضا من حذف الالف والتا اللتين
لجمع المؤنث السالم او من ترك التلفظ بتا التانيث فيما حقه ان يلحقه فرقا بين الواحد والجنس
قلت العبارة الثانية اسد وابسط اما انها اسد فلان الاول غير محررة فانه قال فيما لا يعقل
فاوهم انه ما فقد هاهنا الا العقل وقد نقصت الشروط كلها فانه غير علم وغير عاقل وفيه الها
فكان ينبغي ان يقول وقد جا هذا الجمع فيما لا ينبغي وكانه خص فقد العقل كالمنبه على العلة التي
لاجلها جمع هذا النوع بهذا الجمع لان هذا الجمع خاص بالعقل وغيره من الجموع غير خاص به ولا
التذكير ولا العلمية واما انها ابسط فلانه قد شرح فيها المواضع التي جا فيها هذا الجمع واشار
الى نقص كل صورة فقوله مرة لذهاب لامه حسا نحو قوله سنين فان اصله سنه او سنهة نقص
منها اللام التي هي الواو او الهاء وسايغة جبر نقصها بان اخذ صيغها والحقت بمن يعقل في هذا
الجمع فكان ذلك جبرا لها لما نقص منها ومرة لكونها عرضة لان تعل مثاله المدغم فانه عند اجتماع
الامثال تارة تخفف بالادغام وتارة بالحذف كما في ظلت ومست او من ترك التلفظ بتا التانيث الفارقة
عند نحو ارضون فان التا مقدرة في ارض ولهذا تقول في التصغير اريضة وهذا الذي عناه بقوله او توهما
فان ارضا وان لم ينقص منها شي غير ان الها لما ظهرت في اريضة توهم ان اصلها ارضة فتوهموا النقص
وحكموا للزايد بحكم الاصل فظهر ان لهذا الجمع غرضين الاول المحافظة على سلامة اسم من يعقل اظهارا
لشرفه الثاني جبر نقصان حصل في الافراد كراهية لتوالي النقص عليه افرادا وجمعا وان الجمع
تغيير والحذف تغيير فكره الجمع بين تغييرين وهذا الجمع جائز ليس بواجب ولا مطرد
لما الجمع علة مصححة مجوزة لا موجبة وقد يجتمع الغرضان كما في بنون فان فيه العقل مع باقي
الشروط وفيه نقص اللام ايضا وقد اختلفت عبارة الجماعة في تعليل نحو اوزين فعبر الجزولي
عنه بالتوهم وفي النسخة الاخرى بالعرضة للحذف على ما حرر وعبر اخرون بان هذا الجمع عوض
من اعلال الكلمة فان الادغام اعلال كما كانت السين في اسطاع عوض من الاعلال وهو
نقل الحركة وقيل عوض عن ترك الاصل وفي ارضون وجه اخر انها شبهت بمن يعقل تعظيما
لشانها لكثرة المنفعة بها واما عشرون الى تسعون ففيها وجهان احدهما انه يوصف بها فجرت
مجرى صفات من يعقل تغليبا لمن يعقل والثاني انها صيغ موضوعة للجمع وليست بجمع واما عليون
فقيل هو جمع علي وهو الملك وقيل هو موضع واما ساجدين وطايعين في الاثنين فلانهما لما وصفا
بصفات من يعقل جمعا جمعه وقيل في طايعين انه على حذف مضاف اي اهل السموات والارض
وقيل على التغليب اي ايتيا ومن فيهما طايعين ثم ما جمع بالواو والنون جبرا للنقصان يجوز ان نغير
تنبيها على ان هذا الجمع فيه غير اصيل ولذلك كسرت السين في سنين قال ابن السراج زرقوا بين ما

الواو له بطريق الاصالة وفي اوضوف وجهان تسكين الرا على الاصل وفتحها اما للتشبيه واما ملاحظة
للفتحة في ارضات واحرون بفتح الهمزة في جمع احرة بالكسر قيل انه لم يستعمل احرة بالهمز في
المفرد بل المستعمل حرة وانما الهمزة زيدت في الجمع للتنبيه وما حذف لامه فيه التا
فلك ان تجمعه بالالف والتا وبالواو والنون نحو سنوات وسنون وقد جعل الاعراب في النون
في بعض هذه الجموع تنبيها على انها ليست جموع سلامة حقيقة اذ ان كان كلن لا بطريق الاصالة وهذا
ما بعد التسمية به او قبل ذلك فان كان قبل التسمية فلا يكاد يأتي الا في الشعر وفي اسما الاعداد
كقوله وقد جاوزت حد الاربعين ۰۰ وفي اسما الاماكن كقوله دعاني من نجد فان سنينه وذلك
لشبهه بالمفرد من نحو غسلين واما بعد التسمية به فهو كثير ويلتزم فيه اليا لانها اخف نحو
يبرين وقنسرين ونصيبين وقد جا مقرا على الواو مع جعل الاعراب في النون محافظة على اقوى
الحرفين او العلامتين وكثر في كلام المولدين نحو طولون وحيدون وقيل في زيتون انه من
هذا وانه جمع زيت وهو بعيد سيل ابو علي من قول الشاعر ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
فقال هو اعجمي وكذا للجيرون فيما اظن ولو سميت بمثنى جاز لك وجهان اجراوه مجرى التثنية
قبل التسمية وجعل الاعراب في النون واقراره على الالف ومنع صرفه انه على مثال مروان ومنه
الا يا ديار الحي بالسبعان وكذلك في التسمية بالجمع ايضا الوجهان لكنك تقر اليا لانها اخف
على ما مر قال رحمه الله الاسم الذي يفهم منه التثنية مثنى حقيقة وغيره مثنى تغير المثنى
المضمرات والمبهمات والموصولات وكلا في التوكيد وفي الاخرى وليس بمثنى حقيقة ما افهم معنى
المثنى من قولهم كلا وكلتا ولا من المضمرات والمبهمات والموصولات لعدم الاوصاف التي
بها المثنى مثنى منها تلك المثنى حقيقة هو الذي جرى على لفظ الواحد وتنكر معرفته وتعرف
نكرته وغير الحقيقي ما ليس كذلك فمنها المضمرات كما في قولك انا وانت فمنا فالنون في تما
نفهم منها المثنى وكذلك انتما للمذكر والمؤنث وهما والمبهمات ذان وتان وانما جمع لتغير صورها
لحاق الها وتشديد النون وتخفيفها والموصولات اللذان واللتان ومن وما اذا اريد بهما
المثنى كما في قوله نكن مثل من يا ذيب يصطحبان ۰ واما كلا وكلتا فلفظهما مفرد عند البصريين
ومعناهما مثنى ويدل عليه افراد الخبر عنهما كما في قوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وقال
الشاعر كلا يومي امامة يوم صد ولانها اذا اضيفت الى الظاهر كانت بالالف على كل حال والمثنى
حقيقة ليس كذلك فانه في الرفع بالالف وفي الجر والنصب باليا سوا اضيفا الى الظاهر او المضمر
وعند الكوفيين هي مثناة لفظا ومعنى وقد نطق الشاعر بواحدها في قوله في كلت رجليها
سلامى واحدة قالوا اضافتها الى الظاهر معارضة باضافتها الى المضمر وافراد الخبر معارض
بتثنيته في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا مؤنثها كلتا والفها للتانيث
والتا بدل من الواو واصلها كلوى ومما يفهم منه التثنية ايضا وليس بمثنى نحو قوله تعالى
فقد صغت قلوبكما فالمثنى اما مثنى لفظا ومعنى وهو الاصل والحقيقة واما لفظا لا معنى
نحو العمرين والقمرين واما معنى لا لفظا نحو فقد صغت قلوبكما والجمع الذي يضاف الى
المثنى قال رحمه الله وحقيقة المثنى ما الحقته الفا رفعا او يا مفتوحا ما قبلها نصبا و
جرا قلت هذا يشكل بالمثنى الموصول واسم الاشارة وكلا فانه لحقهما ما ذكر وقد عدها في
غير الحقيقي فالاول تفسير للحقيقي بما ذكرنا قبل وقد يجاب عن النقض بان يوخذ قوله علامتا
حرف الاعراب ونون في الاحوال الثلاثة الى اخره من جملة الحد فان هذا المجموع لا يوجد في

الموصول

الموجب له ان يلحقه نون جماعة المؤنث انه كانت او نون التوكيد انه كانت قلت انما اقتصر على هذه
الثلثة في الشبه لان التي يريدونها لا تحقق الا بينه وبين اسم الفاعل من انه جار عليه في انتظام حركاته
وسكناته وان حروف الفعل هي بعينها حروف اسم الفاعل وانهما مشتقان من اصل واحد وان الحال اولى
بهما وانه يوصف بكل منهما فخص الثلثة الاولى بالذكر لاطرادها في اسم الفاعل وغيره وزاد في النسخة الاخرى
مشاركتهما في امتناع كل منهما من ظهور الاعراب مع قيام الموجب للاعراب فيهما اما في الاسم فان
يضاف الى يا المتكلم لان هذه اليا توجب ان يكسر ما قبلها فلا تجامع الاعراب واما في الفعل المضارع فانه
يدخل نون جماعة النسا او نون التوكيد مع قيام الموجب لاعرابه وهو لفظ المضارع وقوله انه كانت كانه
يريد سوا كانت لمن يعقل او لمن لا يعقل وكذلك في نون التوكيد انه كانت يعني ثقيلة او خفيفة ولا يتحقق
الابهام في المضارع الا عند من يقول انه مشترك للحال والمستقبل فاما من يقول انه للحال وانما يستعمل
للمستقبل بقرينة مجازا كما يستعمل لفظ الماضي فيه عليه تحقيق هذه الجهة الا ان يقول هو مبهم لانه
يستعمل فيهما على كل حال سوا كان بطريق الحقيقة او المجاز فالابهام محقق فيه كما هو في رجل ثم يرتفع هذا
الابهام بالحرف كما يرتفع ابهام رجل باللام عند قولنا الرجل وفي الشبه باللام اشكال لان لقايل ان يقول
ليست اللام بان توجب اعراب المضارع اولى من ان يكون اعرابه هو الذي يوجبها لان كل واحد منها
مختص بالاسم قال رح كانه يريد ومضارعته له من ثلثة اوجه سوى الاعراب ولم يرد المضارعة الموجبة
للاعراب خاصة دون غيرها واشكال اخر هو ان اللام تخلص للحال فيكون من جملة الحروف التي تخصص
بها الفعل كالسين وسوف فلا يكون جهة ثالثة في الشبه وبالجملة فالجهتان الاوليان كافيتان في
المضارعة الموجبة للاعراب لازومها الفعل المضارع ويكون لام الابتدا عند من لا يرى انها للحال جهة
اجمالية في الشبه قال رحمه الله ويشترك الاسم المتمكن والفعل المضارع في الرفع والنصب وينفرد
الاسم المتمكن بالجر وينفرد الفعل المضارع بالجزم وعبارة النسخة الاخرى ولا جر الا في معرب الاسم
ولا جزم الا في معرب الفعل واما الرفع والنصب فيشتركان فيه معرب الاسم ومعرب الفعل قلت يعني العبارتين
واحد ولما كان الاعراب اربعة اصناف وانقسم الى مشترك وخاص فالمشترك منه الرفع والنصب و
كان الاشتراك في هذين النوعين لشبه عامليهما في الفعل بعامليهما في الاسم الا ترى ان الرفع في
المبتدا بالتجرد عن العوامل وهو لذلك في الفعل المضارع على ما ياتي والنصب فيه انما هو بان فقط
على راي او بها ولخواتها على راي وانه شبيهه بان الناصبة للاسم اذا خففت والخاص من الاعراب الجار
المختص بالاسم والجزم المختص بالفعل اذ كان عامل احدهما في الاسم لا يشابه عامل الاخر كما كان في
الرفع والنصب قال رحمه الله وانفراد الاسم بالجر لكون عامله لا يفيد معنى الا فيه وفي النسخة
الاخرى وانفرد الاسم بالجر لان عامله لا يفيد معنى الا فيه وذكر معنى ابو القسم بقوله ولا معنى للاضافة
الى الافعال قلت عامل الجر اما الاضافة او حرف الجر بالاستقرا وكلاهما لا تتصف به الفعل اما حروف
الجر فلان معانيها ايضا من التبعيض والتشبيه والالصاق والتعليل والوعا لا تتصور في الفعل واذا لم
يكن لعامل الجر معنى في الفعل لم يدخله واذا لم يدخله لم يدخل اثره الذي هو الجر او نقول الاضافة
هي المقتضية للجر كما ان الفاعلية هي المقتضية للرفع والمفعولية للنصب ولا معنى للاضافة فامتنع
دخولها عليه وعبارة المصنف في هذا حين شرح كتابه عليه قال الجر اعراب ولا بد له من عامل و
عامله يفيد معنى في الاسم فافاد فيه اعرابا ولم يفد معنى في الفعل فلم يفد فيه اعرابا يعني ان
الاعراب يدل على المعنى الذي حدث بالعامل وعامل الجر لا يفيد معنى في الفعل فلو قدر دخوله فيه
لكان لا لمعنى فلا يدخل الجر الذي هو علامة للمعنى الحادث قال رح هذا الذي قاله ثم الا اذا

ثم ان عامل الجر شيء لا يفيد معنى الا في الاسم والا يعود السؤال الى عامل الجزم لم كان كذلك ولم يكن شيئا يفيد في الاسم والفعل كما كان عامل الرفع والنصب ولا جواب الا ان يقال اللغة جاءت بذلك واذا كان كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر ولما علله به اذ كان جوابا لا جواب له فانبغى ان يلحق المجرور لذلك بما لا جواب له ايضا اي الاسم يفضي الى آخر فصار اخوه اولا قال رحمه الله ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم وفي النسخة الاخرى والكلام على انفراد الفعل بالجزم مثله على انفراد الاسم بالجر قلت لها فائدة على انفراد الاسم اي اذا كان الموجب لانفراد الاسم بالجر كون عامله لا يفيد معنى الا فيه وجب ان يكون الموجب لانفراد الفعل بالجزم ايضا ذلك لطرد العلة وهذا غير لازم لجواز تعليل الحكم الواحد بعلتين وبالجملة فان عللنا بما قال المفسر بان ادوات الجزم نحو لم ولما ولام الامر وان الشرطية لا معنى لها الا في الفعل ولذلك اختصت به فاختص اثرها به وان عللنا بغير ما قال فقول الجزم لانه حذف يناسب اختصاصه بالفعل لثقله او لان الفعل لا تنوين فيه فلا لحذف الجازم منه الا حركة فقط او ما تقوم مقامها او لان عامل الجزم لا يشبه عامل الجر في الاسم فلم يدخله والقايل ان يقول الاعراب في الفعل لا يفيد معنى في الفعل عندكم غير حقيق المشابهة واذا كان كذلك لم تتوقف دخول الجر فيه على افادة معنى الاضافة ولا غيرها اذ الاعراب في الفعل لا يدل على معنى حدث بالعامل كما كان في الاسم قال رحمه الله التنوين نون ساكنة زائدة يلحق الاسم بعد كماله تفصله عما بعده قلت التنوين في الاصل مصدر نوّن واما لقب هنا وان كان نونا في المسمى تنبيها على انه ليس من سنخ الكلمة وللفرق ايضا وهو من جملة حروف المعاني وقد اخذ في حده قيودا فقوله ساكنة احتراز عن نون التثنية والجمع وزايدة احتراز عن نحو نون من وعن وقوله يلحق الاسم احتراز عن نوني التوكيد وقوله بعد كماله احتراز عن نون عنسل وعنبر ومنطلق تفصله عما بعده اي تقطعه عن الاضافة وهذه فائدة من فوائد التنوين قال ش اي يؤذن ثباتها فيه بانه ليس مع ما بعده بمنزلة كلمة واحدة كما يؤذن سقوطها منه بانه مع ما بعده بمنزلة كلمة واحدة ولذلك يجوز في قولك جاني غلام لزيد يوم الجمعة جاني غلام يوم الجمعة لزيد ولا يجوز في قولك جاني غلام زيد يوم الجمعة جاني غلام يوم الجمعة زيد الا في الضرورة ومن احكامه ايضا انه ثبت لفظا لا خطا ووصلا لا وقفا قال رحمه الله وفائدته الدلالة على ما هو اصل في نفسه باق على اصالته قلت البحث في التنوين هنا شرح لقول الزجاجي تفرد الاسما بالجر والتنوين فبدأ بتعريفه اولا ثم ثنى بفائدته لينفي دخوله على الفعل والحرف فقال فائدته الدلالة على امرين اصالة ما دخل عليه الثاني انه باق على تلك الاصالة لم يزل عنها لا يشبه فعلا ولا حرفا لانه اذا اشبههما لحق بهما وهما فرعان فلا يبقى على اصالته الا عند عدم شبهه بهما والاحق بهذا التنوين هو الاسم النكرة وهو معنى قول سيبويه انه علامة للاخف عليهم والامكن عندهم وهو الواحد النكرة واما قول الفرا انه دخل للفرق بين المنصرف وغيره وقول غيره انه للفرق بين المفرد وغيره او للفرق بين الاسم والفعل فغير صحيح واعلم ان للتنوين ثلثة احوال حال حرك فيها وهو ما اذا لقيه ساكن بعده وانما حرك ولم يحذف ليفرق بينه وبين النون الخفيفة التي يلحق الفعل للتوكيد وحال يبدل فيها وذلك في الوقف على المنصوب المنون وحال يحذف فيها وهو على ضربين مطرد وغير مطرد فالمطرد ان حذف لدخول الالف واللام او للاضافة او لشبه الفعل او للطرو البنا او للوقف او لان يقع في ابن واقع بين علمين صفة وغير المطرد الحذف لكثرة الاستعمال عند التقاء الساكنين كما في قول الشاعر ولا ذاكر الله الا قليلا وقرئ احد الله واختلفوا في كونه ضرورة او ليس بضرورة قال رحمه الله والفعل والحرف ليسا باصلين فلا يدخلهما التنوين وفي النسخة الاخرى

والتنوين

والتنوين نون ساكنة زايدة تلحق الاسم بعد كماله ليدل على انه اصل في نفسه باق على اصالته ولذلك لا يلحق الحرف والفعل لان كليهما ليس اصلا في نفسه قلت هذه نسخة ما تقدم من تعريف التنوين وابراز فائدته ولا شك ان الفعل فرع على الاسم اشتقاقا ووجودا لانه لا يتحصل من جنسه كلام كالاسم والحرف ابعد من الفعل في الاصالة لانه لا يكون ركنا في الكلام وانما جي به لغيره نيابة عن الفعل قال ش ليسا باصلين يعني ليسا بلازمين في كل كلام لزوم الاسم فكانا لذلك غير اصليين فيه وكان الاسم للزومه كل كلام اصلا فيه ويحتمل ان يريد انهما غير اصليين في الاعراب اما الحرف فلا يدخله اصلا واما لحوقه الفعل فانه فيه بطريق الفرعية فيكون فائدة التنوين ان ما دخل عليه متاصل في الاعراب فان قلت اما ان تحد مطلق التنوين او التنوين الخاص فان كان الاول لم يصح قوله وفائدته الدلالة على ما هو اصل في نفسه وان كان الثاني فما حد التنوين المطلق قلت حد التنوين المطلق ما ذكرنا اذا ابدل الاسم بالكلمة فقيل نون ساكنة زايدة تلحق الكلمة بعد كمالها لا للتوكيد فيها ان للتنوين فوايد على البدل منها ما ذكر والاولى ان يقال التنوين ينقسم الى اسم خاص بالاسم وغير خاص به فالخاص ياتي لاربعة معان منها ما ذكر ومنها الدلالة على التنكير كما في ايه ومنها العوض من المضاف اليه كما في حينئذ ومنها المقابلة كما في عرفات واذرعات فانه في مقابلة النون في مسلمين و غير الخاص ياتي لمعان منها ان ينوب عن حرف الاطلاق كما في قول الشاعر وقولي ان اصبت لقد اصابن ومنها الفصل بين الوقف والوصل ويسمى الغالي كالذي في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وذلك ان جل الشعراء ان يكون ساكن الاخر فاذا قيل المخترق لم يدر اواصل هو ام واقف فاذا جا بهذا التنوين علم انه واقف ومنها التنوين الذي يكون في المحكي كما اذا سميت بعاقلة لبيبة فلا تحذف منهما التنوين كما لا تحذف الحركة بل تحكيه على ما هو قبل ان تنقله قال رحمه الله وكل اسم عرض فيه شبه الفعل فعلامته عدم الجر والتنوين وفي الاخرى وكل اسم اشبه الفعل بان صار ثانيا من جهتين من الجهات المعتبرة عندهم في الاجرا وعدم الاجرا فعلامته عدم التنوين منه لفظا وان فتح في موضع الجر قلت عبارته الثانية ابسط من الاولى ويعني بالاجرا الصرف وانما قال عدم التنوين لفظا لان التنوين مقدر فيما لا ينصرف وبالجملة فالاسما على ثلثة اضرب اما امكن وهو الذي لم يشابه فعلا ولا حرفا وهو المنصرف واما متمكن لا امكن ويسمى غير المنصرف وهو الذي عرض فيه شبه الفعل من جهتين كما قال على ما ياتي واما لا متمكن ولا امكن وهو الذي عرض فيه شبه الحرف وهو المبني فعلامة الاول لحاق الجر والتنوين او ما يعاقبه او ينوب عنه وعلامة الثاني عدمهما اما امتناع التنوين منه فلانه مقابل عن اصله بمشابهة الفعل والتنوين علامة لما هو باق على اصالته فلم يجتمعا ثم صادفه عامل الجر مشابها للفعل فلم يجره لفظا كما لا يجر ما اشبهه وهو الفعل قال رحمه الله وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الاعراب اصلا قلت العرب كثيرا ما تعتبر المشابهة بين الكلمتين فتعدي حكم احداهما الى الاخرى تحقيقا لتلك المشابهة فمن ذلك اعراب الفعل واعمال اسم الفاعل وترك الصرف ومن ذلك البنا فانها تبني المشبه بالمبني كبنا المشبه به وان كان الشبه من جهة واحدة فان قلت لم اكتفى في البنا بالشبه من جهة واحدة ولم يكتف بذلك في الصرف فلم يمنع الاسم الصرف الا اذا اشبه من جهتين قلت قيل ان الاسم لا يكاد يخلو من شبه بالفعل من جهة واحدة فلو منع الصرف بالجهة الواحدة لكان اكثر الاسما متروك الصرف وذلك ممتنع لكون ترك الصرف على خلاف الاصل والاجود من هذا ان يقال الاسم من الحرف بعيد جدا لانه في الرتبة الثالثة والاسم في الاول والفعل متوسط واذا وقع الشبه بينهما دل على قوة المناسبة بينه وبين الحرف فبني لتلك الجهة الواحدة لقوتها ثم جهة المناسبة بين الاسم والحرف تختلف فمنها ما هو شبه ومنها تضمن المعنى وذلك

وليس هذا موضع ذكرها غير انه اشار في النسخة المتاخرة الى تفصيل ذلك فلنذكر لفظه ونشرح ما
استغلق منه على جهة الاختصار فانا قد التزمنا في هذا الشرح ان نجمع بين النسخ الموجودة من
هذا الكتاب فانه لكثير الاختلاف فانه كان يوخذ عنه املا فتارة يزيد وتارة ينقص قال رحمه
الله في النسخة المتاخرة والبنا علامة لما اشبه الحرف بان افهم بمجرده مبهما في حقايق وخفي
المبهم في حقيقته الى قرينة لازمة لفظية او حالية قلت كانه يعني بهذا الاسم الاشارة فانه
مبهم في مسمياته لا تتخصص احدهما الا بقرينة كما قال اما لفظية كقولك هذا الرجل او حالية
كما اذا قلت هذا ولم يكن هناك من يصلح للاشارة والخطاب الا ذلك الفرد فتعين حكم الحال
قال رحمه الله او بان افهم مع مدلوله معنى حرف لا وجود له في اللفظ كان ذلك المعنى استفهاما
او شرطا او استغراق جنس او تعريفا او اضافة او خطابا او عطفا او غير ذلك قلت اما الذي افاد
الاستفهام ولا حرف استفهام هناك فنحو اين وكيف واما الشرط فنحو ما ومن ومهما وغيرها
من الاسما والظروف التي تضمنت حرف الشرط واما الاستغراق فاظنه نحو جل في قولك لا رجل
في الدار فانه بني لتضمنه من التي هي لاستغراق الجنس واما الذي تضمن التعريف فنحو امس و
اما الاضافة فنحو قبل وبعد واما الخطاب فالمنادى المفرد المقصود في الندا واما الذي افاد
العطف فالاسم الثاني من المفرد المركب من نحو احد عشر فان اصله احد وعشرة قال رحمه الله او
بان افتقر في افادة معناه الذي قصد ان يفيده الى ان ضم اليه صوت لا يفارق او حرف
لذلك او اسم اخر او افتقر في ذلك الى ان يحكي كغاق قلت المضموم اليه صوت نحو عمرو يه ونفطويه
والمضموم اليه حرف لازم نحو مثل ما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون فان ابن السراج حكى عن
المازني ان مثل مركب مع ما وهو علة بنايه والمضموم اليه اسم اخر نحو بيت بيت وشغر بغر
قال رحمه الله الا ان ما تضمنته العرب معنى حرف العطف وحرف الاضافة او ضم اليه
اسم اخر فلا يلتزم فيه البنا عموما بل ربما بنى بعضهم اسما واعربه بعضهم وربما اتفقوا على جواز
الاعراب والبنا في موضع وعلى وجوب البنا في موضع وذلك بحسب اعتقاد وجود علة الحكم و
انتفايها قلت هذه المركبات التي ذكر على ثلثة اصناف منها ما لا يجوز فيه الا البنا نحو خمسة
عشر وبابه والذي يجوز فيه الامران والاعراب اكثر فنحو بعلبك وبابه والذي يجوز اعرابه والبنا
فيه اكثر فنحو بيت بيت وصباح مسا وبابه وقوله بحسب اعتقاد علة الحكم يعني ان نوى تضمن
الحرف وجب البنا اذ هو علة الحكم اعني البنا قال رحمه الله وحكم ما وقع موقع الفعل المبني
لا لان نون التوكيد لحقته او نون جماعة المونث واذى على الاستيفا معناه ولم يكن مصدرا ولا
مضافا حكم ما اشبه الحرف قلت الذي وقع موقع الفعل المبني نزال وبابه والفعل المضارع الذي
استحق الاعراب بالشبه متى لحقته نون التوكيد او نون جماعة المونث بني ايضا وكانه اذا بني
اوقع موقع الماضي حينيذ فانهم قالوا بني يضربن حملا على ضربن وهو تعليل سيبويه ولم
يكن مصدرا احترز عن نحو ضربا زيدا فانه وقع موقع اضرب قوله ولا مضافا كانه يعني
مثل ضرب الرقاب قال رحمه الله ولذلك حكم ما اشبه نزال من اسما الفعل في التانيث و
التعريف والعدل والزنة قلت هذا مثل حلاق للمنية وطمار للمكان المرتفع فانه شابه نزال
في الامور التي ذكر قال رحمه الله الا ان هذا القسم لم يجمع على بنا ما وقع منه علما لمعين مونث
يعني ان العرب لم يجمع على بنا مثل حذام وقطام لان من العرب من يعربه ويمنعه الصرف قال
رحمه الله لان ما عرض فيه من شبه الفعل بواسطة شبهه لاسمه او لما اشبه اسمه لم يبلغ

بد

بد عند بعضهم ان يبنى بل لا ينصرف وقد اجمعوا على جواز بنا مثل غار وحضار من ذلك ويجوز ان يعرب ولا
ينصرف قلت فعال ياتي على ربعة اضرب احدها اسم فعل الامر نحو نزال وتراك وثانيها التي في معنى المصدر
نحو فجار للفجرة وحماد للمحمدة وثالثها المعدولة عن الصفة وهي على ضربين اما ان يستعمل في الندا نحو يا
لكاع ويا فساق واما في غير الندا نحو حلاق للمنية وطمار للمكان المرتفع ورابعها المعدولة عن فاعلة في
الاعلام نحو حذام وقطام والبنا لازم في جميعها الا في القسم الاخر فان اهل الحجاز يبنونه وبنو تميم يعربونه
ويمنعونه الصرف الا ما كان في اخره را نحو حضار فانهم يوافقون فيه لغة اهل الحجاز وبعضهم جرى على لغته فيعربه
ايضا وان كان فيه را وعلة خروج هذا عن البنا وبانه قد بعد عن الفعل لانه انما اشبه الفعل بواسطة
شبهه لاسمه لان حذام مشبه بنزال الذي هو اسم الفعل او مشبه بالمشبه بنزال وقد تسامحنا في شرح هذا
الفصل لانه سياتي مستوفى فيما بعد ان شا الله تعالى قال رحمه الله في المتاخرة ويشترك الاسم والحرف
في الضم والكسر ولا يبنى عليهما فعل وان تاصل في البنا قلت ذكر ان البنا ايضا في العموم والخصوص كالاعراب
فمنه خاص ومنه مشترك فالخاص الضم والكسر لانهما لا يكونان في الفعل وان كان اصلا في البنا لان الفعل اما
ماض وهو مبني على الفتح واما مستقبل وضعا وهو الامر وهو مبني على الوقف واما المضارع وهو معرب فلم
يبق هناك ما يضم او يكسر واما البنا على الفتح والوقف فاشتركت فيهما الثلاثة الانواع قال رحمه الله الالف
واللام والنعت والتصغير لا يحتاج اليها في الاسم لتخصص مفيد الاخبار عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يحتاج الى
ذلك فيهما وفي النسخة الاخرى واحتيج في الاسم الى الالف واللام والنعت وما في معناه من التصغير وعطف
البيان لتخصص مفيد الاسناد اليه او اسناده او اسناد ما هو احد اجزايه والاصل في ذلك ان مفيد الاسناد
اليه ولم يحتج الى ذلك في الفعل ولا في الحرف لانه لا يسند اليهما ولان الفعل اذا لم يكن في تاويل الاسم لم يكن
الا خبرا واصل الخبر ان يكون شايعا لا مختصا ولانه والحرف كلاهما انما وضع ان يكون عبارة عن تحليل
جنس معناه وكثيره على البدل والتداخل وذلك بيا في التخصيص قلت العبارة الثانية كالشرح للاول
فلنذكر ما فيهما فنقول المقصود من النعت في الاصل انما هو تخصيص النكرة وان كان قد يعرض فيه اغراض
اخر كما ان الاصل في اللام ان تكون للتعريف ثم قد يعرض لها معان اخر ومعنى التصغير وصف الشي بالصغر
على طريق الاختصار فكلب منزلة قولك كلب صغير فيفيد ايضا من التخصيص ما يفيده الصفة وزاد في الاخرة
عطف البيان فانه يجري مجرى النعت في البيان الا انه لا يقال له نعت لانه غير مشتق فاربعتها تخصص
والمحتاج الى التخصيص ليس الا المخبر عنه لان الاخبار عما لا يعرف لا يفيد لكن المخبر عنه ليس الا اسم فهذه
لا تقصد الا في الاسم قال ش هذا التعليل مبني على انه لا تخصص الا المخبر عنه والمخبر به لا تخصص و
الذي بني عليه التعليل يحتاج الى تعليل ايضا والا لم يتم قلنا اعلم ان الفعل انما وضع لتعيين زمان
الخبر وذلك ان الاصل ان تخبر عن الشي بالصفة التي صدرت عنه واختصت به هذا امر جلي فمن صدر عنه
القيام ينبغي ان يقال فيه زيد قيام غير انهم لم يقولوه لعدم تحمل الرابطة وكان الفعل او معناه
متى حمل على غيره احتاج الى رابطة فاشتق منه اسم الفاعل فقيل زيد قايم فان اريد مع ذلك تعيين
الزمان اشتق صيغة اخرى تحمل الرابطة وتعين الزمان وهو الفعل فقيل زيد قام او يقوم وربما
استعملوا الاصل المتروك كما قال فانما هي اقبال وادبار فتلخص من هذا ان وضع الفعل ان يكون خبرا ولانه
ايضا هو الذي يتجدد ويطرا واذا كان وضعه للخبر امتنع ان يكون مخبرا عنه لما فيه من تغيير الوضع و
لذلك لا يجوز ذلك في يوهم الاخبار عن الفعل الا كما في المثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه ماول
بسماعك وكذا قول جميل جزعت غداة البين يوم تحملوا وحق لمثلي يا بثينة يجزع اي الجزع
واما الحرف فوضعه ان يكون رابطا ومن ثم سمي اداة والرابط لا ذات ولا صيغة فامتنع ان يكون

خبرا عنه بما عنه واما قوله فبفسد الاسناد اليه وهو ظاهر او اسناده فمعني انه في بعض المواضع قد
يحتاج الى تعريف المسند وذلك في الجواب كما اذا قيل من الرجل فتقول فيه زيد خبر المبتدا اي هو زيد
ويحتاج فيه الى التعيين لانه المطلوب بالسوال اعني التعيين واما قوله او اسناد ما هو احد اجزايه
فكانه يعني المضاف نحو ابن اللبون فانا اذا احتجنا الى تعيين عرفنا مضافه فتعرف هو والمسند
ليس الا المضاف لا المضاف اليه وقوله لانه انما وضع لان يكون عبارة عن قليل من معناه وكثيره فذلك لان
الفعل عبارة عن المصدر والمصدر موضوع للقليل والكثير والحروف تنوب عن الافعال فتفيد ما
افادت والقلة والكثرة فيهما على البدل والتداخل وذلك ينافي التعيين والتخصيص لا محالة على ما
قال قال رحمه الله المنادى مفعول في المعنى والفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى وفي الاخرى
المنادى مفعول به وما ليس باسم لا يكون مفعولا به فلا يكون منادى قلت اما ان المنادى مفعول
به فلان معنى قولك يا زيد انادي زيدا وانما قال في المعنى لانهم اضافوا المنادى ولان الفعل الذي
ينصب به المنادى مفعولا لا يظهر مع اللفظ يا فكان مفعولية المنادى لاستظاهر لفظية بل
معنوية واما ان الفعل لا يكون مفعولا به فلانه دال على المصدر والمفعول به مستدعي للمصدر
على ما مر فدلالة الفعل على المصدر مبرزة له والمصدر مستدع للمفعول به مبرز له فلو فرضنا الفعل
مفعولا به لكان مبرزا مبرزا وذلك ممتنع قال رحمه الله التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف
المعنى والتمكن يقابله قلت يعني بالمعاني هنا الازمنة والا فليس اختلاف كل الصيغ لاختلاف
المعاني تصرفا ينفرد به الافعال فان قولك ضراب وضارب ومضراب وزبيد وزبود تصرف معنى
اختلاف صيغ لاختلاف المعاني فان اراد بالتصرف الذي ينفرد به الافعال اختلاف الابنية لاختلاف
الازمنة وهو الذي قصده ظاهر اصحيح لكن كان ينبغي ان يفصح عنه ويعبر عنه بعبارة
تخصه فكان يقول التصرف هو اختلاف الابنية للازمنة او ما شاكل ذلك ثم انه لم يذكر
هنا لاي شي انفردت الافعال بهذا التصرف كما ذكر لاي شي انفردت الاسما بالاصول المذكورة قبل
اذ هذا الكلام انما جي به لشرح كلام الزجاجي وهو قوله ينفرد الاسما بالخفض والتنوين الى اخره
ثم قال وينفرد الافعال بالجزم والتصرف قلت وعلة انفراد الفعل بهذا التصرف الخاص ان الذي
هو من الكلم دال على معنى في نفسه وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم والحرف
والتصرف هو اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة فلا يكون الا في الافعال لان هذا هو فصل الفعل
الذي يفصله عن الاسم وفصل الشي من اخص خواصه فوجب الا يوجد الا فيه والا لم يكن خاصة
فضلا عن ان يكون فصلا قوله والتمكن يقابله معنى ان التمكن في الاسما يقابل التصرف في
الافعال من حيث كان التمكن هو الاعراب مبينا لمعانيها وهذا على ما قدمه في تعليله من
كون الاعراب اصلا في الاسما وفرعا في الافعال وهذه المقابلة بين التمكن والتصرف غير محقق
فان المقابلة يطلقها الجزولي في كلامه على الضدية وليس الاعراب مضادا لهذا التصرف
بل هو مثله في ان كل واحد منهما مبين لمعناه ولانه يجتمع معه فان الافعال قد تكون معربة
ومتصرفة فان قلت لعله اراد الاعراب في اصل وضعه اعني الاعراب الذي هو مبين للمعاني
وهذا لا يوجد في الفعل قلت وان لم يوجد مبينا للمعاني لكنه قد وجد فيه على كل حال فلو
كانت المقابلة بمعنى المضادة لامتنع الجمع مطلقا بل الاولى ان نجعل المقابلة بمعنى المماثلة
قال رحمه الله وقوله لذهب منها حركة اي للجزم وتنوين اي لالتقا الساكنين و
يختل اي ينتقص من معانيها ما افاده كل واحد من الحركة والتنوين بذهابهما بجهالة

النسخة

النسخة الاخرى فكانت تختل اي ينقص بذهاب كل واحد من الحركة والتنوين ما كان يدل عليه
فلا يعرف الفاعل من المفعول اذا لم يرد بالمنصرف من غيره البتة قلت قوله ان التنوين يحذف
لالتقا الساكنين ليس جيدا لان التنوين لا يحذف لالتقا الساكنين الا ضرورة على راي وان لم يكن
ضرورة فهو تعليل جيد بل الاجود ان يقول لانه تابع لحركة الاعراب فاذا حذف المتبوع لم
يبق التابع وقوله اي ينقص من معانيها الى اخره ليس جيدا ايضا لانه لو دخل الجزم في الاسما
اعرابا لدل على معنى لما عرف ان الاعراب في الاسما فايدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل
فلو ذهب المعنى الذي افادته الحركة لخلفه المعنى الذي افاده الجزم وايضا فان حذف الحركة و
التنوين فيه انما يكون عارضا لدخول الجازم وما كان حذفه لعارض يكون عارضا والحذف العارض
لا علة كالوقف فالصواب ان يعلل ذلك بتوالي الحذف فقوله يختل اي يتوالى الحذف عليها اي
حذف التنوين بعد حذف الحركة قال رحمه الله والها من قوله مستحقه اما للشي واما للملك
المفهوم من قوله تملك شيا والاول مزيه قلت يقول جوزان يكون الضمير في مستحقه من كلام الزجاجي
عايدا على شي كانه قال لا تملك شيا ولا تستحق شيا ويكون معناه لا يملك شا يصح اضافته اليها كما
يملك الاسما اشيا يصح اضافتها اليها نحو الدار والغلام فيقال دار زيد وغلام عمرو ولا يستحق الافعال
شيا يصح اضافته اليها كما يستحق الاسما اشيا يصح اضافتها اليها نحو السرج واللجام والحصير التي يستحقها
الاسما ويصح اضافتها اليها فيقال سرج الفرس وحصير المسجد وانما احتيج في هذا التاويل الى تبيين
الحذف الذي ذكرناه لانه لا يصح ان يطلق على الافعال انها لا تستحق شيا فانا قد قلنا انها تستحق ان
تكون متصرفة وغير معربة الى غير ذلك واذا صح فيها ان يقال انها يستحق هذه الاشيا امكن ان يقال
فيها انها تملك على المجاز لانها اذا استحقت تلك الاشيا كانت تلك الاشيا حقوقا لها وما هو حق
للشي امكن ان يقال فيه انه ملك له فكان تقدير الحذف الذي ذكرنا احترازا من هذه الاشيا التي
يستحقها ويملكها مجازا فان قلت اذا قدرت هذا الحذف اختل الكلام لانه يكون معناه ولا معنى
للاضافة الى الافعال لانها لا تضاف اليها ويلزم منه تعليل الشي بنفسه قلنا انه يمكن ان يكون معنى
الكلام لانها لا تملك شيا يضاف اليها ولا يستحق شيا يضاف اليها ويكون فسادا نها لا تضاف اليها من
جهة المعنى وذلك ان الاضافة الى الشي اخبار عنه الا ترى انك اذا قلت هذا غلام زيد فقد اخبرت
عن زيد بانه ملك الغلام وكذا اذا قلت سرج الدابة اخبرت عن الدابة ان السرج من حقوقها فاذا
الاضافة الى الكلمة اخبار عنها في المعنى والفعل لا يخبر عنه على ما مر فلا يصح الاضافة اليه واذا
كان معنى الكلام هذا لم يلزم منه تعليل الشي بنفسه او نقول ان قوله لانها لا تملك شيا ولا تستحقه
ليس تعليلا لامتناع الاضافة الى الافعال على معنى ذكر السبب في امتناعها فيها ولكن على معنى ذكر الامر
البين انه لا يصح الاضافة اليها فيكون هذا من تعليل الوجود لا من تعليل السبب ويجوز ان يكون
الها من مستحقه عايدة على الملك الذي يدل عليه تملك كما يعود الضمير من قولهم من كذب كان شرا له
على الكذب الذي يدل عليه كذب كانه قال لا تملك شيا ولا تستحق ان تملكه فنفى عنها الملك مطلقا لانه
لا ملك لها الا المجاز ولم ينف عنها استحقاق شي لانها تستحق كما قلنا البنا وعدم التصرف وانما
نفى عنها استحقاق الملك الذي في معنى ملك المالية وكان صاحب هذا القول انما اختاره لانه
لم يصح اعادة الضمير على شي الا بالتقدير المذكور وذلك سبق الى الخاطر فيه الاعتراض المذكور
وان كان ينفصل عنه ما تقدم فكانه لم يقدر ما قدرناه او قدره ولم ينفصل عن الاعتراض بما انفصلنا
لم يقل به وقوله وللاول مزيه مزيته ان فيه تعليلا لامتناع اضافة الملك خاصة وايضا

فان الضمير اذا عاد على الشئ عاد على ملفوظ به واذا عاد على الملك فقد عاد على غير مذكور بل على مفهوم من اللفظ وايضا فلانه اذا عاد على شئ عاد على اقرب مذكور واما تعليل صاحب الجمل امتناع الخفض في الافعال لامتناع اضافتي الملك والاستحقاق فيها فانه لا يتم حتى يحصر ويبين انه لا موجب للخفض الا الاضافة وان الاضافة لا معنى لها الا الملك والاستحقاق وان ذلك لا يصح في الافعال وحينئذ يتم مراده لكن حصر الاضافة في النوعين تحكم بان الاضافة تكون بادنى ملابسة كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك فان قلت هذه الاضافة من قسم الاستحقاق فلا تخرج عما ذكر فيعود الكلام الى تفسير الاستحقاق ويطول الكلام وقد ذكر في امتناع الاضافة الى الافعال اوجه كثيرة لا نطول بذكرها قال رحمه الله التثنية ضم واحد الى مثله بشرط اتفاق اللفظين قلت الها في قوله الى مثله عايدة الى واحد فكانه قال ضم واحد الى واحد وهكذا قال في النسخة المتاخرة التثنية ضم واحد الى احد وشرطها اتفاق اللفظين ولا يفهم منه عوده الى المعنى والا لزم الا يقال عينان في عين الشمس وعين الميزان ويقال ان الاشتراك في المعنى شرط في تثنية اسم الجنس فاذا قلت الرجلان دل على الاشتراك في المعنى وفي اللفظ واذا قلت الزيدان فالاشتراك في اللفظ مع قطع النظر عن المعنى وقيل ان الها تعود الى المعنى واحترز به عن المثنى لفظا لا معنى من نحو الاثنين في اسم اليوم والمقصين وقوله بشرط اتفاق اللفظين احترازا عن نحو زيد وعمرو قيل وينبغي ان تريد حقيقا او تقديرا ليندرج فيه العمران والقمران ولقايل ان يقول اما ان يراد بالضم ضم لفظ الى لفظ او معنى الى معنى او لفظ الى معنى وكل هذه الاقسام باطلة اما ضم لفظ الى لفظ فذلك غير محقق في التثنية فان المذكور فيها احد اللفظين مزيدا في اخره الف ونون او يا ونون والثاني ايضا باطل فان احد المسمين لم ينضم الى الاخر وبطلان الثالث ظاهر واذا بطلت هذه الاقسام لم يكن للضم معنى الا اجتماع الاسمين في التعبير عنهما بالصيغة المعروفة ويشكل عليه ايضا بالعطف من نحو زيد وزيد فان ما ذكره من الحد متحقق فيه وليس بتثنية فلو قال ضم واحد الى مثله لا بحرف عطف اندفع هذا الاشكال ويبقى عليه اشكال اخر وهو تكرير الاسم الواحد للتوكيد من نحو جاني زيد زيد ومثله قول الشاعر فلقفها رجل رجل وقال بعضهم التثنية عبارة عن اسمين متفقي اللفظين حقيقة او مجازا مزيدا في اخر احدهما الف ونون او يا ونون وهذا ايضا فاسد فانه حد للمثنى لا للتثنية واحترز بقوله حقيقة او مجازا من نحو قول الشاعر لنا قمراها والنجوم الطوالع وقالوا العمران في ابي بكر وعمر وهذا مجاز والمجاز لا عبرة به على ما مر في حد الاسم اذ يقال انه اطلق اسم احدهما على الاخر مجازا ثم ثناهما فيكون المجاز في الاطلاق لا في التثنية وقيل اراد ثمر ليلتين وبالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما قال رحمه الله واصلها العطف وفي النسخة الاخرى واصلها العطف ولذلك يرجع الشاعر اليه اذا اضطر قلت هذا الحد لا دليل عليه وهو رجوع الشاعر عند الضرورة الى الفك كما في قوله كان بين فكها والفك وقول الاخر لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام وذلك ان الشاعر لا يراجع الا الاصل المهجور عند الضرورة وكان هذا الاصل صار مهجورا لا امة عطف المثل على نظيره فان فيه اجتماع الامثال والدليل الاخر الاشتقاق في المعنى فانه يقال ثنيت العود وعطفته بمعنى واحد قال رحمه الله وفايدتها التكثير قلت وقال فايدتها الاختصار والايجاز لكان اولى فان التكثير ايضا حصل من العطف لكن لو اقتصر على هذا لم ينتج ما يرومه فالاولى ان يقال وفايدتها التكثير على وجه الاختصار والايجاز قال رحمه الله وعدل عن العطف ايجازا قال في الاخرى وعدل عنه ايجازا وكراهية اعادة اللفظ قلت يمنع ان

باب اصل الاسم ان يكون مفردا مذكرا نكرة

عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن اوزان الاحاد ولا مواطي للفعل في وزنه الغالب عليه ولا المختص به قلت اضداد هذه الامور هي الاسباب المانعة من الصرف لكونها فرعية فالتركيب فرع على الافراد والتانيث فرع على التذكير وهكذا الى اخرها وسندل على ذلك عند ذكر كل وصف منها واعلم ان اقتضا فرعية هذه الاوصاف منع الصرف يستدعي تقرير مقدمة فنقول ان النحويين لما وجدوا الاسما على ثلثة اضرب ضرب لا يدخله الاعراب اصلا وضرب يدخله لكن لا يستوفي كل اصنافه وضرب يدخله الاعراب مستوفى مع زيادة امر اخر وهو التنوين هذا مع كون الاسما متماثلة في الحقيقة ومقتضى التماثل ان يثبت لاحد المتماثلين ما ثبت للاخر الا ان منع من ذلك مانع فبحثوا عن ذلك المانع اما الضرب الاول فانهم وجدوا بينه وبين الحرف مناسبة فغلب على ظنهم ان المانع من الاعراب ليس الا تلك المناسبة اذ كانت المناسبة والمشابهة تقتضي نقل شي من احكام المشبه به الى المشبه تحقيقا للمشابهة واما الضرب الثاني فاطلعهم البحث التام والاستقرا الكامل على ان بينه وبين الفعل مناسبة ايضا وتلك المناسبة هي ان الفعل فرع على الاسم من جهتين من جهة اشتقاقه ومن جهة افادته او من جهة ان الاسم يخبر به وعنه والفعل لا يخبر عنه وكان الاسم متى اتصف بشي من تلك الامور الفرعية صار فرعا كما ان المتصف بالاعراب من الاسما والافعال يصير معربا فاذا اتصف اسم بوصفين من تلك الامور الفرعية حتى يصير بهما فرعا من جهتين على مطلق الاسم الذي لم يوجد فيه شي منها صار حينيذ بينه وبين الفعل مناسبة ومضارعة لا من جهة واحدة بل من جهتين واشتركا في كون كل واحد منهما فرعا وثانيا من جهتين فارادوا ايضا ان يحققوا المشابهة والمناسبة فسووا بين الفعل وبينه في امتناعه من دخول ما لا يدخل الفعل وهو الجر والتنوين كما انهم اعربوا الفعل عند مضارعته اياه فاذا الاسم الذي ثبت له امران من تلك الامور الفرعية هو الذي لا يثبت له ما ثبت لمماثله من الجر والتنوين وان المانع ليس الا تلك المناسبة ثم دفعوا النظر في ان الممنوع بسبب تلك المشابهة هل هو التنوين وحده والجر تبع او الممنوع كلاهما فذهب المحققون الى ان الممنوع بسبب المشابهة ليس الا التنوين فقط فالذي لا يدخله التنوين بسبب وجود وصفين من تلك هو الذي لا ينصرف وان الذي فيه التنوين هو المنصرف وذلك لما راوه من دوران الصرف مع التنوين وجودا وعدما اما وجودا فلان الاسم المنون يسمى منصرفا بالاجماع وان لم يكن الجر موجودا فيه كما في الرفع والنصب ولو كان الجر من جملة الصرف لما قيل له منصرف الا اذا كان منونا مجرورا واما عدما فلان قولك مررت باحمدكم واسودكم قد دخله الجر مع اتصافه بوصفين موجبين لمنع الصرف ولان الشاعر اذا اضطر الى الصرف جا بالتنوين ويقال صرفه للضرورة وان لم يجره اصلا الا انه لما حذف التنوين لزمه ادخال الجر اذ خاف ما فيه من مشاكلة اخر المعرب اخر المبني من نحو هولا وامس وكان يلتبس ايضا بالمضاف الى يا المتكلم فان المازني حكى هذا غلام بحذف اليا اكتفا بالكسرة فان دخل على الاسم ما لا يجامع التنوين كالالف واللام والاضافة جاز حينيذ دخول الجر لانه موضع قد امن فيه التنوين فلا يلتبس بالمبني ولا بالمضاف وقد تحصل من هذا ان الذي فيه سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد هو غير المنصرف وان دخله الجر مع الالف واللام والاضافة وان الصرف ليس الا دخول التنوين وهو ايضا مطابق للاشتقاق فان الصرف ماخوذ من الصريف الذي هو الصوت الضعيف كتصويت البكرة والناب ولا صوت في اخر الاسم الا التنوين فكان الصرف هو التنوين وقد نظر غيره هولا الى ان الصرف مشتق من

التصرف في جهات الاعراب فالذي يكون اكثر تصرفا هو المنصرف ولذلك قيل له امكن اي اكثر
تصرفا في حركات الاعراب فيلزم ان يكون الجر من جملة الصرف والجواب بعد تسليم الاشتقاق
انه يلزم ان يكون التنوين من جملة الصرف والجواب فان الاسم لا تزداد تصرفه في جهات
الاعراب بسبب التنوين وان لا يكون المرفوع والمنصوب منونين منصرفا لانه لا جر فيهما
ثم اختلف هو اي في الاسم الذي دخله الجر عند الامن من التنوين هل هو منصرف فاطلق
بعضهم عليه انه منصرف لانه بدخول اللام او الاضافة استكمل معنى الاسمية فيه وضعف
شبهه بالفعل فدخله الجر وعاقب التنوين فكان منصرفا وقال بعضهم هو غير منصرف
لان الجر وحده ليس هو الصرف لان الممنوع من المجموع هو غير المنصرف فوجود احدهما لا
يكون صرفا كيف وان الذي منع المجموع متحقق في الاسم حالة الاضافة واللام نحو الاشقر
والاسود لكم ما انما دخله الجر للامن من التنوين وذلك ان الاسم يمتنع لمشابهته الفعل من
دخول امرين ثقيلين فيه فلما امتنع دخول احدهما فيه احتمل دخول الاخر قال السيرافي
التنوين مقدر فيما لا ينصرف والجر انما حذف مع التنوين الذي يجوز ان يظهر فاذا دخل اللام
او الاضافة امتنع ظهور التنوين فيه فدخله الجر وهذا كله تعسف كما تراه بل الاسهل ان يجعل
الصرف هو التنوين فقط ثم الذي لا يظهر فيه التنوين لوجود الالف واللام او الاضافة على ضربين
منه ما بقي فيه السببان كما في احمدكم والاحمر وهو ايضا غير منصرف لوجود السببين وعدم
ظهور التنوين فان قلت ليس احالة المنع على السببين باولى من احالته على احدهما بل الثاني اقوى
ولذلك لا يقدر معهما التنوين ومع السببين يكون مقدرا فكان احالته على احدهما اولى فينبغي
ان لا يكون غير منصرف لان الممنوع من الصرف هو الذي لا يوجد فيه التنوين بسبب مضارعة
الفعل قلت لا نسلم وانما لا يسمى بذلك عند من يرى ان التنوين وحده ليس هو الصرف اما
من يرى ان الصرف ليس الا التنوين فقط فلا نسلم انه لا يسميه غير منصرف فان قلت يلزم
ان يسمى المبني ايضا غير منصرف قلت تداخذ فيه قيد يخرج المبني وهو المتمكن الذي ليس
فيه تنوين ظاهر واما الثاني وهو الذي ليس فيه سبب كالرجل فانه يحتمل ان يسمى غير
منصرف لانه ليس فيه سببان وفيه ما يعاقب التنوين وكذلك المثنى والمجموع قال ش
غرضه من هذا الفصل ذكر هذه الاصول ان ما كان اصلا من الاسماء من كل وجه من هذه
الوجوه فهو مصروف وما كان فرعا منها اي واردا على وجه من الوجوه المقابلة لهذه الاصول
فان لم يكن مع ذلك الوجه غيره فهو على حكمه الاول الا ان يكون ذلك الوجه فيه ما يقوم مقام
امرين فرعيين فيكون حكمه حكم ما انضاف فيه الى الوجه الفرعي غيره وهو القسم الثاني لكن
العرب لم تجعل كل امرين فرعيين من الفروع المقابلة لهذه الاصول مؤثرين في منع الصرف بل
فعلت ذلك في بعض دون بعض فالغرض بهذا الباب ذكر اصول الاسماء ليعلم منها ما يقابلها
من الفروع وذكر الفرعين اللذين اذا اجتمعا في الاسم اثر اجتماعهما عند العرب بذكر كل
فرع منها وما يمنع معه من الفروع ليعلم بذلك ما منع من اجتماع الفرعين مما لا يمنع الا انه
ربما ذكر من ذلك ما لم يسمع مما قياسه قياس ما سمع قال رحمه الله الافراد بازاء التثنية
والجمع والتركيب قلت الافراد هو الاصل لان التثنية ضم مفرد الى مفرد فهي موقوفة على المفرد
والمتوقف على الشيء فرع عليه وكذلك القول في الجمع والتركيب قال رحمه الله والمعتبر
هنا بعض التركيب لا كله بل جعل الاسمين اسما واحدا الا على وجه الاضافة قلت الآن شرع في
تفصيل

تفصيل تلك الاسباب وترتيبها ولما كان التركيب يطلق بازاء معان منها التركيب بمعنى الاسناد
كتركيب الجمل وتركيب الاضافة وجعل الاسمين اسما واحدا وكان المعتبر في منع الصرف ليس الا
هذا النوع تعرض لبيانه لكن يندرج فيما ذكر المبني نحو خمسة عشر فلا بد من قيد اخر وهو ان
يقال ولم يتضمن احدهما معنى حرف وانما اعتبر هذا النوع من التركيب في منع الصرف دون غيره
لان الاسم الثاني منه منزلة ها التانيث من نحو طلحة فلما كان لهذا التركيب نظير في منع
الصرف اعتبر بخلاف التركيب الاضافي والمبني ليس من هذا الباب قال وتاثيره في باب
ما ينصرف ومالا ينصرف مع العلمية فقط كل سببين من هذه الاسباب يمنعان الصرف كيف كان قلت ليس جم
بل لذلك ترتيب بدليل ان قائمة فيها التانيث والوصف وهي منصرفة ولم ار احدا تعرض لبيان
التركيب المعتبر غير هذا المولف فانه اجاد فاخذ كل وصف وذكر معه كل ما يؤثر من باقي الاوصاف
واعلم ان العلمية اقوى اسباب منع الصرف لانها سبب لا شرط له بل اي سبب انضاف اليها
اثر معها ولذلك اقامها الكوفيون مقام علتين في الشعر فمنعوا صرف مرداس في قوله يفوقان
مرداس في مجمع فلقوتها اثرت مع سبعة اسباب منها التركيب المذكور وانما اثر معها لان هذا
النوع من التركيب لا يوجد الا علما فلما كان لا انما قوي امرهما ولان نظير هذا التركيب يؤثر
ايضا مع العلمية وهو المؤنث بالهاء من نحو حمزة فان نكر هذا النوع انصرف لزوال احد سببيه
فتقول هذا بعلبك وبعلبك اخرى وان صغر لم ينصرف ايضا لان التصغير قد ورد في لفظ الفعل
وفي هذا النوع من التركيب لغتان غير ما ذكر احداهما اضافة الاول الى الثاني ثم يعتبر حال الثاني
فان كان فيه سببان لم ينصرف ايضا والا انصرف وقد ورد الامران في معدي كرب واللغة الثانية
ان تضمن احدهما معنى الحرف فيبنى الاسمان معا وسكن اليا من معدي كرب لان السكون اخف من
الحركة وهو محتاج الى التخفيف لطوله ولان يا قاضيك قد تسكن في النصب في الشعر فان كان الثاني
من المركب صوتا نحو سيبويه وعمرويه بني ايضا الجميع لبنا احد جزايه وهو الاخير قال
يا عمرويه انطلق الرفاق وانت لا تبكي ولا تشتاق ومن النحويين من يعربه ولا يثنيه ولا
جمعه قال رحمه الله والجمع وتاثيره مع عدم النظير في الاحاد العربية قلت الجمع فرع على
الافراد مثل التركيب لكن المعتبر بعض الجمع لا كله كما كان المعتبر نوعا من التركيب فالجمع المعتبر
هو الذي ثالث حروفه الف وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن بشرط ان لا يكون اخره
تا التانيث نحو صياقلة ولا ياء النسبة نحو مدايني وانما اعتبر هذا الجمع لان فيه جمعية تعلقها
باللفظ واخرى تعلقها بالمعنى فاللفظية انها صيغة لم ترد على مثال المفرد والمعنوية هي انه جمع
تجد مثلا وبلا وال اخرج نحو حمر في جمع احمر فانه وان كان فيه الجمع والصفة لكن جمعه اللفظي
له نظاير في الاحاد العربية نحو قفل وبرد فلما كان اللفظ موجودا في الاحاد خف فلم يعتبر
في منع الصرف وقوله في الاحاد العربية احترازا عن نحو سراويل فاذا عرفت هذا فنقول اتفقوا
على ان احدى العلتين فيه هي الجمع الخاص بقيوده ثم اختلفوا في التعبير عن العلة الثانية فقال
المولف هي عدم النظير في الاحاد ويعني بذلك ان الجمع اتى على مثال المفردات لا هذا
الجمع فانه لا مثال له في المفرد وكان المفرد اشد ثقلا فلما اتفق مع كونه جمعا ان فارق اوزان
الاحاد كان فيه علتان فرعيتان وقيل لما كان هذا الجمع نهاية الجمع وذلك ان الجمع قد يجمع
فانك تقول اصيل واصل واصال واصائل الى ان ينتهي الى هذا المثال وهو اصائل فلا يجمع
بعدها ولهذا سمي الجمع الاقصى فلما امتنع جمعه اشبه الفعل في انه لا يجمع ويعبر عنه بانه لا ينصرف

للجمع وشبه الفعل وقبيل المالم يكن له نظير في الآحاد العربية اشبه العجمي فيقال لا ينصرف لشبه العجمي
وقيل ان السبب الثاني تكرر الجمع حقيقة اذ تقديرا اما حقيقة فلانك تقول كلب واكلب واكالب
جمع الجمع ففيه جمعان واما تقديرا فنحو مساجد فانه وان جمع من اول وهلة على هذه الصيغة لكنه
على موازنة ما جمع مرتين حقيقة والى هذا اشار الزمخشري حيث قال نزلت الزنة التي لا واحد لها
منزلة جمع ثان ويعبر عن هذا بانه لا ينصرف للجمع وتكرره ولو سميت بهذا الجمع لم ينصرف ايضا
لان الصيغة باقية ومنع الصرف يتعلق باللفظ فلو نكر بعد التسمية لم ينصرف ايضا على قول سيبويه
لان اللفظ باق ولو صغر قبل التسمية ورد الى الواحد فانصرف حينئذ لزوال لفظ الجمع قال
رحمه الله التذكير بازا التانيث قلت التانيث ايضا فرع على التذكير لان كل عين او معنى يصدق
عليه شيء ومعلوم ومذكور وهذا معنى قول سيبويه ان التانيث خرج من التذكر ولم يحتج المذكر
علامة لاصالته ويجوز للشاعر تذكير المونث من غير عكس قال رحمه الله والتانيث لفظي
ومعنوي وكله معتبر قلت التانيث اللفظي هو الذي فيه احدى العلامات الثلث وهي التاء والالف
الممدودة او المقصورة والمعنوي الذي يكون العلامة مقدرة فيه لا ظاهرة في لفظه وقيل
المعنوي هو الذي وضع اول وضعه للمونث ومن بعده نقل الى المذكر او لا ينقل قال رحمه الله
وتاثير المعنوي مع العلمية وزيادة حرف على ثلثه ومعها ومع حركة الوسط في الثلاثي قلت المعنوي
لا تاثير له الا مع العلمية لكن بشرط ان يكون على اكثر من ثلاثة احرف نحو زينب وسعاد لانه اخف
من الذي وجدت العلامة في لفظه فاعتبر فيه الزيادة على الثلاثة كان الحرف الرابع يقع منه
موقع ها التانيث ولذلك لو كان على ثلثه احرف لكن وسطه متحرك نحو سقر ومضر لم ينصرف ايضا
لان حركة الوسط كالحرف الرابع والحرف الرابع كتا التانيث لفظا والذي يدل على ان الحرف
الرابع كتا التانيث ان الثلاثي اذا صغر ظهرت فيه التا ولا يظهر فيما زاد لان الرابع كالعوض
فلو ظهرت لاجتمع العوض والمعوض منه ويعبر عن هذا بانه لا ينصرف للعلمية والتانيث اللازم
معنى ذلك ان التانيث لم يعتبر منه الا اللازم ولزومه باحد شيئين اما بالعلمية وذلك فيما كان
تانيثه بالتا ظاهرة او مقدرة كسعاد وطلحة واما ان تبنى عليها الكلمة كسعدى وحمرا ومن
فسر التانيث المعنوي بانه الذي وضع في اول وضعه للمونث ينبغي ان لا ينصرف نحو نسا اذا سمي
به لانه ما وضع الا للمونث وبالاجماع ينصرف فدل على ان التفسير الاول هو الصحيح وخرج على
ما لو سميت امراة حايض وطامث فانه ينصرف لانه وصف مذكر في الاصل اي لا علامة مقدرة
فيه لكنه جرى على المونث وهذا النوع اذا نكر انصرف واذا صغر لم ينصرف قال ومعها ومع العجمة
جميعا في الثلاثي ان سكن الوسط ومعها خاصة في الثلاثي مع سكون الوسط عند قوم لا عند قوم
قلت اما الثلاثي الساكن الوسط المونث فان كان فيه مع العلمية العجمة كماه وجور لم ينصرف قولا
واحدا لان خفة الاسم وان قاومت احدى العلل لكن بقي فيه التانيث والعلمية لان العجمة
في الثلاثي لا تؤثر في المشهور وان لم يكن فيه سبب ثالث نحو هند ودعد ففيه لغتان الصرف
وتركه لان خفة الاسم وهو كونه اقل الاصول حروفا واعدلها حركة قاومت احدى العلتين و
اختار الزجاج والاخفش ترك الصرف حتى لا تنتقض العلتان ولان سببيه معنويان فلا يعارضهما
الخفة اللفظية قال رحمه الله وتاثير اللفظي من التانيث ان كان بالها فمع العلمية قلت
اما المونث بالها فلا يوثر الا مع العلمية لانه ما استحكم ثقله لكونه صار لازما لانه ما دام علما
لا يجوز اسقاط الها منه خلاف قايمة فانك تقول قايم وقايمة فلو سميت بقايمة لزمت التا
ولم

ولم يجز حذفها ما دام علما ولو صغر هذا النوع لم ينصرف ايضا وذلك نحو طلحة قال وان كان الفا فمع
اللزوم قلت الالف سواء كانت مقصورة او ممدودة لازمة للاسم في جميع تصاريفه من التصغير و
التكسير والتثنية والنسبة وهذا معنى لزومها فكانها نزلت منزلة الجزء من الكلمة فالتانيث
بدون اللزوم فرع واللزوم بمنزلة سبب آخر كانه تانيث ثان كما قيل في تكرار الجمع وليس
في الاسباب ما اعتبر فيه التكرار الا هذا التانيث وذلك الجمع ويعبر عن هذا بانه لا ينصرف
للتانيث ولزوم التانيث وذلك نحو بشرى وصحرا ولو صغرته لم ينصرف ايضا قال رحمه الله
ومعه ومع الصفة ومعه ومع العلمية جميعا قلت لما ثبت استقلال التانيث ولزومه في
الجامد النكرة لم يكن للعلمية والوصفية بعد ذلك تاثير في منع الصرف ولذلك انك لو سميت
بصحرا لم ينصرف ولو كانت نكرة كما قبل التسمية بها او بعد التسمية فانها لا ينصرف فالمانع للمنع
الصرف ليس الا التانيث اللازم فدل على ان العلمية لا تاثير لها اصلا وكذلك الوصف من نحو حبلى
وسكرى وحمرا وبيضا الا ان نقول ان العلمية والوصفية اقوى في تاثير منع الصرف من لزوم
التانيث فاذا ظفرنا بواحد منهما اعتبرناه وان لم نظفر به عللنا حينئذ بلزوم التانيث لكن
هذا تحكم لانا انما نعلم اعتبار كون الشي علة بترتب الحكم عليه واستقلاله في كثير من الصور
ولذلك ان الاسباب الكثيرة اذا اجتمعت كالتي في اذربيجان لم يعتبر منها الا اثنان وهي العلمية
مع واحدة من البواقي بدليل انه لو نكر انصرف وان كان بقي فيه اربعة اسباب التركيب و
العجمة والتانيث وزيادة الالف والنون قال رحمه الله ومعه ومع شبه الصفة جميعا قلت
يعني شبه الصفة نحو حبلى وحمرا اذا سمي بشي منها ثم نكر فانه بالتسمية خرج عن الوصفية
فاذا نكر بقي فيه شبه الوصف نظرا الى الاصل وهذا ايضا لا معنى لاعتباره لانه اذا كان مثل حبلى
لا ينصرف سوا نكر او عرف او وصف به او لم يوصف لم يكن لاعتبار الوصفية او العلمية او عود
الصفة معنى فكان هذا البحث ضايعا وفي الحواشي على هذا الموضع انه اراد بشبه الصفة الصفات
الغالبة من نحو بطحا ولو فسر بهذا ايضا لم يكن لاعتباره وجه بعد ان ثبت استقلال التانيث
ولزومه قال رحمه الله التنكير بازا التعريف قلت التعريف ايضا فرع على التنكير لان النكرة
كالعام والمعرفة كالخاص والعام سابق على الخاص ولذلك يحتاج التعريف الى علامة لفظية
او معنوية والتنكير لا يحتاج الى ذلك قال ولا يوثر من التعريف الا العلمية قلت قد اعتبر
بعضهم التعريف باللام ايضا كما في سحر فانه معدول عن الالف واللام فقال لا ينصرف للتعريف
والعدل وتعريفه ليس الا بالالف واللام التي في الاصل قبل العدل وكذلك قيل في كتع وجمع
وبصع انها لا تنصرف للعدل والتعريف وتعريفها في الاصل بالاضافة الى ضميرها المؤكد لكن المشهور ما
ذكر وانما اعتبرت العلمية دون غيرها لانها لازمة للاسم بالوضع بغير آلة خلاف التعريف
باللام او بالاضافة فانه لا يلزم الا في استعمال المتكلم لا بالوضع قال وتاثيرها العلمية مع التانيث
بالفصل المذكور في بابه ومع التركيب المذكور قلت مثال التانيث سعاد وطلحة وسقر و
ماه وهند على راي ومثال التركيب بعلبك قال امرؤ القيس لقد انكرتني بعلبك واهلها
قال ومع وزن الفعل قلت وزن الفعل على اربعة اضرب ضرب يكثر في الاسم ويقل في الفعل
وضرب يتساوى فيه الاسم والفعل وهذان لا يوثران في الباب الثالث ان يكثر في الفعل
ويقل في الاسم الرابع ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم وهذان هما المعتبران ويسمى الاول
الغالب والثاني المختص والاول على اضرب منها ان يكون على وزن المضارع نحو احمر ويشكر

وتغلب ونرجس الثاني ما كان على مثال فعل الامر نحو اضرب واصمت كقوله بوحش اصمت د
نحوه مما فيه همزة الوصل نحو انطلق واقتدر ولم يكن نحو تم الثالث ما في اوله همزة
الوصل مما ليس بامر نحو انطلق واقتدر فهذه هي الغالبة على الافعال لاطرادها ولان الزيادة
فيها لمعنى وهي في الاسم لا لمعنى وما كان لمعنى فهو اصل لما ليس كذلك فاذا هذه الامثلة فرع
في الاسم اصول في الفعل ولان الفعل فرع فوزنه ايضا فرع وكان المتقدمون لا يعتبرون الا
الزنة المختصة بالفعل او يكون فيه زيادة من زيادات الفعل نحو احمر واضرب وهذا اضبط من
الغلبة فانها قد لا تسلم فان افعل ايضا يكثر في الاسما الا ترى انه يصح بناوه من كل فعل ثلاثي
للتفضيل ومن الالوان والعيوب لغير التفضيل وقد يوجد في الاسم دون اشتقاق نحو ارنب و
افكل وايدع فكان الضبط بما فيه زيادة من زيادات الفعل الثق ولو نقص البناء في هذا الحذف
ما سوى حرف المضارعة من نحو يرم ويغزو ويبيع لم يختل تاثيره لان حرف المضارعة احرف
البناء ولان زيادة الفعل باقية ولذلك الوزن فلم يعتد بالمحذوف فيهما انضاف الى هذا الوزن
العلمية لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل الغالب ولو صغر لم ينصرف ايضا لقوله يا ما املح غزلانا شدن لنا
فلما دخل التصغير في الفعل ولو على الندور مع ابقا صيغته لم يوثر هذا مع ان السبب
باقيان مع التصغير وجب ان يقطع همزة الوصل عند التسمية بما فيه همزة نحو اضرب و
جب ان يدغم مضعفة من نحو اردد حملا على غالب الاسما واما الوزن الخاص فله امثلة ايضا
منها ما كان على صيغة المبني للمفعول من نحو ضرب مخففا ومثقلا وضورب ويشترط في اعتبار
هذا الخفف وسطه من نحو علم او يعل بالقلب والبدل من نحو قيل وبيع او بالادغام من نحو
رد وبعضهم بعد من هذا القسم نحو المضعف العين وبعضهم جعله من الغالب لانه قد جات
اسما على هذا المثال نحو بقم وشلم وبذر واسم ماء وعثر اسم مكان وخضم اسم العنبر رجل من
بني تميم والاولى جعله من الغالب لان الزيادة فيه للتكثير فكان بمنزلة المضارع الذي
الزيادة فيه لمعنى وعد بعضهم ما فيه همزة الوصل من نحو افتعل وانفعل من هذا وجعله
من الغالب اولى لاطراده في مصادر هذه الافعال والمصادر اسما وبالجملة فمهما جا اسم
على شي من هذه الاوزان سوا عرف انه منقول من الفعل المفرغ او لم يعرف فانه لا ينصرف
للتعريف ووزن الفعل الغالب او الخاص وكان عيسى بن عمر يزعم انه مهما سمي بالفعل
مطلقا على اي وزن كان فانه لا ينصرف وكان ينشد انا ابن جلا وطلاع الثنايا وهذا
بعيد فانه قد جا مصروفا في الحديث في قوله عليه السلم وعن قيل وقال بالصرف واما
جلا فيحتمل ان يكون سمي به وفيه ضمير فيكون محكيا او يكون مفرغا لكنه صفة لمحذوف
كانه قال انا ابن رجل جلا قال رحمه الله ومع العدل قلت العدل ايضا فرع لانه
تغيير عن صيغه الى غيرها ولولا المعدول عنها لما تحقق العدل فالمعدول اذا متوقف
على غير المعدول فرع عليه ومعنى العدل هنا ان تنطق بلفظ وانت تريد غيره وجهة
الثقل فيه ان النية غير مطابقة للفظ ولا بد فيه من ملاحظة الاصل فاذا قلت عمر
او ثلاث فلا يفهم معنى واحد منهما الا بالرجوع الى الاصل الذي عدل عنه وهو عامر وثلاثة
فلما كان المسموع لفظا والمفهوم منه لفظا اخر ثقل فاثر في منع الصرف وانما يصار الى
العدل للتوكيد في نفي اعتقاد الوصفية فان عامرا في الاصل صفة فعدل الى لفظ غير الذي
ليس من الفاظ الصفات وادراك العدل في الاعداد سهل لان الفاظ العدد الاصلية مشهورة
معروفة

صح

ترجح الذهن اليها ويلحظها عن قرب خلاف نحو زفر وعمر فانها لا تعرف الا بعد تامل وتوقيف
بان يقال الاصل في المشتق ان يجري على لفظ الفعل المضارع وان يقال عامر مثلا فاما قيل عمر وهو
من لفظ العمارة فالعمر عرف انه محرف عن اصله وانما يتنبه لهذا بعد سماع امتناع صرفه
والمعدول ياتي في كلامهم على خمسة اقسام احدها المعدول عن فاعل في الاعلام خاصة من نحو
عمر وزفر فهذا لا ينصرف للعدل والتعريف وكذلك ما عدل عن فاعلة الى فعال نحو حذام وذهب
بعضهم الى ان مثل هذا لا ينصرف لانه بمنزلة علمين لان الواضع قصد تسميته اولا بعامر ثم لما كان
عامر من اسما الاجناس في الصفات خاف اللبس فعدله عن تلك الصيغة الى فعل لانه ليس بمجرد
في النكرات فكانه سماه اولا عامرا ثم عمر ثانيا فكان تكررا للسبب الواحد كما في نحو مساجد وصحرا
والمشهور ما بدانا به الثاني المعدول في الاعداد وله لفظان احدهما احاد وثنا وثلاث ورباع
الى عشار قال الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا اللفظ الاخر
موحد ومثنى ومثلث الى معشر ايضا فيما نقل عن ابي العباس وقصره الاكثرون على مربع ورباع
في الاول ومذهب سيبويه في هذا انه لا ينصرف للعدل والوصفية وقال ابن السراج لانها
معدولة مرتين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما اللفظ فلان مثنى معدول عن اثنين
واما المعنى فلانه عدل عن معنى اثنين مرة واحدة الى اثنين مرتين وقيل لا ينصرف للعدل
والجمع لانه بالعدل صار لاكثر من العدة الاولى وهو معدول على عن جهة العدل فكان فيه
عدلين الثالث المعدول عن طريقه للجمع نحو جمع وكتع في التوكيد واختلف فيما عدل
عنه فقيل عن فعل بالاسكان الى فعل بالتحريك وقيل عن فعالى وقيل عن فعلاوات فالاصل
ان يقال كتاعى او كتعاوات اذ مذكره النعوت وما جمع مذكره بالواو والنون فمونثه جمع بالالف
والتا الرابع المعدول عن الالف واللام في نحو سحر فانه معدول عن السحر فالمراد بسحر ما هو
المراد من السحر فالنطق بلفظه والمراد غيره وهو معنى العدل او نقول عدل عن لفظ المعرفة
الى لفظ النكرة مع بقايه على تعريفه الخامس اخر عدل عن الالف واللام لان فعل من حذفت
منه من لزمته اما اللام او الاضافة فالمراد من اخر اخر فاللفظ شي والمراد غيره وقيل عدل
عن استعماله من معه وهذا القول اولى لانه يوصف بها النكرة ولو كان معدولا عن المعرفة لبقي
تعريفه كسحر وهذا الذي اختاره ابن جني ويرد عليه اشكال وهو ان افعل المقرون بمن لفظا
او تقديرا لا يثنى ولا يجمع ولا يونث لكن هذا يثنى ويجمع ويونث فدل على ان من غير مرادة وانه
معدول عن اللام او الاضافة وهو اختيار ابي علي واما المعدول في النداء نحو يا لكاع ويا لكع ويا فسق
ويا فساق فليس من هذا الباب لانه مبني وعدله مختص بالنداء ولذلك لو سمي به لانصرف لانه بالتسمية
خرج عن باب النداء فزال معنى العدل عنه لزوال النداء قال رحمه الله ومع العجمية
الجنسية اذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف علما قلت هذا نحو يقم والذي
يوازيه من العربية ضرب قال ثم هذا الكلام غير محقق لان العجمة الجنسية لا تاثير
لها الا ترى انه شرط اذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف علما فالتاثير اذا انما للوزن
لا للعجمة الجنسية ولكن المولف سامح نفسه ولم يحقق قلت اذا كان وزن الفعل الغالب او الخاص
مع العلمية قد استقلا بمنع الصرف فاي حاجة الى اعتبار العجمة الجنسية التي نصوا على انها لا
توثر اصلا لاختلاط الجنسية بكلامهم وجريان احكام كلامهم عليها من دخول اللام عليها في
نحو الابريسم والفرند وانما المولف يعتبر كل وصف ذكر في منع الصرف وبمنع الصرف بالمجموع كما

نعل في اعتبار الوصفية والعلمية في نحو حبلى وحمرا مع استقلال التانيث ولزومه في بشرى وصحرا
وايضا راى غالب الجنسية على وزان العربية فلما لم يعتبر الوزن اعتبر العجمة مع العلمية وجعل
كونه موافقا للوزن العربي الذي اذا انضاف اليه العلمية لم ينصرف شرطا في اعتبارها قال رحمه
الله ومع شبه التانيث قلت هذا نحو ارطى فان الفه للالحاق بدليل تنوينه نكرة فاذا سميت
به صارت الفه لازمة وامتنع دخول التا عليه مع كونها زايدة فاشبهت الالف في حبلى فلم تنصرف
للعلمية وشبه التانيث ولذلك كل ما في آخره الف الالحاق وكذلك زينب اسم رجل وكل مونث
زايد على ثلثة احرف جعل علما لمذكر قال ومع الزيادتين قلت هذا نحو عثمن ومروان على ما
ياتي بعد قال ومع عدم النظير قلت هذا نحو مساجد اذا سمي به فان الجمع تبدل لكن اللفظ
باق وقد خلفه العلمية وعدم النظير متحقق فلم ينصرف للعلمية وعدم في الاحاد العربية
قال ومع العجمة مع زيادة حرف على ثلثة في الاسم الملقى علما من العجم قلت هذا نحو ابرهيم
واسمعيل وكذا جميع اسما الانبيا عليهم السلم الزايدة على ثلثة احرف الا محمدا وشعيبا وصلحا
عليهم السلم فانها عربية وابليس ايضا من الاعجمية واستظهر بقوله مع زيادة حرف على نحو لوط ونوح
الملقى علما من العجم اي الذي اخذته العرب من العجم ولم تستعمله الا علما فان اخذته من العجم
جنسا او اخذته علما لكن لم تستعمله علما انصرف ولم تؤثر عجمته فاستظهر بهذا على العجمة الجنسية
الذي اخذته العرب عنهم اسم جنس من نحو اللجام والفرند اسم رجل ونيروز فان كان الاسم الذي
لقته العرب منهم جنسا لكن لم تلقه العرب منهم الا علما لم يكن حكمه حكم لجام بل حكم ابرهيم
واسحاق ومثاله قالون في اسم القاري فانه في لسان الروم جيد ولم تاخذه العرب منهم علما
باعتبار هذا المعنى وانما استعملته علما فحكمه منع الصرف ايضا قال ومعها ومع التانيث فيه
مطلقا قلت يعني ومع العجمة والتانيث فيه اي في العلم وذلك نحو حمص اسم بقعة وقوله
مطلقا يعني سوا كان ثلاثيا او ازيد ساكن الحشو كان او متحركا فان خفة الاسم وان قاومت
احدى الاسباب لكن مع ذلك بقي سببان حتى لو كان على اكثر من ثلاثة احرف لم يحتج الى اعتبار
العجمة بل كان يكفي العلمية مع التانيث فقوله اذا مطلقا غير محتاج اليه فقد اثرت العلمية
على مذهبه مع عشرة اشيا التانيث والتركيب ووزن الفعل والعجمة الجنسية وشبه التانيث و
الزيادتين وعدم النظير في الاحاد والعدل والعجمة العلمية ومجموع التانيث والعجمة وكلها
مسلمة الا العجمة الجنسية فانه شرط لها وزن الفعل او غيره ولو ثبت له ذلك لا تستغني عن العجمة
فان قلت انه يعتبر المجموع على عادته كما اعتبر هو وغيره المجموع في ماه وجور بالاجماع قلت
العجمة في ماه وجور علمية ليست جنسية وانما احتيج الى اعتبارها لامر آخر وهو الخفة التي قاومت
احدهما الا على راي من لا يعتبر العجمة الا فيما زاد على الثلاثة او محرك الاوسط في الثلاثي وهو
مذهب جماعة فله ان يقول المعتبر هنا مجموع التانيث والعجمة مع العلمية فكان المجموع هو
السبب الواحد والعلمية سبب آخر لكن هذا لا ياتي في وزن الفعل فان جميعه معتبر قال
رحمه الله العجمة تاثيرها شرط كون الاسم على وزن في العربية له تاثير في منع الصرف في العربية
قلت العجمة ايضا فرعية لكونها دخيلة في كلامهم مسبوقة باوضاعهم ولذلك تاتي في الغالب
مخالفة لاوزانهم ويجوز لهم التلعب بها اذا لم يخل دلالتها وتنقسم الى جنسية وعلمية اي منها ما
نقل علما معنى في العربية على ما كان في العجمية ومنها ما نقل نكرة فاستعملوه ايضا كذلك لان وضع
العجم لم يكسب المسمى معنى زايدا على ما هو عندهم وعند العرب وقد قلنا ان الجنسية لا تؤثر فلو سميت
بزيد

بزيد او لجام او ابريسم انصرف لان العجمة الجنسية غير معتبرة فلا يكون فيها الا العلمية فان انضاف
الى العجمة الجنسية سبب آخر معتبر في العربية كالوزن الذي في بقم وسمي به فعنده ان العجمة ايضا
معتبرة والعلة هي مجموع الاسباب الثلاثة وعند الحاجة لا نظر الى العجمة اصلا لاستقلال الوزن
مع العلمية على ما مر اما العجمة العلمية فسوا اريد به مسماه عندهم كابرهيم واسمعيل او نقل
منها الى مسمى آخر في العربية نحو قالون فانها مؤثرة على ما قلنا والفرق ان هذه العجمة لم تختلط
بكلامهم كاختلاط اسما الاجناس اذ الاجناس مشتركة بين الجميع فلا اختصاص قال رحمه الله او
تلقيه من العجم علما زايدا على ثلثة احرف او مونثا وتاثيرها على نحو ما ذكر مع العلمية قلت اما
الاول فنحو ابرهيم واسمعيل وقد استظهر بالزيادة على نحو نوح ولوط على ان بعضهم قد ذهب الى
منع صرف نحو نوح ولوط ايضا وقد اشار اليه الجرجاني وسوى الزمخشري بينه وبين المونث الثلاثي
من نحو هند ودعد واجرى فيهما الوجهين لكن المشهور الفرق بين نوح وهند قال سيبويه
واما هود ونوح ولوط فينصرف في كل حال لخفتها والفرق ان العجمة لا تكسب المسمى معنى بل هو
ذلك خلاف التانيث وايضا فالها مقدرة في المونث والتانيث يوثر مع العلمية وغيرها و
العجمة لا تؤثر الا مع العلمية قال ابن برهان ان سكن الوسط من الثلاثي العجمي صرفته والفرق
بينه وبين المونث ان العجمة اخف من التانيث لانها لا يعتد بها في نوح ولوط البتة كما يعتد به
في هند ودعد لان التانيث لا يلحقه اللام كما يلحق الديباج والفيروزج فسقط حكم العجمة راسا
قال رحمه الله الوصف تاثيره مع وزن الفعل الغالب عليه قلت الوصف ايضا فرع لتوقفه
على الموصوف ولان فيه معنى الفعل والفعل فرع وقد ذكر انه يوثر مع اربعة اشيا الاول وزن
الفعل الغالب عليه يعني على الفعل اما افعل منه فشرط تاثيره مع الوصف ان يكون له مونث
على فعلا نحو احمر وحمرا فانصرف في قولك مررت بنسوة اربع وبرجل رمل وان لا يحذف منه شي فتصرف
خير وشر وان كان اصلهما افعل وان تكون الصفة محققة فيه فتصرف نحو ادهم واجدل وارقم في
احد الوجهين لانها اجريت مجرى الاسما قال رحمه الله ومع التانيث ولزوم التانيث قلت
نحو سكرى وحبلى وحمرا وبيضا وهو ايضا فيه نظر فان التانيث ولزوم التانيث قد استقلا بمنع
الصرف في نحو بشرى وصحرا فلا حاجة الى اعتبار الوصفية وكانه يرى ان لا يلغي شيا من الاوصاف فعلى
موضع انفرد جعله مستقلا وفي موضع انضاف اليه غيره اعتبر المجموع قال ومع الالف والنون
اللتين لا يلحقهما ها التانيث قلت هذا نحو سكران وغضبان وقد ذهب الى ان المانع في هذا
الوصف وزيادة الالف والنون وهو قول الكوفيين وقال المبرد لم ينصرف هذا النوع لان النون
بدل من الهمزة كما ابدلت في صنعاوي وبهراوي وهذا غير مرضي بل النون بدل من الواو والاصل
ان يقال صنعاوي وبهراوي واي مناسبة بين النون والهمزة وقال المحققون هذا النوع
لا ينصرف لشبه زيادته بالفي التانيث اللتين في حمرا والذي قاله المؤلف متجه لان هاتين
الزيادتين وان اشبهتا الفي التانيث لكن المشابهة بالمونث في علامته سبب واحد فلا بد من اعتبار
سبب آخر وهو اما الوصفية كما في سكران او العلمية كما في عمران واعلم ان الالف والنون
في هذا الباب تاتي على ثلثة اضرب احدها ماله مونث على فعلى نحو سكران وسكرى وهذا لا ينصرف
بالاجماع الثاني ان لا يكون له مونث على فعلى ويلحقه الها نحو ندمان وندمانة وعريان وعريانة
وهذا ينصرف بالاجماع وعنه احترز بقوله اللتين لا يلحقهما ها التانيث الثالث ان لا يعرف الحال
فيه فقد اختلف فيه فمنهم من يلحقه بالاول لانه الغالب ومنهم من يلحقه بالثاني لان الصرف هو الاصل

وهذا النوع ايضا لو صغر لم ينصرف قال ومع العدل عن النكرة قلت لا يكون هذا الا في الاعداد
خاصة كقوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع وقد ذكرنا قول ابن السراج فيه وفي اخرى ومع
الالف واللام ويعني به اخر على قول من يرى انه معدول عن الآخر وقد ذكرناه قال رحمه الله العدل
عن المعرفة تاثيره مع العلمية فقط وعن النكرة تاثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف
قلت الاول نحو عمر وزفر وحذام وقطام والثاني نحو ثلاث ورباع واما الثالث وهو الذي مع
العلمية في المعدول عن النكرة فهو نحو مثنى وثلاث اذا سمي وقد اختلف فيه فذهب ابو علي والاخفش
الى صرفه لان علتيه قد زالتا بطرو العلمية ومنهم من لا يصرفه علما ايضا لانه معدول عن جنس غير
معروف فاجرى عليه حكم اصله ولان العدل لفظي فلا يزول بالنقل ولانه ان لم يزدد ثقلا بالعلمية
فلا اقل ان يبقى على ما كان ونظيره مساجد فانه لا ينصرف علما لانه نقل من جنس غير معروف
قال ابن باب شاذ هذا من المواضع العجيبة اسم لا ينصرف في النكرة وينصرف معرفة مع قولهم في
الجمع الاقصى وانه اذا لم ينصرف نكرة فاحرى الا ينصرف معرفة واما شبه الوصف فنحو هذا [illegible]
اذا نكر بعد العلمية وعلمنا كل ما له اصل نقل منه ثم رد اليه وكان الذي ذكره الجزولي مذهب ثالث
فانه لا يرى رجوعه بالكلية حيث لم يجعله وصفا بل شبيها بالوصف وهو وجه جيد واومأ اليه ابو علي
قال رحمه الله عدم النظير في الآحاد تاثيره مع الجمع ومع العلمية ومع شبه الجمع قلت
اما الاول فنحو مساجد نكرة واما الثاني فنحو مساجد اذا سمي به فان الجمع قد زال بالعلمية
وكذلك حضاجر فانه علم للضبع وان كان في الاصل جمع حضجر كانها سميت بذلك لعظم بطنها
واما شبه الجمع فنحو مساجد العلم اذا نكر فهل يعود ام لا فيه ما تقدم قال وينبغي ان يكون
مع العجمة الجنسية مثله مع الجمع قلت هذا نحو سراويل فانه وجد فيه عدم النظير في الآحاد فهذه
علة فقال وينبغي ان تكون العلة الاخرى كونه اعجميا جنسيا وقد ذكرنا ان العجمة الجنسية لا تاثير
لها في هذا الباب اصلا لانها قد صارت من العربي لانها تعرف بالالف واللام ويتكلمون بها
ولا فرق بين عدم النظير وغيره فكما ان غيره هنا لا يوثر مع العجمة الجنسية لذلك هنا بل
المانع لسراويل من الصرف احد امرين اما انه اشبه في كلامهم ما لا ينصرف معرفة ولا نكرة وهو ما
ثالث حروفه الف الجمع وبعدها حرفان او ثلثة والمشبه في هذا الباب يعطى حكم المشبه به
فكان هذا من الجمع المسمى به ثم نكر بعد التسمية وهذا يقوي ما ذهب اليه سيبويه في مساجد
اذا نكر كيف وقد قررنا ان العجمي الجنسي جرى مجرى الاجناس العربية بمنعه من الصرف ما منعها
ويطلقه ما يطلقها والوجه الثاني ان سراويل جمع حقيقة وواحده سروالة ومنه قول الشاعر
عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستضعف وعلى هذا اعتمد المبرد فان نكر هنا بعد
التسمية انبغى ان يعرف فرقا بين ما سمي بجمع حقيقة وبين ما سمي بشبه جمع هذا اذا قلنا انه
ليس بجمع وهو الصحيح وقال بعضهم انه عربي مجموع فلا اشكال وقيل انه ينصرف نكرة قال
رحمه الله وزن الفعل ان كان يغلب عليه فتاثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف
قلت مثال الاول احمر وابيض ومثال الثاني احمد وشكر ومثال الثالث احمر وابيض اذا
نكر بعد التسمية وفيه الخلاف المذكور قال ش معنى شبه الوصف ان هذا الاسم الذي هو
احمر وضعه ان لا يكون معرفة الا بالالف واللام او بالاضافة وتعريفه في حال التسمية نفسه
امر طارئ عليه فاذا نكر بعد التسمية فانه رجع الى اصله لانه قد صار الى ما كان حقه ان
يكون عليه فاشبه بذلك اصله اذ كان صفة قبل التسمية وقد خالف في هذا ابو الحسن ولم

يلتفت

يلتفت الى هذا الشبه وقال انما هو في حال التنكير بعد التسمية اسم ليس فيه الا وزن
الفعل لان معنى الصفة قد ذهب منه عند التسمية وبقي على ذلك الذهاب مع التنكير بعد التسمية
فينبغي ان ينصرف هكذا نقل النحويون عن ابي الحسن ولكنا ثبت في طرره الملحقة بالكتاب الذي
عليه كلامه في كتاب الاوسط ان خلافه في ذلك انما هو في مقتضى القياس واما السماع فانما
هو على ما قدمناه وقد نص على ذلك ابو زيد في كتاب اللغات وحكى ليغته سؤال العرب في ذلك
واجابتهم المسائل فيه بترك الصرف قال رحمه الله وان كان يختص به فتاثيره مع العلمية
قلت هذا مثال ضرب اذا سمي به وكذلك ضرب وضورب وفي نقل خلاف هل هو من المختص
او من الغالب وقد ذكرناه وكيفما كان فانه لا ينصرف قال الشاعر وجدي يا حجاج فارس شمرا
قال رحمه الله الزيادتان المعتبرتان في هذا الباب الالف والنون اللتان لا يلحقهما
ها التانيث قوله المعتبرتان احتراز عن نحو زيدون اذا سمي به فانه ان جعل الاعراب
في النون لا ينصرف عند البصريين والكوفيون يمنعونه الصرف اما المجموع بالالف والتاء فلا
ينصرف والزم الالف والنون لانه حينئذ على مثال مروان والزيادة ايضا فرع لان الاصل عدم
الزيادة وقوله اللتان لا يلحقهما ها التانيث اشارة الى شبهها بالفي التانيث من نحو حمراء فان
الها لا يلحقها وشبهها ايضا من وجوه اخر منها انهما زيادتان احداهما الف وزيدا معا بعد سلامة
الصدر على طريقة اللزوم ولان الزيادتين فيهما دالة على التذكير كما ان تلك دالة على التانيث
وانهما على وزن واحد حتى ان المبرد زعم ان الالف والنون بدل من الفي التانيث فلما تشابها
من هذه الوجوه سوى بينهما في احكام منها انهما يطردان على لفظ واحد مع سلامة صدريهما
فتقول سكران وسكارى كما تقول صحراء وصحارى قال ابن برهان لما رأى النحاة حكم سكران
حكم صحراء في ترك الصرف معرفة ونكرة طلبوا لهذا الحكم علة فوجدوا بينهما من التشابه ما
ذكرنا فجعلوا ذلك علة وكانت الهمزة اصلا والنون فرعا لان الهمزة في حمراء للمعنى والنون
والالف ليسا لمعنى فكانت اولى بالفرعية قال فان كان المانع من لحاقها لها اختصاص الباب
بالمذكر في النكرات اثرتا مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف قلت اختصاص كل واحدة
من الصفتين بما اختصت به ايضا من جهات الشبه فان سكران خاص بالمذكر كما ان حمراء خاص
بالمؤنث ولهذا لم يجز دخول الها عليه لما فيه من الجمع بين علامتي تانيث ولا على المذكر لما فيه
من الجمع بين علامتي مذكر وتانيث في كلمة واحدة وقوله في النكرات لان غضبان وبابه انما
يختص بالمذكر قبل ان يسمى به فاذا سمي به لم يختص اذ يجوز ان يسمى بكل واحد منهما مذكر ومؤنث
وتاثيرها مع الوصف نحو سكران وغضبان ومع العلمية سكران وغضبان اذا سمي بهما وشبه الوصف
بهما اذا نكرا بعد التسمية بهما وقد اشرنا الى الخلاف في هذا وان المانع عند الاكثر ليس الا نفس
الزيادتين المضارعتين من غير اعتبار وصف اخر وقد علمنا ايضا ان قول المؤلف ينبغي اذا اشبه
غايته ان ينهض سبب واحد فيحتاج الى سبب اخر قال وان كان المانع من لحاقها لها ان
لحاقهما مانع ان يفيد الاسم معنا لم توثر الا مع العلمية قلت مثاله عثمان ومروان فان
امتناع دخول الها ليس لاختصاصه بالمذكر في النكرات كما في سكران بل لان العلمية منعته من ذلك
فانها تمنع من الزيادة والنقصان وبالجملة من التغيير ما دام علما ولذلك لم يجز حذف الهاء من
قائمة اذا سمي بها ولا حذف اللام من الثريا والدبران فلو قيل مثلا في مروانة لم
يبق ذلك الاسم لذلك المسمى وبطلت العلمية وصار شايعا فقوله مانع ان يفيد الاسم معنا اي

لا يفيد ذلك الشخص المعين الذي وضع له فهذا النوع لا ينصرف للعلمية والزيادتين المضارعتين فلو
نكر انصرف لان الثاني يمتنع حينئذ ولو صغر لم ينصرف ويظهر من هذا ان علل الصرف اكثر من المنع
التي يذكرونها ثلاثة اخر الاولى شبه التانيث كالف ارطى الثانية مراعاة الاصل كما في احمد
اذا نكر بعد التسمية الثالثة التكرار باب ــــــ كل فعل علما وجهل انه
مشتق فالاصل ان ينصرف حتى يقوم دليل على منعه قلت ان كانت الرواية علما بالنصب فنصبه
على الحال من المضاف اليه وكان جره اجود لان فعلا هنا نكرة لدخول كل عليه ولهذا قال سيبويه
للخليل حين قال كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف فكيف تصرفه وقد قلت انه لا ينصرف فقال ما
معناه انه في كلامي ليس بصفة فوجب ان ينصرف واعلم ان المثال الذي يوزن به نحو فعل
وفعلان حكمه حكم اسم ليس بصفة بل علم للجنس وضعه النحويون لذلك فان ادخل عليه ما ينكره
نكر كما في مثالنا كل فعل ثم هذه الامثلة لها ثلاثة احوال في العربية اما ان يوزن بها الفعل
فتحكى بلا غير كقولك وزن ضرب فعل واستخرج استفعل وكذلك ان وزنته مع الفاعل مثل
ان تقول كل فعل زيد فهو جملة الثاني ان توزن به غير الفعل فاما ان يجعل كناية عن الموزون
او ليس فان كان الاول كان لها حكمه لا حكم نفسها وان لم يجعل كناية عنه بل وضعت لجنس ما وزن
بها علما كان لها حكم نفسها فان كان فيها ما يمنع الصرف لم ينصرف وان لم توضع ولا جعلت
كناية عن الموزون انبغى ان يذكر معها موزونها كما تقول وزن طلحة فعلة لم تصرف فعلة لان
طلحة لم تنصرف فلو قلت وزن قايمة فاعلة صرفت لان قايمة مصروفة اذا عرفت هذا فلنرجع
الى لفظ الكتاب فنقول ان فعل ياتي على ثمانية اقسام اسم جنس نحو نغر وجعل وصرد الثاني
جمع نحو ظلم وغرف الثالث مصدر نحو هدى وتقى الرابع وصف نحو حطم قال الشاعر قد
لفها الليل بسواق حطم فهذه الاربع نكرات مصروفة وكذلك لو سميت بها انصرفت ايضا قال
ابو علي لو سميت بجعل وحطم انصرف واما الاربعة الاخرى فالاول نحو عمر وزفر الثاني
نحو جمع وكتع الثالث اخر الرابع لكع في النداء فالثلاثة الاول غير مصروفة والرابع مبني فان
سميت به انصرف لخروجه عن باب النداء فاذا وجدت فعل علما ولم تعرف اصله ولم تعرفه
مشتقا ام لا فاصرفه لانه يحتمل ان يكون منقولا من اسم الجنس فينصرف ويحتمل ان يكون
مستعمعدولا فلا ينصرف لكن الاصل هو الصرف في الاسماء فيستصحب الاصل الى ان يقوم دليل
بخالفه وذلك ان العدل انما عرف بالاشتقاق فاذا لم يعرف الاشتقاق لم يعرف العدل و
الاصل عدمه فوجب ان ينصرف الا ان يقوم دليل سمعي كما ورد عنهم ترك صرف كتع وبصع قال
رحمه الله وان علم كونه مشتقا وجهل كونه في النكرات فالاصل ان لا ينصرف حتى يقوم دليل سمعي
قلت اذا علم الاشتقاق وجهل وجوده في النكرات والاصل عدمه فيها فقد ظهرت علامتان
على انه معدول وهو كونه مشتقا وانه ليس في النكرات وذلك نحو عمر فانه مشتق من العمارة
فكان ينبغي ان يكون على عامر فلما جاء على عمر علم انه معدول وكذلك جمع وقثم لا تصرفه حتى
يقوم دليل سمعي كما قام في صرف أدد فان سيبويه نص على صرفه قال رحمه الله وكل فعل
علم وجدته في النكرات الجوامد فاصرفه حتى يقوم الدليل على منعه مبينا انه ليس خلافا الذي
وجدته في النكرات وانه مشارك له في اللفظ قلت الموجود في النكرات مثل حطم وصرد وبابه
اذا سمي بشيء من ذلك فانه ينصرف على سواء الا ان يقوم الدليل على منعه كما قام في عمر وزفر فانه
قد سمع في النكرات عمر جمع عمرة وجمل عمر لكثرة الاعتماد لكن لما ورد فيه ترك الصرف علمنا

انه

اللامة
انه ليس منقولا من واحد منها وكذلك ايضا سمع رجل زفر اي كثير العطا قال الشاعر يابى الظلامة
منه النوفل الزفر لكن لما لم يصرفوا زفر دلنا ذلك على انه ليس منقولا بل هو مشارك له في اللفظ
ولما لم يقف صدر الافاضل شارح المفصل على هذه النكتة شنع على النحاة بانهم غلطوا في
هذه المسئلة فانهم اجمعوا على ان المنقول من الاجناس منصرف وزفر منقول منها ومع ذلك
لم يصرفوه بالاجماع قال فهم مخطئون في احد الاجماعين باب ــــــ فعال
اما اسم فعل الامر وهي مطردة في الثلاثي دون غيره على راي قلت فعال ياتي على ثلثة اضرب
ضرب مبني باتفاق وضرب معرب باتفاق ومضطرب في اعرابه خلاف اما المبني فعلى اربعة
اضرب الاول ما كان اسما للفعل نحو نزال ودراك وعلة بنايه وقوعه موقع المبني وهو فعل الامر
وحكمه ان يكون مسكنا لانه وقع موقعه كذلك فاستحق مثل حاله لكن التقى في اخره ساكنان
فحرك وخص بالكسر اما لانه الاصل واما لانه مونث والكسرة مما يونث بها ثم مذهب سيبويه ان فعال
مطرد في الثلاثي ومنعه اخرون وقالوا لا يطرد كالرباعي فلا يقال قوام ولا قعاد في معنى قم و
اقعد بل ذلك من قبيل الاوضاع وليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب ومنع ابي العباس
قوي فالاولى ان يتاول ما قاله سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته وفرق
سيبويه بين الرباعي والثلاثي بما راى من كثرة الثلاثي وقلته في الرباعي فانه لم يسمع الا في قرقار
في قوله قالت له ريح الصبا قرقار يعني قالت له قر قر بالرعد اي للسحاب والثاني عرعار
في قوله يدعو بها وليدهم عرعار وهي لعبة للصبيان وقال المبرد لم يات في الرباعي على اطراد انما
قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية لاصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي
الاولى ما قاله سيبويه لان حكاية الصوت لا يخالف الاول فيه الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا
الحكاية لقالوا قار قار وعار عار فلما خالفوا علم انه ليس حكاية قال رحمه الله واما
صفة غالبة وهي ضربان مختص بالنداء وغير مختص قلت الصفة الغالبة هي التي تستعمل
من غير ذكر الموصوف لكثرة ما تغلب على نوع فلا يوصف بها غيره الا نادرا ومثال المختص بالنداء
يا لكاع ويا خباث فهذا معدول عن الوصف فلكاع من لكعا وخباث من خبيثة وهي مختصة با
لمونث ويقال يا فسق يا خبث قال رحمه الله وغير المختص به يجري مجرى العلم الجنسي
فيما يقع له قلت هذا نحو حلاق المعدولة عن حالقة للمنية لانها تحلق كل شي وتذهب به و
قال ش والذي هو غير مختص بالنداء من هذين الضربين هو من الصفات الغالبة دون المختصة
بالنداء وهذا نحو جعار معدول عن الجاعرة وهي صفة غالبة على الضبعة دون غيرها مما يجعر
وليس كذلك يا فساق ويا غدار لان هاتين الصفتين ليستا غالبتين على بعض من يوصف بهما
دون بعض كالجاعرة ولكنهما يقعان لكل من تصفه ويقصد اليه ممن يوصف بالفسق والغدر
فاشبها جعار وحلاق في اختصاصهما فاجري على احد النوعين ما اجري على الاخر اذ لفهما
في الذكر كقوله تعالى نسيا حوتهما وكذلك القول في جميع الصفات المعدولة في النداء وقوله
فيما يقع له يعني من حكم البنا على الكسر وفي انها تجري مجرى العلم الجنسي كاسامة اي تدل على
مجموع صفات موجودة في ذلك الجنس ولا فراده لا المختصة بعضها كاختصاص بعض السباع مثلا
بالغبرة اوغيرها فان ذلك ليس داخلا في المسمى بل الاوصاف المشتركة نحو الحالة تدل
على المنية كيف ما كانت من الفجاة والقتل وغيرهما فلما ان جار لا يخص شيا من جنس الفجور
وهو علم لذلك حلاق لا يخص شيا من جنس المنايا ويستويان في حكم البنا على الكسر على ما ياتي

قال رحمه الله واما علم والعلم اما شخصي واما جنسي فالجنس منهما مقصور على المصدر
قلت واما علم معطوف على قوله اما اسم فعل الامر واما صفة والشخص نحو قطام وحذام
علمين لشخصين ومثال الجنسي فجار علم للفجور ويسار للميسرة وبداد للمتبددة قال الشاعر
فحملت برة واحتملت فجار قال السيرافي الاجود عندي ان يكون فجار صفة غالبة لانه قابل
بها برة وبرة صفة فكذلك فجار وهذه كلها اعلام معدولة عن مصادر مونثة معروفة وعلة
بنائها شبهها باسم الفعل الذي هو نزال في العدل والوزن والتانيث والتعريف وقيل بنيت
لتضمنها ها التانيث وقال المبرد لكثرة اسباب منع الصرف فيه لانه ليس بعد منع الصرف الا
البنا قال رحمه الله وما كان منها علما شخصيا في وضعه او نقل اليه من البواقي جعله
بنو تميم من باب ما لا ينصرف الا ان يكون في اخره را فانهم يبنونه على الكسر الغالب كما في سائر
الباب وجميع الباب عند اهل الحجاز مبني على الكسر قلت مثال الذي هو علم شخصي في اصل وضعه
حذام وقطام والمنقول اليه من البواقي نحو ان تسمي امراة بنزال او فساق او حلاق او يسار
او غير ذلك فجميع ما ذكر في هذا الباب من الاعلام المعدولة على فعال من المصادر والصفات
واسما الافعال مبنية على الكسر عند اهل الحجاز واما بنو تميم فان الاعلام الشخصية كحذام
معدولة عن حاذمة معربة وممنوعها الصرف للعدل والعلمية مع التانيث الذي فيها والمبرد
جعل علة البنا ما ذكرناه واعرابها صحيح لولا انهم نقضوا ما عللوا به بما في اخره را نحو وبار اسم
بلدة او قبيلة وحضار اسم ... فانهم بنوه والرا لا مدخل لها في البنا فاما ان يبني في الكل واما
ان يعرب في الكل حذرا من النقض ومنه ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار واعتذر
السيرافي عن هذا فقال الرا لها حظ في الامالة ليس لغيرها من الحروف فكسروها في الاحوال كلها
طلبا للامالة ليكون الكسر من جهة واحدة يعني ان الاصلين تعارضا لكن رجح البنا لغرض
الامالة التي لا سبب لها في هذه الاسما الا الكسرة فكسروا لذلك فكان الرا جاذبا للكسرة الموجبة
للامالة ولو ضموا او فتحوا لم يجدوا طريقا الى الامالة فوافقوا اهل الحجاز في ذلك وقد تلخص من
هذا ان فعال ياتي على ثمانية اضرب اربعة منها معدولة واربعة غير معدولة فالمعدولة
نزال اسم للفعل الثاني بداد اسم للمصدر الثالث المعدول في النداء يا فساق الرابع العلم نحو حذام
وفيه الخلاف خاصة واما غير المعدولة فاسم مفرد نحو صباح وصفة نحو جواد ومصدر نحو ذهاب
وجمع نحو سحاب جمع سحابة فهذه اقسام فعال والله اعلم باب
ادوات الاستثنا من الحروف الا ومن الاسما غير وسوى وسوا ومن الافعال ليس ولا يكون وخلا
وعدا المقرونتان بما قلت الاستثنا استفعال من ثنيت اي عطفت كان المخرج بعضا من
كل يعطف على الكل ويقطع بعضه عن الحكم المذكور او من الثني الذي هو الصرف لان الاستثنا شرع
بصرف الكلام عما يقتضيه سياقه واما تعريفه في النحو فاسد عبارة تم فيه انه اخراج بعض
ما تناوله اللفظ الاول وضعا بالا او ما في معناها عن الارادة هذا في المتصل اما المنفصل فهو
قول صوري تصورة المتصل وليس ما بعد الا فيه داخلا تحت مدلول اللفظ الاول وضعا واما
الادوات التي بها يقع الاخراج فاصناف احدها حرف باتفاق وهو الا وهي ام الباب وثانيها
اسم بالاتفاق وهو غير وسوى بالضم والكسر واذا فتحت مددت اما غير فاصلها ان يكون
صفة تقول مررت برجل غيرك تريد بانسان اخر او بمن ليست صفته صفتك ثم دخل على الا
في الاستثنا فتحذف معه الموصوف وتجري مجرى الا كما قد تجعل الا بمعناه فيوصف بها مع ما

بعدها قال تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله فالا وما بعدها صفة للالهة وحمل
كل منهما على صاحبه لشركهما في الدلالة على مخالفة ما بعدها لما قبلها ولما كانت غير اسما لم
يكن بد من اعرابها فاجريت في الاعراب مجرى الاسم الواقع بعد الا وهو المستثنى بالا وينصب حيث
تنصب وترفع حيث ترفع تقول جاني القوم غير زيد فتنصب لان المستثنى بالا هنا لا يكون الا
منصوبا وما جاني احد غير زيد بالرفع والنصب كما في المستثنى بالا وجاز ان يعمل فيها الفعل
اللازم بغير واسطة لشبهها في ابهامها بالظروف واما سوى فمعناه معنى غير في الاستثنا
لكنه صفة لظرف المكان فحذف الموصوف واقيم سوى مكانه فصارت منصوبة على الظرف كما
كان موصوفها فاذا قلت جاني القوم سوى زيد فكانه قيل مكان زيد او بدل زيد ويفارق
غيرا في انها لا يفرغ لها العامل الا في الشعر الثالث ما هو فعل باتفاق وهو ليس ولا يكون
وما عدا وما خلا تقول قام القوم ليس زيدا فاسمها مضمر فيها اي ليس بعضهم زيدا والاضمار
واجب ويقول الكوفيون اسمها ضمير المجهول والقدر ليس فعلهم فعل زيد وليس الضمير عائدا
على المستثنى منه بالاجماع والا لوجب ان يقال ليسوا ولا يكونون فاذا قلت قام القوم ليسوا
زيدا فليس باستثنا بل هي جملة في موضع الحال وقيل لم يثن ولم يجمع لانه بمنزلة فاعل كان
الملغاة واتفقوا ايضا على فعلية عدا وخلا المقرونتين بما المصدرية لانها لا توصل الا بالفعل
فان جعلت ما زايدة كما ذهب اليه ابو علي احتملت الفعلية والحرفية قال سيبويه وهي ما التي
في قولك افعل ما فعلت والترم فيها ايضا اضمار الفاعل لانها لما ضمنا معنى الا كره ان يوتى بعدها
باسمين كما لا يوتى بهما بعد الا وما بصلتها في موضع الحال كانه قال عدو زيد اي متجاوزين
زيدا وقيل التقدير عدو بعضهم زيدا قال رحمه الله ومن المترددة بين الحروف والافعال
عدا وخلا العاريتان من ما قلت الذي ذهب الى انها فعل تمسك بانها تكون صلة لما المصدرية
وحكى الاخفش الجر بها وهو دليل حرفيتها والصحيح في خلا انها فعل ومضارعه يخلو وقد ضمنت
في الاستثنا معنى التجاوز فتعدت لان معنى قولهم عدا زيدا جاوزوا زيدا ولذلك خلا زيدا وقد
جا متعديا في المثل وهو قولهم خلاك ذم اجراه مجرى عدا فاذا قلت خلوت من زيد فمعناه
انفصلت منه واذا قلت عداي فمعناه انتفى عني ووافق سيبويه على ان خلا قد يجر بها ومنع
ذلك في عدا فعدا عنده فعل وتردد في خلا وكيف ما كانت فحكم هذه في الاستثنا يخالف
حكمها في غيره الا ترى كيف يجب اضمار فاعلها فلا تبرز له علامة في التثنية والجمع وانما ذلك
لاجرائها مجرى الا الحرفية قال ش يجوز عند الجرمي ان يكونا حرفين مع ما حكى ذلك في
باب الجر من كتاب الفرخ ووجه ذلك زيادة ما والعلة في كونهما فعلين عند لحاق ما لهما
ان ما مصدرية والاخفش يرى انهما حرفان عند عرايهما من ما قال رحمه الله ومما اتفق
على انه يكون حرفا واختلف فيه ان يكون فعلا حاشا قلت حاشى جر بها والجر لا يكون الا
بالحروف قال حاشى ابي ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم وقال الفراء
فعل ولا فاعل لها وقال المبرد والمازني هي فعل وحكى المازني اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى
الشيطان وابا الاصبغ ونقل عن المبرد انه تارة يكون فعلا وتارة حرفا قال ويدل
على فعليتها تصرفها قال النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد وقد حذف منها في قوله
تعالى حاش لله وترى انها حشى لله وايضا فقد تعلق بها حرف الجر في حاشا لله و
لقايل ان يقول احاشي موافق للحرف في حروفه وليس تصريفا لحاشى كما قالوا اهلك وبسمل

وكما قال الشاعر سالت حاجة فلولا اى قال لولا كنا   واما المحذوف فيه فمثل بعض الحروف كالتي
رب وسو في سوف وعل في لعل واللام في الاية زايدة ثم الذى يدل على انها حرف وقوعها صلة في
قولهم جاءنى الذى من غير حرف الوقاية وهو من كنت في حشى فلان اى في ناحية وجانب منه قال
الشاعر باى الحشى صار الخليط المباين   ورأى سيبويه انها لا تكون الا حرفا وما حكاه المازنى
شاذ عنده فلم يعتد بها ولم يسمعها ويقوى مذهبه انها لا تكون صلة بما ولو كانت فعلا لكانت
صلة لما مثل عدا وخلا وهذه الثلاثة هي الضرب الرابع من القسمة الاولى قال رحمه الله ومن
مجموع الحرف والاسم لا سيما قلت هذا الضرب الخامس وهو ما يتركب من الاسم والحرف فالاسم سى
بمعنى مثل من تسوية الشي فتستوى ومنهم من خففها واختلف في ما فجعلها الجمهور حرفا فتكون
زايدة والخفض بعد بالاضافة قال ولا سيما يوم بدارة جلجل ومنهم من جعلها بمعنى الذى فيرتفع
ما بعدها على انه خبر مبتدا محذوف اى لا سى الذى هو يوم ومنهم من جعلها نكرة غير موصوفة
فنصب يوما في البيت على اضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز ويستعمل بغير لا فيقال سيما
زيد قال رحمه الله الاسم المستثنى اما واجب نصبه ما لم يوجد مع اداة الاستثناء في تاويل
غير قلت اعلم ان المستثنى بالنسبة الى الاعراب لا يخرج عن الاحوال الثلاثة فمنها ما
يجب له الرفع ومنها ما يجب له النصب ومنها ما يجب جره ومنها ما يختار في كل منها اما الذى يجب
نصبه ففي مواضع الاول ان يكون مستثنى من موجب بالا ومتاخرا عن المستثنى منه غير ماخوذ مع لا
صفة نحو قولك قام القوم الا زيدا اما وجوب نصبه فلانه لو جاز غير النصب لكان على البدل
والبدل يحل محل المبدل منه وانت لو قلت قام الا زيد لم يجز اذ لابد من مستثنى منه لفظا او تقديرا
قبل الا واذا قدر اسقاط المستثنى فلا معنى اصلا وعبرة البدل ما ذكرنا فيلزم احد امرين اما
ان يكون البدل ما لا يصلح ان يقام مقام المبدل منه بعد اسقاطه وذلك لا يجوز واما ان
يستعمل الا في موضع لا مستثنى منه به وذلك لا يجوز واما الناصب له فهو الفعل المتقدم او معناه
بتوسط الا في اصح الاقوال لان الا عدته واوصلته الى الاسم كما توصله الواو التي بمعنى مع وايضا
لما اخذ الفعل فاعله انتصب ما زاد على الفضلة المشبهة بالمفعول به وقال الزجاج الناصب
له الا لانها في معنى استثنى وقال الكوفيون الا مركبة من ان ولا فاذا نصبت كان بان واذا
رفعت فبلا وقال الكسائي ينتصب باضمار ان واما اذا جعلت الا وما بعدها صفة رفعت
حينئذ ما بعدها كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى غير الله وقد اشار
الى هذا المعنى بقوله ما لم يوجد مع اداة الاستثناء في تاويل غير وليس كل موضع يجوز ان يكون
الا فيه وصفا خلاف غير لاصالتها في الصفة ولا يجوز ان تكون غير والا وصفين الا لنكرة او
معرفة باللام الجنسية ولا يجوز حذف الموصوف مع الا كما يجوز مع غير ولا يجوز ان يكون ما بعد
الا في الاية بدلا لان المبدل في حكم الاسقاط ولا يجوز الاسقاط في الاية لانه يكون التقدير لو كان
فيهما الا الله فيكون الله فاعلا بمعنى لو كان فيهما الله لفسدتا وهذا كفر ولا يجوز النصب ايضا
لان الاول نكرة وانت لو قلت جاءنى رجال الا زيدا لم يكن للاستثناء فايدة لان الاستثناء هو
ان تخرج من الحكم ما لولاه لدخل فيه وجوبا بحكم التناول ورجال لا يوجب ان تتناول زيدا
ولاجازه المبرد لان لو فيها معنى النفى ولانه يكتفي في صحة الاستثناء ان يكون التناول بالصلاحية
لا بالوجوب قال واما واجب رفعه قلت الذى يجب رفعه هو الذى تفرغ له الفعل نحو ما جاءنى
الا زيد وكذلك المستثنى من نحو قولك ما جاءنى من احد الا عبد الله رفعته على البدل من موضع احد
ولا

ولا يجوز جره لانك لا تقول ما جاءنى من زيد والبدل على محل المبدل منه فلما امتنع البدل على اللفظ
حمل على المعنى ومنه ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به بالرفع لا غير قال واما واجب نصبه على الاطلاق
قلت الاول وجب نصبه مشروطا بالا يوخذ مع الا صفة وهنا بلا شرط لان ذلك لا ياتى هنا وذلك
فيما اذا تقدم المستثنى او كان الاستثناء بليس ولا يكون او يعنى بالاطلاق سواء كان مستثنى من
موجب او منفى وبالجملة فالمواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ستة الاول المستثنى من الكلام
الموجب على الشرط الذى ذكرنا الثاني المستثنى بليس ولا يكون وما عدا وما خلا قال لبيد
الا كل شي ما خلا الله باطل الثالث المستثنى المقدم كقوله فما لى الا آل احمد شيعة وما لى الا مشعب الحق
مشعب لانه انما يرتفع بالبدل وبالتقدم بطل البدل فتعين النصب كما في الصفة النكرة وحكى يونس ان
بعض العرب يقول ما لى الا ابوك احد فيجعل احدا بدلا من ابوك لكن هذا لا يكون الا في النفي فان تقدم
المستثنى على صفة المستثنى منه لا عليه فهل تنزل تقديمه على الصفة كتقدمه على الموصوف ام لا يكترث
بتقديمه على الصفة فيه وجهان كقولك ما اتانى احد الا ابوك خير منه والمختار سيبويه البدل و
الرابع المستثنى المنقطع من الاول كقولك ما جاءنى احد الا حمارا والنصب واجب على لغة اهل الحجاز و
انما جاز الاستثناء هنا مع عدم التناول لامور منها القصد الى التعميم وانه لم يخرج من الاول شي الا
شيا ليس منه ولا من جنسه الثاني الاعلام بان الثاني من توابع الاول وان لم يكن من جنسه
الثالث اثبات ما يحتمل نفيه فانه لما نفى في قوله وما بالربع من احد ربما توهم ان النفي عام يتعدى
الى الاواري واتباعهم فنفى هذا التوهم ثم هو على ضربين احدهما ما يمكن ان يندرج تحت
الاول بضرب من التاويل الثاني ان لا يمكن دخوله تحته فاهل الحجاز ينصبون الاول واجاز بنو
تميم فيه البدل ايضا اما اهل الحجاز فنظروا الى ان البدل في حكم المبدل منه فيما ينسب اليه وفي
انه يجوز ان يقام مقامه ولكونه من غير الجنس لا يلزم فيه ان يكون كذلك فتمحض للفضلية والانقطاع
عن الاول في المعنى فوجب ان يكون كذلك في اللفظ تنبيها على تحقيق المخالفة والمباينة ومقتضى
هذا ايضا ان لا يصح استثناؤه منه اصلا غير انهم جوزوا ذلك لجواز ان يشاركه في الفعل والعامل
وبنو تميم نظروا الى ان الثاني قد تعلق بالاول في الجملة فصار كان اللفظ قد تناوله فكانه قال
ما في الدار احد ولا ما تبع الاحد فاذا قلت الا حمارا كان بدلا من التابع وان لم يكن مذكورا في اللفظ
وايضا فالتغليب معروف في كلام العرب فاوقع لفظ احد على من يعقل وعلى ما لا يعقل تغليبا ثم استثنى
من بعضه وهو الذى لا يعقل ويحتمل ان يكون ذكر احدا توكيدا ومراده ما في الدار الا ... فبنو تميم
مشدون الا الاواري بالوجهين ولعل الحجاز ينصبون لا غير واما الذى لا يتعلق فيه الثاني با
لاول فليس فيه الا النصب عند الجميع من ذلك قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من
ظلم والا فيه معنى لكن فيحتاج الى خبر فتارة لا يظهر كما في قوله تعالى الا قليلا ممن انجينا منهم
اى نهوا عن الفساد فانتهوا وتارة يظهر كما في قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم
عذاب الخزى والا عند الكوفيين في هذا بمعنى سوى ويونس جوز رفع هذا على الصفة على
البدل الخامس ما تكرر فيه المستثنى كقولك ما اتانى الا زيد الا عمرا ترفع الذى اسندت اليه
الفعل وتنصب الاخر على كل حال لانه اما ان يرفع على البدل او بالفعل والاول باطل لانه لا
يكون الا من بدل الغلط والثاني ايضا باطل لان الفعل الواحد لا يكون له فاعلان مغيران
الا بحرف العطف السادس كقولك ما جاءنى احد الا زيدا لكن النصب هنا جائز والافصح الرفع
في بعض النسخ واما واجب نصبه على الاطلاق وهو المستثنى من الموجب اما هو في حكمه يعني

ما اكل احد طعامك الا زيدا لانه في معنى كل الناس اكل طعامك الا زيدا وكذلك المقدم والمنقطع الذي
لا يمكن اخذه بدلا البته واحد المكررين مما استثني بالفعل وقد ذكرنا من امثلة ذلك قال ش
مثال الذي لا يمكن اخذه بدلا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم لان التقدير لا عاصم
في الوجود اليوم من امر الله الا من رحم فاذا جعلنا من رحم بدلا لم يكن الا بدل بعض من كل لان
المرفوع بعد الا لا يكون الا كذلك ومحال ان يكون من رحمه الله بعض العاصمين اذا اخذ عاصم
على بابه من انه اسم فاعل فان جعلته بمعنى ذا عصمة واردت به المعصوم لم يكن من الاستثنا المنقطع
بل متصل فصح اذ ذاك فيه البدل لانه بعض المعصومين ووجه آخر في امتناع اخذ الا من رحم بدلا
وهو ان البدل في تقدير الحلول محل المبدل منه وهو عاصم وتقيم الا من رحم مقامه وحذفه فتحذف
اليوم من امر الله لانهما انما هما معمولان له من جهة المعنى فيبقى ليس في الوجود الا من رحمه الله
وهذا ليس بصحيح لان في الوجود غيره من رحمة الله تعالى وانما وجب النصب في احد المكررين
لانهما لو رفعا لم يرتفعا الا على البدل من احد والبدل في تقدير الحلول محل المبدل فاذا رفعتهما على
البدل وقدرتهما محل احد صار التقدير وما قام الا زيد الا عمرو وكانا فاعلين لقام لما كان احد
فاعلا لها والفعل لا يرفع اسمين فاعلين من غير اشتراك بالحرف قال رحمه الله واما وجب جره
قلت وذلك في مواضع ايضا منها المستثنى بغير فان ما بعدها مجرور باضافتها اليه واعرابها اعراب
الاسم المستثنى بالا ومنها المستثنى بسوى وبعدا وخلا وحاشى عند من جعلها حروفا ولذلك بعد
ما في من جعل ما زائدة وان شئت قلت كل ما استثني بالاسماء والحروف غير الا فانه مجرور قال
واما جاز فيه النصب والبدل فالبدل احسن قلت وفي اخرى والبدل من مضمر او من ظاهر
اما البدل من الظاهر الذي هو احسن من النصب فهو المستثنى من غير الموجب مثل النفي والاستفهام
والنهي فاذا كان الكلام تاما دون المستثنى فالمختار ابداله لوجهين احدهما المشاكلة الثاني
انه اذا كان بدلا كان لازما لانه يكون بلفظ الفاعل بخلاف النصب فانه يلزم لكونه بلفظ
الفضلة وقيل لانك اذا ابدلت عمل الفعل في المستثنى بلا واسطة غير انه في البدل اشكال لانه
ان كان من بدل البعض وجب ان يكون فيه ضمير ولا جائز ان يكون من بدل الكل ولا من بدل
الاشتمال فهو شبيه بدل الغلط مع انه مقصود ولهذا الاشكال جعله الكسائي والفرا عطفا
وقال احمد بن يحيى كيف يكون بدلا والاول منفي وما بعد الا موجب والنصب فيه على اصل الباب
وعلى هذا قرئ ما فعلوه الا قليل والا قليلا اما البدل من المضمر فمثاله ما اظن احدا يقول ذاك
الا زيد والا زيدا فيجوز اذا جعلت الاستثنا من المضمر في يقول النصب والرفع لان يقول منفي في
المعنى والاستثنا من المنفي جائز فيه الامران فان جعلت الا زيدا مستثنى من احد كان فيه الوجهان
اعني النصب على البدل والنصب على الاستثنا اذ ليس للرفع وجه ولا يكون هذا الا فيما هو منفي
في المعنى او توجه النفي اليه في اللفظ فان لم يكن منفيا في المعنى ولا توجه النفي اليه في اللفظ فقولك
ما ضربت احدا يفعل ذلك الا زيدا لم يكن من الاستثنا من المضمر فيه الا النصب لانه استثنا من موجب
لان النفي لم يتوجه اليه في اللفظ ولا في المعنى والنصب اجود في الاستثنا من المضمر المذكور اولا لان
البدل انما هو حمل على المعنى لا على اللفظ ولا حمل على المعنى مع وجود اللفظ لانه كاتباع الاثر
مع وجود العين وفي نسخة اخرى ولا بدل من مضمر الا ان يرجع الى مستثنى في الحال او في الاصل وهو
ما استثني الا في النفي يعني لا يجوز ما ضربت احدا يوحد الله الا زيد على البدل من المضمر بل لا يكون
فيه الا النصب ومعنى قوله الا ان يرجع الى مبتدا في الحال مثاله ما احد يقول ذاك الا زيد والا زيد

وقوله

وقوله وفي الاصل مثاله ما اظن احدا يقول ذاك الا زيد والا زيدا قال رحمه الله واما جاز فيه
الرفع والجر والجر احسن قلت مثاله ما استثني بسيما وانما كان الجر احسن لان الرفع يوجب
بعض الصلة وهو قبيح قال ش لا يكون النصب بعد لا سيما الا ان يكون المستثنى نكرة ولا وجه للنصب
في المعرفة قال واما حكمه مع اداة الاستثنا حكمه لو لم يقترن به قلت هذا هو الذي فرغ له
العامل فيكون اعرابه بحسب ما يقتضيه ذلك العامل لا بحسب الاستثنا فاذا قلت ما جاني الا
زيد رفعت لانه فاعل وفي المفعول ما رايت الا زيدا وفي الجر ما مررت الا بزيد والمستثنى منوي في
هذه الامثلة ولا حكم له في اللفظ بل المعاملة مع المذكور ولهذا تونث ان اسند الى مونث كقولك
ما قامت الا هند ولا ينظر الى احد المقدر قال وما بقيت الا الضلوع الجراشع وقد جا النصب
في المفرغ شاذا رعاية لذلك المقدر قال ومالي يا عفرا الا ثمانيا كانه قال مالي ابل ومن الاستثنا
المفرغ ايضا قولك ما مررت باحد الا زيد خير منه فما بعد الا جملة صفة لاحد ولا عمل للحرف في
اللفظ لكنه يفيد معناه من الحصر واعلم ان المستثنى قد يحذف وان كان العامل مفرغا له كقولهم
ليس الا وليس غير والمعنى ليس فيه الا ذاك وليس فيه غير ذلك وغير مضمومة مثل قبل وبعد وقد
اجيز الفتح مشابهة تيم الثاني في قولك يا تيم تيم عدي باب ——— شرط وجوب
بنا الاسم مع لا التبرية ان لا يتكرر وان يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مشبه بالمضاف وفي
بعض النسخ وان لا يفصل بينهما ولا حاجة اليه مع قوله وان يليها وكانها وفي اخرى شرط
بقا وجوب بنا الاسم روايتان وانما سميت لا هذه بالتبرية لانها لنفي الجنس فكانها تدل على البراة
من ذلك الجنس واعلم ان لا تستعمل على اوجه بلغها المتاخرون ثلثه عشر وجها تكون للنهي و
الدعا وزائدة وجواب القسم والاستفهام وعاطفة ومهيئة وبمعنى ليس وبمعنى لم وبمعنى غير
ونفيا وتبرية والعاملة منها الناهية والنافية اما الناهية فتعمل الجزم وقد ذكرت واما النافية
فتارة تشبه بليس فتعمل عملها فترفع وتنصب وتارة تحمل على ان فتنصب وترفع وهي المذكورة
في هذا الباب ولا يعمل الا في الاسم النكرة مفردا كان او مضافا او مشبها بالمضاف ولعدم اختصاصها
النفي لا تعمل على ما مر في باب ان لا انها شبهت بان فعملت بالشبه وذلك انها للتوكيد كما
ان ان لتوكيد الاثبات ولا لتوكيد النفي وهي نقيضتها وربما جعلوا النقيض مشابها للنقيض من حيث
ان كل واحد منهما منافي الآخر ومن حيث ان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما ولها بان اذا
خففت شبه لفظي وهي انها على حرفين ثانيهما ساكن فهي لذا فرع في العمل على ان فوجب ان يكون
منحطا عنها فلذلك اشترط في اعمالها ثلثه شروط الاول ان يكون معمولها نكرة اسما وخبرا
وذلك للنفي العام والتعريف منافي العموم قال سيبويه اعلم ان كل شي حسن لك ان تعمل
فيه رب حسن لك ان تعمل فيه لا الثاني ان لا تفصل بينهما لانها مشبهة بان التي لا تفصل بينها
وبين معمولها فرعها اولى بذلك الثالث ان لا تتكرر لانها بالتكرار تكون جوابا لكلام عمل
بعضه في بعض من المبتدا والخبر او الفعل والفاعل فاعيد الجواب على نحو السوال فاذا حصلت هذه
الشروط فالاسم الذي يليها اما ان يكون مفردا او مضافا او مشبها به فان كان مضافا نحو لا غلام
رجل عندك او مشبها به نحو لا خيرا منه قائم ولا حافظا للقران عندك ولا عشرين درهما لك
فقد اتفقوا على انها نصب الاسم ولا يجوز بناؤه لان ثلاثة اشيا لا تمزج شيا واحدا وان كان
مفردا فالاكثر على انه مبني اللفظ منصوب المحل وقال الزجاج والسيرافي واهل الكوفة هو
معرب وفتحته اعرابية وانما حذف منه التنوين للفرق بين ما هو جواب هل من رجل

وبين ما هو جواب هل رجل او للمسند على ضعف عملها ومخالفتها سائر العوامل بلزومها ضعفا من الاسما
حجة الاولين ان اسمها قد تضمن معنى من والاسم متى تضمن معنى الحرف بنى وذلك ان الاصل في قولك
لا رجل لا من رجل لانه جواب لمن قال هل من رجل في الدار والسوال العام لوجود من المستغرق فيه
وذلك ان الواحدة النكرة تستغرق لكن لا على جهة الشمول والاحاطة بل على جهة البدل اى ما
من فرد من افراد هذا النوع الا وصدق عليه ويكون هو المراد وانما تشمل الكل في الواجب بدخول
الالف واللام التي للجنس وفي النفي بدخول من الموضوعة للاستغراق ومن مذكورة في السوال فكان
عاما فوجب ان يكون الجواب كذلك وانما يكون كذلك بمن ظاهرة او مقدرة واذ ليست ظاهرة
وجب ان تكون مقدرة فالاصل ان يقال لا من رجل لكنهم لو اظهروا من في اللفظ لا ابطلوا عمل
لا التي ارادوا اعمالها ولانها لا تظهر مع اسم ان التي هي مشبهة بها ولو حذفوا من راسا واعملوا
لا لا بطلوا احكم من فتوسطوا الحال التي يقوم مقام وجودها لفظا وهو انهم حذفوا من لفظا و
ضمنوها الاسم معنى ولما تضمن معنى الحرف وجب له البنا ثم بعد البنا ركبوه مع الحرف تركيب خمسة
عشر ففتح اتفاقا لا رجل فصارت هذه الصيغة كالعلم للنفي العام للجنس كما لو ظهرت من اللفظ
حجة من قال انه معرب ان المعطوف عليه معرب نحو لا رجل ولا غلاما والواو نائبة عن لا الثاني
ان خبرها معرب وعملها في الاسمين واحد الثالث ان لا عاملة فلو حصل البنا لكان موجب
عامل والبنا لا يكون بعامل لان العامل غير المعمول وجزء المركب كالشى الواحد والجواب
ان المعطوف عليه بنى لتضمنه الحرف والمعطوف لم يتضمن الحرف اكتفا بالتضمن الاول وهو الجواب
عن الثاني وعن الثالث ان العامل قد دخل على المبنى فيعمل في موضعه لا في لفظه قال ش
هذه الشروط التي ذكرها جواز ان تعمل معها عمل ليس فكان ينبغي ان لا يقول شرط وجوب بنا
الاسم ولكن شرط وجوب بنا الاسم او عمل لا عمل ليس ثم يذكر ما ذكر فانه اذا اجتمعت هذه الشروط
جاز الوجهان اعنى بنا الاسم مع لا وعمل لا عمل ليس وامتنع وجهان وهو الالغا والنصب قال
رحمه الله فان تكررت جاز الرفع قلت انما توجب البنا اذا لم تكرر معمولها فاذا تكررت صار جوابا
لمن قال رجل في الدار ام امراة فيرفع الجواب لتكون مطابقا للسوال وقال بعضهم انما جاز
الرفع في الاول لانه يجوز في الثاني وانما جاز في الثاني لانه بالعطف تقل الحاجة الى تضمين
الحرف في المعطوف واذا لم تتضمن من ارتفع واذا ارتفع الثاني ارتفع الاول تسوية بين
المعطوف والمعطوف عليه وهو ضعيف وبعد فيجوز في الاسمين عند تكررها خمسة اوجه رفعهما معا
على جواب المعادلة كقوله تعالى فلا رفثٌ ولا فسوقٌ وقال الشاعر لا ناقة لي في هذا ولا جمل
وفتحهما معا على ان يكون قد جرى استفهامان كما قرى لا رفثَ ولا فسوقَ ورفع الاول وفتح الثاني
وفتح الثاني مع التنوين كقوله لا نسب اليوم ولا خلة وزاد الزمخشري وجها سادسا باعتبار
الاول ونصب
انها قد تكون بمعنى ليس فيكون المرفوع اسمها او يكون مرفوعا بالابتدا ولا عمل لها اصلا وهذا
ايضا ليس بشي لانه ان قصد تعدد الصور باعتبار الجهات تعددت الوجوه وزادت على اثنى عشر
فتامله قال رحمه الله وان فصل بينهما وجب الرفع ولزم التكرار قلت اذا وقع الفصل
بينها وبين الاسم كقوله تعالى لا فيها غول وجب الرفع لبطلان عملها لان من شرط عملها ان يليها
معمولها لضعفها وعدم تصرفها واذا بطل عملها رجع الى الاصل وهو الابتدا واختلفوا في وجوب
التكرار عند الفصل فاوجبه بعضهم لانه جواب لما هو كذلك قال سيبويه واعلم انك اذا
فصلت بين لا واسمها بحشو لم يحسن الا ان تعيد لا الثانية لانه جواب اذا اعتدل ام ذا
وجوزه

وجوزه بعضهم ولم يوجبه كقوله حياتك لا نفع قال ابو العباس لا اري باسا ان تقول لا رجل في
الدار فجعله جواب من قال هل رجل في الدار وكان ينبغي للمولف ان يشير الى الخلاف فيقول على
راى الاكثر كما هي عادته قال وان وليها وكان نكرة مضافا او مشبها بالمضاف وجب النصب
قلت قد ذكرنا انها تنصب النكرة المضافة والمشبهة بها نصبا صحيحا لتعذر البنا ولان بناها
مشروط بان تركب مع معمولها والتركيب هنا متعذر ويمكن ان يقال ان الواجب الموجب للبنا
متحقق ايضا مع المضاف الا انه وجد المانع من البنا وهو ان المضاف اليه بمنزلة التنوين والاسم لا
يبنى مع التنوين وكذلك المضارع له ويحتمل ان يقال ان المضاف لم يتضمن معنى الحرف لانه قد تخصص
بالمضاف اليه فلا تدخل من المستغرقة ومثال المشبه به لا ضاربا زيدا فيها قال ش وجب النصب
ليس بصحيح بل يجوز الرفع على اعمالها عمل ليس قال وان تكررت جاز الرفع وان فصل بينهما وجب الرفع
ولزم ان تكرر قلت مثاله لا غلام رجل عندي ولا غلام امراة وكان ينبغي ان يقيده ايضا على راى
الاكثر ومثال الفصل لا فيها غلام رجل ولا غلام امراة والعلة ما ذكرنا في غير المضاف قال رحمه
الله وان كان معرفة وجب الرفع ولزم ان تكرر على راى الاكثر قلت احترز عن مذهب ابي العباس الذي
لا يشترط التكرار مع الالغا واما وجوب الرفع فلانها لا تعمل الا في نكرة اسما وخبرا وانما وجب التكرار
لانه جواب لمكرر في السوال واما لان الاصل فيها ان تدخل على اسم الجنس فلما تعذرت الجنسية في
المعرفة عوض من ذلك التكرار لما في التكرار من التعدد المشابه للعموم من حيث الابهام وما ذكره
المبرد ليس بصحيح لان الغرض من التكرار حصول الشياع لانها لما امتنع عملها في المعرفة امتنع ايضا
دخولها عليها الا عند التكرار وقول الشاعر لا هيثم الليلة للمطي على اضمار مثل قال رحمه
الله واذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرده او للعرض او للتمني فحكمها حكمها عارية منها قلت اذا
دخلت همزة الاستفهام على لا فاما ان تتضمن معنى اخر غير الاستفهام او ليس فان كان الاول
مثل معنى الانكار او التوبيخ او التمني او العرض او غير ذلك فلا تتغير حكمها عند المبرد والمازني
وبعضها انما عملت فيه رفع بالابتدا كما كان الامر قبل دخول همزة الاستفهام وسيبويه يقول اذا
دخلها معنى التمني خرج الموضع عن الابتدا فنصب اسمها بما في الا من معنى التمني ومنه الا رجلا
جزاه الله خيرا ولا تحتاج الى خبر وقال يونس رجلا اسم لا وانما نون ضرورة وقلده الخليل
الا ترونني رجلا فجعل الا للتحضيض وقال السيرافي اذا دخله معنى التمني استغنى عن الخبر ومعناه معنى
المفعول الا ان اللفظ بقي على ما كان عليه من البنا والاعراب وفي المثل الا تما حل بالعير واما
ان لم ينضم الى الاستفهام معنى اخر فلا تغير حكمها اصلا قال الا طعان ولا فرسان عادية
قال ش لا يكون ما قال الا على راى الاكثر وقد تقدم له نحو كلامهم في لم ولما وانما يكون هذا
الذي قال اذا لحقته همزة الاستفهام ولم يكن في الكلام معنى التمني فكانه جعل هذا جوابا للاستفهام
عما فيه من معنى التمني وليس بمجرد استفهام كما زعم فان ذلك لا يكون الا حيث الانكار والتوبيخ
كقوله الا طعان ولا فرسان ولا اعرف احدا يقول ان الف الاستفهام تلحق اداة نفي فيكون الالف
لمجرد الاستفهام كما قال الا ان يتسامح في التجريد ويريد به التجريد من معنى التمني خاصة وهو
بعيد وقوله او للعرض خطا ايضا لانه اذا كانت للعرض لم يكن الا من حروف الافعال وكان
الاسم بعدها منصوبا باضمار فعل وقوله فحكمها حكمها عارية منها يكون هذا على اطلاقه في
مذهب المبرد واما في مذهب سيبويه فانما يكون ذلك في التي للتوبيخ والانكار لا التي للتمني
لان تلك لا يجوز فيها الالغا ولا الحمل على الموضع قال ونعت الاسم المبني مع لا جاز فيه اذا

وليه وكان مفردا الرفع والنصب وجعله من المنعوت كخمسة عشر قلت في نعت اسمها المعرب وجهان
فقط الرفع على الموضع والنصب على اللفظ اما البنا فلا وكذلك البدل قال سيبويه وتقول لا مثله احد
بالرفع على الموضع وقيل ان المضارع للمضاف لا يوصف واما اذا بني اسمها فانه جاز في الوصف
ثلثه اوجه الرفع على المحل وهو اقواها كما في وصف المنادى المضموم وغيرهما من المبنيات الثاني
النصب حملا على اللفظ تشبيها لحركتها العارضة بحركة الاعراب كما في يا زيد الطويل ويحتمل ان يقال
ان النصب محمول على المعنى وهو النصب الذي يجب لاسم لا لو لم تضمن معنى الحرف الثالث ان يفتح الصفة
من غير تنوين نحو لا رجل ظريف وفيه وجهان احدهما انها حركة بنا وقد بنيت الصفة والموصوف لتنزلهما
منزلة الشي الواحد ولهذا يلزم في بعض المواضع كما يلزم الصلة نحو يا ايها الرجل ويلحق علامة الندبة
في اخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه على راي فلما ركبت الصفة مع الموصوف دخلت عليهما لا فعملت
في الموضع كما تعمل في قولك لا خمسة عشر درهما ولا يقال ان لا ركبت معهما لان ثلثة اشيا لا تمزج
شيا واحدا الثاني ان فتحه الصفة فتحة اعراب وانما حذف التنوين منها ليشاكل اللفظ
الموصوف وهو بعيد قال رحمه الله فان فصل بينهما لم يجعلا كشي واحد قلت الفصل بين
الصفة والموصوف مانع من التركيب كما يمنع في خمسة عشر فلو قلت لا رجل فيها ظريف لم يجز
البنا في الصفة وبقي الوجهان الاخران وهو الرفع والنصب وكذلك لو كانت الصفة مضافة نحو
لا رجل ذا مال اعربته لا غير وقد اشار بقوله اذا وليه وكان مفردا وكذلك لو زادت الصفة على واحد
فليس في الثانية الا الاعراب لانه الاصل والمشبه بالمضاف في الصفة كالمضاف فلذلك تقول لا
رجلا ضاربا زيدا عندك وضارب ايضا ففي كل هذا لا تجعل الصفة والموصوف كالشي الواحد فلا تقول
لا رجل مثلك على البنا فيهما ولا رجل ضارب زيدا ولا رجل في الدار عاقل قال رحمه الله وحكم المعطوف
نسقا حكم النعت في النصب والرفع لا في التركيب قلت اذا قلت لا رجل وغلاما جاز في الغلام الوجهان
الرفع والنصب ولا يجوز البنا لان الواو قد فصلت ولان المعطوف اجنبي من المعطوف عليه خلاف
الصفة والموصوف لكن يجوز الوجهان كما في الصفة لانه تابع مثلها ونظيره يا زيد والحارث هذا
اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة فليس الا الرفع بالعطف على المحل فاذا قوله لان
حكم العطف حكم النعت ليس مطلقا بل بشرط ان يكون المعطوف نكرة اما البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيه لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى
المضموم ففي البدل يجب البنا قال سيبويه فان كررت فصار وصفا يعني تابعا فانت فيه با
لخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون وذلك نحو لا ماء ماء باردا ولا تكون بارد الا منونا
لانه وصف ثان قال ربما تركوا التنوين في الثاني لانهم جعلوه كالوصف فاما الثاني اذا
لم ينون كان بدلا وان نون كان تاكيدا لفظيا ويجوز ان يكون تاكيدا ايضا مع البنا لان حكم
التوكيد اللفظي حكم المؤكد قال رحمه الله وخبرها مرفوع ولا يلفظ بالخبر بنو تميم الا ان
يكون ظرفا قلت اذا قلت لا غلام رجل افضل منك ولا ضاربا زيدا عندك فلا هاهنا رافعة للخبر
عاملة فيه بلا خلاف لانها عاملة عملان فاما اذا بنيت فقلت لا رجل افضل منك فهاهنا
الخلاف فذهب سيبويه الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل عمل لا خلافا لان فانه
عنده مرفوع بها وذهب الاخفش والمبرد وجماعة الى انه مرفوع بها ومن المتاخرين الزمخشري
فانه قال وارتفاعه بالحرف ايضا لان لا تحذو بها حذو ان من حيث انها نقيضتها ولازمة
للاسما لزومها والحجة لسيبويه من وجهين احدهما ان لا مع اسمها مرفوع بالابتدا فيكون الخبر
ايضا

ايضا مرفوعا عليه لان الابتدا اذا لم يبطل حكمه في المبتدا لم يبطل في الخبر الثاني ان لا فرع على ان
والفرع ينبغي ان يكون منحطا عن الاصل فوجب ان لا يعمل في الخبر لئلا يلزم المساواة بين الاصل و
الفرع والحجة للمبرد وغيره ان لا عاملة في المبتدا فوجب ان يعمل في الخبر واستدل ابن
برهان على عملها في الخبر بعملها في الصفة فانه قال اذا قلت لا رجل فاضل عندك فلا هي العاملة في
فاضل وقد كان مرفوعا بها في الوصف فكذلك في الخبر هذا كله على مذهب اهل الحجاز الذين يلفظون
بالخبر كما في قوله ولا كريم من الولدان مصبوح في احد التاويلين واما بنو تميم فانهم يحذفون
الخبر لفظا اذا كان جوابا لقول قايل هل من رجل افضل من زيد فيجاب بانه لا رجل ويحذف الخبر اما
اذا لم يكن جوابا لم يجز الحذف لا سيما اذا لا دليل عليه بل بنو تميم هنا كاهل الحجاز واستثنى المولف
الا ان يكون ظرفا فقال ش لا ادري من اين نقله ولا فرق بين الظرف وغيره في ذلك ولعله قاسه
وليس هو موضع قياس لانه اتساع والاتساع منقول لا مقيس ولو ثبت الفرق نقلا لكان له وجه
وهو كثرة اتساع العرب في الظروف فلم يتسعوا في غيرها قال ابن برهان قولك لا رجل في الدار
يحتمل ان يكون صفة ويحتمل ان يكون خبرا وخرج الزمخشري بان بني تميم لا يثبتونه في كلامهم
اصلا ولم يفرق واهل الحجاز يحذفونه كثيرا لا سيما اذا كان ظرفا فيقولون لا باس ولا مال وانما
ساغ الحذف لان هذا النفي لا يكاد ياتي الا جوابا لسوال جرى فيه ذكر الخبر فلم يحتج الى اظهاره
مع لا في الجواب كما لو قيل من عندك فانك تقول زيد ولا تعيد الخبر وقد يحذف اسمها ايضا فيقال
لا عليك اي لا باس عليك لما ذكر في حذف الخبر

باب التمييز

ينقسم قسمين منتصب عن تمام الكلام قلت التمييز والتفسير والتبيين بمعنى واحد وهو في النحو عبارة
عن رفع الابهام في جملة او مفرد بالنص على احد محتملاته واما المميز فهو الاسم المنكور المنصوب
المحصل لهذا المعنى المقدر بمن واصله ان يكون مفردا نكرة جنسا منصوبا متمكنا موجبا اي لا نقصد
بالنفي مقدرا بمن ثم قد يكون مجموعا ومعرفة كما في ثلثة الاثواب ثم اما ان ينتصب عن تمام
الاسم او عن تمام الكلام ومعنى تمام الكلام ان ياخذ الفعل فاعله والمبتدا خبره قال رحمه الله
وهو اما فاعل شغل عنه فعله بما يلابسه واما مفعول شغل عنه الفعل الواقع به بما يلابسه قلت
مثال الاول اشتعل الراس شيبا وتفقا زيد شحما اذ الاصل اشتعل شيب الراس فلما نسب الفعل
الى الراس وامتنع ان يكون للفعل الواحد فاعلان اخرج الثاني مخرج الفضلات ومثال الثاني
وفجرنا الارض عيونا والاصل وفجرنا عيون الارض فلما اوقع الفعل على الارض اخرج المفعول
حقيقة مخرج الفضلة فانتصب على التمييز وهذا النوع يجوز ان يجي جمعا ومن صالحة فيه كقولك
اشتعل الراس من الشيب وفجرنا الارض من العيون وقد يكون مخفوضا في الاصل كقولك ربه رجلا
وبالجملة فالمميز هو الاسم الواقع للابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة وقد احترز بمستقر
عن الصفة في قولك عين مبصرة فان مبصرة رفع الابهام عن ذات وليس بمميز لان الابهام في
العين غير مستقر بخلاف عشرين ثلاثا فانها في اصل الوضع للذات مبهمة وعين وضع لكل واحد من
مدلولاته على التعيين والابهام طارئ من الاشتراك عند اسقاط القراين وهو معين في ذهن المتكلم و
لذلك يصح اطلاقه قاصدا الى العين المعينة المرادة كالباصرة او غيرها ولا يصح القصد الى اطلاق
العشرين وارادة الدلالة به على الدنانير او الدراهم فاذا الابهام في المشترك عارض وفي المقادير
وما جرى مجراها مستقر لا يكشف الا بذكر الجنس وهو المميز وقولنا مذكورة او مقدرة يقسم
للتمييز فانه قد يكون فيما هو ذات مبهمة كعشرين وقد يكون عن ذات مبهمة مقدرة نحو حسن

زيدا بالان قولك حسن مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى المقدر متعلق بزيد و
ذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت ابا فقد رفعت الابهام كما ترفع بقولك درهما عن
عشرين والثاني فيما يكون مقدارا من جهة ان الغرض من المقادير نفس المقدار لجرى على كل ما
مقدر فوجب ان يكون الذات مبهمة وتدخل فيما يشبهها وهو كل اسم باعتبار هيئة فانه
يجوز ان يميز جنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وان كان الاكثر ان يضاف والذات انما
يكون مبهمة باعتبار النسب وذلك في الجمل وما يضاهيها من الصفة المنسوبة الى معمولها و
المضافة بالنسبة الى المضاف اليه كقولك في الجملة حسن زيد ابا وفي ما يضاهيها زيد حسن
ابا وفي الاضافة يعجبني حسن زيد ابا لان جميع هذه قصد فيها الى نسبة الحكم الى متعلق با
لمذكور وهو مبهم فكان ما ذكر تفسيرا له كما في قولك عشرون وان كان عشرون ذاتا مذكورة وتلك
ذات مقدرة ثم هذا الاسم الذي ميز به هذه الذات المقدرة ان كان صالحا لان يجعل
لمن نسب اليه الحكم صح ان يجعل له وصلح ان يجعل المتعلق له كقولك حسن زيد ابا فاب صالح لزيد
في المعنى فجاز ان تكون اردت به نفس زيد فيكون الممدوح حسن الابوة زيدا باعتبار ابوته
لغيره ويجوز ان يكون الممدوح ابا زيد فتكون الابوة الممدوحة هي المتعلقة بزيد [وكذلك] و قولك
ابرحت جارا ونظايره وان كان اسما غير صالح لما ذكرناه ولم يكن الا للمتعلق خاصة كقولك
حسن زيد دارا ثم لا يخلو هذا التمييز الذي في النسب اما ان يكون اسم جنس او غيره فان
كان غيره طابق ما قصد به مثنى كان او مجموعا وان كان اسم جنس كان مفردا الا ان
يقصد به الانواع مثال الاول حسن زيد ابا اذا قصدت ابوته لابنه او ابوة ابيه خاصة
له فان قصدت ابوة اباية قلت حسن زيد آباء وكذلك اذا قلت حسن الزيدان ابوين وقصدت
الى مدحهما بابويهما لغيرهما قلت حسن الزيدان ابوين وكذلك حسن زيد دارا اذا قصدت
دارا واحدة ودارين ودورا اذا قصدت اثنين او جماعة ومثال الثاني قولك حسن زيد
ما وعلما وتمرا ونحو ذلك فهذا يجب افراده اذا قصد الى الحقيقة لانه لا يستقيم فيه تثنية ولا
جمع فان قصدت الى الانواع كان الامر فيه ما تقدم من جواز التثنية والجمع قال رحمه الله
ومنتصب عن تمام الاسم وتمام الاسم اما بالتنوين وهو ضربان ظاهر ومقدر فالظاهر لا يلزم
قلت الذي يتم به الاسم احد امور اربعة الاول من في قولك زيد افضل من عمرو ابا الثاني
التنوين وهو كما ذكر ضربان ظاهر كما في قولك هذا رطل زيتا وراقود خلا وثلاثة اثوابا ونحو
ذلك ولا يلزم بل الاجود حذفه في هذه الامثلة والاضافة الى المميز واما المقدر ففي احد عشر
الى تسعة عشر فان اصله احد وعشرة وفيما لا ينصرف ايضا وهو في العدد المركب لازم الا
ان يرد شاذ كقوله بنت ثماني عشرة من حجته قال رحمه الله واما بالنون وهي لا
تلزم اذا كانت للتثنية والجمع وتلزم اذا كانت فيما شبه الجمع وليس به قلت الثالث
مما يتم به الاسم النون وهي ايضا تنقسم الى لازمة وغير لازمة فغير اللازمة في التثنية و
الجمع كقولك منوان سمنا وان شئت منوا سمن والزيدون حسنون وجوها وان شئت حسنو
وجوه واللازمة فيما شبه الجمع وهي العشرون الى التسعين فان الصحيح ان هذه صيغ مرتجلة
تدل على الجمع وليست جموعا والنون ثابتة فيه لا يجوز حذفها لانها ليست نون جمع بل هي من
نفس الكلمة ومنهم من جوز اضافة هذا ايضا لكن الى غير مميزها كقولك عندي عشرو زيد ولا
يجيز عشرو درهم وانما لم يجز اضافتها لانها بمنزلة احد عشر وزيادة وقيل في اضافة العشرين
لل

الى الدرهم اضافة الشي الى نفسه لان الدراهم هي العشرون او صفة لها والصفة لا تضاف الى
الموصوف قال رحمه الله واما بالاضافة وتلزم قلت الرابع مما يتم به الاسم الاضافة في
نحو قولك على التمرة مثلها زبدا لانه تعذرت الاضافة فيه لانه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف
المضاف او المضاف اليه او كلاهما ولا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ للفصل ولا من
جهة المعنى لان الغرض نسبة المثلية الى التمرة لا الى الزبد ولو اضيف الى الزبد فسد المعنى
ولا يمكن ايضا اضافة المضاف اليه لفساد المعنى فانك لو قلت مثل تمرة زبد فاضفت التمرة
الى الزبد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة
بالزبد اي على التمرة زبد مماثل للتمرة اي على مقدارها التمرة فاضافته يفضي الى اخراج الكلام
عن مقصوده واذا امتنعت اضافة احدهما امتنع اضافة المجموع فلا نقول ملء عسل لان العسل ملاء لا
بملا قال وكل موضع ثبت فيه التمام لزم او لم يلزم ولم يبخل على المميز من لزم فيه النصب قلت
مهما تم الاسم باحد هذه وجب النصب في المميز كقولك عندي رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون
درهما وملؤه الاناء عسلا فان ادخلت من قلت عندي رطل من زيت ومنوان من سمن وعشرون من
الدراهم وملء الاناء من العسل ونصب المميز انما هو على التشبيه بالمفعول به فشبه قولك هذا رطل
زيتا بقولك هذا ضرب زيدا او ضارب زيدا ومنوان سمنا بضاربان زيدا وعشرون درهما بضاربون
زيدا وملء الاناء عسلا بضرب زيد عمرا فالعامل في درهما عشرون كما كان العامل في زيدا ضاربون وانما
فهذه الاسما اشبهت الصفة المشبهة باسم الفاعل او المصدر مشابهة لفظية لانها تثنى وتجمع با
لواو والنون وتسقط نونها وتحتاج الى الاسم الذي بعدها وتطلبه وفيها مانع من الاضافة و
يوصف بها ويشتغل فيها الفاعل الى غيره فعشرون تقتضي المعدود كما تقتضي ضاربون زيدا المضروب
هذا مع ضعف المميز وشبهه بالحال والظرف في الابهام فجاز ان تعمل فيه روائح الافعال وقيل
العامل هو المقدار وهو في الاصل مصدر والمصادر تعمل وقد تقوى بالحرف الساقط وهي من و عند
الكوفيين هو منصوب باسقاط الخافض ولكون العامل هنا معنى فعل امتنع تقديم المميز اجماعا
اما اذا كان العامل فيه فعلا صريحا نحو طبت به نفسا فهنا اختلفوا نظرا الى اصل الكلام ومعناه
لا بالنظر الى قصور العامل فسيبويه لا يقدمه لانه فاعل في المعنى وغيره يقدمه لان الكلام
قد نقل لفظا عما كان عليه قال واذا اسقط ما به التمام لزم الجر قلت مهما سقط النون او
التنوين وجبت الاضافة لا محالة فانجر المضاف اليه بها فتقول رطل زيت ومنوا سمن قال
رحمه الله وقد التزموا حذف ما به التمام الا في الضرورة في عشر كلمات من العدد ونون التثنية الا فيها
في كلمتين قلت لم يلتزموا حذف ما به التمام الا في عشر كلمات وهي من الثلاثة الى العشرة وفي تثنية
المائة والالف فيقول ثلاثة اثواب وما شاكله ومائة درهم والف درهم ولا يجوز اثبات التنوين في الكلمات
الثمانية ولا النون في المائة والالف مثنيين الا في الضرورة كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما وقوله
ونون التثنية فيها في كلمتين يعني في تثنية المائة والالف فان النون لا تحذف منهما الا في الضرورة فاما
وجوب الحذف والاضافة الى المميز من الثلاثة الى العشرة فلانه لما كان مميزها مجموعا خفف بالاضافة
لكون الاضافة فيها بمنزلة الافراد في غيرها ووجبت الاضافة في المائة والالف مثنيين لما وجبت في
مفرديهما لانه جمع لذلك والمائة مؤنث فاستثقل الجمع مع التانيث فرد الى المفرد قال الجرجاني
اثبات النون والتنوين لغة شاذة وفي عبارته تشويش فانه قال في عشر كلمات والمحذوف منها
التنوين ليس الا ثمانية من الثلاثة الى العشرة وانما يكون عشرة بحذف النون من المائتين والالفين

لكنه لما افردهما من العشرة في قوله ونون التثنية فيوهم عبارته ان حملها اثنا عشر ليس الجموع
لا عشرة فالعبارة المحررة ان تقول وقد التزموا حذف التنوين في ثماني كلمات من الثلاثة الى
العشرة وحذف النون في كلمتين وهما الاثنان والاثنتان لانه الضرورة فانه جوز لك
ثبت التنوين والنون فيظهر المراد فان قلت فقد حذفت النون من قوله ثنتا حنظل وفي
اثنا عشر قلت اما الاول فشاذ فلا اعتبار به لان الغرض اعطاء الضابط المقاس وثنتا
حنظل ليس مما يقاس عليه واما اثنا عشر فلا تتم الكلمة بالنون لانها مركبة والعشرة منها
بمنزلة المضاف اليه والكلام في حذف ما به التمام قال رحمه الله وما انتصب من التمييز
عن تمام الاسم مفردا الا في ثماني كلمات من العدد قلت هي من الثلاثة الى العشرة وقد ذكرنا علة
ذلك والافراد ليس بلازم فانك تقول عندي ملء الدار امثالك بل ينبغي ان يقال ان تمييز المفرد
اما ان يكون جنسا او غيره فان كان جنسا كان مفردا الا ان تقصد الانواع فتثني وتجمع وان
كان غير جنس جمع لا غير تقول في الاول عندي راقود خلا ورطلان زيتا فان قصدت النوع
قلت خلين وزيتين وتقول في الثاني عندي قنطار خواتيم وغير ذلك مما ليس جنسا فلا بد من
جمعه والفرق بينهما ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة صلح للقليل والكثير فاستغني
عن تثنيته وجمعه والمفرد غير الجنس لا دلالة له على الكثير فيحتاج فيه الى التثنية والجمع قال
وما انتصب عن تمام الكلام فجاز ان يجيء جمعا قلت قد ذكرنا امثلة هذا في اول الباب نحو
وفجرنا الارض عيونا وكذلك قوله تعالى بالاخسرين اعمالا وطبنا به نفسا وانفسا وقررنا به
عينا واعينا ان شئت واعلم ان معنى الكلام قد يختلف بجر المميز ونصبه وافراده وجمعه فاذا
قلت زيد افره عبد فزيد هنا عبد لان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض منه واذا نصبته
فقلت افره عبدا فالعبد له وليس بعبد والوصف بالفراهة للعبد وتجري على زيد والاصل
عبد زيد افره العبيد ولو اردت المفاضلة في اكثر من عبد وجب ان يجمع المميز فتقول زيد افره
الناس عبيدا لانه يجوز ان يتصف زيد بالفراهة في عبد واحد وفي عبيد كثيرة فلو افردت في
موضع الجمع لالتبس وكذلك الحال يختلف في تقدير الاضافة باللام او من فاذا قلت رطل ذهب
جاز ان تقدر هذه الاضافة باللام فلا يكون الرطل ذهبا بل يوزن به الذهب وليس بذهب
وان قدرتها من كان الرطل ذهبا واستعمال التمييز لا يخلو عن تجوز واتساع وذلك ان الاصل
ان يقال زيت رطل ودراهم عشرون وعسل ملء الاناء وزبد مثل التمرة وطابت نفسي وتصبب عرق
لكن قلب الكلام للمبالغة والتوكيد لحصل من قلب الكلام ابهام فازيل بالتمييز باب
غير المتعدي من اسماء الافعال صه ومه وهيت وهيك وهلم وهيتك وهيا وقطك وقدك واليك
ووي ودعاك ودعدعا وامين قلت اسم الفعل هو الاسم الدال على المثال الدال على المصدر المقترن
بالزمان المعين من الثلاثة تقول صه اسم لاسكت الدال على السكوت في المستقبل وهيهات اسم
لبعد الدال على البعد في الماضي ومه معناه انكفف هذا تفسير المعنى وحقيقته تفسير الاعراب و
المعنى انكف وانه معناه ازدجر هذا تفسير المعنى وحقيقته تفسير الاعراب والمعنى تماد في
حديثك واما معناه كف عنا وتفسير الاعراب والمعنى انكف عنا ووها حقيقته تفسير اعرابه
ومعناه انزجر وواها معناه اعجب وهيت اسرع والذي يدل على اسمية هذه انها تذكر وتؤنث
قال اذا دعيت تنال وتعرف وتنكر ويسند اليها ويدخلها التنوين وانها ليست على امثلة الافعال
وقال بعضهم ليست اسماء صريحة لانها يسكت عليها كما يسكت على الجملة وانما قيل لها اسماء تقريبا

درو

ليعرف حالها في الصيغة ومعنى قولهم سميت بها الافعال انها قامت مقامها وليست افعالا ايضا لعدم
انصرافها وانما تقرب معناها من المصدر الذي جعل بدلا من اللفظ بالفعل نحو سقيا ورعيا وضربا
زيدا وليس الفرق بينهما الا ان المصادر التزم حذف افعالها معها لكثرة الاستعمال وكان الاصل سقاه
الله سقيا واسم الفعل وضع ابتداء عوضا من الفعل والذي دلنا على هذا الفرق بناء احدهما واعراب
الاخر ولولا ذلك لما اهتدي الى الفرق والجمهور على انها اسماء مبنية لما ذكرنا وانما صح الاقتصار
عليها بالنظر الى مسمياتها وهو الفعل مع فاعله فمن حيث انها اسماء هي مفردة ومن حيث انها جوز
الاقتصار عليها بمنزلة الجمل ومعها ضمائر وعلة بناء ما كان منها اسما للخبر ان مسماه لما كان
فعلا ماضيا فبني لبناء مسماه وما كان اسما للامر فكذلك والفرق بينها وبين الاصوات من حيث
ان الاصوات هي نفس المسميات والتلفظ بها تلفظ بالمسمى وليست اسماء يعبر بها عن معان كما
كان صه يعبر به عن اسكت فغاق حكاية صوت الغراب لا انه اسم لصوت الغراب اذا عرفت
هذا فاعلم انها على ضربين ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار والغلبة للاول لان الامر
مظنة الالتفات ومقام اختصار القرآن حتى يكتفى فيه بالاشارة عن النطق في كثير من الاحوال
وينقسم ايضا الى مفرد ومضاف والى ما معناه تعلق بالغير فيتعدى والى ما ليس كذلك وهو اللازم
فمن اللازم صه ومسماه اسكت السكوت المعروف منك فان اردت التنكير نونت فقلت صه اي اسكت
سكوتا ما ومنها مه ومسماه الكف وان اردت التنكير نونت واما طلب الكف عن الحديث وايه الاستزادة
منه ووي معناه الاغراء وهيت وفيه لغات فتح الهاء والتاء وكسر الهاء وضم التاء مع الهمز وتركه
قال ان العراق واهله عنق اليك فهيت هيتا اي اسرع واللام التي تتصل بها للبيان وقيل
معنى المضمومة حيث اليك وقيل انا مهيأة لك واما هيك وهيك وهيا فكلها بمعنى اسرع قال
وقد دجا الليل فهيا هيا واما هل وهلا فزجر للخيل وحث لها وقد يستعمل للابل ايضا
قال وقد حدوناها بهيد وهلا واما قطك وقدك فمعناها حسب بمعنى الكف واما اليك
معنى تنح وسمع ابو الخطاب من يقال له اليك فيقول الي كانه قيل له تنح فقال اتنحى قال
سيبويه ولا يقال دوني ولا علي وانما سمعناه في هذا الحرف وليس لها قوة الفعل فيقاس عليها
قال ابن السراج لان هذا باب وضع في الامر مع المخاطب وما يضاف منه انما يضاف الى
الكاف واما دع ودعا ودعدعا فمعناها انتعش يقال لعا لك ودعدعا وفي امين لغتان القصر
والمد ومعناه استجب لنا وفتح اخرها طلبا للخفة لانها لو كسرت لوقعت الياء بين كسرتين
والاولى ان يقال في الممدود انه اشبع الهمزة فنشأت الالف لكونه على اوزان الكلم العربي
ولا يكون اعجميا نحو هابيل قال رحمه الله وهلم في احد معنييها قلت هلم مركبة من ها
التنبيه ولم وحذفت الالف من ها وقال الكوفيون هي مركبة من هل التي للحث والزجر مع لم
فخففت همزتها والذي دعاهم الى ان يقولوا انها مركبة انهم راوا بني تميم يصرفونها تصرف
الافعال فلو لم تقل بتركيبها لزم ان يكون فعلا وان لا يكون فعلا اما اذا قيل بتركيبها فانها
تكون فعلا في لغة بني تميم وفي لغة اهل الحجاز اسما واهل الحجاز فيها على لفظ واحد تثنية وجمعا
تذكيرا وتانيثا وتقول بنو تميم هلما هلموا هلمي هلممن مثل اردد قال الفراء بعضهم هلمن
بضم اللام وفتح الميم والنون مشددتين وحكي هلمين بالنسوة ثم هي على وجهين لازمة
ومتعدية فالمتعدية بمعنى هات قال تعالى هلم شهداءكم واللازمة بمعنى تعال قال تعالى
هلم الينا وحكى الاصمعي ان الرجل يقال له هلم فيقول لا اهلم كانه قال لا اتي كما تقول لا ارد

وبنيت على الفتح لطولها بالتركيب قال رحمه الله وحي وهلا وحيهل في معنيين من معانيها قلت حي
معنى اقبل ومنه حي على الصلاة وهلا معنى الحث وتركب منهما حيهلا قال سيبويه وربما ألفت بهلا
قال النابغة الا حييا ليلى وقولا لها هلا وفي حيهلا ثماني لغات حي هلا وحيهلا وحيهل
بفتح اللام وحيهل بسكون اللام وحيهل بسكون الها وفتح اللام وحيهلا بالسكون والتنوين ومعناها
اسرع وعجل وقوله في معنيين من معانيها يشعر بان لها معان كثيرة وانها في معنيين من تلك
المعاني ولم يذكروا لها الا معنيين فقط اللازمة منها معنى اسرع والمعدية معنى ائت ومنه حيهل
الثريد وانما ذكروا انها تعدى تارة بالبا وتارة بالى وعن معنى انها اذا كانت معنى اقبل تعدت
بعلى او معنى اسرع تعدت بالبا فاحترز عن حيهلا الثريد فانها تعدت بغير حرف قال ومكانك
وبعدك وفرطك وامامك ووراك قلت هذه ظروف اقيمت مقام الافعال تغيرت عن بابها لغرب
من المبالغة لانهم اذا ارادوا معنى زايدا على ما يفيده واللفظ الساذج عدلوا عن موضوعه
المعهود منه وفيه ايضا اختصار الا انه لا يخلو عن تجوز اما الاختصار فلان الاصل في بعدك
تاخر عن مكانك او الزم مكانك فحذفوا الجملة واقتصروا على الظرف منها لاقتضايها الفعل واما
التجوز فلما فيه من وضع الشي موضع غيره وفرطك معناه تقدم وكذا امامك ووراك معناها
تاخر وسمي هذا الفصل باب الاغرا ومعناه الحث وتحذير الفوات من اغويت بفلان اذا
الصقت به شيا تكرهه وغري بكذا اذا الزمه والمستعمل منه ظرف مكان ومصادر وحروف
جر مع مجرورها اما ظروف المكان فنحو امامك ومكانك وباقي اسما الجهات الست واما المصادر
فنحو حذارك وحذرك والحروف عليك واليك فاذا قلت امامك احتمل ان يراد به معنى ادن
فلا تتعدى وان يراد به معنى خذ فتتعدى وبعدك مصدر في شرح الكتاب وورا لك اى انظر الى
خلفك اذا بصرته شيا وفرطك مصدر في الاصل ايضا وامامك اذا حذرته شيا بين يديه او
امرته ان يتقدم ومن احكامها انها لا يغرى بها الغايب وقد شذ قولهم عليه رجلا ليسني وفي
الحديث فعليه بالصوم فانه له وجا ولو رفع ما بعدها خرجت عن هذا الباب لقولك عليك الدين
واما مكن الجرا والكاف المتصلة بها اسم في موضع اسم جر وقيل ان الكاف في عليك حرف منزلته
في النجاوك فالفاعل معها مضمر لا يبرز اصلا لكن يجوز تاكيده فتقول عليك نفسك بالرفع والجر
فالرفع تاكيد للفاعل والجر تاكيد للكاف ولا تعلق الحرف فيها بشي وقال المازني يجوز ان
يعمل فيها الفعل ومنه ارجعوا وراكم والجماعة يقولون هذا الفعل الظاهر تاكيد كانه قال ارجعوا
ارجعوا قال رحمه الله ونزال وتراك قلت نزال اسم لا نزل وتراك اسم لا يترك وبني لوقوعه موقع
المبني وحركه لالتقا الساكنين قال وبداد في احد معنييها قلت بداد اسم للمصدر الذي هو
البدة قال والخيل تعدوا بالصعيد بداد قال سيبويه معناه بددا غير ان بداد
ليس معدولا عن بدد لانه نكرة بل هو معدول عن البدة او المباذة وهو في موضع الحال واستشهد
بقول في احد معنييها عن بداد التي معنى بدد فان هذا متعد وكلامه في اللازم قال
بداد شاذ لان حقه ان يكون في الثلاثي المجرد قال ودباب وخراج وقرقار قلت يقال
للضبع دباب اى دبي وخراج لعبة للصبيان اى اخرجوا وقرقار معنى قرقر وهو شاذ لانه
عرعار معنى عرعر قال وشتان ووشكان قلت شتان اسم للفعل معنى بعد وقيل ان فعله
شتت ثم ادغم فصار شت ووقوعه موقع الماضي اوجب بناوه وفتح ليوافق مسماه او لمجاورة
الالف وقد تكسر النون وقال الزجاج هو مصدر جا مخالفا لنظايره فبني لذلك وهذا باطل

فان

فان نظيره لو كان مصدرا لليان والافصح في استعماله ان تاتي له باسمين مرفوعين بمتوسط
الواو لان التشتت لا يكون الا من اثنين تقول شتان زيد وعمرو وقد تزاد ما قال
شتان ما يومي على كورها ويوم حيان اخي جابر واستضعف الاصمعي قول الاخر شتان
ما بين اليزيدين في الندى وقد اول ذلك على حذف المضاف اى شتان ما بين او يكون ما
معنى الذي كما تقول بعد ما بين اليزيدين وقيل المراد الافتراق في الاحوال والاخلاق والذي
كناية عن ذلك ووشكان اسم لوشك معنى سرع وفي المثل وشكان ذا اخروجا اى وشك هذا خروجا
اى سرع قال رحمه الله واف واوه قلت قال سيبويه اف كلمة تضجر وفي كتاب العين
الاف وسخ الاذن وفيها لغات ضم الفا وفتحها وكسرها بالتنوين وبغير تنوين واف بالامالة
واف ساكنة الفا واذا الحقت الها فقيل افة كان مصدرا وانما قدر اسم فعل مع التنوين والفتح
فيمن قال انا مع جواز ان يكون مصدرا لانه ثبت انه اسم فعل في اللغات الاخرى فحملت هذه
عليها واما اوه فمعناها اتوجع فهو اسم للخبر كما كان اف اسما لا تضجر وهي بتشديد الواو
ويقال ايضا اوه بسكون الواو اى اتلهف قال وهيهات والى قلت هيهات اسم لبعد وتستعمل
مكررة للمبالغة قال فهيهات هيهات العقيق واهله اى بعد جدا وفيها لغات جمعها
اللحياني فهيهات بكسر التا لغة تميم واسد قرا بها ابو جعفر ومنهم من يضم التا وهي في قراة
الزهري وقرا عيسى بن عمرو بالكسر والتنوين وقرا الاعرج بالفتح والتنوين ومنهم من يضم الاولى
ويكسر الثانية قرا بها تغلب ومنهم من يسكن التا ومنهم من يحذف التا من الثانية ومنهم من يقول
ايهات وايهان ومنهم من يقول هيهات بالضم والتنوين قال الزمخشري لو قيل ان الاسم
الذي يفتح في الافراد وجمع المونث السالم نحو هيهات واصلها هيهية وهيهات في الجمع
بالفتح ايضا في لغة من لغاتها ومن كسر التا شبهها بتا مسلمات ويوقف عليها بالتا فاما الى
فمعناه اتحي قال سيبويه ولا يقاس عليه فلا يقال على انما سمع في هذا الحرف قال رحمه الله و
من المتعدي رويد وتيد قلت في رويد اربعة اوجه هي في احدها مبني وهو اذا كان اسما
للفعل ومعناه الامهال وعدم الارهاق وهو متعد قال رويد عليا جد ما ثدي امهم
اى ارود عليا معنى امهله اى دعه الثاني ان يكون صفة كقولك ساروا سيرا رويدا اى هينا
الثالث ان يكون مصدرا معنى ارواد يقال رويد زيد مثل مهل زيد الرابع ان يكون حالا تقول
ساروا رويدا اى ذوي ارواد والكاف في رويدك المبنية حرف على الصحيح واما تيد بفتح
التا والدال وسكون اليا فمعناها معنى رويد التي معنى امهله قال رحمه الله وهلم وهات
قلت هلم المتعدية ايضا مركبة ومعناها هات كما قال تعالى هلم شهداكم ولما هات فا
لظاهر انها صريح ليصرفها يقال هاتي هاتيا هاتوا مثل رامي راميا راموا ومعناه اعط
وقيل يكون لازما قال رحمه الله وها وهاك وهادك وها قلت ها معنى خذ وتناول
وفيه لغات احداها ها من غير همز وتلحق الكاف فيقال هاك الى هاكن الثانية ان
توضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاء وهاؤما وهاؤموا الى هاؤن الثالثة
هاءي وهاءين مثل هاتي الرابعة الجمع بين الهمزة والكاف ويصرفون الكاف
الخامسة ها بسكون الهمزة مثل خف او مثل صه وللاثنين هاءا وللجميع هاؤوا ونهم
من يفرده في الاحوال كلها ولا يلحق به حرف خطاب بكمال الخبر منه قال رحمه الله وحيهل
وحيهلا قلت قد ذكرنا لغاته ومعناه ويعدى تارة بالبا قال اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر

وجبهل الثريد اي ايت قال سيبويه وزعم ابو الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة اي
ايتوا الصلوة قال وبله قلت هي في الاصل مصدر مثل ويح وويل ثم استعملت على نوعين اسم فعل
بمعنى دع ومصدر بمعنى الترك ويضاف فيقال بله زيد وانشد ابو عبيد
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق منصوبا ومجرورا ومرفوعا فمن نصب
قدرها دع الاكف ومن جر قدرها ترك الاكف مثل ضرب الرقاب وقد تاتي بمعنى كيف فترفع
ما بعدها وقد تقلب فيقال مهل زيد وكان ينبغي ان يقول في احد وجهيها كما قال في غيرها اذ
لها ثلثة اوجه على ما ذكرنا قال ودونك وعندك قلت هذه من الفاظ الاغرا واصلها الظرف
فصيرت اسما للفعل يقول دونك زيدا اي خذه والزمه فقد دنا منك وعندك عمرا اي الزمه وقيل
معناه خذ من دونك زيدا وقد ذكرت عندك في غير المتعدي فالمتعدية بمعنى خذ واللازمة
بمعنى تاخر قال وحذرك وحذارك قلت هما بكسر الحا والاولى بسكون الذال وفتح الثانية تعديتهما
وقال معناهما احذر واجيب عنه بان الامر بالشي نهي عن ضده فمعنى احذر لا تدن قال وعليك
وعلي قلت عليك زيدا اي الزمه وعلي زيدا اي اولني وقد يعدى بالبا فيقال عليك بزيد كما يقال
الصق بزيد واذا اغريت نفسك قلت عليك اياي وعليك بي وفي المخاطب عليك نفسك قال
وتراك ودراك ونظار ومناع ونعاء قلت تراك اسم لاترك قال تراكها من ابل تراكها ودراك اسم لا
درك ونظار اسم لانظر ومناع بمعنى امنع قال مناعها من ابل مناعها ونعا زيدا اي انع قال
نعاء ابن ليلى للسماحة والندى قال الزجاج باب فعال في الامر يراد به التوكيد ولذلك
ان اكثر ما يجي مكررا كقوله حذار من ارماحنا حذار وذلك عند شدة الحاجة الى هذا الفعل
اما الفرا ومنه وعلامة التنكير في هذه الاسما التنوين نحو صه ومه وعلامة التعريف حذفه ثم
منها ما يلزم التعريف نحو بله ومنها ما يلزم التنكير نحو ايها في الكف وويها في الاغرا وواها في
التعجب

باب كل اسم صار بالحذف حيث لو صغر وقعت يا التصغير فيه طرفا

ثم ردوا اليه ما حذف منه في التصغير قلت الغرض من التصغير الاختصار لان علامة التصغير
مع تغيير الحركة تقوم مقام وصف الشي بالصغر فاذا قلت فرس احتمل الصغير والكبير فاذا اردت
البيان قلت فرس صغير وان اردت مع البيان الاختصار قلت فريس ولكونه بمعنى الصفة اختص
بالاسما اذ الافعال لا توصف فاما قول الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن لنا فالتصغير فيه
راجع الى المصدر معنى لانهم لما ابوا مجي المصدر مع فعل التعجب عاملوا فعله معاملة مصدره على طريق
التوسع والمجاز كقولهم صيد عليه يومان ويقوي ذلك ان التصغير يبطل عمل اسم الفاعل وقد يحقر
الشي لدنوه من الشي يقال هو اصيغر منه اذا ارادوا ان يصغروا ما بينهما من السن وقالوا هو دوين
ذاك وفويق هذا فهذا التقريب ما توهم بعيدا والتقليل ما توهم كثيرا نحو اجيمال وقال الكوفيون
وقد يكون بمعنى التعظيم كقولهم دويهية ويقال هو اخي فلان على لطف المنزلة وقالوا اسيداي
لم يبلغ السواد وقالوا ايضا تصغيرا للتمدح كقول ابن المنذر انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب
والتغييرات التي تلحق الاسم المصغر اربعة الاول ضم اوله ليمتاز عن صيغة المكبر وخصت
الضمة لان لفظ المصغر يتضمن لفظ المكبر وزيادة فاشبه فعل ما لم يسم فاعله حيث تضمن الفاعل
وقيل لان الضمة من انضمام الشفتين واذا انضمت الشفتان صغر المخرج فجعلوا الحركة
الصغرى لاول الصغير ليشاكل معناه الثاني فتح ثانيه لانه لو ضم لتوالت ضمتان ولو
كسر لتوالت كسرتان اذ ما بعد اليا يكسر واليا لسكونها حاجز غير حصين الثالث زيادة

اليا وذلك انهم لم يكتفوا بزيادة الحركات او تغييرها اذ في المكبر ما هو مضموم الاول ومفتوح
الثاني وخصت اليا لان الحرف الثالث في فعل ما لم يسم فاعله قد يقلب الى اليا في نحو دعي وغزي
ولانه اول ما زيد حروف المد واللين والالف لا تزاد لانها لا يخلص بها المثال واليا اخف من
الواو فكانت اولى وهذيل تقلب الالف الى اليا حيث لم يقدروا على الكسر الرابع كسر ما بعد يا
التصغير ان لم يكن حرف الاعراب اما حملا على جمع التكسير واما لتجانس اليا وقال بعضهم
ان المصغر لما جمع الموصوف والصفة جمع له ساير الحركات ثم للتصغير ثلثة امثلة بحسب ابنية
الاسم الاصول فللثلاثي فعيل نحو فليس وللرباعي فعيعل وللخماسي فعيعيل وقد تخرج عن هذه
الامثلة لعلة ياتي ذكرها وما نقص من الثلاثي رد اليه في التصغير ليتم المثال وتاتي فالاسم الذي
صار بالحذف على حرفين لا يخلو اما ان يكون من غير زيادة او مع زيادة فالاول لا بد من رده
ضرورة اذ لا يمكن صوغ المثال من اقل من ثلاثة احرف لان يا التصغير لا تقع اخيرا فلو لم يرد
المحذوف لزم الخروج عن صيغة وقيل وصيرورة التصغير معقب للاعراب ووضعها ان يكون
ساكنة كالف التكسير ثم المحذوف اما ان يكون فا او عينا او لاما فالاول نحو عدة وشية يقول
في تصغيره وعيدة ووشية والثاني مذ تقول في تصغيره منيذ فيرد العين المحذوفة والثالث
نحو فم ودم يقول في تصغيره فويه ودمي قال وتطرح الف الوصل من نحو ابن فيعامل معاملة
دم ويلحق به في طرحها امرؤ وكل اسم فيه الف وصل قلت المحذوف اللام على ضربين ما في اوله
همزة الوصل نحو اسم وابن وما ليس فيه ذلك نحو دم ويد وحكمها في التصغير واحد لان همزة
الوصل لا يقابل بها الفا فلا بد من حذفها ورد المحذوف اما حذف همزة الوصل فلانها لو لم تحذف
وبني منها المثال فلا تخلو اما ان تحذف في الدرج او لا فان حذفت اختل المثال والخصم وان لم
تحذف لزم مخالفة وضعها فوجب اذا ان لا يعتد بها واذا لم يعتد بها وجب رد المحذوف لتاتي
مثال التصغير فتقول في ابن بني وفي اسم سمي كما تقول دمي وكان الاصل بنيو وسميو فقلبت
ادغم على ما عرف قوله ويلحق به في طرحها امرؤ يعني انه لا بد من حذف همزة الوصل مطلقا
اما في المحذوف الثاني على حرفين فلما ذكرنا واما في ما زاد فلاستغنا عنها بحركة ما بعدها
فلذلك يقول في امرى مريء فتحذف الهمزة تطلبا في انطلاق وفي العبارة تطويل والاوجه
ان يقال وتحذف همزة الوصل في التصغير فان بقي الاسم على حرفين فلا بد من رد ما حذف منه
من اصوله وان بقي على ثلثة فصاعدا لم يحتج الى رد شي وصغر على ما بقي منه عدة الحروف ورد
حذف التا اللاحقة للعوض من نحو بنت واخت ثم يرد المحذوف من اصلها وتؤنثها فتقول بنية
واخية والبدل الذي لا يلزم يرد الى اصله كما يرد في التكسير فيقول في ميزان مويزين وفي متعد
ومتسر مويعد ومتيسر وفي قيل قويل وفي باب نويب وان كان البدل لازما فلا يرد الى الاصل فلذلك
يقول في قايل قويل وفي تخمة تخيمة وفي عيد عييد وانما لم يرد هذا لان العلة التي اقتضت
البدل محققة في التصغير فوجب ان يحقق البدل فيها ايضا قال وكل اسم وقع فيه بعد يا
التصغير حرف ليس موقع الاعراب فهو مكسور قلت لما انتهت الكلمة في التصغير الى اليا كسر
ما بعدها حملا على جمع التكسير لانهما من واد واحد وفيه ايضا تجانس اليا واستثقلت الحركات
لكن هذا لا ياتي في تصغير ما زاد على ثلثة احرف لان ما بعد اليا في الثلاثي يكون حرف
الاعراب فلا يلزم فيه حركة بعينها ولا وجب بناوه فلذلك يقول هذا فليس واخذت فليسا ويقول
فيما زاد هذا جعيفر ورايت جعيفرا فتكسرها بعد اليا على كل حال قال رحمه الله الا ان يكون في

كيف ما التانيث او الفه او الفيه او الفا فعال جمعا او الالف والنون في فعلان ما لم يجمعه
العرب على فعالين قلت معنى ما ذكرنا ان يكسرها بعد اليا مطلقا غير انه عرض في هذه
المواضع الاربعة ما منع من الكسر اما التا للتانيث فلانه لا يكون ما قبلها الا مفتوحا اما
لشبهها بالف التانيث واما لانه مع التا بمنزلة المركب والمركب لا يصغر منه الا الصدر قال
ابن جني اذا حقرت ما فيه التا حقرت الصدر ثم جيت بالتا كان التصغير وقع اولا على الكلمة
من غيرها ثم يلحق التا فتفتح لها ما قبلها فتقول في حمزة حميزة وفي طلحة طليحة والف
التانيث والفاه في نحو حبلى وحمرا فانك تقول حبيلى وحميرا فلا تكسر لان الالف لا يكون ما
قبلها الا مفتوحا واما الالف والنون فيجب فتح ما قبلها ايضا لما قلنا في الف التانيث وان
الالف والنون يضارعان الفي التانيث فلزم فيهما ما لزم في الفي التانيث ثم الالف والنون
اما ان يكون في الاسم العلم او في النكرة التي مونثها فعلى او لا يكون فان كانتا في احد هذين
امتنع كسر ما بعد يا التصغير لتحقق المضارعة المذكورة بينها وبين الفي التانيث وان لم يكن
كذلك وجب الكسر والجري على قياس التصغير ثم الضابط ان ما جمع مما فيه الالف والنون على
فعالين فانه يكسر ما قبل الالف فيه وتغيره ويصاغ على مثال التصغير وما لم يجمع جمعه على فعالين
الزم فيه الفتح فلذلك تقول سريحين لقولهم في الجمع سراحين لانه لما غير في جمع التكسير غير ايضا
في التصغير لانهما من واد واحد لا لقولهم في الجمع سراحين لانه لما غير في جمع التكسير الى من حيث
ان يا التصغير تكون ثالثة مكسورا ما بعدها فيما زاد على الثلاثة كما يكون الالف في الجمع كذلك
وجمع فيها بين ساكنين فقالوا دويبة وشويبة كما قالوا دواب وشواب ولا تخفف الهمزة في تويل
بالقا حركتها على ما قبلها كما لا تخفف في جمع التكسير من نحو قوايم وصحح الواو في اسيود كما صحح في
اساود فلما كان بين التصغير والتكسير هذه المناسبة والمشاركة في هذه الاحكام شرك بينهما
ايضا في امتناع التغير فان جاءك ما لا يدرى كيف جمعته العرب احتمل ان يقال الاصل عدم
التغير واحتمل ان يقال الاصل الحمل على الاكثر واما الجمع الذي على افعال فلم يغير ايضا محافظة
على الف الجمع ودفعا للالتباس بالمفرد الا ترى انك لو صغرت مثل اعلام بكسر الهمزة لقيل اعيلم ولو صغرت
اعلاما بالفتح جمع علم لالتبس المفرد بالجمع فلما كان يفضي الى الالتباس لم يغير الفه وخولف فيه
صيغة التصغير قال ش لو امسك عن قوله جمعا لاصاب فان مقصوده بقوله جمعا فايدته انه
اذا كان مفردا ياتي على اصل من كسر ما بعد اليا فيقال فيه افيعيل وقد قال سيبويه فاذا حقرت افعال
اسم رجل قلت فيه افيعال كما تحقرها قبل ان يكون اسما فتحقير افعال كتحقير عطشان فرقوا
بينها وبين افعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون افعال الا جمعا ولا يغير عن تحقيره قبل ان يكون
اسما كما لا يغير سرحان عن تصغيره اذا سميت به فهذا يدل على ان قول المولف بعد قوله او افعال
جمعا خطا لا معنى له قال رحمه الله وما كان من الاسما على خمسة احرف لا بالفي التانيث
في اخره ولا بالالف والنون الزايدتين ولا حرف مد ولين هو رابعه فلا بد في الحذف منه
في التحقير قلت اعلم ان باب التصغير انما هو للثلاثي والرباعي اما الخماسي فلا يكاد يصغر
وان صغر فعلى استكراه اعني اما اضطرارا واما جوابا لمن سال كيف يصغر مثل جحمرش
مستحشمون حينئذ لتصغيره كارهين لذلك وانما استكرهوه لانهم في تصغيره بين حذف او
احتمال كلفة من كثرة الحروف ولا فرق في ذلك بين ان يكون حروفه اصولا كلها او بعضها زايد
مهما صغر على كراهة وتجشم فلا بد من الحذف تقول في فرزدق فريزد وفي جحمرش جحيمر ومنهم من
يقول فريزق

فريزق وجحيمش قال السيرافي الذي اوجب حذف حرف من الخماسي انهم كرهوا ان يتموا فيكون الاخر
اكثر من الاول يعني ان قضية الصدر ان يكون اقوى بكثرة الحروف من العجز فلو صغر من غير حذف لزم ان
يكون الامر على العكس ومذهب سيبويه ان المحذوف هو الاخر لان الثقل به حصل قال لان الاسم لا يزال
في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع وانما حذف الذي ارتدع عنده ولان اخر الكلمة اضعف حروفها و
لذلك لا حذف في الترخيم الا الاخر وذهب بعضهم الى ان الاولى بالحذف ما كان من حروف الزيادة او من
جنسها او شبيهه بها كشبيه الدال بالتا قال ابن السراج بعضهم يقول فريزق لان الدال تشبه التا التي
من حروف الزوايد ومن العرب من يبقي حروف الكلمة بوفرها كما حكاه الاخفش قال سمعت من يقول سفيرجل
متحركا ثم اذا حذفت منه نظر الى ما بقي فان كان له نظير في الاوزان الرباعية صغر عليه فاذا حذفت اليا من
قرطعب بقي قرطع على مثال درهم فتقول قريطع على مثال دريهم وان لم يكن له مثال نقلته الى اقرب الاوزان
اليه مثل سفرجل حذف اللام فبقي سفرج وهذا الامثال له فنقله الى مثال قمطر ثم تصغره ولا حذف من
جحمرش الا الشين ولا حذف الميم وان كان من حروف الزيادة لانها رابعة بعد يا التصغير قال الخليل لو كنت
محقرا مثل هذه الاسما لا احذف منها شيا قلت سفيرجل حتى يصير مثل دنينير يعني يسكن الجيم فان كان
الاسم انما يبلغ الخمسة بالف التانيث لم يحذف منه شي لانه اذا لم تتغير حركته حتى لا تنقلب الالف فلان لا
تغير بالحذف اولى واما الالف المقصورة فانها تحذف خامسة وتثبت رابعة فتقول في حبلى حبيلى وفي
جحجبى جحيجب وفي قرقرى قريقر والفرق بينهما ان الممدودة لما كانت على حرفين كانت بمنزلة الكلمة
التامة المضمومة الى كلمة اخرى ومثل هذا لا حذف منه شي في التصغير نحو بعيلبك ولهذا ايضا لم يحذف
التا والالف والنون الزايدتان جريان مجرى الف التانيث فلا يحذف منهما شي وان كان الاسم قد بلغ
بهما خمسة احرف فصاعدا واما ان كان على خمسة احرف رابعه حرف مد ولين نحو دينار وقنديل ومنصور
لم يحذف منه شي لامكان مثال التصغير فيه من غير حذف ولانها في موضع يا تفعيل فاقرت ولكن يقلب
فيها الالف الى اليا وكذلك الواو فيقال دنينير وقنيديل ومنيصير قال ش مقصده ان يقول حرف
مد ولين فانه ان كان اصليا فحكمه حكم غيره نحو مختار وكان حقه ان يقول ايضا ولا بتا التانيث فان
اطلاقه يقتضي ان يحذف مع انها لا مركبا كتسميتنا بزيد زيد فان هذا زايد على خمسة احرف فمقتضى
ما قال يوجب ان يحذف منه وليس كذلك قال وما زاد على الخمسة فلا بد من الحذف منه قلت اذا
كان الخماسي يحذف منه فما زاد اولى فلذلك تقول في قبعثرى قبيعث وفي اشهيباب شهيب وفي
عضرفوط عضيرف وعضيريف ومقصده ان يقول الا ان يكون في اخره الف التانيث نحو خنفسا وها
التانيث نحو قرقرة او الالف والنون الزايدتان نحو زعفران قال والزايد اولى بالحذف من الاصل
قلت سوا كان الزايد لمعنى او لم يكن فانه اولى بالحذف فالذي لمعنى نحو ميم مدحرج تقول دحيرج
والذي لغير معنى نحو حبنفل تقول حبيفل وان شيت دحيريج وحبيفيل قال والميم اللاحقة لاوايل
الاسما الجارية على افعالها اولى بالبقا من الملحق بالاصلي على راي لا من الاصلي قلت سيبويه يبقي
الميم في مثل مقعنسس فيحذف النون واحدى السينين لان الميم زيدت لمعنى وهو الدلالة على جريانه
على الفعل وللميم ايضا قوة الاولية اذ الحذف والتغيير يتسلط على الاواخر اكثر من الاوايل وخالفه
المبرد فقال قعيسس او تعيس فيحذف الميم والنون ويبقي السين لانه ملحق بحرنجم والملحق
جرى مجرى الاصل والسين الاخيرة في مقابلة الميم الاخيرة في حرنجم وقوله لا من الاصلي مثاله
ان تقول في محرنجم حريجم وحريجيم بلا خلاف قال واذا احتجت الى حذف حرف وفي الاسم زيادتان
فابق اقواهما فايدة وان تساوتا فاحذف ايهما شيت قلت اذا كان لا بد من حذف احدى الزايدتين

فالواجب ان تحذف اضعفهما دلالة على المعنى الاصلي فكل اسم فاعل او مفعول من الخماسي بالزيادة فانك تبقي فيه الميم لانها موضوعة لبنا اسم الفاعل وهو المقصود بالصيغة فلذلك تقول في منطلق مطيلق وفي مغتلم مغيلم وفي مضارب مضيرب وان شيت عوضت في هذه الامثلة وهذا بشرط ان لا تكون احدى الزايدتين حرف مد ولين فان الحذف لا يجب بل القلب كما في مفتاح لتاتي مثال التصغير وان تساوت الزيادتان فانت بالخيار في الحذف وذلك نحو قلنسوة وحبنطى ان شيت قلت قلينسة وحبينط فتحذف الواو والالف وان شيت قلت قليسية وحبيط فتحذف النون وهذا ايضا مطرد في الجمع المكسر ان شيت قلت قلانس وان شيت قلاسي والعوض ايضا جايز في هذا قال وما لم يرد الى حذف شي منها اولى مما ادى اليه بالحذف قلت هذا ايضا مما يرجح به حذف احداهما وذلك ان اليا والواو في عيصمور وعيسجور زايدتان فانت لو حذفت اليا لم يلزمك ان تحذف الواو بل تقلبها لوقوعها رابعة مدة فتقول عصيمير وعسيجير اما لو حذفت الواو للزمك ان تحذف اليا اذ لا تاتي مثال التصغير الا بحذفها فلاجرم كانت اليا اولى بالحذف فيهما بقي الاسم خماسيا رابعه حرف مد ولين زايد لم تحذف منه شي وقوله بالحذف متعلق باولى والتعويض ايضا جايز في هذا ومعنى التعويض ان يعاد من مثال فعيعل الى مثال فعيعيل بزيادة اليا فلذلك تقول في عنيكب عنيكيب وفي معتلم معيليم ولا يكون هذا التعويض الا فيما حذف منه ولذلك التعويض جايز في جمع التكسير الذي قد حذف من مفرده شي وقد لا ياتي التعويض في بعض المواضع قال ابو عثمن اذا حقرت جبارى قلت جبيرى تحذف الالف ولا يجوز التعويض من المحذوف لان العوض لا يقع الا قبل الاخر والاخير هنا ساكن يفضي الى التقا الساكنين قال وكل اسم جا بعد يا التصغير فيه يا ان يليان يا التصغير مما اخر الاسم وجب حذف الاخيرة منهما قلت هذا نحو عطا واداوة ومعاوية فتقول عطي وادية ومعية تقلب الهمزة الى اصلها وهو الواو ثم تقلب الواو يا لانكسار ما قبلها فتجتمع ثلث يا ات يا التصغير واليا المنقلبة عن الالف واليا المنقلبة عن الواو فتحذف احداها كراهة لاجتماع الامثال وخصت الاخيرة بالحذف لكونها طرفا والاطراف محل التغيير والاصل في ادية اديوة مثل رسيلة فقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها ثم حذفت واما معوية فتحذف الالف اولا لانها زايدة ثم تلحق يا التصغير وتقلب الواو يا فتجتمع ثلث يا ات فتحذف ولو خرج على الاصل لقيل معيوية ولا يجب الحذف حينيذ لانه لم تجتمع ثلث يا ات واهل الكوفة لا يحذفون منه شيا فيقولون معيية على من قال اسيد ومعيوية على من قال اسيود والوجه القلب والادغام طردا للقاعدة ويجوز الاظهار لان الالتقا عارض لما الواو اذا وقعت لاما فلا بد من قلبها تقول في عروة عرية وفي رضوى رضيا وفي عشوا عشيا وفي عصي عصيه وسوا اعتلت او صحت وانما انقلبت يا لاجتماع اليا والواو فيه وسبق احداهما بالسكون واما احوى تصغير احوى فغير مصروف عند سيبويه ومصروف عند غيره قال وما في مكبره ها التانيث ثبتت فيه تحقيرا وما لم يكن في مكبره من الثلاثي اثبتت في مصغره في الاسم العام ما لم يسم به مذكر قبل التصغير قلت الها اذا كانت في المكبر ثبت في المصغر مفتوحا ما قبلها كما كانت لما ذكرنا انها بمنزلة كلمة ضمت الى اخرى فكان التصغير واقعا على الصدر فان لم يظهر في المكبر فاما ان يكون الاسم ثلاثيا او زايدا فان كان ثلاثيا فاما ان ينقل الى العلمية لمذكر او ليس فان نقل لمذكر لم تلحقه الها فاما قولهم اخيبة وعيينة علمين فانه سمي بهما بعد التصغير وان كان ثلاثيا ولم ينقل يجب

رد

ردّ الها واثباتها في المصغر لوجوه منها ان المصغر جرى مجرى الوصف والصفة يجب لحاق الها فيها اذا كان الموصوف مونثا الثاني ان هذا الاسم موضوع للمونث ولم تظهر له علامة في المكبر فلو لم تظهر في المصغر لم يثبت له من احكام التانيث شي الثالث ان الحاق العلامة هو الاصل والتقدير على خلاف الاصل فلما صغر وجب اظهار العلامة ليلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين فتقول في شمس شميسة وفي قدر قديرة وقد شذت من الثلاثي الفاظ لم تلحقها الها في التصغير منها حرب وقوس ودرع الحديد وعرس وعرب وهو مونث لقولهم العرب العاربة وهذه شاذة لا يقاس عليها لان العمل على الغالب وغير هذه احترز بقوله في الاسم العام ومقصده ان تقول من الثلاثي المونث الذي لا علامة فيه للتانيث لان نحو حبلى ليس في مكبره تا التانيث ولا تلحق فيه تحقيرا قال وما لم يكن الها في مكبره مما زاد على الثلاثة لم تلحق في مصغره في الاسم العام قلت كانهم اقاموا الحرف الرابع مقام ها التانيث كما اقاموا الحرف الاصلي مقام الزايد حيث حذفوه للجزم من نحو يغزو ويرمي ويخشى كما يحذفون الحركات الزايدة والنون في يفعلان وجعلوا الالف التي في مراى بمنزلة الالف التي في جبارى وجعلوا اليا في حنيفة بمنزلة الواو الاولى في عدوي وبمنزلة اليا في حنيفة وقولهم حوى فيحذفون الالف في مراى كما يحذف الف التانيث في جبارى لكونها خامسة وقد شذت من هذا الفصل الفاظ قالوا قديديمة قال الشاعر يوم قديديمة الجوزا مسموم وقالوا وريية في ورا وحكى ابو حاتم ان بعضهم يقول اميمة في امام الا انه قال بعد حكايته له وليس بثبت وهذا يقال لخروج على الاصل المرفوض منبها على ما هو الاصل كما خرج القود ولذلك قال بعض المتاخرين لم تعد التا في الرباعي لانها لم تثبت في بعض متصرفات الكلمة وهو الجمع فتقول عقيرب كما تقول عقارب قال وكل جمع كثرة لواحد جمع قلة اردت تصغيره غير منقول الى العلم فرده الى اقل الجمع وصغره او الى واحده وصغره مجموعا بالواو والنون اذا استوفى الشروط او بالالف والتا ان لم يستوف وان لم يكن له اقل الجمع فالى الواحد قلت للجمع اما ان يكون قد سمي به او ليس فان كان قد سمي به صغر على لفظه من غير رد الى غيره وان لم يسم به فاما ان يكون جمع كثرة او جمع قلة فان كان الاول فاما ان يكون له جمع قلة او ليس فان كان فانت بالخيار ان شيت رددته الى الواحد وان شيت الى جمع القلة اما تصغيره على لفظه فلا يجوز لان التصغير يشعر بالتقليل والجمع يشعر بالتكثير فبينهما مضادة فاذا صغرت غلمانا فان شيت قلت غليمة وان شيت قلت غليم فرددته الى الواحد ثم جمعته بالواو والنون فقلت غليمون لانه قد استوفى شروط السلامة في المذكر لانه صفة لمذكر من يعقل وان لم يستوف جمعته بالالف والتا تقول في دور دويرات وان لم يكن جمع قلة نحو شعرا وشسوع قلت شويعرون وشسيعات وان كان جمع قلة فلك تصغيره على لفظه تقول في اكلب اكيلب وفي اجربة اجيربة وفي اجمال اجيمال وغلمة غليمة وانما اجري مجرى المفرد لانه على مثاله الا ترى ان اكلبا على مثال انملة وايضا يجوز ان يجمع مرة اخرى فصار كالمفرد فان قلت كيف تقول ان لا يستوفي الشروط ومعنى شروط الجمع بالواو والنون في المكبر وانت تقول رجيلون ورجيل لم يستوف الشروط في الجامد المذكر اذ يعوزه العلمية قلت بالتصغير دخله معنى الوصف لانه في معنى تعلل للجمع فكانك اذا صغرت رجلا انما تصغره تقليلا وتقليلا مما استوفى الشروط لانه صفة لمذكر عاقل فرجيل وان لم يستوف الشروط بذاته لكنه في حكم ما استوفى الشروط وقد كان الاولى ان تقول ان استوفى الشروط او كان في معنى ما استوفاها ليتخلص عن هذا الاعتذار قال واسما الجموع كالاحاد قلت يعني انها تصغر على لفظها تقول في قوم قويم وفي رهط رهيط وفي نفر نفير ولعنا

جمع السلامة فانه يصغر على لفظه ايضا مذكرا كان او مؤنثا الم يكن الواو عوضا من نقص الكلمة فانه يرد
الى الواحد ويجمع بالالف والتا بعد التصغير تقول في سنين سنيات قال وربما جا المصغر على غير لفظ المكبر
قلت قد شذت الفاظ في التصغير اجريت على غير لفظ واحدها من ذلك رويجل في تصغير رجل لانما
اصله ان يقال رجيل ورويجل تصغير راجل ومن ذلك مغيربان في تصغيره مغرب والقياس مغيرب
وانما مغيربان تصغير مغربان وقالوا في عشيه عشيشية وفي انسان انيسيان وكل هذه تحفظ ولا
يقاس عليها قال ابن برهان هذه اسما صغرت على غير مكبرها فلا يجوز القياس عليها لان علتها
تعددها كما يكون في الشاذ من النسب فكان المكبر مغربان كما ان التقدير في بحراني انه منسوب
الى بحران والمراد من تصغير عشية على عشيشية قصر ما بين مطلع الشمس وبين موضع مغربها فان
سميت بشي من ذلك انيسيانا ثم حقرته جرت على القياس كما يفعل ذلك في النسب ويلتحق بهذا الفصل
تصغير المبهمات فانها حقرت على غير القياس وذلك انها تترك اوايلها مفتوحة وتلحق باواخرها
الفا فيقال في ذا ذيا وفي تا تيا وفي اولا اوليا وفي الذي والتي اللذيا واللتيا وفي الذين واللاتي
اللذيين واللتيات وكانهم خالفوا فيها قياس التصغير للايذان من اول الامر بانها غير متمكنة
فتصغيرها غير جار على القياس وقيل لما خالفت الاسما في الاعراب والبنا خالفتها في التصغير و
من هذا الفصل ايضا تحقير الترخيم وهو ان تحذف كل زايدة في الاسم من بنات الثلثة والاربعة حتى
تعود الكلمة الى حروفها الاصول ثم تصغرها حينئذ تقول في حارث حريث وفي اسود سويد وفي خفيدد
خفيد وفي مقعنسس قعيس وفي قرطاس قريطس وهو من الترخيم المذكور في باب الندا الا ان الحذف
هنالك هو الاخر والحذف هنا لا يختص بالاخر بل بالزايد اين كان قال رحمه الله وربما جا المصغر
وذهل المكبر قلت من الاسما ما جرى في كلامهم مصغرا ولم يتكلم بمكبره لانه عندهم مستصغر كانهم
فهموا اصغره فوضعوا اسمه كذلك تنبيها على ما فهموا من ذلك جميل اسم طاير وكعيت طاير ايضا يشبه
البلبل وكميت من صفات الخيل قال الخليل لان فيه قليلا من سواد وقليلا من شقرة فلما لم يخلص
لاحدهما وهو قريب منهما صغر ليدل على هذا المعنى كما قالوا دوين ذلك فلو جمعت هذا رددته الى الجمع
لان المصغر ليس له الا جمع على حدة فتقول جملان وكعيتات لان مكبره لو تكلم به لكان على فعل اذ هو
بابه وقالوا الكميت تدل على الكلمات ومن الاسما ما لا يصغر اصلا كالمضمرات لان التصغير وصف الشي
بالصغر والمضمر لا يوصف وكذلك اين ومتى وحيث وعند ومع وغير واسما الافعال لان كل هذه
غير متمكنة والتصغير دليل التمكن وانما خولف هذا في اسما الاشارة والموصولات لانها لما ثنيت
وجمعت صغرت ايضا باب ———— كل اسم نسب اليه فانه في الامر
العام تلحق اخره يا النسبة وينتقل الاعراب اليها ويلزم ما قبلها الكسر قلت النسبة بضم النون
وكسرها بمعنى الاضافة وكانها اضافة معكوسة كالاضافة في الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه
فاذا قلت غلام زيد فقد اضفت الغلام الى زيد وفي النسبة اذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب اليه
واليا المشددة قايمة مقام المنسوب الى تميم وهو رجل مثلا فكانك قلت رجل من بني تميم واليا
هنا ايضا بمنزلة علامة التثنية والجمع الدالة على الاسم الثاني او الاسما والغرض بالنسبة ما هو
الغرض من الاضافة وهو تخصيص المنسوب وتمييزه بالمنسوب اليه عمن ليس من تلك القبيلة او
البلدة ثم هي على ضربين حقيقية وغير حقيقية كما كانت الاضافة فالحقيقية ما افادت هذا المعنى
وهو جعله من اهل تلك القبيلة او البلدة وغير الحقيقية ما جا على لفظ المنسوب ولا يفيد هذا المعنى
نحو كرسي وقد تاتي هذه اليا فارقة بين الجنس وواحدة كما تاتي التا قالوا مجوسي ومجوس ورومي

وروم كما تقول تمرة وتمر ثم الاسم المنسوب اما ان تتغير له الصيغة بكمالها ويصاغ على لفظ وصيغة يفهم منها
النسبة من غير زيادة يا واما ان تبقى الصيغة على لفظها ويزاد في اخرها اليا وللاول لفظان فاعل وفعال
والثاني اكثر استعمالا من الاول قالوا بتات في معنى بتي وهو الذي يبيع البتوت وهي الطيالس من الخز وقال
الجوهري البتي الذي يعملها وقالوا عواج في معنى عاجي قال السيرافي الباب عندي فيما كان صنعة و
معالجة ان يجي على فعال فيجعل له البنا الدال على التكثير كالبزاز والعطار والباب فيما كان ذا شي وليس
بصنعة يعالجها ان يجي على فاعل لانه لا يشعر بالتكثير كقولهم لذي الدرع دارع ولذي النبل نابل ولذي
اللحم لاحم ولذي اللبن لابن قال الشاعر وغررتني وزعمت انك لابن بالصيف تامر وليس فاعل هنا جاريا
على الفعل بل هو للاعلام بان فيه هذه الصفة وانه من اهل من له هذه الصفة فهو اذا بمعنى ذي لذا كما كان
الامر في طالق وحايض ولو اريد الاجرا على الفعل لقيل طالقة وحايضة وقد اشار الجزولي الى هذا النوع
من النسب بقوله في الامر العام الا انه لما كان غير مقيس لم يصرح به واما القسم الاخر وهو الملحق
في اخره اليا المشددة وهو الذي عقد له الباب فاعلم ان لحاق هذه اليا له مما تطرق عليه تغييرات
شتى كما قال سيبويه هما تغيران لاخر الاسم وخروجا له عن المنتهى يقع الاعراب عليها لانها بمنزلة تا
التانيث وعلامة التثنية والجمع فينتقل الاعراب اليها لبنا الكلمة عليها ومن التغييرات انها تنقل الاسم
من مدلول الى اخر الا ترى ان مكة اسم للبلد فاذا قلت مكي كان صفة للرجل الذي هو من اهلها ونقله
ايضا من الجمود الى الصفة ومن التعريف الى التنكير وكسر ما قبل هذه اليا كما يكسر ما قبل يا المتكلم لانه لو ضم
ما قبلها لانقلبت واوا ولو انفتح لالتبس بالمثنى المضاف فلم يبق الا الكسر وانما ادوا اليا دون غيرها لخفتها
والملايمة لانها كانت لحقت الاسما لا يدخلها الاعراب وزادوها مشددة لتتحصن وتقوى على حمل الحركات اذ لو كانت
مفردة للزم فيها ما لزم في يا قاض وغاز قال رحمه الله تعالى ثم ان كان فيه تا التانيث فانها تحذف قلت
اعلم ان التغيير اللاحق للاسم المنسوب على ضربين جار على القياس المطرد وغير جار والثاني مداره كتب اللغة
والاول هو الذي يجب ان يبوب له في النحو قال سيبويه والتغيير الذي يلحق المنسوب اليه على ضربين
احدهما لا يطرد قياسه ويأتي شاذا يسمع سماعا فيسلم للعرب والاخر يطرد قياسه قال الخليل كل
شي من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما لم تحدث فيه العرب شيا فهو على القياس فمن
التغييرات الجارية على القياس حذفهم التا وعلامة التثنية والجمع تقول في النسب الى البصرة بصري وفي
حمدان حمدي وفي زيدون زيدي وانما وجب حذف التا لان المعنى يفسد بثباتها فانك اذا نسبت
الى اسم مؤنث انتقل مدلول الاسم الى المنسوب المذكر فيقول في مكة مكي فلو بقيت التا لادخلتها في صفة
المذكر لانه يلزم ان يقع تا التانيث حشوا وللزم الحاق تا اخرى لتقع الفرق بين المذكر المنسوب
والمؤنث فكنت تقول مكيتة فيجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة واما حذف علامتي التثنية و
الجمع فلقريب مما قيل في التا فانك لو قلت رجلاني او مسلماني والمنسوب مفرد لجاورت تثنيته وجمعه
فان ثنيت او جمعت لزم ان يكون في الكلمة الواحدة اعرابان وعلامتان لشي واحد وان لم تثن ولم
تجمع لزم مخالفة نظايره فان سميت مثنى او مجموع وجعلت الاعراب في النون جاز ان تنسب اليه
حينئذ على لفظه فتقول نصيبيني وقنسريني لان العلامة صارت جزا من الكلمة معتقب الاعراب
فكانت كالنون في مروان قالوا خيلاني وان اعربته بالحروف بعد التسمية حذفت لا غير قال
رحمه الله وان كان على فعل او فعل او فعل فانه يفتح وسطه قلت متى كان الاسم على ثلثة احرف مكسور
العين سوا كان فيه التا او لم يكن فانه يفتح عينه في النسبة اليه فتقول في نمر نمري وفي دئل دؤلي
وشقرة شقري وفي ابل ابلي وانما وجب الفتح لان لام الكلمة بكسر لاجل اليا فلو تركت كسرة

العين لتوالت كسرتان بعدهما يا ان فيلزم توالي الامثال وذلك مستثقل جدا مع قلة
حروف الكلمة حتى كان حروف الكلمة باسرها مستغرقة بالكسرات قال فان كان مثل
تغلب فانه يجوز فتح ما قبل اخره والمختار لا يفعل ذلك قلت ان زاد الاسم على الثلاثة بان كان
رباعيا او خماسيا او ملحقا بهما صحيحا ففيه لغتان من العرب من يفتح العين ايضا فرارا من
توالي الكسرتين والياين فيقول في مغرب مغربي وتغلب تغلبي وهذا مذهب المبرد ومذهب
سيبويه انه موقوف على السماع اعني الفتح وشرط في هذا ان يكون الثاني ساكنا فان كان متحركا
مثل علبط وهدبد لم يختلف في بقايه على حركته واما قوله والمختار الا يفعل ذلك فهذا مذهب
ثالث غير مذهب المبرد وسيبويه وذلك لان المبرد يجيز الوجهين ولا يختار الكسر كما اختاره
المولف وسيبويه لا يجيز فيما لم يسمع فيه الفتح الا الكسر ومذهب المولف من اجازة الفتح واختيار
الكسر وهو متوسط بين المذهبين لا يعرف لغيره واما حجة من يختار الكسر فلانه لما سكن
ما قبل العين صار بمنزلة اخر كلمة وما بعدها في حكم كلمة اخرى فكان كسرة العين في نمر الكلمة
فلا تغير كما لا تغير في عدة وقيل لان الكلمة قوي امرها بكثرة الحروف فغلبت الكسرة لان فيه
حرفين غير مكسورين فيقول على هذا مغربي وتغلبي بكسر البا واللام قال وان كان على حرفين
لحذف لامه وكونه لم يعوض منه فانه يرد اليه ما حذف منه ان كان واجب الرد في التثنية
وان لم يجب فيها جاز الرد وتركه قلت ما صار بالحذف على حرفين ولم يعوض من المحذوف شي
فانه ياتي على ثلثة اضرب ما يرد وما لا يرد وما يجوز فيه الامران ثم المحذوف اما ان يكون
فا او عينا او لاما فان كان لاما فلا يخلو ان يكون قد عوض منه او لم يعوض فان لم يعوض
فلا يخلو اما ان يكون فيه تا التانيث او لا فان لم يكن فاما ان يرد المحذوف في التثنية و
الجمع او لا يرد فان رد فلا بد من رده في النسبة اليه وذلك قولك في اب ابوي وفي اخ اخوي
لانك تقول في التثنية ابوان واخوان ولا يجوز اخان ولا ابان قال السيرافي وذلك انا رانا
النسبة قد ترد الذاهب الذي لا يعود في التثنية كقولك في يد يدوي وفي دم دموي مع قولك يدان
ودمان ولم تقولوا يديان ولا دميان الا في الشعر ولان جمع السلامة ليس مقام الضرورة خلاف
النسبة فانها بمنزلة مقام الضرورة اذ المنسوب يتجشم له فهذا هو القسم الذي يجب فيه الرد في
النسبة لرده في التثنية وقد عاب بعضهم هذا الضابط اذ لم يبين ما الذي يرد في التثنية وما
الذي لا يرد فيقع الحوالة على مجهول قال بل الضابط الوافي بهذا ان يقال كلما كان المحذوف
فيه غير يا في موضع اللام وكان متحرك الوسط ولم يعوض منه همزة الوصل وجب رده في
النسب وما كان المحذوف منه فا وهو معتل اللام او ما كان المحذوف منه غير لام مما ليس
بمعتل اللام فانه لا يرد وما عدا ذلك جاز فيه الامران قال ثم كان حق ان تريد فتقول
ما لا تغير الاسم فيه عن حاله كالتثنية او الاضافة او الجمع بالالف والتا فان الاقتصار على
ذكر التثنية فقط لا معنى له وان اطلق ما يجب فيه الرد في الجملة دخل عليه نحو الدي ومثال
ما يرد اخوي وابوي ومثال الذي لم يجب الرد يد ودم فان سمت قلت يدي وان شئت يدوي
وكذلك دمي ودموي ولم يبين كيفية الرد هل يسكن من المتحركات ما اصله السكون او يعوض
من حركته الفتح وفي ذلك خلاف فالاول مذهب الاخفش والثاني مذهب سيبويه وهو تمام
البيان فكان ينبغي ان ياتي به قال رحمه الله وان عوض فيه الف الوصل جاز حذف
الالف والرد وترك الالف من غير رد قلت الالف في ابن واسم كالعوض من اللام المحذوفة
اذ

اذ اجتمع بينهما والاصل بنو وسمو على الصحيح فان اثبت الف الوصل لم ترد المحذوف اصلا
فقلت ابني واسمي وان لم تقصر الالف رددت فقلت بنوي وسموي وهو مذهب سيبويه و
حرك الميم في سموي بالفتح وكسر السين وضمها ويلزم على مذهب الاخفش ان يسكن فيقول
صار في سموي اوجه اسمي وسموي وسموي قال رحمه الله وان عوض فيه تا حذفت ورد
على اي واقرت ولم ترد على اي قلت الخليل وسيبويه يقولان في النسب الى اخت اخوي
والى بنت بنوي ويونس يقول بنتي واختي مقرا التا لانها لم تتمحض للتانيث وانما هي عوض
من المحذوف اذ هو ملحق بجذع وقفل والملحق في حكم الاصلي ولذلك يوقف عليها بالتا فجاز
اثباتها كالف الوصل وسيبويه يقول الابدال هنا لما اختص بالمونث جرى مجرى علم احتص
التانيث ولذلك تقول رايت بنات واخوات بكسر التا في محل النصب قال السيرافي
للتا في هذا مذهبان من وجه هي كالحرف الاصلي ولذلك يسكن ما قبلها ومن وجه كالتا
للتانيث لانها لم يقع الا على مونث ومذكرها خلاف لفظها فجمعتها العرب وصغرتها بالرد الى
الاصل وترك الاعتداد بالتا واختار النحاة ردها في التثنية والتصغير فلا يقال اخيت
ولو لم يكن للتانيث لجاز كما جوز في موت قال وان كان ذلك لحذف عينه او فايه
لم يرد اليه الا في مثل شية قلت ذلك اشارة الى بقايه على حرفين بالحذف وقد
اشتمل هذا على قسمين الاول المحذوف العين نحو سه ومذ اذ اصلها ستة ومنذ فلا يرد
محذوفها فيقول سهي ومذي لا غير الثاني المحذوف الفا ولا يخلو من ان يكون لامه
معتلة او صحيحة فان كانت صحيحة لم تعد في النسب تقول في عدة عدي وفي زنة
زني ولو رد المحذوف لقيل وعدي ووزني وانما لم يرد لان الحذف وقع في موضع لا يطرد
فيه التغيير فلم يجز الرد قال السيرافي لا يرد لبعده من يا النسبة لانها لو ظهر لما
تغير بدخول يا النسبة كما تغير لام الكلمة وقد زاد بعض العرب واوا بعد العين
فقال وعدي كانه لما لم يرد في موضع المحذوف لكونه غير موضع التغيير زاد في موضع
هو مظنة التغيير او يقال قلب الكلمة وهو قول الفرا وان كان الكلام معتلا رددت
الفا المحذوفة كوشية ودية وانما وجب الرد لانهم لو لم يردوا للزم ارتكاب ثقل و
ارتكاب تغييرات كثيرة على خلاف القياس لان الاسم يبقى على حرفين ثانيهما يا
فكنت تقول شيي فتزدحم اليات المتجانسة ثم اختلفوا بعد اتفاقهم على الرد فسيبويه
يقول وشوي بكسر الواو الاول وفتح الشين والاخفش بكسر الشين ردها الى اصلها وحجة
سيبويه ان الحاجة انما دعت الى رد الواو فقط فبقي ما عداه على ما كان قال بعض
المتاخرين انما عادت الواو في وشوي ولم تعد في عدي لان اليا المتطرفة ضعيفة
فقويت برد فا الكلمة وحجة الاخفش ان الواو لما ردت رجعت الكلمة الى اصلها
قال رحمه الله وان كان مقصورا فان الفه ان كانت ثالثة تقلب واوا مطلقا
قلت الالف في الثلاثي تقلب واوا لا غير لان يا النسبة يكسر ما قبلها والالف لا
تقبل الحركة اصلا فلم يكن بد من حذفها وقلبها ولا يخفى ان القلب اولى ثم القلب
الى الواو متعين لان الاصل ان كان واوا فذاك والا رجع اليه هربا من اجتماع اليات
فلذلك يقول في عصى ورحى عصوي ورحوي فقوله مطلقا يعني سوا كان اصلها الواو
او اليا قال وان كانت رابعة وهي للتانيث وكان الثاني ساكنا اختير حذفها و

جاز قلبها واوا والحاقها بالممدودة وان كان متحرك الثاني حذفت فقط قلت اما الالف اذا كانت
رابعة وهي للتانيث فاما ان سكن ثاني الكلمة او تحرك فان سكن نحو حبلى وسكرى كان فيه ثلثة اوجه
احدها الحذف وهو الاجود لطول الكلمة مع كونها زايدة للتانيث فاشبهت التا الثاني قلبها واوا لان الكلمة
لم يبلغ بها غاية الاصول ومحافظة على بنا الكلمة بقدر الامكان وشبها لها بالاصلية لانها تثبت في التصغير
والتكسير الثالث ان يفصل بين اللام واليا بالالف فيقول حبلاوي وقد نبه المولف على العلة فقال
والحاقها بالممدودة وهذا اضعف الوجوه وهو نظير مد المقصور اما المتحرك الثاني من نحو جمزى
وبشكى فليس فيه الا الحذف لان الحركة في مثل هذا تنزل منزلة الحرف كما نزلت في نحو سقر في
منع الصرف فيقول بشكي وجمزي لا غير قال رحمه الله وان كانت فيه غير اصل اختير قلبها واوا
وقد حذفت قلت واما ان لم يكن للتانيث فسوا كان بدلا عن اصل او عن زايد ملحق بالاصل فان
كانت عن اصل اختير قلبها واوا محافظة على الحروف الاصول واظهارا للفرق بين الاصل والزايد وذلك
قولك في ملهى ملهوي وفي مرمى مرموي وان كانت ملحقة فلذلك يقول في ارطى ارطوي وقد قالوا
ارطي وملهي ايضا فحذفوا تشبيها لها بالزايدة كما شبهوا الزايدة بها ومن شانهم اذا شبهوا شيا فاعطوه
حكما من احكامه استجازوا ايضا حمل المشبه به على المشبه ولهذا نظاير في كلامهم وقد اجاز بعضهم ملهاوي
كما قالوا حبلاوي قال وان كانت خامسة فصاعدا حذفت مطلقا قلت سوا كانت عن اصل
كما في مرامى او زايدة للتانيث نحو قرقرى او للتكثير نحو قبعثرى فليس في جميع ذلك الا الحذف لان
الاسم تطال بياى النسبة الا يونس فانه اجاز اقرارها وان كانت خامسة لكن بشرط ان تكون
اصلية ويكون ما قبلها حرفا مشددا نحو معلى ومثنى فيقول معلى ومثنى والمشهور الحذف فيقول في
حبارى حباري وجمادى جمادي ومشترى مشتري وقوله مطلقا يعني سوا كانت منقلبة عن اصل
او زايدة قال وان كان اخره يا قبلها كسرة فان النسب اليه ثلاثيا مثله الى عمى قلت اليا
اذا كانت اخرا فلا تخلو من ان يكون ثالثة او رابعة وخامسة فصاعدا فالثالثة تقلب واوا
فيقول في عم عموي وشج شجوي اما قلبها واوا فلما قيل في المقصور واما فتح العين فلما ذكر في
شقرة ونمر وان شيت قلت حولت الكسرة الى الفتحة كما في نمر فصار عمى مثل عصى ثم الحق اليا ان
قال ورباعيا مثله الى ملهى الا ان الحذف في اليا رابعة اوجه قلت في الرباعي وجهان
الحذف والقلب كما كان في ملهى فيقول قاضي وقاضوي وانما كان حذف اليا اولى من الالف
لوجهين احدهما ان الالف اخف الثاني ان الالف ليس فيها الا تغيير واحد وهو قلبها واوا
وهنا يلزم مع القلب فتح ما قبلها قال وزايدا على الرباعي مثله الى قرقرى قلت ليس في هذا
الا الحذف للطول وكذلك مشتري ومستقى لان الالف اذا حذفت خامسة فاليا احق بذلك
قال ش قوله الحذف في اليا رابعة اوجه اي ان قياس قاض وغاز في النسب قياس تغلب
والوجه في مثل تغلب على ما تقدم له ابقا ما قبل الاخر على كسره فاذا كان كذلك ويا النسب تطلب
ما قبلها بالكسر فيقتضي ذلك كسر قاض وغاز لانها ترجع عند لحاق يا النسب اذ كان سقوطها
للحاق التنوين لها وهي ساكنة وهي في النسب لا يلحقها التنوين انما يلحق يا النسب فانبغى لما ذكرنا
ان تكسر اليا ليا النسب بعدها وياتي من ذلك قاضي وغازي بيائين ساكنين فتحذف الاولى وليس
مذهب سيبويه الا هذا ولا يقول انه الوجه كما قال المولف فيقتضي ذلك جواز فتح ما قبل الاخر لان
فتح ما قبل الاخر لا يكون في هذا النحو الا شاذا بالسماع وعلى مذهب المولف الفتح جايز والكسر مختار
في تغلب فيلزم على مذهبه ان يجوز قاضوي وغازوي ولذلك قال مثله الى ملهى والاجود عنده في

ملهى ملهوي وفي قاضي قاضوي فلذلك احتاج الى الاستثنا فقال الا ان الحذف في اليا رابعة اوجه
يريد خلاف النسب الى ملهى فان القلب فيه اوجه من الحذف وهذا اذا كان الحذف على
قياس من يكسر تغلب واما اذا كان الحذف على من يفتح هناك فلا فرق بين الحذفين
قال رحمه الله والنسب الى فعيلة مثله الى نمر ما لم يكن مضاعفة او معتلة العين قلت
يعني انك تحذف التا واليا من حنيفة ويبقى حنف مثل نمر فتفتح العين وتلحق اليا ان فتقول حنفي
اما فتح العين فلما ذكر في نحو شقرة واما حذف اليا فللفرق بين النسب الى فعيلة والنسب
الى فعيل فتقول في كريمة كرمي وفي كريم كريمي فيظهر الفرق بينهما وكان المونث اولى بالحذف لثقل
التانيث ولان التغيير يونس بالتغيير فلما حذفت التا منه الزموه الاعلال ايضا فحذفت اليا
وبعبارة اخرى فعيل وفعول مقدمان على فعيلة وفعولة ضرورة ان المذكر مقدم على المونث و
الاصل عدم الحذف فنسب اليهما على حالهما من غير حذف فلما نسب الى فعيلة وفعولة مست الحاجة
الى التفرقة بينهما فحذف منه اليا والواو فان قلت حذف الواو واليا من فعول وفعيل اولى لان
فعولة وفعيلة قد حذف منهما التا فاذا حذفت اليا ايضا وقع الاجحاف بها قيل حذف اليا
والواو من فعيلة وفعولة اولى لانهما لم يتطرق اليهما الحذف وتطرق الى فعيلة وفعولة الضعف
والوهن لان الضعيف اسرع منه الى القوي وايضا فالتا ليست من نفس الكلمة فحذفها لا يغيرها
ولا ينقصها وذكر ابن برهان ان النسب الى مذهب ابي حنيفة حنفي باليا للفرق بين النسب
الى المذهب والى القبيلة والمضاعف لا يحذف منه شي نحو شديدي لانه لو حذف منه اليا
لالتقى حرفان من جنس واحد فلو ادغموا لكثر التغيير ولو اظهروا لحصلوا على ثقل المثلين
وكذلك المثلين نحو طويلة يقول طويلي لانهم لو حذفوا اليا لبقيت الواو متحركة مفتوحا ما قبلها فان
قلبوها الفا لزم كثرة التغيير والالباس وان تركوها لزم مخالفة القاعدة مع الاستثقال
قالوا في بني جويزة جويزي قال ش وينبغي ان يقرا هذا الموضع مضاعفة غير منونة و
يكون المعنى مضاعفة العين او معتلة العين فيكون هذا كقولهم برئت اليك من خمسة وعشرة
النخاسين اي من خمسة النخاسين وعشرتهم الا ان سيبويه قصر هذا على الشعر فينبغي ان يكون
الكلام الذي اتى به المولف على مذهبه لحنا وقد شذت من هذا الفصل الفاظ خرجت على الاصل
من غير حذف قالوا في سليمة سليمي وفي عميرة كلب عميري وسليقي رجل من اهل السليقة
قال والى فعيلة مثله الى صرد قلت يعني انك تحذف التا واليا فيبقى على مثال صرد فتقول
في جهينة جهني وفي عقيلة عقلي وقد خرج على غير قياس من هذا خريبي في النسب الى خريبة
وهي من اسما البصرة قال والى فعولة مثله الى جمل قلت حذف الواو عند سيبويه من
فعولة كحذف اليا من فعيلة يقول في شنوءة شني مثل شنعي والمبرد لا يراه قياسا ويقول هو
من الشواذ لانا ما رايناهم فرقوا بين اليا والواو في مواضع فانهم نسبوا الى عدي عدوي والى عدو
عدوي وغيروا الكسرة في نمر ولم يغيروا الضمة من عضدي فالمبرد لا يحذف الا التا
خاصة ولا يغيره فيقول شنوئي كركوبي فكان ينبغي ان يقول على راي على عادته في مثل هذا
قال رحمه الله والى فعيل معتل اللام مثله الى عم والى فعيل وفعيلة مثله الى
هدى والذي حذف من يا تحية الساكنة قلت اذا كانت اللام معتلة من هذه الاربع
استوى ما فيه التا وما ليس فيه التا في الحذف فتحذف التا من فعيل كالحنفي من فعيلة اما
تحية فتحذف منها بعد حذف التا اليا الساكنة ثم تقلب المتحركة واوا ثم تفتح الكسرة قبلها فتقول

غوى ودونها تفعل لانها مصدر وحياه والاصل تحيية ثم ادغمت فصار لفظها كلفظ فعيلة فسووا
بينهما في النسبة وانما سووا هنا بين فعيل وفعيلة هربا من اجتماع الياءات قالوا في غني
قبيلة وهم اخوة غطفان غنوي وفي ضرية قرية لبني كلاب على طريق البصرة ضروي وقالوا
في النسب الى قصي بن كلاب قصوي وفي امية قبيلة من قريش اموي قال سيبويه وذكر يونس
ان ناسا من العرب يقولون اميي لما كان الاعراب يدخل على مثال امية تركوا اللفظ الاول
على حاله وشبهوه بالصحيح وقالوا في عدو عدوي لانه لم يجمع فيه الياءات لانهم يفرون الى
الواو فاذا قدروا عليها لم يدعوها لغيرها وفرق سيبويه بين فعولة وبين فعول من الواو فقال
في عدوة عدوي بالتخفيف وقال في عدو عدوي كما قال في شنوءة شنئي ولم يفرق المبرد وقال
فيهما فعولي فسوى بين ما فيه الهاء وبين ما لم يكن وفيه التزام الاغفال للمعنى قال رحمه الله و
تطرح الياء المتحركة من نحو ميت مصيرا النسب اليه مثله الى ميت قلت يقال في ميت ميتي
وفي سيد سيدي وحمير حميري وانما حذفت المتحركة هربا من توالي كسرتين الى جنب الياءات
ولم حذفوا الساكنة لما حصل الغرض ولان التخفيف في مثل هذا كان حذف المتحركة من نحو
هين وميت ولين قال سيبويه واظنهم قالوا طائي الاقرانا من طيئ وكان القياس طيئي
لكنهم جعلوا الالف مكان الياء وهذا مما يؤكد هربهم من توالي الكسرات الى جنب الياءات فقلبوها
الفا كما قلبوا الياء الساكنة من ييجل فقالوا ياجل قال وحكم ما زاد على الصدر من الجملة حكم ها
التانيث وكذلك ياء النسب والمشبهتان بها قلت المركب مطلقا مبنيا ومعربا ينسب الى
الاسم الاول منهما فتقول في بعلبك بعلي وفي حضرموت حضري وتابط شرا تابطي وفي
برق نحره برقي وانما كان الاول احق بذلك لتنزل الثاني منه منزلة تاء التانيث و
اجاز الجرمي النسبة الى الثاني ايضا فتقول في بعلبك بكي وموتي في حضرموت والقياس هو
الاول لان الاحكام من التصغير وغيره جرى على الاول قال سيبويه لانه جعل الثاني
كالهاء واجاز بعضهم النسب الى كل واحد من الاسمين فيما حكاه ابو حاتم السجستاني و
انشد في النسب الى رام هرمز تزوجتها رامية هرمزية بفضل الذي اعطى الامير من الرزق
وقد نسبوا الى الجملة فيما حكى الجرمي من قول بعضهم كنتي قال وما انا كنتي وما انا عاجز
قال سيبويه سمعنا من يقول كوني اذا ارادوا النسب الى كنت قال وسالت الخليل عن
النسب الى اثني عشر اسم رجل فقال ثنوي واثني وحذف عشر كما حذف النون من عشرين
واما المضاف فعلى ضربين مضاف الى اسم تناول مسمى على حياله كابن الزبير وابن
كراع ومنه الكنى كابي مسلم وابي محمد ومضاف لا ينفصل في المعنى عن الاول كامرئ القيس
وعبد القيس فالنسب الى الضرب الاول زبيري وكراعي ومسلمي وبكري والى الثاني عبدي
ومرئي قال ذو الرمة ويذهب بينها المرئي لغوا والقياس يوجب النسبة الى الاول كا
لمركب لان الثاني من تمام الاول كالتنوين الا انه ربما كان الثاني مما يوضح الاول
فخولف فيه القياس وكذلك الكنى لا يمتاز الا بالمضاف اليه فان الاب والام مشترك فيهما
الكنى كلها قال المبرد ان كان الاول يعرف بالثاني فالقياس النسب الى الثاني
وان كان الثاني غير معروف فالنسب الى الاول لكن هذا الذي ذكر يبطل بالكنى وقد
يصوغون من الاسمين اسما واحدا فينسبون اليه قالوا عبشمي وعبدري في عبد شمس
وعبد الدار وذكر النحاس ان النسب الى سوق وردان بمصر سوقردي قال المبرد انما فعلوا

ذلك احتياطا باللبس وهذا سماع لا يقاس عليه ولم يسمع فيما اوله عبد واما ان كان
في الاسم ياء النسبة نحو شافعي ومجري او المشبهتان بهما نحو كرسي وبختي فانك تحذفهما
وتلحق ياء النسب مثلهما فيكون اللفظ واحدا والتقدير مختلف فتقول شافعي ومجري وبختي
وكرسي ولذلك لو كانت احدى الياءين اصلية كما في مرمي فانك تقول مرمي ومنهم من يقول
مرموي كما يقول غنوي قال رحمه الله وللجمع ما لم يتسم به مردود الى واحده واما اسماء
الجموع فكالاحاد الاسم الذي يفهم منه الجمع اما ان يكون له واحد من لفظه او لا يكون فان
كان فاما ان ينسب اليه وهو جمع او بعد ان يسمى به فهذه اربعة اقسام الاول ان ينسب اليه
وهو جمع لا واحد له من لفظه نحو نفر وقوم ورهط فيقولون نفري وقومي ورهطي وهو الذي اراد
باسماء الجموع وانما اجريت مجرى الاحاد لانه لا واحد لها من لفظها ليرد اليه ولا يجوز ان يرد
الى واحد من غير لفظه اذ لو ساغ ان يقال في واحد من القوم رجلي مثلا لساغ ان يقال في
النسبة الى الجمع واحدي وهذا لا يجوز اذ لا دليل في الواحد على الجمع وعلى هذا يقال في المحاسن
محاسني وفي مشابه مشابهي وهكذا كل جمع لا واحد له من لفظه الثاني الذي له واحد من
لفظه وينسب اليه وهو جمع فهذا ينبغي ان يرد الى الواحد ثم ينسب اليه لان الغرض من
النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا حصل من لفظ الواحد مع
خفته وقيل لان النسب ينقل الاسم الى الوصفية والوصف هنا الواحد يوجب افراد الصفة وقيل
النسب والجمع معنيان متنافيان على موضوع الكلمة فلم يجمع بينهما مع ان الواحد يحصل الغرض
وقيل لان المنسوب اليه في الحقيقة هو الوالد والمولد واذا نسبت الى غيره فعلى التشبيه ولا
تتم النسبة الا باعتبار الوحدة ضرورة ان الوالد لا يكون الا واحدا قالوا في المهالبة مهلبي
وفي المسامعة مسمعي وفي الفرائض فرضي وفي الصحائف صحفي الثالث ان ينسب الى لفظ الجمع
بعد نقله الى واحد بعينه فتبقيه على لفظه لانك لم تقصد الى العدد بل قصدت الى مسماه وهو
واحد تقول في مساجد اسم رجل مساجدي ولا يجوز مسجدي لان العلم هو مساجد لا مسجد الرابع
ان يكون جمعا في الاصل ثم غلب على قوم باعيانهم حتى صار كالعلم لهم بالغلبة فلا ينظر فيه
ايضا الى الجمعية فهذا يبقى ايضا في النسب على لفظه فقالوا انصاري لانه لا يفهم من الانصار
الا قوم باعيانهم وقالوا الابناوي في النسب الى قبائل من بني زيد بن مناة وقالوا ثوب معافري
منسوب الى معافر بن مر وهو بفتح الميم ومعافر موضع باليمن ايضا قال وما اخره همزة
قبلها الف زائدة فحكم همزته في النسب حكمها في التثنية قلت الهمزة في اخر الاسم تاتي
على اربعة اضرب اصلية ويجب تقريرها تقول في النسب الى قراء قرائي وقد جاء قلبها واوا
شاذا تشبيها لها بالزائدة الثاني ان تكون بدلا من حرف اصل نحو كساء ورداء فالوجه ان
تقول في النسب اليه كسائي وردائي لان البدل من الاصل كالاصل ويجوز ابدالها لانها غير
اصلية في الجملة الثالث ان تكون بدلا من ملحق كالهمزة في علباء وحرباء فيجوز فيها الامران
الاقرار لان الملحق كالاصل والابدال لان الهمزة فيه بدل من ياء زائدة الرابع ان تكون زائدة
للتانيث نحو حمراء فالوجه قلبها واوا كالمقصورة لانهما بمعنى واحد وهو التانيث قال سيبويه
لان اخر الممدود لما تحرك وكان قابلا للحركات صار بمنزلة زعفران يعني ان الحرف لما
تحرك قوي للحركة خلاف الالف فانها لا تتحرك قال وحكم فعلة وفعلة وفعلة معتلات
اللام حكم فعل وفعل وفعل معتلا تاما على اي قلت اذا شكل ما قبل حرف العلة جرى مجرى

الصحيح فان لم يكن في الكلمة ها التانيث فلا خلاف بينهم في صحة اليا والواو وقالوا في عروة
عروى وفي ظبي ظبيي لانه اذا جاز ان يبنى بالجمع بين اربع يا آت رعاية للاصل فهاهنا اولى فان
كان فيه ها التانيث فلا فرق عند الخليل وسيبويه بين اليائين فلذلك تقول في ظبية ظبيي
وفي دمية دميي وفي عروة عروي ورشوة رشوي لانه ساكن الاوسط فاستخف وحكى يونس
ان ابا عمرو كان يقول في عروة عروي وفي ظبية ظبيي مثل سيبويه واما يونس فانه كان
يفتح الساكن ويسوي بين ذوات اليا والواو فيقول في ظبية ظبوي وفي دمية دموي وانكره
الجمهور الا الزجاج فانه كان يقويه ويقول ما فيه الها اولى بالتغيير ولانه قد جاء عن العرب قروي
وزنوي في قرية وبني زنية وسيبويه يرى ان هذا من النسب الشاذ وكان الخليل يعذر يونس
في ذوات اليا لتوالي اليا ات ويقول في طية ولية طووي ولووي وفي حية حيوي وفي كوة
ودو كوي ودوي فقال علي اي اشارة الى هذا الخلاف قال السيرافي نسبوا الى حية بن
بهدلة حيوي كرهوا اجتماع يا ات مشددتين فبنوا افعله على فعلة فصار حياة ثم قلبوا
الالف واوا فصار حيوي وعلى هذا من قال امية قال حيي وليي لان الثقل فيها واحد اما
كوة ودو فلم يجتمع فيه اليا ات فبقوها على حالها واما النسب الجاري على غير قياس فنحو
قولهم في النسب الى البادية بدوي والى العالية علوي والى السهل سهلي بالضم ودهري
في النسب الى الدهر وهو كثير ماخذه السماع فيرجع الى كتب اللغة فيه

باب همزة الوصل لا تلحق اسما ليس

مصدرا لفعل يثبت في ماضيه الا قولهم اسم واست وابنة وابنم وابن وامراة وامرؤ
واثنان واثنتان وايمن قلت اعلم ان همزة الوصل تدخل على الثلاثة اما دخولها
على الاسم فعلى ضربين محصور وغير محصور اما المحصور فالعشرة التي نص عليها واما
غير المحصور فالضابط ما ذكره وهو ان يكون مصدر الفعل يثبت همزة الوصل في ماضيه
اما العشرة المذكورة فقد بنوا اوايلها على السكون فلم يكن بد من الحاق همزة الوصل توصلا
الى النطق باولها الساكن اما اسم فاصله سمو عند البصريين فعوضوا من الواو في اخره
الهمزة في اوله وهو من سما يسمو كان الاسم لدلالته على المسمى قد علا عليه ولهذا يقال
اندرج هذا المعنى تحت هذا الاسم فكان كالطابع على المسمى ولما حذفوا لامه صرفوه على
خمس لغات سم وسم بالضم والكسر واسم بضم الهمزة وكسرها وسمى مثل هدى وهو عند
الكوفيين من وسم ففاؤه محذوفة وحجة البصريين التصغير والتكسير وتصريف الفعل
والتعويض في اوله واما است فاصله ستة فلما حذفت منه الها عوض منها همزة
الوصل وقد يقال فيه ست من غير عوض وقد تحذف تاوه فيقال سه واما ابن اصله بنو
حذفت اللام من اخره وعوض الهمزة من اوله ومونثه ابنة وزاد عليه الميم فقال
ابنم كما يزاد في ستهم للتوكيد وفي زرقم ولما كانت ضمة نونه تابعة لضمة الميم الاعرابية
لم يضم لها همزة الوصل واما امرؤ ومونثه امراة فدخلته همزة الوصل وان لم يحذف منه
شي لان الهمزة فيه معرضة للتخفيف والتسهيل فكانهم توهموا ذلك فيها فجبروه بهمزة
الوصل واما اثنان ومونثه اثنتان فحذفت لامه واصله ثنيان من ثنيت الشي على
الشي عطفته واما ايمن فلحقته همزة الوصل على خلاف فيها لما لحقه من التغيير والحذف
حتى ان من جملة لغاته التكلم بحرف واحد فقط وعند بعضهم همزته قطع وهو جمع

يمين لكن وصلوها لكثرة الاستعمال قال الجرجاني لو قيل ان همزة افعل حذفت حذفنا
حتى سكن اول الكلمة فلما اريد الابتدا بها جي بهمزة الوصل لكان قولا وقد ذكرنا
لغاته في باب القسم قال سيبويه جميع هذه الالفات مكسورة في الابتدا وان كان
الثالث مضموما لانها لا تثبت في كل حال قال السيرافي انما دخلت هذه الاسما الفات
الوصل لانها معتلة تسقط اواخرها للاعتلال فسكن اوايلها لتكون الالفات عوضا مما
سقط منها وقيل دخلت عليها تشبيها لدخولها في الافعال لان هذه الاسما تتضمن الاضافة
كما تتضمن الفعل الفاعل ولحقها الحذف كما يلحق الفعل فسكنت اوايلها كما سكن اول الفعل
واما الضرب الثاني فهي مصادر تسعة افعال سبعة ثلاثية في الاصل واثنان رباعيان
اما الثلاثية فهي انفعلت نحو انطلقت انطلاقا وافعللت افعلالا نحو احمررت احمرارا
وافعنللت نحو اقعنسست اقعنساسا وافتعلت نحو اقتدرت اقتدارا واستفعلت نحو
استخرجت استخراجا وافعاللت نحو احماررت احميرارا وافعوعلت نحو اعلوطت اعلواطا
والرباعيان نحو احرنجمت احرنجاما واقشعررت اقشعرارا فهذه المصادر هي التي يلحقها همزة
الوصل لالحاقها لافعالها اذ كان المصدر يتبع الفعل في الاعلال والتصحيح طلبا للتشاكل و
الهمزة فيها مكسورة كما كانت في افعالها ولا تضم وان ضمت في افعالها في نحو اقتدر عليه
اقتدارا وانطلق به لفقدان الموجب للضم قال ولا الحرف الا في نحو الغلام قلت همزة
الوصل لم تلحق الحروف الا لام التعريف وحده على خلاف فيه اهي همزة وصل ام قطع وقد ذكرنا
ذلك في باب النعت وذكرنا علة فتحها عند من جعلها للوصل قال ولا الفعل الثلاثي غير المزيد
فيه الا في نحو افعل امرا ولا الرباعي البتة قلت اصل الحاق همزة الوصل انما هو الفعل لانه
الذي يعرض فيه ما يوجب سكون اوله فيحتاج الى همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن لان
الثلاثي المجرد اذا دخله حرف المضارعة توالت فيه اربع متحركات فسكن الثاني للتخفيف فعند
الامر به تحذف حرف المضارعة فبقي الاول ساكنا والافعال التي يلحقها همزة الوصل صنفان
الافعال التسعة التي ذكرناها في الماضي والامر فيها للمواجه نحو انطلق واقتدر واحمر
الثاني فعل الامر من الثلاثي المجرد نحو اضرب واقتل ولا تدخل الرباعي اصلا لان ثاني
مضارعه متحرك في الاصل نحو يكرم فان اصله يؤكرم او في اللفظ نحو يدحرج والماضي منه
ايضا متحرك الاول وقد جاءت في فعلين مغيرين وهما تفاعل وتفعل نحو تدارا اذا ادغمت
قلت ادارا لما سكنت التا للادغام احتيج الى همزة الوصل ولذلك ازين والاصل تزين فهذه
مواضع همزة الوصل وانما لقب همزة وصل لحذفها فيه وقد كان اللايق ان يلقب همزة
الابتدا لانها له سيقت ولانها انما تثبت في الابتدا وحالة الثبوت اشرف من حالة العدم
لكنهم سموها همزة الوصل من حيث انها وصلة الى النطق بالساكن ومن احكامها انها لا
تثبت في غير الابتدا واثباتها في الوصل لحن ويجوز في الضرورة على قبح كقوله اذا جاوز
الاثنين سر فانه ومنها ان حقها ان تكون مكسورة وانما تضم للاتباع وان فتحت
فللتنبيه على ان دخولها هنالك غير اصيل وللجمهور على ان اصلها السكون لان زيادتها
ساكنة اقرب الى الاصل لما فيه من تقليل الزيادة وقال الجرجاني من المحال ان يعمد
الى حرف ساكن فيوتى به للتخلص من الساكن ويلزم على هذا ان يوتى بحركة الا الضرورة

وكلام سيبويه يدل على انها متحركة في الاصل فانه قال فقدمت الزيادة متحركة لتصل الى
التكلم بها باب ——— المتضمن للحرف ما ادى معناه
قلت هذا الباب يشتمل على ذكر اسباب البنا والبنا في اللغة ترتيب شي على شي على وجه يثبت
وبهذا المعنى استعمله النحاة ايضا فانه عندهم لزوم اخر الكلمة طريقة واحدة ثم المبني على ضربين
اصيل في البنا كالحروف والافعال فلا يطلب لبنايه علة وضرب بناوه عارض وهي الاسما فتطلب
لبنايه علة نحوية اذ كانت تستحق الاعراب لاسميتها فالبنا فيها على خلاف مستحقها ثم هي في ذلك
على ضربين ما اطرد بناوه فلم يتكلم به الا مبنيا وضرب اعتورته حالتان الاعراب والبنا ولبنا
كل من الضربين علة اذ البنا في الحالين عارض حادث وكل حادث فلا بد له من سبب فلبنا الاسما
سبب فمن الاسباب ان يتضمن الحرف ومعنى تضمنه له ان يفيد من الاستفهام مثلا ما يفيده الحرف
الموضوع لذلك نحو اين وكيف ومن فلما ادت معنى الحرف نزلت منزلة الحرف في البنا فنبت لبنايه
وجعل البنا علامة على التضمن قال والمشبه له ما افتقر الى غيره في افهام معناه قلت السبب الثاني
ان يشارك الاسم الحرف في عدم استقلاله وافتقاره الى غيره كالموصولات والمضمرات فانها تفتقر
في افهام معناها الى ما يوضحها قال والواقع موقع المبني ما كان اسما للفعل ومنادى قلت
السبب الثالث ان يقع الاسم موقع المبني وفي موضعه وهو صنفان اسما الافعال نحو مه وصه ونزال
وشتان لانها وقعت موقع اسكت واكفف وانزل وبعد قال والمشبه لما وقع موقع المبني ما ليس
معناه افعل من باب فعال قلت هذا نحو جماد وبداد وغلاب وحذام من الاسما المعدولة التي جات
على لفظ اسم فعل الامر ولست اياه لكنها مشابهة له من ثلثة اوجه التعريف والتانيث والوزن
لفظا قال والقسم الاخر ما اضيف الى الجمل من اسما الزمان وليس هذا الاخر بواجب البنا قلت
مثاله يوم لا ينطقون وقول الشاعر على حين عاتبت المشيب على الصبا وقوله ان الجمل يدخل فيه
الفعل المضارع والماضي والمشهور من مذهب البصريين انه لا يبنى الا اذا كان صدر الجملة ماضيا
وهو الذي اختاره ابو علي واجازه غيره قال ش ذكره هذا القسم ليس بشي لان البنا في هذه عارض
عند الاضافة والباب انما هو للبنا اللازم ومنهم من يقول الاضافة الى غير متمكن مطلقا توجب
البنا زمانا كان او غيره ولهذا بني غيران نطقت ومثل في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ومنه
غلامي ودارك فعلى هذا المذهب سوا كان صدر الجملة الفعلية ماضيا او مضارعا توجب بناه
لان الاضافة ليست لنفس الفعل بل الى الجملة والجملة غير متمكنة قوله وليس هذا بواجب البنا
يعني ان الذي جوز بناوه جوز اعرابه ايضا والعلة قد تكون موجبة وقد تكون مجوزة كعلل
الامالة والادغام لحصر اسباب البنا في خمسة وهي التي ذكرها في باب الاعراب عند تفسيره
المتمكن وهذا الباب كالشرح لذلك والتفصيل له وقد زاد بعضهم ونقص اخرون قال السيرافي
لا يخرج البنا من ان يكون لمشابهة الحرف او للتعلق به او للوقوع موقع المبني او الخروج عما
عليه النظاير نحو اسما الاشارة فهذه علل بنا الاسم قال اصل البنا الوقف قلت لما ذكر اسباب
البنا اخذ يذكر هيئة اخر المبني وما بني عليه والاصل في البنا هو الوقف لانه اخف والمبني مستثقل
للزومه طريقة واحدة وايضا فالبنا ضد الاعراب واصل الاعراب ان يكون بالحركة فوجب ان
يكون مقابله بالسكون وايضا فالاصل عدم الحركة قال والحركة اما لالتقا الساكنين واما لانها
عرضة لان يبتدا بها هي فيه واما لمضارعة المتمكن واما لمضارعة ما ضارع المتمكن واما لتمكنه
في

موضع ما قلت اذا كان السكون هو الاصل في البنا فالواجب ان يستصحب الى ان يعرض ما يصد
عنه ويعارضه وذلك احد امور خمسة احدها التقا الساكنين كما في هولا وكيف واين وانما
وجب التحريك هنا لان الساكن الاول كالموقوف عليه والثاني كالمبدو به والابتدا بالساكن
محال الثاني ان يكون الحرف معرضا لان يبتدا به لفظا او حكما اما لفظا فنحو كاف التشبيه
نحو زيد كعمرو واما حكما فمثل الكاف في ضربك فان هذه الكاف لكونها ضميرا متصلا منع الابتدا
بها لكنه اسم مفعول والمفعول لا يجب ان يكون متصلا الثالث ان يضارع المتمكن فيفضل
بالحركة على ما لم يضارع نحو من عل فانه ضارع من عل المعرب قال سيبويه حركوه لانهم يقولون
من عل فيجرونه الرابع ان يضارع ما ضارع المتمكن وهو الفعل الماضي فانه ضارع المضارع
في وقوعه موقعه في نحو ان قام زيد قام عمرو ومررت برجل كتب في موضع يكتب والمضارع
يضارع الاسم المتمكن فحرك لذلك والخامس ان يكون متمكنا في بعض استعمالاته ويكون
البنا له عارضا وهو خمسة انواع اسم لا والمنادى المضموم والغايات نحو قبل وبعد والمضاف
الى يا المتكلم عند من يرى بناه والمركب لخمسة عشر فهذه حركت لان بناها عارض فارادوا
الفرق بينها وبين ما بناوه اصلي قال رحمه الله الضمة للاتباع واما لانها حركة الاصل
في الحرف واما لانها في الكلمة كالواو في نظيرتها واما للشبه بما هي فيه كذلك واما لانها
حركة لا تكون للكلمة في حال اعرابها واما لشبه الكلمة بما لا تكون له الضمة في حال الاعراب
في انها متمكنة في موضع ما قلت المبني من الاسما على حركة فيه ثلث اسولة لم بني ولم حرك ولم
اختصت حركة دون حركة وان كان من الافعال او الحروف سقط منه السوال الاول اذ اصلها
البنا فيجاب عن الاول باحد اسباب البنا المذكورة وعن الثاني باحد ما ذكرنا من الامور الخمسة
العارضة وعن الثالث بما نذكره هنا مفصلا اما الضمة فاختصاصها يكون لمعان منها الاتباع
كما في منذ ضمت الذال اتباعا لضمة الميم وكذلك رده ومنها ان يكون حركة للحرف في الاصل
مثل مذ اليوم فان الذال من مذ حرك لالتقا الساكنين بالضم لانها كانت لها قبل ان تحذف
منها ولذلك ضمة الميم في عليهم القتال قال ش ذكره هذا ايضا في البنا اللازم ليس بشي لان
التحريك هنا عارض لالتقا الساكنين ومنها ان يكون كالواو في نظيرتها كالضمة في نحن
فانها تفيد من الجمع ما تفيده الواو في نحو اشتروا الضلالة وهذا قول الزجاج فانه قال
الواو تدل على الجمع والضمة من جنسها وقال المبرد لا بل شبهت بقبل وبعد من حيث انها
لاثنين فصاعدا وقبل وبعد بعد حذف مضافيهما تعطي لشيئين فصاعدا وقال الرماني ضمت
لانها ضمير المرفوع والضمير من علامات الرفع وقال قطرب اصلها نحن فنقلت الضمة الى
النون وقيل الجمع اقوى من الواحد فحركت باقوى الحركات وقوله واما للشبه بما هي فيه
كذلك قال ش مثاله نحن اذا كان للواحد المعظم نفسه فانها تشبه نحن التي المراد بها
الجمع وقيل اراد ان الواو في لو استطعنا قد تضم حملا لها على الواو في اشتروا الضلالة التي
هي ضمير وقيل ان المراد ان الضمة في الكلمة الواحدة كالواو في تلك الكلمة نحو ضربتم فان
الضمة فيه كالواو في ضربتموا في انهما مفيدان للجمع ولذلك لو فتحت لكان لغير الجمع ومنها
ان لا يكون الضمة اعرابا للكلمة في تلك الحال كالضمة في قبل وبعد وجميع الغايات فان
هذه لو اعربت لكانت منصوبة على الظرف او مجرورة ومنها ان تشبه الكلمة بالغاية كما
لمنادى المبني فانه يشبه بقبل وبعد فان كلا منها قد يكون متمكنا في حالة اخرى وفي انه

صار غاية الصوت اى صار اخر الكلام بعد ان كان وسطا فى حالة الاضافة قال السيرافى شبه قبل وبعد با
لمنادى المفرد انه اذا نكرا واضيف اعرب وكذلك قبل وبعد وقيل ان قبل وبعد ضمت لتضمنها الاضافة وعلى هذا
لا مشبه بها المنادى من هذا الوجه قال الفتحة اما الجر وطلب التخفيف قلت مثاله اين وكيف لم يكسر
على اصل التقاء الساكنين لاجل اليا ففتح اشارا للتخفيف حيث كثر استعماله وكذلك الفعل الماضى وكذلك رُدَّ وفرَّ
قال واما للاتباع قلت مثاله يا زيد بن عمرو قال ش الواجب ان لا يذكر مثل هذا فى المبنيات لانه لم
يبن الكلمة عليه وانما هى مبنية على السكون وانما طرا عليها اجتماع المثلين كما فى اعضض او التخفيف فى
لم يلده فالفتح اسوطارى قال واما لانها حركة اقرب المتحركات قلت هذا نحو انطلق تريد
انطلقْ فقد رطلق من انطلق بقدر كتف خفف فالتقى ساكنان فحركت القاف باقرب المتحركات
وهو الطا ومثله قول الشاعر وذى ولد لم يلده ابوان فسكن اللام فالتقى ساكنان فحرك الدال
بحركة اليا قال ش هذا داخل تحت الاتباع لانه اذا حرك بحركة اقرب المتحركات اليه فقد اتبع هذه
الحركة ولا اذكر الان مثالا لما حرك باقرب المتحركات وليس اتباعا قال واما لمجاورة محلها
للالف قلت هذا نحو قوله لا تضارّ وكذلك قوله يا اسحار فى ترخيم اسحار على لغة من نوى قال ش
هذا ايضا ليس من الباب لانه ليس بلازم قال واما لشبه محلها بما فى كيف ها التانيث قلت
هذا نحو خمسة عشر وكذلك فتحه اول الاسمين من كل مركب حرك بالفتح كما فتح ما قبل ها التانيث من
نحو حمزة وطلحة قال واما للفرق بين معنيى اداة واحدة قلت مثاله فتح لام الابتدا للفرق
بينها وبين لام الجر وكذلك فتح لام المستغاث للفرق بينها وبين لام المستغاث من اجله وكذلك كاف
الخطاب قال ش مثاله انا لان الالف للوقف واصل النون السكون ففرقوا بينها وبين ان
المصدرية بان فتحت مع اداة المتكلم قال واما لانها حركة الاصل قلت مثاله فتح لام الجر مع
المضمر نحو له ولك عند من يرى ان اصل لام الجر الفتح كواو العطف وفايه وانما كسرت مع الظاهر
للفرق بين معنيين ومنه على مذهب المؤلف فتحه يا مضارّ فى ترخيم مضار اسم المفعول اذا سمى
به على لغة من نوى المحذوف قال رحمه الله الكسرة اما الجر والتقاء الساكنين اى لانها لا توهم
الاعراب قلت اذا كان الموجب للتحريك التقاء الساكنين ولم يعرض هناك ما يمنع فالاصل هو ان
حرك بالكسر نحو قم الليل واحذر الله تعالى ومعنى لا توهم الاعراب انه قد تقرر ان الفعل لا يعرب
بالجر فاذا وجدت فيه الكسرة لم يشك فى انها حركة بناسبه لا اعرابيه اما الضم والفتح الاعرابان
فيدخلان على الفعل وحاصل هذا راجع الى انه لا يلبس الكسر فى الفعل ثم حمل الاسم والحرف عليه فى
ذلك وانما جعل الفعل اصلا فى هذا لانه الذى يكثر فيه التقاء الساكنين لسكون اخره بالجزم او البنا
قال ش الكسر لا تكون اعرابا الا مع التنوين او ما يقوم مقامه من الف ولام او اضافة وقيل
حرك بالكسر لان الضمة ثقيلة والفتحة قريبة من السكون المهروب عنه والكسرة متوسطة فجعلت
اصلا فى تحريك التقاء الساكنين وقيل قصد بكسر الفعل ان يكمل له الحركات اذ كان الضم والفتح يدخله
اعرابا قال او حملا على المقابل قلت هذا عوض اخر فى اختصاص الكسر وقد اختلفت النسخ ففى
نسخه هكذا حملا على المقابل ومعنى ان المجزوم نحو لم يضرب الرجل حرك بالكسر حملا على اضرب الرجل
لان الجزم اعراب والثانى بنا والاعراب مقابل البنا لا محالة وفى نسخه على مقابل المقابل ومعنى
ان الكسر مقابل الجر والجر مقابل للجزم فحرك لم يضرب الرجل بالكسر حملا على الجر الذى هو مقابل
الجزم وفى نسخه حملا على مقابل مقابل المقابل ومعناه ان الكسر مقابل الجر والجر مقابل الجزم والجزم
مقابل الوقف لكون الاول اعرابا والثانى بنا ويعنى ان الكسر مقابل الجر الذى هو مقابل الجزم

الجزم الذى هو مقابل للوقف قال ش يعنى نحو اضرب الرجل فانه حمل السكون فيه على الكسر الذى هو مقابل
الجر الذى هو مقابل للجزم والجزم مقابل السكون الذى هو الوقف وقد تقدم مقابلة الكسر للجر من
حيث ان الاول بغير عامل والثانى بعامل وتقدم ايضا مقابلة الجر للجزم من حيث ان عامله لا يفيد
معنى الا فيه فجعل هذه مقابلة واما مقابلة الجزم للسكون الذى هو الوقف فلان الاول بعامل
والثانى بغير عامل قال رحمه الله واما اشعارا بالتانيث قلت مثاله حذام وقطام ومنه انتِ
وضربكِ ونحوهما قال واما للاتباع قلت يعنى مثل فتح على من يقول عض بالفتح ورد بالضم
قال واما لمجانسة العمل قلت مثاله الكسرة فى لام الجر وبايه وانما فتحت مع المضمر على هذا
القول لانه لم يظهر فيه الجر لفظا فلم يصح وجود المجانسة لفظا وعلى القول الاخر ان اصلها الفتح
وكان المضمر يرد الشى الى اصله قال واما لمجانسة مقابل العمل قلت مثاله كسر لام الامر من نحو
ليضرب فانه كسر حملا على مقابله عمله وهو الجر فان عمله الجزم ومقابل الجزم الجر قال واما للفرق
بين اداتين قلت هى الكسرة فى لك للفرق بين المونث والمذكر فان لك تستعمل فيهما فتكسر فى المونث
للفرق قال واما لانها حركة الاصل قلت مثاله يا مضار مرخما وهو اسم فاعل واصله مضارِر وقلما
رخم على لغة من نوى المحذوف وكانت الرا قد سكنت للادغام فلما زال الادغام حذف المدغم فيه
حركت الرا بالكسر الذى كان لها قبل الادغام قال ش ومنه ايضا عض الطرف على مذهب الاكثر
وهم المتبعون ومن يفتح لا راعى الاصل فى غض الطرف وهذا المثال ليس من الباب على ما تقدم

باب ———— سل واحدا فاثنين فجماعة مذكرا
ومؤنثا عن واحد فاثنين فجماعة مذكرا او مؤنثا فى المراتب الست قلت هذا الباب لقب فى الكتب
بباب المخاطبة فيجعل فيه ذا المسؤل عنه لانه وان كان يشار به الى الحاضر لكنه لما توجه السؤال
بعد ذا حتى صار كالغايب والمخاطب ينبه عليه وللحضور باق فيهما مع الخطاب فالمخاطب هو الذى
ياخذ معك فى حديث المشار اليه الحاضر والمنزل منزلته والخطاب غير للحضور اذ حضرك من تخاطبه
كما اذا حضرك جماعة ولم تكلم الا واحدا منهم ويلحق الكاف مع ذا للمخاطب وهو حرف فتقول ايضا ذاك و
الذى يدل على انه حرف انه لو كان اسما لكان مجرورا الموضع وذلك ممتنع لان ذا لا يضاف ولان النون
يثبت معها فى ذانك ولان الالف واللام تدخل عليها فى قولك النجاءك فالكاف حرف كالتا فى انت
وتتصرف تصرف المخاطب مذكرا ومؤنثا ومثنى ومجموعا كالتا والصحيح انها فى الجميع حروف وصيغ
مختلفة موجلة الخطاب شبهه بصيغ المضمرات وكذلك اليا والها فى اياى واياه وان ثنيت وجمعت
وقيل ثنيت وجمعت نظروا الى اصلها فانها فى الاصل ضماير ثم نقلت الى الحرفيه وترك لها بعض احكام الاسم
وهذا فاسد فان الصحيح ان الضماير ايضا لا تثنى ولا تجمع قال ابن بابشاذ ولما بطلت الاسمية
فيها جاز ان يقع فى خطاب الملوك لانهم لم يخاطبوا باسمايهم فتقول قد كان ذلك ايها الامير ولا تقول
ملك لك وعد التا نعنى اليا فى تذهبين من جملة حروف الخطاب وقال الفرا ارايتك يستعمل على وجهين
احدهما ان يكون بمعنى حسبتك فتعديها الى ضمير المخاطب وموضع التا رفع والكاف نصب وتثنى
وتجمع فتقول ارايتكما منطلقين وارايتكن منطلقات الثانى ان تقول ارايتك زيدا ما فعل على
معنى اخبرك عن زيد ما فعل فتثنى الكاف وتجمعه والتا على حالها مفردة اكتفا بتثنيه الكاف وجمعه
وزيد مفعول اول والجملة بعده مفعول ثان والكاف للخطاب لا غير ثم المسؤل عنه اما ان يكون
مفردا او مثنى او مجموعا وكل منها اما ان يكون مذكرا او مؤنثا وكذلك المخاطب فتجتمع من ضرب
ستة فى ستة ستة وثلاثون صورة فان سالت رجلا عن رجل قلت كيف ذاك الرجل يا رجل فذا المسؤل

عنه وهو مبتدا وكيف الخبر والكاف للخطاب وهو المسؤل وان سالت امراة عن امراة قلت كيف
تلك المراة يا امراة وان خالفت بينهما قلت كيف ذلك الرجل يا امراة اتيت بذلك لان المسؤل عنه
مذكر وكسرت الكاف لانك تخاطب امراة وهكذا مثنى وجمعا متفقين ومختلفين ولما كانت اسما
الاشارة ليست الا خمسة اخط بسبب التداخل من الستة والثلاثين صورة فتبقى مبلغ هذه الصور
خمسة وعشرين فباعتبار اللفظ هي خمس وعشرون وباعتبار من يقع عليه هي ست وثلاثون وقد
اشار المؤلف الى تعدادها حيث قال سل واحدا فاثنين فجماعة فهذه ثلثة احوال ثم قال مذكرا
ومؤنثا فهي ستة لحوال المسؤل ثم قال عن واحد فاثنين فجماعة فهذه ثلثة احوال اخرى للمسؤل
عنه مذكرا ومؤنثا يعني في كل واحد من الثلاث فهي ستة للمسؤل عنه فيرتفع من الجميع ما قلنا
وقوله في المراتب الثلاث يعني الدنيا والقصوى والوسطى على ما ذكر في اسما الاشارة فتقول في المذكر
كيف هذا الرجل وفي المتوسط كيف ذاك وفي البعيد كيف ذلك الرجل قال رحمه الله ويجوز ان
يفرد الكاف وانت تخاطب غير الواحد قلت المشهور الذي هو الاصل تصرف الكاف بتصرف المخاطب
مثنى وجمعا ليكون اللفظ مطابقا للمعنى وقد سطر فيه لكون الكاف حرفا فلا يقبل التصرف
وتناول المثنى والمجموع بالمخاطب مفرد في مقام التثنيه والجمع قال تعالى ذلك ادنى الا تعولوا
وقال ذلك يوعظ به من كان منكم وقيل الافراد في الاثنين على بابه لان المخاطب في الاثنين هو
محمد صلى الله عليه وسلم ـــــــــ باب ـــــــــ يعرف ان الالف في اخر
الاسم منقلبة عن يا بالتثنية والجمع بالالف والتا قلت هذا الباب ينفع في باب الامالة
والخط ايضا وما ذكره لا يتقرر الا في الثلاثي المجرد اما المزيد فيه فلا فاذا الالف ترد الى اصلها
في التثنيه فان كان قد انقلبت عن يا ردت اليها فظهرت فيه فيستدل على ان الالف
في فتى عن اليا بقولهم في التثنيه فتيان وانها عن الوا وبقولهم عصوان وهذا لا يتم الا بمعرفة كيفية
التثنيه نقلا عن ائمة اللغة وربما يسمع فيه الامران فيترتب عليه الخلاف في الالف كما في دم فمن
قال ان اصله دما مقصور وهو قول الاكثر فيما حكاه الزجاج فحاء في تثنيته دموان قال فلو
لعمري في الوغاد موانها وجاء فيه اليا في قول الاخر جرى الدميان بالخبر اليقين
واما الجمع بالالف والتا فان الالف فيه يرد ايضا الى اصلها في الثلاثي فلذلك تقول في قناة
قنوات وفي فتاة فتيات وقطوات في القطا قال ولكونها رابعة فصاعدا قلت الواو متى
وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت يا في الفعل والاسم فلذلك تقول اغزيت وغازيت
وفي الاسم مغزيان وملهيان ومصطفيان وانما قلبت في الماضي لاعلالها اليها في المضارع
لانكسار ما قبلها في قولك يغزي ويغازي وقلب في الاسم حملا على الماضي لتتوافق الاصول والفروع
واما مذروان فانما لم تقلب واوه لانه بني على التثنيه اذ لا يفرد واحده فيقال مذرى قال
ويكون وسط الاسم اداؤه واوا قلت متى كان فا الفعل واوا كان لامها يا فاليا تتاخروا بداعي
الواو من غيره عكس قال سيبويه ليس في الكلام مثل حيوت وقد جاء في اليا يديت وجاء
في اسم مكان فاليا تقع فا وعينا معا وفا ولاما معا ولا كذلك الواو وفي هذا نوع من الاعتدال
لان اليا اخف والنطق باخر الكلمة اشق فبدوا بالاثقل الواو في الحيوان بدل عن اليا و
الاصل حييان بيا على ما قلنا وقد شذت الواو فجا فاؤها ولامها واوا والفها عند الاخفش
من الواو ايضا فهو من ضعف الواو كما ان حييت من اليا وحجتهم انهم يقولون لو وت كافا
ودولت دالا وايضا قالوا واخت اليا دال اليا من اليا ات فلذلك الواو من الواوات وعند غيره

من اليا فرارا من اجتماع الواوات ولتحمل ذلك في اليا لخفتها فالالف في الوغى والوحى منقلبة عن
يا لكون الفا فيها واوا فكتب باليا وكذلك الكوى والهوى الالف عن اليا لكون العين واوا والفعل الاسم
في هذا سوا قال وبتصريف الفعل منه قلت عرف كون الالف في عصا عن الواو بقولهم عصوت بها
اعصا وفي رحى من اليا بقولهم رحيت بالرحى وبالهوى عن اليا بقولهم هديت وفي قفا من الواو بقولهم قفوتا
قال رحمه الله فان عدم ذلك فالامالة قلت كون الالف في متى وبلى عن اليا سماع الامالة فيها
فعلى هذا لو ثنيت لقلت متيان وبليان ولو صرفت الفعل من جبلى لقلت حبليت لاجل الامالة قال
وفي اخر الفعل الماضي بما ذكر سوى الامالة وسوى ما تفرد به الاسما من ذلك قلت استثنى الامالة لان
الفعل قد يمال منه ما كان من الواو نحو دعا وغزا لان الالف قد تصير يا في مثل دعي وغزي فلما كانت
الامالة توجد في ذوات الواو من الثلاثي لم تدل الامالة فيه على اليا ومن ذلك خاف ابيل لقولك خفت
واما قوله وسوى ما تفرد به الاسما فعنى به التثنيه والجمع بالالف والتا فاذا الذي يعرف به كونها من
اليا في الفعل كونها رابعة فصاعدا اوكون فايه او عينه واوا او بالرد الى المضارع اذا كان على فعل بالفتح
وبالحاق علامة التثنيه والجمع على ما ياتي قال وبالفعل والفعلة مصدرين قلت يظهر كون الالف
عن واو في غزا بقولك في المصدر غزا غزوا وغزوة وعن اليا بقولك رمى رميا ورمية قال ويختص فعل
منه بان ذلك يعرف فيه بالمضارع عاريا عن العلامة قلت فعل بفتح العين اذا كان من ذوات اليا
لا ياتي الا على يفعل بكسر العين نحو رمى يرمي وهوى يهوي وباع يبيع وان كان من الواو جا مضارعه على
يفعل بالضم واما ابى يابى فليس باصل وانما جا لاجل حرف الحلق في اوله وقوله عاريا عن العلامة
يعني عن علامة التثنيه والجمع قال رحمه الله وبالحاق علامة التثنيه وجمع المؤنث فيه او في المضارع
قلت هذا كقولك رميا ودعوا فتميز ذوات الواو عن ذوات اليا باتصال ضمير المثنى او علامته في
الماضي ويستويان في الجمع المذكر فانك تقول دعوا ورموا وانما يظهر الفرق في جمع المؤنث نحو رمين
وغزون او في المضارع نحو يرمين ويغزون قال ش قوله يختص به الفعل من ذلك يعني مما يعرف به كونه
من الواو او من اليا ومعنى اختصاصه به انها علامات في نفس الفعل لا في غيره بخلاف الفعل والفعلة التي
هي علامات في غير الفعل واما العاري عن العلامة فنحو يغزو ويرمي وفي المضارع عند لحاق علامة
التثنية والجمع يغزوان ويرميان ويغزون ويرمين باب ـــــــــ
قال الهجا على قسمين قياسي واصطلاحي قلت انما ادرج المتاخرون الهجا في علم النحو من حيث ان الخط
دال على اللفظ بالاصطلاح كما ان اللفظ دال على المعنى كذلك فلما كان بينه وبين اللفظ الذي هو موضوع
علم النحو علاقة تعرضوا له في كتب النحو والجزولي تبع في ذلك الزجاجي وربما كان اللحن في الخط
اقبح منه في اللفظ لبقايه وعدم اللفظ في الحال قال فالقياسي ان يطابق اللفظ الخط وهو
للسمع او يكون على اصل الكلمة والاصطلاحي عكسه وهو لراي العين قلت الخط كالقالب للفظ كما ان
اللفظ كالقالب للمعنى فحقه اذا ان يكون مطابقا له من غير زيادة ولا نقصان وهذا هو القياسي وهو
ان يكون الحرف خطا في مقابلة الحرف لفظا وان شيت ان تقول ان يكون الكتابة على اصل الكلمة
فكان القياسي له تغييران وهذا هو الاصل وبه اخذ العروضيون فلا يكتبون من الحروف الا ما يقع التلفظ
به فيكتبون الرحمان اررحمان لان اللفظ لا يكون الا بما يثبت لان لام التعريف قلبت را للادغام و
كتبت في الخط على الاظهار باللام على اصلها فعلى التفسير الثاني تكون هذه الكتابة قياسيه وعلى الاول
لا تكون قياسية لانها مخالفة للفظ وهو للسمع اي من حظ السمع اي تكون الكتابة على ما يسمع لفظا و
كذلك يكتب حارثا بلا الف لان المسموع كذلك واما الاصطلاحي فهو الذي يقع فيه مخالفة ما بين الخط

واللفظ وذلك اما بزيادة او نقصان او تبديل لفظ بلفظ فتكون المكتوب غير المسموع كما يكتب الرحمان
باللام والمسموع منه راء ولذلك يكتب حارثا بغير الف والمسموع بالالف وهذا من خط العين اي من لم يبصر
الخط ولم ينظر اليه لا يقف على المخالفة وكذلك يكتب عمرو بالواو وان لم يلفظ بها والخطا يتصور في
النوعين اما في الاول فكما لو كتبت بالضاد ما هو بالظا في اللفظ او بالعكس واما في الثاني
فبان خالف الاصطلاح الذي رسموه بان يكتب مثلا الرحمن بالف وراء فان الاصطلاح على
خلاف هذا قال ويكون بزيادة وهو اما للفرق بين مشتبهين واما لتخالف اللفظ بقطعه
تلك التغيير الواقع في الخط المخالف للفظ لا يخرج عن اربعة اقسام الزيادة والنقصان والابدال
والقطع والوصل الاول الزيادة وقد ذكر لها فايدتين الاولى الفرق وليعلم ان المزيد في الخط هي حروف
المد واللين اذ كانت تلحق بالزيادة على ما عرف وها السكت مما يزاد ايضا اما الواو فقد زيدت
في عمرو للفرق بينه وبين عمر وانما خص عمرو بالزيادة دون عمر مع ان الفرق كان يحصل لانه
اخف لفظا ولم ترد الالف لانه كان يشتبه بالمنصوب ولا اليا لانه كان يلتبس بالمضاف الى يا المتكلم
فلم يبق الا الواو ومن زيادة الواو اولئك زيد فيه الواو للفرق بينه وبين اليك ومن ذلك زيادتها
في يا اوخي المصغر للفرق بينه وبين المكبر واما الالف فقد زيدت في مائة للفرق بينها وبين منه
او منها ومنها زيادتها بعد واو الجمع من نحو ركبوا وذهبوا للفرق بينها وبين الواو الاصلية من نحو
يدعو ويغزو واما اليا فقد زيدت في مواضع من خط المصحف فزيدت في قوله تعالى والسما بنيناها
بايد وكذلك بايكم المفتون وهذا لا يقاس عليه اذ لم يظهر لنا فايدة الزيادة وعلتها واما الها
فتزاد في الفعل الذي بقي بعد الحذف على حرف من نحو قه وشه ولعله هو الذي عنى بقوله بين مبدا
اللفظ ومقطعه اي لا بد من حرف يبتدا به وآخر يوقف عليه فتخالف البداية النهاية ولحاقها
هنا واجب لكن هذه العلة صالحة لتعليل اللفظ لا لتعليل الخط فان دخل حرف عطف او وصل
بالمفعول او بقي اكثر من حرف لم يجب زيادة الها قال رحمه الله ونقصان وهو اما لامن اللبس
في الكلمة واما لكثرة الاستعمال واما للتخفيف واما لان الكلمة مع ما انضم اليها كالشي الواحد و
اما للفرق بين معنى لفظ مشترك واما لتغيير حرف اشارة للتفخيم تلك النقصان الحذف
ايضا لم يقع الا في حروف المد واللين فمن ذلك حذف الالف من بسم الله لكثرة الاستعمال ولذلك
لا يحذف من نحو باسم ربك لانه لم يكثر كثرة الاول ومن ذلك حذف الالف من لفظ الله تعالى لكثرة
الاستعمال ايضا وقيل للفرق بينه وبين اللات عند من يقف بالها ومن ذلك حذف الالف من الرحمن
ومن ابن اذا وقع بين علمين صفة وكذلك قولك هذا للرجل وللرجل خير من المراة ولله الروح
يتوب بعبده وهذا مما حذف للتخفيف ولذلك لو اجتمع ثلث لامات فانك تحذف احداها مع الف
الوصل نحو لله الامر من قبل وللذي وللتي ويكتب الليل واللحم بلامين الا الذي والتي والذين فانها
تكتب بلام واحدة لكثرة الاستعمال مع امن الالباس وكذلك تحذف الالف من دراهم في قولك ثلثة
دراهم وهكذا الى العشرة لانه قد علم ان هذا العدد لا يضاف الا الى جمع وكذلك تحذف من الثلاث
اذا جرت صفة او مضافة نحو عندي ثلث جوار وجوار ثلث وتحذفها من نحو الحرث والقسم العلمين
فان لم يكونا علمين لم تحذف منه شي وكذلك لو قلت حارث بغير الف ولام لم تحذف ايضا الا انهم
قد حذفوا من صلح وخلد علمين والكنية مثل العلم وتحذف ايضا من اسحق وابرهيم وسلمن وهرون
وعثمان ومعوية لامن اللبس مع كثرة الاستعمال ولم تحذفوها من اسرافيل وميكايل وداود لان
كان القياس بعض التنوين وكان هذه لم يكثر استعمالها كثرة الاول وكذلك تحذف الالف من السموات

والصلوات

والصلوات ومن ذلك هذا وهولا وهذين وهانتم وهو الذي عنى بقوله لان الكلمة مع ما انضم اليها
كالشي الواحد لان ها التي للتنبيه قد اختلطت مع ذا واما حذف الواو فنحو رؤس وطاوس وداود
ويستهزون لان الالف اذا حذفت فالواو اولى ولا تحذف من ذو ومال لئلا يلتبس بالمفرد وكذلك يكتب
شووا وطووا بواوين لان لام الكلمة قد حذفت ومن ذلك حذف اليا في مستهزين ولا تحذف من
المثنى واما ما حذف للفرق بين معنيي لفظ واحد مشترك فنحو حذف الالف من ما الاستفهامية
اذا دخل عليها حرف من حروف الجر نحو لم وبم للفرق بينها وبين ما اذا كانت بمعنى الذي وكان
الحذف من الاستفهامية اولى لان الفها وقعت طرفا بخلاف الموصولة فانها تقع حشوا للزوم الصلة
والحذف والتغيير بالاطراف اولى لما عرف غير مرة واما ما حذف لتغيير حرف اشارة للتفخيم
فيشبه ان يكون لها الله ذا فان هذا مما غير فيه حرف الاشارة بان يفصل من ها وذا باسم
الله تعالى والاصل والله للامر هذا فحذفوا اللام ثم المبتدا فبقي والله هذا ثم اسقطوا واو القسم
وقدموا ها عوضا من واو القسم لكن هذا التغيير ايضا في اللفظ والكلام في الخط واما
الابدال فمن ذلك ابدال اليا من الالف في الخط تنبيها على الاصل ثم ما فيه الالف اما اسم واما غير
اسم والاسم اما معرب او غير معرب فالمبني يكتب بالالف من نحو ما وذا وكذلك الحروف من نحو
لا ولولا ولوما وهلا لان تغيير الخط انما كان ليدل على جواز الامالة وهذه لا تمال واما
المعرب فاما ثلاثي او اكثر فان زاد على الثلاثة كتب باليا لا غير من غير نظر اليه الى اصل
الالف الا ان يكون قبل الفه يا من نحو العليا والدنيا فانه يكتب بالالف كراهية اليائين وكتبوا
يحيى العلم باليا على الاصل وكذلك ريا اسم المراة فاما يحيا الفعل فانه يكتب بالالف على
الاصل والمعرب الثلاثي ينظر الى اصله فان كان من ذوات اليا كتب باليا تنبيها على اصل الالف
وعلى جواز الامالة نحو الهوى والهدى وان كان من ذوات الواو كتب بالالف نحو القفا و
العصا واما الفعل فيجوز ان يكتب كله بالالف ويجوز ان يجرى مجرى الاسما في التفصيل المذكور
وذلك لان الفعل قد يمال وان كان من ذوات الواو نحو دعا وغزا بخلاف الاسما فالاسم
اولى بالتفصيل من الفعل ومهما اتصل المقصور بالمضمر كتب بالالف من نحو رماه وعصاه و
احداها ثلاثيا كان او زايدا لان الالف صارت حشوا والالف اذا كانت حشوا لا تعوض
لها واما المنقوص فالمنصوب المنون منه بالالف لا غير واما غير المنصوب المنون
فالمختار كتبه بغير يا لان الوقف عليه بالسكون في الاشهر ومن وقف باليا ينبغي ان يكتبه
باليا وان كان باللام فاليا لا غير نحو القاضي والداعي واما الوصل والقطع فانك تكتب فيم
وعم موصولا في الاستفهام ومفصولا في الخبر وكذلك تكتب بلا مفصولا وانما موصولا اذا كانت
ما كافة وكذلك كلما وانما فان كانت موصولة فاكتبها مفصولة نحو كل ما تاتيه حسن وان
ما عند الله هو خير وتكتب اريد الا تذهب والا تذهب اذهب بالادغام لان عملها ولا عملها
والمخففة من الثقيلة تكتب مفصولة نحو قوله تعالى ان لا يقدرون وتكتب ممن ومم بالوصل
وقد شذت اشيا في خط المصحف فيجوز ان يتبع في ذلك ويجوز ان يجرى على القياس كما
كتب الصلوة والزكوة بالواو ويحتمل ان يكون هذا للفرق بين ذوات الواو واليا و
قد بقي من باب الهجا احكام صورة الهمزة نذكرها في اثنا تخفيف الهمزة ان شا الله تعالى

باب ———— تخفيف الهمزة الساكنة تقلبها
الى مجانس الحركة التي قبلها تلك التخفيف لغة قريش واكثر اهل الحجاز لاستثقالها اذ مخرجها

من اقصى الحلق تشبه التهوع وقيس وتميم حققها كغيرها من الحروف وهو الاصل والقياس والتخفيف استحسان
ولا تخفف مبتداة الا ان تلقى حركتها على ما قبلها من الساكن ثم تسقط نحو من ابن وان كانت همزة وصل
سقطت عند الاتصال ولا تكتب مبتداة الا بالالف على كل حال باى حركة تحركت ثم تخفيفها على ضربين
مقيس وغير مقيس فالمقيس الاثنين والبدل والحذف بعد القا حركتها على ما قبلها وغير المقيس
الحذف من غير القا والاصل من الثلاثة التليين لانه حصل الغرض مع استبقايها فى الجملة ثم اما
ان تكون ساكنة او متحركة فالساكنة يدبرها حركة ما قبلها اذ ليست لها فى نفسها حركة فان كان
قبلها فتحة ابدلت الفا نحو فاس وراس وان كان قبلها ضمة قلبت واوا نحو يوتون يومنون
وان كانت كسرة قلبت يا نحو بير وذيب والتسهيل هنا بالبدل لا غير وسوا كانت مع الحركة فى
كلمة او كلمتين نحو الذى اوتمن ومنهم من يقول ايذن لى والى الهدى ايتنا ولم يجز جعلها بين بين
لان ذلك انما يكون فى المتحركة والحذف ايضا بعيد فلم يبق الا البدل قال رحمه الله والمتحركة
الساكن ما قبلها وليس لمجرد المد واللين بالقا حركتها على ما قبلها وحذفها فى الاشهر قلت المتحركة
اما ان سكن ما قبلها واما ان تحرك فان سكن فلا تخلو من ان يكون حرفا صحيحا او لا يكون
فان كان فالتسهيل القياسى بالقا حركتها على ذلك الساكن وحذفها نحو مسلة والخب وكذلك
لو كان الساكن من كلمة اخرى نحو من ابوك ومن ابلك وان كان معتلا بالياء والواو فلا تخلو اما
ان يكون اصليين او زايدين فان كانا اصليين القيت حركتها ايضا على ما قبلها نحو جيل وكذلك
جوبة فى جوبة وهى الكوة الفحمة ومثال الكلمتين ابوايوب يقول ابويوب وذوامرهم يقول
ذومرهم واما الزايدة فلا تخلو اما ان يكون لمعنى او لا لمعنى فان كان الاول فكلمة حكم
الاصليتين نحو اتبعى امره يقول اتبعى مره وقاضو ابيك فى قاضوا ابيك لانها لما كانت لمعنى جرت
مجرى الاصلية والتخفيف فى هذا كله بالقا حركتها على الساكن اما نقل حركتها فلتكون دالة
عليها واما حذفها فلانها لو بقيت ساكنة لم حصل مقصود من التخفيف اذ الهمزة الساكنة اثقل من
المتحركة ولذلك سهل ابو عمرو الساكنة ولم يسهل المتحركة واستظهر بقوله فى الاشهر على لغة من
يقول المراة والكماة فيبدل بعد النقل قال سيبويه ولم يبدلوا كراهة ان يدخلوا فى بنات
اليا والواو اللتين هما لامان يعنى لم يقولوا الخبو والخبى اما نحو الكماة والمراة فلانه
لما نقلت الحركة بقيت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فاشبهت همزة راس وفاس فابدلت الفا
وعلى هذا يكتب الهمزة على هذه اللغة بالالف ومن يسقطها عند النقل لم يجعل لها صورة فى
الخط قال الزجاج الا اذا اتصل بها ضمير فانه يثبت لها صورة فى الخط فيكتب واوا مع الضمة
نحو هذا جزوك ويا مع الكسرة نحو جزيك والف مع الفتحة نحو اخذت جزاك والصحيح انها تستوى
مع الساكنة فلا يجعل لها صورة وانما تثبت لها صورة اذا سهلت بين بين او تبدل اما اذا
حذفت فلا قال رحمه الله وان كانت لمجرد المد واللين بقلبها اليه وادغامها فيما
اليه انقلبت الا ان يكون الفا فانها بعده بين بين قلت وان كان الساكن الذى قبلها
يا او واو مدتين من يدتين او ما يشبه المدة كيا التصغير قلبت اليه وادغم فيها الفولك
خطية ومقروة وافيس ويا التصغير اجريت مجرى حروف المد واللين لانها لا تتحرك
بحال كالف التكسير قال السيرافى وانما كرهوا القا حركة الهمزة هنا لانهم شبهوها با
لالف لاشتراكها فى المد وقوله لمجرد المد واللين يعنى ان يزاد لمجرد بنا الكلمة قال
كان ينبغى له ان يزيد او ما هو فى حكم المجرد ليدخل فيه يا التصغير فان حكم بالمصغر حكم

حكم مجرد المد واللين والجامع بينهما ان كل واحد منهما موضوع على ان لا تحرك
وقد التزموا التخفيف فى النبى والنبوة لكثرة دورهما على السنتهم قال سيبويه قالوا النبى
والبرية فالزموها البدل وقد بلغنا ان قوما من اهل التحقيق حققوها ايضا وذلك قليل وان
كان ذلك الساكن الفا نحو سال وتساول وقايل وهباءة جعلت بين بين لان الالف لا تدغم
فلو ابدلت لزم ادغام الالف فيها ولم تحذف ايضا لان التسهيل اقرب قال سيبويه لا تجعل
الهمزة بين بين الا فى موضع يقع موقعها الساكن لئلا تفضى الى الجمع بين ساكنين والالف يصح ان
يقع بعدها الساكن نحو دابة وشابة هنا مع ان الهمزة الملينة فى قوة المتحركة قال
السيرافى لم يكن القا حركتها على الالف لانها لا تحرك بحال ولو قلبت الفا وادغمت الالف فيها
لزم ان تحرك الالف ولم تحذف لئلا تخرج عن تخفيف الهمزة وههنا يكتب على صورة ما تسهل
به قال والمتحركة المتحرك ما قبلها تقلب واوا ان كانت مفتوحة مضموما ما قبلها ويا ان كانت
مفتوحة مكسورا ما قبلها قلت هذه تخفف على وجهين قياسى وشاذ فالقياسى ما ذكره وهو
انها اذا كانت مفتوحة مكسورا ما قبلها قلبت يا نحو مير جمع ميرة وهى المقعد الفاديز الفخم
ورايت مقوبك وان انضم ما قبلها قلبت واوا نحو جون جمع جونة وانت الموكل وانما ابدلت ههنا
لان همزة بين بين معناها بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها وهى الالف هنا فلو سهلتها
لجعلتها بين الالف والهمزة والالف لا ينضم ما قبلها ولا ينكسر فلذلك ما قرب منها وقد جعلها يونس
هنا ايضا بين بين وهو شاذ قال رحمه الله وما سوى ذلك فهى فيه بين الحرف الذى منه حركتها
وبين الهمزة قلت المجعول بين بين هو الملين والمسهل وهو اقيس وجوه التخفيف اقربه من
الاصل غير انه يعسر النطق بها كما ينبغى لتوسطها بين البدل والتحقيق وقول النحاة بين بين يحتمل
وجهين ان يكون ماخوذا من قول عبيد وبعض القوم يسقط بين بينا قال الجوهرى
معناه ضعيف لانها بالتليين تضعف عما كانت عليه الثانى انهم لقبوها بين بين لانها تخرج
بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذى منه حركتها فان كانت مفتوحة جعلت بين الالف و
الهمزة فلا هى الف خالصة ولا همزة خالصة ولا ياتى التسهيل بين بين الا فى المتحركة لان ذلك
جعلها من الساكن والمتحرك ولا ياتى ذلك الا فى المتحركة واصنافها تسعة وذلك ان الهمزة اذا
كانت متحركة وتحرك ما قبلها والحركات ثلث فتضرب ثلثة فى ثلثة فتكون تسعة فاذا كانت
مفتوحة فما قبلها اما مفتوح او مضموم او مكسور فالمفتوحة المفتوح ما قبلها جعل بين الهمزة
والالف نحو ساب وقد تقدم حكمها ان انضم ما قبلها او انكسر وان كانت مكسورة فلا تخلو ما قبلها
من الثلث فتجعل بين بين وكذلك اذا كانت مضمومة مثل سيم ولوم وهذه الموكل وسيل وبابلك
ومبون ولا تكتب هنا على ما يؤول اليه عند التسهيل من اليا او الواو او الالف قال وخالف الاخفش
فى المضمومة المكسور ما قبلها فقلبها يا قلت حجة الاخفش فى جعل المضمومة المكسور ما قبلها
يا نحو هذا مقريك ان همزة بين بين تشبه الساكن وليس فى الكلام كسرة بعدها واو ساكن
وايضا لما لم يقع الالف بعد الكسرة والضمة لحق ما يقارب الالف بها وكذلك الواو الساكنة لا يقع
بعد الضمة فكذلك ما يقاربها وفرق الخليل وسيبويه بان ايقاع الالف بعد الكسرة والضمة
ممتنع غير متصور واما ايقاع الواو الساكنة بعد الكسرة او اليا الساكنة بعد الضمة فغير متعذر
وانما هو مستثقل لكنه مع ذلك ممكن فاذا هذا النوع على ثلثة اضرب ما يبدل بلا خلاف وهى
المفتوحة المضموم ما قبلها او المكسور الثانية المضموم المكسور ما قبلها وعلمها نحو سيل فيه

الخلاف المذكور الثالثة ما عدا ذلك وتجعل بين بين بلا خلاف والمجعولة بين بين تقع في الشعر
وبعدها ساكن في الموضع الذي لا يجتمع فيه ساكنان كقول الاعشى االان رات رجلا اعشى فهي اذا مع اللين
في زنة المحققة المتحركة وقد علمت ان الخط تابع للتسهيل فالمكسورة المضموم ما قبلها تكتب بالياء نحو سئل وسيم
على قول سيبويه والاخفش يكتبها واوا نحو سول وسوم والمضمومة المكسور ما قبلها تكتب عند الاخفش يا وعند
سيبويه واوا فان وقع بعدها واو حذفتها في الخط على مذهب سيبويه لاجتماع الواوين واما البدل
في منساته ونحو قول حسان سالت هذيل رسول الله فاحشة وقول الفرزدق لا هناك المرتع فشاذ لا
يقاس عليه باب ——— المقصور القياسي كل مصدر
لفعل معتل اللام قبل نظيره من الصحيح مفتوح من ياتي اوله ميم اوليس كذلك قلت قد ذكرنا ان الاسم المحدود
للمقصور انه كل اسم متمكن حرف اعرابه الف واحترز بالاسم عن الفعل والحرف اذ المعنى من المقصور انه
الذي لو الالف في اخره لظهر اعرابه بطريق الاصالة والفعل والحرف ليسا كذلك واحترز بالمتمكن عن المبني من
الاسماء نحو ماذا واذا فان الاصطلاح واقع على ان هذه لا تسمى مقصورة فالفرق بين ذا والعصى بعد
اشتراكهما في امتناع ظهور الاعراب فيهما ان الاعراب في العصى مقدر في حرف اعرابه وفي ذا غير مقدر في
الفه بل في الموضع اي الاسم بكماله في موضع اسم معرب وفي تسميته مقصورا اوجه احدها انه من القصر بمعنى
الحبس يقال قصرته اي حبسته ومنه حور مقصورات وامراة قصيرة اي مخدرة فمعناه قصر فيه الاعراب
اي حبس فالاصل ان يوصل بفي لكنه صار اسما لما هذا شانه او حبس عن ظهور الاعراب في لفظه الثاني
لان صوت الالف المفردة اقصر من صوتها اذا وقعت بعدها همزة كان الصوت محبوس عن الامتداد
وقيل من القصر الذي هو مقابل الطول وقيل من القصر الذي هو الحذف من قوله تعالى ان تقصروا من
الصلاة وهو قريب من المعنى الذي قبله لانه قد حذف الفه لساكن ثم الذي منع ظهور الاعراب في الالف
كونها هوائية تجري مع النفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تقطع الجري عن الاستطالة واما قول المؤلف
في تعريفه انه كل مصدر لفعل معتل اللام الى اخره فليس حدا للمقصور بما هو مقصور بل هو تعريف للقياسي منه
اذ كان المقصور على ضربين احدهما ما يجري فيه القياس والثاني ما لا مجال فيه للقياس فالاول هو الذي
٣ يجب على النحوي اعطاء الضابط فيه ليقاس عليه والثاني ليس بواجب على النحوي بل على اللغوي اذ ماخذه السماع
والنقل ثم من القياسي ما علم قصره بالحمل على مماثله من الصحيح حتى لو لم يسمع ولم يرد فيه نقل حكمنا بانه مقصور
فاذا نظرت الى صنف من اصناف الصيغ قياسه ان يكون قبل اخره فتحة واردت بناء تلك الصيغة من المعتل
اللام وجب ان يكون مقصورا لانه تتحرك حرف الاعراب وينفتح ما قبلها فتقلب الفا فيصير
اخره الفا وهو المقصور فالحاصل انك متى شككت في كلمة انها مقصورة او ممدودة فاحملها على نظيرها
من الصحيح فان كان قبل الحرف الصحيح المقابل للالف التي وقع فيها الشك الف فهي ممدودة والا فهي
مقصورة وان لم يكن قبله الف فهو مقصور البتة فلا بد اذا ان يكون له نظير من الصحيح ليعرف به ولا بد
ان يكون قبل حرف اعرابه فتحة فان لم يكن له نظير انسد باب اثبات القياس فيه وذلك نحو العشى
والطوى والصدى لان نظائرهن من الصحيح الحول والفرق والعطش ع هكذا كل مصدر ماضيه على
فعل مكسور العين واسم الفاعل افعل او فعلان او فعل فان مصدره فعل بالاتفاق ان كان معتل اللام
ينفتح ما قبل الاخر فيكون مقصورا فالعشى من عشي فهو اعشى وهو على مثال حول والطوى من طوي يطوى
فهو طيان وهو مثال عطش فهو عطشان والصدى من صدي فهو صد وهو على مثال فرق فهو فرق
وقد شذ من هذا الضابط الغراء في مصدر غري فهو غر فقياسه غرى مثل صدى على ان الاصمعي قد
رواه ايضا بالقصر قال ش احسن من ضابطه ان يقول قبل اخر نظائره من الصحيح مفتوح على
الاصل

الاصل ان المعتبر في هذا انما هو اطراد النظائر لا مجرد وجودها وقوله مزيدا في اوله ميم مثاله مغزى و
ملهى ونحو قوله اوليس كذلك يعني نحو عمى وردى لان نظيره من الصحيح صلع وخور وعطش قال رحمه الله
وكذلك اسم المفعول والزمان والمكان قلت اسم المفعول من المعتل اللام الزائد على ثلثة احرف من
نحو معطى ومشترى مقصور لان نظيره من الصحيح مخرج ومشترك ونظير مسلقى مدحرج ومعنى بالنظير
ما يكون على وزنه في بابه من المعتل اللام كما قبل الاخر في الصحيح مفتوح فلو اتفق ان كان معتلا لكان
ينقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله وكذلك اسم الزمان والمكان نحو مغزى وملهى فانه من يفعل ويفعل
على مفعل بفتح العين فان بنيت هذا المثال من المعتل اللام تحركت اليا وانفتح ما قبله فينقلب الفا
هذا في الثلاثي واما في المزيد فبنا المفعول منه على بنا اسم الزمان والمكان على ما ياتي ع
قال والفعلى للمبالغة قلت هذا ايضا من المقصورة ومثاله الخليفى والخطيبى وعرف قصر هذا
بالسماع والحمل على الاكثر وحكى الكسائي فيه المد قال يقال ما فعل ذلك الا خصيصا فونكد وامرهم
فيضوضا بينهم والقصر هو المشهور قال وفعل وفعل جمعا معتل اللام قلت فعل جمع فعلة
نحو عروة وعرى ورشوة ورشى وفعل نحو حزية وحزى وفرية وفرى ونظيرها من الصحيح
ظلمة وظلم وقربة وقرب فقد انفتح ما قبل الاخر مع حركته فانقلب الفا فقصر قال ش
كان الاجود ان يقول جمع فعلة بضم الفاء وفعلة بكسرها معتلي اللام والا فقد ياتي ما ربما يتخيل
فيه انه فعل جمعا مثل نهى في جمع نهي وفعل جمعا مثل ثنى وثني قال وفعالى وفعالى وفعلى
جمعا مطلقا قلت مثال الاول كسالى ومثال الثاني حبالى والثالث جرحى جمع كلات
وجلى وجديح وكذلك اسارى وسكارى ويتامى وايامى وصرعى وقوله مطلقا يعني سواء كان
المفرد مذكرا او مؤنثا او كان جمعا بمعنى فاعل او بمعنى مفعول نحو مريض ومرضى او كان صحيح اللام
او معتله لان ما قبل حرف العلة في هذا كله مفتوح ولا تعرف هذا من النظير قال ش فاما
قولهم حلفا وطرفا فهو اسم جمع لا جمع فلذلك لم نستثنهما وما كان مثلهما ولكن الشان في معرفة الجمع
من اسم الجمع وهذا ليس يعرفه كل احد فالاحالة عليه ليس بشيء قال وكل فعلى مؤنث فعلان لا
تلحقه الهاء وفعلى مؤنث الافعل وفعلى قلت هذا ايضا مما يعرف بالسماع لا بالقياس على النظير لانه
مطرد في كل ما كان على مثاله وذلك نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى وكذلك
فعلى مؤنث الافعل نحو الصغرى والاصغر والكبرى والاكبر والفضلى مؤنثة الافضل فهذا كله مقصور لان
الفه للتانيث وقوله لا تلحقه احترازا على نحو ندمانة وسيفان وسيفانة واما فعلى فنحو شعبى واربى
وفعلى نحو جمزى وبشكى فهذا كله معتل اللام فقصر قال ش في بعض النسخ فعل بالفتح نحو سكرى
وبشكى وهو اجود فان فعلى قد ياتي اذا كان جمعا ممدودا نحو نفقا ذكرما والمفتوح الاول ايضا قد
ياتي كذلك حنفا وقرما المكانين قال وما جمعه من المعتل على افعال فالاظهر ان واحده مقصور
وما دون ها التانيث منه الف فجمعه حذف الها مقصور قلت اما الاول فنحو ارحا يستدل
بهذا الجمع على ان الواحد منه اذا كان معتلا فانه مقصور لان الغالب كذلك ومنه انقا فان الواحد
قفا وانما قال الاظهر لان بعضهم مد القفا وان كان الجمع على اقفا وانما كان الاظهر القصر لان
افعلا انما هو جمع الثلاثي المجرد لا جمع المزيد فيه في الاكثر ومثال الثاني قطاة وحصاة ونواة
ودواة نقول قطا وحصى ومعنى الجمع الذي بينه وبين واحده الها والانقد نقول اضاة واضا فيكون
جمعا في واحده الها وهو ممدود فلذلك قيد جمعه بحذف الها في القصر والذي اخبر به غير مقيد
لانه معلوم لان ما كان قبل ها التانيث فيه الف وجمع بحذف الها خاصة انه يبقى اخره الفا واذا

بقي اخره الفا كان مقصورا ولا بد واذا كان معلوما فالاخبار بالمعلوم غير مفيد هذا كله من المقصود
المطرد المقيس واما الذي لا يعلم الا من جهة النقل والسماع ولا مجال للقياس فيه فنحو الرجى
والوحى لان هذا المد لما خرج عن نظايره وكذلك قصره لا يخالف القياس اذ ليس له اصل مطرد
يحمل عليه في القصر او المد اي ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل اخرها فتكون
مقصورا ولا قبل اخره الف فيكون ممدودا فنرجع فيه الى حكم السماع قال رحمه الله الممدود
المقيس كل مصدر لفعل معتل اللام زايد على ثلثة احرف قبل اخره نظيره الف قلت الممدود
ما في اخره همزة قبلها الف سوا كانت اصلا او غير اصل سمي بذلك لان الالف التي قبل اخره
يزاد في مدها على القدر الذي يمكن التوصل به الى النطق بها لان الالف حرف ضعيف والهمزة حرف
جلد قوي فزيد في مد الالف للاخفى الى جانب القوي وهو ايضا على ضربين مقيس وغير مقيس
فالمقيس منه ما كان له نظير من الصحيح يعرف به قبل اخره الف فمصادر الافعال الزايدة على الثلاثي
مما لامه معتل وهمزته اصلية قياسها ان تكون ممدودة لان قياس نظايرهن من الصحيح
ان يكون قبل اخره الف زايدة فاذا بنيت من المعتل مثله وقع حرف العلة متطرفا بعد الف
زايدة فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود وذلك نحو الاعطا ونظيره من الصحيح الاكرام وقياس
مصدر افعل افعال وكذلك الرماء ونظيره الطلاب وهو مصدر فاعل وقياس فاعل فعال وكذلك الاشتراء
نظيره الانتساخ وهو مصدر افتعل افتعالا والاحبنطا نظيره الاحرنجام لان قياس مصدر افعنلل افعنلال
وبالجملة فكل مصدر افعل معتل اللام او في اوله همزة الوصل او كان الفعل على فاعل نحو رامي وما كان
من المصادر صوتا نحو الدعا او كان على تفعال نحو تلقا فهو ممدود قال وكل جمع لمعتل اللام
على فعال او افعال قلت مثاله دما وانقا ويحتاج فعال الى تقييد بان يقال ليس جمعا لفعلة
نحو فرى او لفعلة نحو رشى لانه انما يريد بقوله على فعال اي مما يحتمل ان يكون فعالا ممدودا او فعلا
مقصورا ببادي الراي فاذا كان مراده ذلك فان لم يقيد بما ذكرنا استحال في شل فرى او رشى ان يكن
ان يكون مقصورا او ممدودا فان اهمل القيد الذي ذكرنا كان مقتضى ذلك ان يكون فرى ورشى
وما اشبههما ممدودا وليس كذلك فلا بد اذا من القيد المذكور واما افعال فعلى الاطلاق لان
مراده ايضا مما يحتمل ببادي الراي ان يكون ممدودا او مقصورا ولا يصح ان يكون هذا النوع
مقصورا وهو جمع لانه ليس في الجمع ما هو على مثال افعل الا قولهم اضحاة واضحى وانما استغنى عن استثنا
اضحى بقوله وكل جمع لان هذا مخالف فيه عند العرب ان يكون جمعا او جنسا قال رحمه الله وكل
ما كان من الاصوات مضموم الاول ثالثه الف قلت هذا نحو الدعا والثغا والرغا والعوا
لان نظايرها النباح والصراخ والنياح فقبل الاخر الف فيقلب حرف العلة فيه الفا ثم همزة و
فعال من ابنية المبالغة نحو العراض والطوال والشراع فجات الاصوات على ذلك لان الغالب
انه لا يكون الا لمهم وكذلك الادوا نحو الكباد والدوار والصداع والسعال لان قليل الدا مكروه
قال ابن جني لما كانت الاصوات منحطة عن رتبة الادوا اتوا بها على الفعيل نحو النهيق والشحيج
لان فعيلا في المبالغة دون فعال والبكا يمد ويقصر فاذا مددت اردت الصوت واذا قصرت
اردت الدموع وليس قصره بقياسي اذ ليس له اصل في الصحيح والعلاج ايضا كالصوت نحو النزا لان
نظيره القماص وهو في النظير نظير النزا في غيره قال ش تمام هذا الفصل ان يقال ما لامه
حرف علة لانه انما يكون ممدودا من هذا النوع ما لامه حرف علة نحو الدعا والثغا والرغا لانك
تقول يدعو ويثغو ويرغو وما لم يكن لامه حرف علة من هذا النوع فليس من قسم الممدود نحو النباح

والنهاق قال وكل فعلا افعل وكل جمع على فعلا او افعلا قلت مثال الاول حمرا احمر و
سودا اسود وكذا كل ما كان من الصفات مؤنث افعل لا تلزمه الالف واللام ولا يدخله تا
التانيث ولا هو بمعنى افعل من كذا ومثال الثاني شعرا وودكا ومثال الثالث انبيا واصدقا
مما واحده على فعيل مضاعفا او معتلا فجمعه على افعلا وهمزته للتانيث نحو شديد و
اشدا وظريف وظرفا هذا اذا كان فعيل للمذكر وجا في المؤنث منه حرفان قالوا سفيهة وسفها
وفقيرة وفقرا واما خلفا فجمع خليف جمع خليفة قال وكل ما جا جمعه على افعلة معتل
اللام فواحده ممدود في الامر العام قلت مثاله قبا واقبية وكسا واكسية ونظيره قذال و
اقذلة وحمار واحمرة فهذا الجمع مخصوص بما قبل اخره حرف مد فاذا جا في المعتل اللام وقع حرف
العلة بعد الالف هذا هو الكثير وقد شذ نحو ندى واندية ورحى وارحية وعنه احترز بقوله
في الامر العام وقيل انه جمع اندا على ندا ثم جمع على اندية فاندية جمع الجمع وقيل هو في الشذوذ
نحو نجد وانجدة واما الذي يعرف بالسماع من هذا فهو الذي لا نظير له من الصحيح نحو اللفا
والابا وغير ذلك مما ليس للقياس فيه مجال باب

المؤنث الذي لا علامة فيه يعرف كونه مؤنثا بالاشارة اليه وباضماره وبالحاق علامة التانيث
في فعله قلت يعني من غير الحقيقي لان الحقيقي يعرف بمعناه تذكيره وتانيثه الا ما كان ذلك
في الاجناس فقد لا يجري فيه اللفظ على حكم المعنى نحو الغنم للذكور والاناث وهو مؤنث وكذلك
الابل والخيل وبالجملة فالمذكر هو الذي خلا من العلامة لفظا وتقديرا والمؤنث خلاف ذلك فان
ظهر في الاسم المؤنث احد العلامات لم يرتب في تانيثه لفظا وان لم يظهر في لفظه فاما ان يكون
ثلاثيا او فوق ذلك فان كان ثلاثيا فانه يستدل على تانيثه اي على تقدير العلامة فيه بالتصغير
نحو قديرة وشميسة ولا تقدر من العلامات الا التا لانها الاصل في افادة هذا المعنى ولذلك لا تظهر
في التصغير غيرها وان كان على اكثر من ثلاثة احرف استدل على تانيثه بامور شاركه الثلاثي
فيها وانما الذي ينفرد به الثلاثي التصغير فنقول الامور التي يستدل بها على التانيث اما الصيغة
واما القرينة والاول ما اخذه السماع وهو ما كان من الصيغ مختصا بالمؤنث ولا في المذكر صيغة مخصوصة
في الاصل مخصه
به ايضا وذلك نحو عناق واتان وضبع وفي مقابلها جدي وحمار وضبعان للذكران من هذه الانواع
فاغنت الصيغة عن ظهور العلامة المقدرة حتى لو لحق هذا التا كان على سبيل التوكيد لان التانيث
معلوم من الوضع كما علم ما فيه التا نحو نعجة بازا التيس والناقة بازا الجمل فتانيث هذا ايضا
بالوضع والتا الدالة الوضع واما الضرب الثاني وهو الذي ليس في مقابله مذكر من جنسه فاما
ان يكون ثلاثيا او رباعيا فصاعدا وكلاهما ان عرى عن العلامة وجهل الوضع فيه يستدل على تانيثه
بالقراين والاحكام وذلك من وجوه منها الاشارة اليه بهذه وتلك كقولك هذه قدر وتلك الشمس
وبالكناية عنه نحو قولهم قابلت الشمس وايتها والقدر غسلتها وبالحاق علامة التانيث في فعله
المسند اليه نحو طلعت الشمس وغلت القدر لان اصل التا الفارقة ان تكون في الصفات الجارية
على الفعل وانما تكون في الصفات الجارية اذا كانت في افعالها نحو قامت فهي قائمة ولذلك
ان الصفة غير الجارية لا تلحقها التا من نحو طامث وحايض فلما كان يلزم من دخول التا في
الفعل الحاقها في الصفة الجارية عليه استدل بلحاق التا في الفعل على تقديرها في الاسم قال
رحمه الله ونعته او الحال منه او في خبره او في مصغره قلت هذا ايضا مما تشترك فيه
الثلاثي والرباعي الا التصغير وحده مثال نعته دار واسعة وشمس مضية ومثال الحال منه ابصرت

الشمس مشرقة والدار واسعة والتصغير شميسة ولقيل الشمس طالعة قال رحمه الله او بعدة علامة
منها فما دون العشرة في الاعرف قلت تقول ثلاث قدور واربع شموس وخمس خلايق فانه قد
تقرر ان التا تثبت في عدد المذكر اذا اضيف الى معدوده وتحذف من عدد المونث وقوله في الاعرف
احترز عما شذ من ذلك للضرورة او لضرب من التاويل كقول عمر بن ابي ربيعة
فكان نصيري دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر والاصل ان تقول ثلثة لان
الشخص مذكر وانما حمل على المعنى لان المراد من الشخوص ما فسره به من الكاعبين والمعصر وقال الاخر
وان كلابا هذه عشر ابطن وهو في الشذوذ نظير قول بعضهم اتته كتابي فاحتقرها
اراد الصحيفة وقال الاخر تركتني في الدار ذا غربة اراد انسانا او شخصا قال وجمعه على افعل اذا كان
على اربعة احرف ثالثها ليس الاعرف قلت هذا من الاسما المختص بالرباعي كاختصاص الثلاثي بالتصغير
نحو شمال واشمل ويمين وايمن وعقاب واعقاب واستطهر بقوله في الاعرف على ما جاء في مثل قوله حتى
رمى مجهوله بالاجنس في جمع الجنس وهو مذكر وجاء ايضا مكان وامكن قال وما فيه الها علامة فقد
تكون فيه للفرق بين المذكر والمونث في الصفة وفي الاسم قلت لما ذكر العلامات التي يستدل بها
على التا المقدرة في الاسم اخذ يعدد المعاني التي تساق لها الها والاصل فيها ان تكون علامة للتانيث
وهي التي قال للفرق في الصفة والاسم اما في الصفة فقياس مطرد نحو قامت فهي قايمة فنقول قايم
وقايمة وصايم وصايمة واما في الاسم فنحو امرى وامراة وكذلك شيخ وشيخة وانسان وانسانة واسد و
لبوذونة وليس مطردا كالاول بل هو مسموع قال انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل وقال
الاخر بها ان لها العلامة والغلام قال وبين الواحد والجنس وبالعكس وهو قليل قلت اما الاول
نحو تمرة وتمر وشعيرة وشعير وضربة وضرب ودرة ودر فالتا علم للافراد وحذفها علم الجنس الذي
يدل على انها ليست لمجرد التانيث هنا انها تدخل في اللفظ الواقع على المونث بصيغة واحدة نحو
حمامة للذكر والانثى وكذلك بطة وفي الجنس حمام وبط والصحيح ان هذا ليس جمعا لفظيا وانما فهم
منه الجمع بمعنى واما العكس فنحو كمو للواحد وكمة للجنس ولم يات الا في الفاظ محفوظة واختلف منجع
وابو خيره فقال منجع كمو واحدة وكمة جمع وقال ابو خيرة بالعكس فسرهما روبة فسلاه فوافق
منجعا في ان كما للواحد قال رحمه الله وبين الواحد والجمع قلت مثاله در ودرة اذا كان
در جمعا وكذلك جمال للواحد وجمالة للجماعة وكذلك شاربة وسابلة والواحد شارب وسابل ومنه
البصرية والكوفية والزبيرية والقياس ان يكون جمال للجمع وجمالة للواحد الا ان هذه من
الصفات الغالبة للجماعة اي جماعة سابلة وحقها ان يكون من صفات الواحدة لكن لكثرة
وصف الجماعة بها صار يفهم منها الجمعة عند حذف الموصوف خلاف ما يفهم من ضاربة من الوحدة
فاجرى لذلك مجرى كمة وكمو وقال ش في بعض النسخ وبين الواحد والجنس وبالعكس وهو قليل
وبين الواحد والجمع من غير ذكر العكس فيريد اذا قوله بين الواحد في الجمع مثال بغال و
بغالة وحمار وحمارة لان بغالا صفة للواحد وبغالة للجمع قال ولتوكيد الصفة قلت هذه
التي يقال فيها انها للمبالغة لانها لا تكون في الوصف المتناهي في ذلك الشي ولا تختص ببنا دون بنا
نحو علامة وتسابة وراوية وفروقة وبصيرة في قوله تعالى على نفسه بصيرة فقوله للتوكيد اي
للتكثير والمبالغة لان التوكيد بمعنى التكرير فجعل التكثير كانه تكرير لمعناه وتمكن له لانه اذا اكثر
ذكر الوصف في الموصوف فكانه قد كرر فيه وتمكن وهذه التا وان كانت ليست للتانيث لكن
لا يدخل في صفات القديم سبحانه لانها توهم التانيث في الجملة وهو نقص لذلك قدما ذل الواحد

هنا بالجماعة فاذا قال رجل علامة كانه قال جماعة جمالة كانه اجتمع فيه ما افترق في جماعة قال
وللعجمة وللنسب ولهما واما للعوض قلت يعني ان التا تدل على ان اصل الكلمة من اوضاع العجم
وانها مما عرب وذلك نحو جواربة وموازجة فالموازج لعجمي فدخلت التا دليلا على العجمة والنقل
من لغة الى لغة وقال الزمخشري هي للتعريب واما النسب فنحو المهالبة والاشاعثة والاصل
ان يقال مهلبي واشعثي فلما ارادوا النسبة الى الجمع على لفظه وكانت يا النسبة لا تدخل في
الجمع جمعوا اشعث على اشاعث ومهلب مهالب ثم عوضوا عن يا النسبة التا قال ش ادخلت
الها في هذا لتدل على انه ليس كل واحد من الجمع مهلبا حقيقة ولكن على انه سمي كل واحد منهم
باسم من نسب اليه فهذا معنى قولهم ان الها دخلت في هذا النوع للدلالة على معنى النسب قال
ابو علي وعندي من هذا فارسي وفرس كانهم حذفوا اليا وجعلوا اما التي لهما فنحو سياجة له
قال ابو علي وانما جمعت النسبة والعجمة في الحاق الها لاتفاقهما في النقل من حال الى حال
لم يكونا عليه فالنسب قد صار الاسم به وصفا بعد ان لم يكن والعجمي معربا بالنقل بعد ان لم يكن
وليس ذلك لاتفاق العجمة والتانيث في منع الصرف الا ترى ان العجمة في اسما الاجناس لا تمنع
الصرف وهذه الاعجمية المذكورة في هذا الباب من اسما الاجناس قال البيجيون قوم من العجم
واما التي للعوض فنحو زنادقة وفرازنة التا فيه عوض من يا مفاعيل والاصل زناديق وفرازين
لانه جمع فرزان وزنديق فعوض من المحذوف اليا في الجمع كما في مفاتح ثم تعوض من اليا التا
ونعني بالعوض انهما تتعاقبان فاذا ثبتت احداهما لم تثبت الاخرى فصارت التا التي تدخل
على مفاعيل على خمسة اوجه العجمة نحو جواربة والنسب نحو المهالبة ومنها نحو سياجة والعوض
نحو زنادقة ولتوكيد معنى الجمع نحو صياقلة قال ابن السراج ليست التا في الثلاثة الاول مثلها
في صياقلة لانها فيما تقدم عوض من شي وهنا ليست عوضا قال ولتوكيد معنى الجمع ولتوكيد
معنى التانيث قلت اما الاولى فنحو التا اللاحقة في حجارة وذكارة وصقورة لانه قد
علم ان الجموع مونثة لانها في معنى الجماعة فتكون التا للتوكيد ثم هي في ذلك على ضربين مطرد
وغير مطرد فالمطرد في نحو افعلة وفعلة وغير المطرد فعالة وفعولة قال ش زيد لتاكيد
معنى الجمع ولا ينبغي ان يوخذ على ظاهره من انها لتوكيد معنى الجمع لان المعنى الذي ذكرنا اليق
بالتا من هذا المعنى واما تاكيد التانيث فمثاله ناقة ونعجة ومعنى انفراد المونث في
هذا النوع باسم غير اسم المذكر يغني عن تا التانيث كما اغنى عن ذلك في عناق فكان يقال
ناق ونعج لكنهم زادوا التا لتاكيد ما دل عليه دون ها التانيث لو نطقوا بهما كذلك ه
قال وللتانيث اللفظ قلت مثال هذا نحو ظلمة وغرفة وعمامة وسحابة فان التا
فيها لتانيث اللفظ اي هذا اللفظ مما يعامل معاملة المونث وان لم يكن تحته تانيث
في المعنى كما في امراة وقايمة بل هو مذهوب به مذهب التانيث في الاخبار عنه والاشارة
اليه وقد زاد بعضهم انها تكون ايضا لتاكيد الصفة في المونث نحو عجوزة فان عجوزا موضوع
لصفة المونث فالتا زايدة لتوكيد هذا المعنى وانها تكون عوضا من حرف اصلي نحو التا
في عدة وشية هي عوض من الواو المحذوفة وانها تكون عوضا من يا الاضافة في يا ابت
وانها تكون علامة للنقل من حال الى حال كما تكون علامة للنقل من لغة الى لغة نحو ذبيحة
ولقيطة بمعنى ان المعاني التي تلحق لها فروع كما ان التانيث فرع فان العجمة والجمع
والمبالغة وغيرها فروع كالتانيث وقال غيره جمع هذه الوجوه انها تكون للنقل شبه

التقلات اما التي للفرق فان التا نقلت الاسم من التذكير الى التانيث وكذلك التاني علامة نقلت
من اصل المعنى الى الزيادة فيه وهكذا بقيتها واعلم ان التا تارة يوخذ جزا من الكلمة
كالف جبل وتارة يوخذ بمنزلة كلمة ضمت الى كلمة اى بتقدير منفصلة وعلى الاول قالوا شقاوة
وعظاية وعلى الثاني شقاوة وعظاءة لوقوع الواو واليا طرفا قبلها الف زايدة واما عدم
دخولها في الصفات الثابتة دون الحادثة من نحو طالق وحايض وطامث ففيها ثلثة اقوال
احدها انه على النسب اى لنسبة المعنى الى من قام به لا على انه ماخوذ من فعله الصادر عنه
الثاني ان تاول الموصوف بانسان حايض او شخص او حيوان الثالث ان الها
سقطت لانها صفة مختصة بالمونث فلا احتاج الى التا كما لا احتاج في عناق وقد يستوى المذكر والمونث في
فعول وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعل وفعال نحو صبور وقتيل وحصان قال رحمه الله ما علامة التانيث
فيه الف مقصورة فعلى وفعلى وفعلى وفعلى وفعلى قلت للحروف الموضوعة علامة للتانيث ثلثة التا وهي
الاصل لانها منفصلة من الكلمة وتدخل في الثلاث الكلم وتعتبر ظاهرة ومقدرة وصحبها معان اخر اصالتها
كالهمزة التي للاستفهام وثانيها الالف المقصورة والممدودة وثالثها اليا في تفعلين عند من رى انها علامة
لا ضمير وكذلك اليا في هذى ويدل على التانيث بالحركات كالكسرة في انت وذلك والاصح ان اليا في تفعلين ضمير
واما هذى فالصيغة بكمالها هي الموضوعة للمونث مثل تا وتي ولهذا جعلها ابو علي على حوتين فقط الالف
والتا والامثلة التي فيها الالف المقصورة هي الامثلة الخمسة المذكورة قال ففعلى وفعلى وفعلى من
الاسم المختصة بالمونث قلت تلك الامثلة منها مختص ومنها مشترك وذلك ان الالف في اخر الاسم
المتمكن اما ان يكون منقلبة واما ان يكون زايدة والمنقلبة اما عن الواو او اليا والزايدة اما للتكثير
كالف قبعثرى واما للالحاق كالف ارطى واما للتانيث كالف حبلى اما فعلى بفتح الفا والعين فلا يكون
الفه الا للتانيث بدليل امتناع صرفها نكرة وامتناع لحاق التا بها ثم هي على ضربين اسم كاجلى ودقرى
وبردى فالاول علم لموضع فيه مرعى قال يا اجلى محلة الغريب والثاني اسم لروضة والثالث نهر
دمشق الثاني صفة نحو جمزى وبشكى ومرطى قال صاحب الصحاح جمل جمزى سريع وناقة بشكى
خفيفة المشي والمرطى السريعة ايضا واما فعلى بضم الفا وفتح العين فلا يكون الفها الا للتانيث ايضا قال
ابن خالويه في كتاب ليس انه ليس في كلام العرب فعلى عن ثلاثة الفاظ شعبى اسم موضع في بلاد فزارة
قال اعبد احل في شعبى غريبا وادى اسم موضع قال الشاعر يبقى بالادى فراخ تتوقه
والادى الداهية قال هي الادى جات بام حبوكرى قال رحمه الله وفعلى ضربان مونث افعل
وما ليس اياه فما ليس اياه مصدر وغير مصدر ومونثه يلزمه الالف واللام او الاضافة كما ذكره في الاسم
العام قلت فعلى بضم الفا وسكون العين لا يكون الفها الا للتانيث ايضا وهي اما ان يكون اسما
او صفة والاسم اما مصدر نحو الرجعى والبشرى واما غير مصدر نحو البهمى والحمى وحزوى علم الموضع والصفة
اما مونث الافعل او ليس والثاني نحو خنثى وحبلى والاول نحو الصغرى والكبرى فتلخص ان لفعلى
خمسة معان علم نحو حزوى واسم جنس نحو بهمى ومصدر كالرجعى وصفة نحو حبلى ومونث الافعل نحو الصغرى
ومونثه اذا لم يكن معه من فلا بد فيه من الالف واللام نحو الفضلى والفضليات او الاضافة نحو فضلاهم
كما ان مذكره يلزمه احدها لان افعل التفضيل لا يتم الا بمفضول ومفضول عليه ولا بد بينهما من ارتباط و
الحروف الموضوع لذلك من فاذا لم يوت به وجب ان يلحق به احدهما ليحصل الارتباط اما اذا قرنت
به من لزمه التنكير لدلالته على المصدر وزيادة كدلالة الفعل على المصدر وزيادة فمنع من التعريف كما
منع الفعل واستوى فيه المذكر والمونث والجمع لذلك ولانه لما لم يات الا من فكانه شطر الكلمة مع



التعريف باللام يونث ويثنى ويذكر ويجمع وان اضيف جاز فيه الامران وقوله في الاسم العام احتراز عن
الفاظ شذت فاجريت مجرى الاسما فلم يقرن بها من ولا غيرها كقول الحجاج في سعى دنياطالما قد مدت
قال الزمخشري لانها غلبت فاختلطت بالاسما وشلها وان دعوت الى جلى ومكرمة وقرا بعضهم وقولوا
للناس حسنى مما لا في من جعله صفة لمحذوف اى مقالة حسنى واما من جعله مصدرا كالرجعى فليس
من هنا ومن هذا ايضا اخرى فانها استعملت لا باحد الامور قال وفعلى مشترك والمونث منه يكون
مصدرا وغير مصدر وغير المصدر يكون وصفا وغير وصف والوصف مونث فعلان وما ليس كذلك
جمع وغير جمع قلت فعلى بفتح الفا وسكون العين مشترك لا يختص بالمونث والذي الفه للتانيث
منه على اوجه احدها ان يكون اسما وهو على ضربين مصدر وغير مصدر فالمصدر نحو الدعوى من ادعويت
والنجوى والنوى وغير المصدر علم وغير علم فالعلم نحو سلمى ورضوى وعوى وغير العلم جمع نحو جرحى
وقتلى جمع جريح وقتيل وغير الجمع نحو الدعوى والصفة منه على ضربين مونث فعلان نحو سكران
وسكرى وغضبان وغضبى وما ليس كذلك شروى بمعنى مثل وناقة شكرى اى كثيرة اللبن واما
التي لغير التانيث فنحو علقى وارطى والدليل على انها ليست للتانيث انها تنون ويلحق التا فيقال علقاة
واذا ليست للتانيث ولها اصل يلحق به بخلاف قبعثرى فيكون للالحاق قال وفعلى مشترك و
المونث منه يكون مصدرا وغير مصدر وغير المصدر جمع وغير جمع قلت فعلى بكسر الفا وسكون العين
لا يختص ايضا اما التي للتانيث فقد يكون مصدرا نحو الذكرى والسيمى وغير المصدر نحو حجلى وظربى
في جمع الحجل والظربان وغير جمع نحو الشيزى في اسم شجر والدفلى والذفرى فيمن لم ينون وهي التي
تعرق من البعير خلف اذنه واما التي لغير التانيث فضربان اسم كمعزى وذفرى فيمن نون و
صفة نحو رجل كيصى وهو الذي ياكل وحده وعزهي فيما نقل ثعلب ولم يثبته سيبويه صفة الا مع التا
قال في ضيزى ومشيه حيكى انه في الاصل فعلى وانما كسرت الفا لتسلم اليا لانه من ضازه يضيزه وحاك
حيك فلو لم تكسر الفا لانقلبت اليا الى الواو وقلب الضمة الى الكسرة اهون من قلب اليا لكن هذا
يشكل بقولهم ضئزى بالهمز فانه لا موجب للقلب الا ان يقال انه نظر فيه الى تسهيل الهمزة وعودها
الى اليا فكسر لذلك باب ــــــــــــــ الاسم الذي ينتصب مفعولا
معه اما واجب فيه ذلك واما مختار فيه ذلك واما واجب فيه الرفع واما مختار فيه الرفع واما
مختار فيه الجر واما مختار فيه النصب بوجه اخر قلت المفعول معه هو الاسم المنصوب بالفعل
او معناه بتوسط الواو المقدرة بمعنى مع قال ابن برى الواو على معناها من العطف لكنها تقتضي
مع ذلك المعية في الفعل والمشاركة فيه وواو العطف لا تقتضي الا المشاركة فقط فلم تتمحض هذه الواو للعطف
الساذج حيث لم تشرك الثاني في اعراب الاول لم تتمحض ايضا بمعنى مع حتى تجر ما بعدها ففارقت
العطفية في امرين في انها تقتضي المعية وفي ان الخبر بعدها يوحد كما في قوله
يكون واياها بها مثلا بعدى والدليل على ان فيها معنى العطف انها اذا لم يتقدمها فعل ولا
معناه وجب العطف والتشريك حينئذ حتى انه روى عن ابن جنى منع النصب في كل موضع لا يصح
العطف نحو استوى الما والخشبة وطلوع الشمس اذ لا يصح العطف هنا والصحيح انه مهما كان في الكلام فعل
او معناه صح النصب سوا جاز عطفه او لم يجز بدليل قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم عند من نصب
الشركا على انه مفعول معه ولا يصح العطف فيه وكذلك قول العرب استوى الما والخشبة لا معنى
للعطف فيه لان المعنى ساوى الما الخشبة فالمعنى على النصب في الخشبة قال ابو البقا اذا قلت
قمت وزيدا كان معناه تابع زيدا في القيام فزيد مفعول في المعنى وانت فاعل فلا يصح عطفه

منامع جواز نصبه بانه مفعول معه بالاجماع وبالجملة مهما تعذر العطف وجب النصب كقولك استوى
الماء والخشبة اى مع الخشبة وقدره ابن جنى بالخشبة فهذا الذى يجب نصبه وكذلك حكمت والسارية
وكذلك قولك مالك وزيدا لان الاسم الظاهر لا يعطف على المضمر المخفوض الا بعد اعادة الخافض
قال فمالك والتلدد حول نجد وقال فحسبك والضحاك سيف مهند ومن اجاز عطف الظاهر
هنا اجاز الجر ايضا قوله واما يختار فيه ذلك مثاله ما صنعت واباك لان رفع ابيك عطفا
على المضمر فى صنعت لا يجوز لانه متصل مرفوع غير موكد وكذلك لو رفعت فى قولك انت تسير والنيل
لا ومت لان النيل يسير والنيل يجرى لا يسير وانما جعل هذا مختارا لانه يجوز العطف على
ضعف كقوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى وقوله واما واجب رفعه مثاله كل رجل و
ضيعته وكل شاة وسخلتها وسائى واما يختار منه الرفع فهذا نحو ما انت وعبد الله وكيف
انت وقصعة من ثريد وانما اختير الرفع لانه لم يتقدم فعل صريح والاضمار على خلاف الاصل فكان
الرفع اولى قال ما انت وبايك والفخر ويجوز النصب على تاويل ما كنت انت وعبد الله و
كيف تكون انت وقصعة من ثريد قال سيبويه لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا وقد
وجب الرفع كما فى قولهم كل رجل وضيعته لان المعنى كل رجل وضيعته مقرونان فالكلام معقود
للابتداء والخبر وليس فى الكلام فعل ولا معناه وقد اجاز الصيمرى نصبه ايضا ودات ابن بابشاذ
ينكر ذلك ومما يجب فيه الرفع قولك قام زيد وعمرو وقال الجرجانى ليس لك ان تقول
قام زيد وعمروا تريد معنى مع بل تعطف لا غير قوله واما يختار فيه الجر قلت مثاله ما
شان عبد الله واخيه يشتمه الجر هو الوجه وقد سمع من العرب ما شان قيس والبر يسرقه
بالنصب واختاره بعضهم لان حقه يوهم ان الانكار حصل على كلا الامرين وليس كذا بل المنكر
احدهما قال سيبويه والتقدير ما شان قيس وملابسة البر يسرقه ويجوز النصب على اضمار
كان والجر احسن فان قلت ما شانك وزيد قبح الجر واختير النصب لما مر وقوله واما
يختار فيه النصب بوجه اخر يعنى قولك ما لك وزيدا لان نصبه باضمار الملابسة والجر يجوز مع
ذلك على ضعف وموضعه الشعر وتقدير النصب ما لك وملابستك زيدا فان قلت وكيف جاز
اضمار الموصول هنا وهو المصدر وقد قال سيبويه ان الموصول لا يضمر حيث منع فى قوله الا
الفرقدان ان يكون على اضمار ان يكون والجواب ان بين الموضعين فرقا وهو ان يكون
هنا لا دلالة عليه وليس كذلك ما لك اذا اقترن به وزيد لان ما لك انكار فذكر زيد معه
علم ان الانكار انما هو لملابسة زيد لو قلت ما لك ولزيد لا على ذلك انكار ملابسة زيد فلما
دل المعنى على ذلك حسن اضمار الملابسة واسقاط حرف الجر من زيد ويحتمل ان يريد ان قولك
كيف انت وقصعة من ثريد انك ان اضمرت كان وجب النصب وان لم تضمر كان اختير
الرفع ويحتمل ان يريد بقوله بوجه اخر الا يكون منصوبا على المفعول معه بل على انه مفعول به
كما قيل فى قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم ان شركاءكم منصوب باضمار فعل كانه قال واجمعوا
شركاءكم وفى نسخة اخرى واما واجب فيه النصب بوجه اخر ومثاله قول الشاعر فعلفتها
تبنا وماء باردا وقوله بوجه اخر يعنى ان امتناع حمل ما بعد الواو على ما قبلها فى هذه
المسئلة ليس كالامتناع فى قولك ما لك وزيدا لان هذا من جهة اللفظ وذاك من جهة المعنى ن
قال والعامل فيه فعل او معناه وهو مسموع على راى قلت قوله او معناه احسن منه ان
يقول او ما يعمل عمل الفعل ومنا مسئلتان الاولى فى الناصب له والمختار انه الفعل المذكور
او

او معناه بتوسط الواو وهو قول سيبويه لان الواو علق الفعل بالمفعول معه ولا معنى للتعدى الا هذا
كما قلنا فى الا فى الاستثنا فان العامل هو الفعل بتوسط الا حتى لو ابيت مكانها بغير نصبته نصب الاسم
الواقع بعد الا وكذلك هنا لو اتيت بمع لنصبتها نصب الاسم المنصوب بعد الواو وخففت المفعول بها
كما خففت المستثنى بعد غير والواو وحدها ليست عاملة لان اصلها العطف فلا تعمل كما مر فى نصب
الفعل فلما لم يكن للفعل وحده عمل لكونه لازما ولا للواو وحدها كان المجموع هو العامل اذا النصب عمل
فلا بد له من عامل ولا عامل سوى المجموع بالاصل فتعين ان يكونه وقال الزجاج الناصب فعل
مضمر كانه قال لمت وصاحبت زيدا قال ولا يجوز ان يعمل الفعل الاول للفصل الذى حصل بالواو و
الا ترى انه لا يجوز ضربت وزيدا ولو كانت الواو للتعدية لصيرت الفعل واقعا بالمفعول وليس كذلك
وقال الكوفيون منصب على الخلاف يعنون ان الاسم الثانى غير مشارك للاول فى العامل المذكور
اذ لا يقال شيئا استوى الماء واستوت الخشبة فلما خالفه انتصب على الخلاف وقال الاخفش ينتصب
انتصاب الظروف لانه نابت عن مع الظرفية كما ان غير الما ناب عن الا والاسم المنصوب بعدها
انتصب والصحيح هو الاول لان الواو اذا كانت موصلة صارت كالجزء من الفعل ولم يخرج عن المعهود
واختيرت الواو هنا لما فيها من الجمعية المشعرة بالمصاحبة فافادت الجمعية فى الزمان والموافقة فاذا
قلت قم انت وزيد كنت امرا لهما بالقيام واذا قلت وزيدا بالنصب فالمامور واحد لانك امرته ان يتابع
زيدا قال بعضهم الاصل ما صنعت وابوك لكن ارادوا ان يدلوا على اجتماع الفعلين فى وقت واحد
فجعلوا الواو بمعنى مع ونصبوا الثانى لتسليط الفعل عليه بالواو ليدلوا بتغيير اللفظ على تغيير المعنى والذى
هو معنى الفعل نحو قولك ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وكذلك حسبك وزيدا لان المعنى ما تصنع وما تلابس
وحسبك بمعنى اكفاك واما المسئلة الثانية فهى انه هل هو قياس ام مسموع فالذى عليه اكثر البصريين
انه مقيس لصحة معناه ولكثرة السماع فيه وقصره اخرون على السماع لان اقامة الواو مقام مع التى
هى اسم بعيد لاختلاف جنسيهما وذهب ابو على والاخفش الى ان الذى قاسه لم يجز فيه الا ما جاز ان
يكون عطفا وما لا يجوز عطفه لا يجوز نصبه فاجاز واجا البرد والطيالسة لان المجى يصح منهما ومنعوا انتصلت
وطلوع الشمس حيث لا يصح العطف ومنع بعض المتاخرين ان يكون هذا من المفاعيل الاصلية قال
لانه اقام مقام الفاعل ولا يكنى عنه كما يكنى عن الظرف والمصدر وغيره فالحقه بالحال والتمييز وغيرهما
من المشبهات وهكذا المفعول له واعلم انه لا يتقدم المفعول هنا على الفعل ولا على الفاعل لان العطف
مراعى فيه فى الجملة ولا يجوز حذف الواو اصلا كما حذف حرف الجر للضرورة واعلم ان الواو هنا قد
تقدر بالباء كقولك ما زلت وزيدا حتى فعل يريد ما زلت بزيد والاكثر تقديرها بمع

المفعول له هو علة

با

الاقدام على الفعل قلت العلة اعم من الغرض الا ترى انك تقول قعد عن الحرب جبنا فعلة القعود
الجبن ولا تقول غرض القعود الجبن فكان الغرض هو العلة المطلوبة فالها فى له عائدة على الالف
واللام ويقال له ايضا المفعول من اجله ويعرف بانه المنصوب الذى يكون علة للاقدام على الفعل وهو
جواب لمه والكوفيون لا يترجمون له وقوله علة الاقدام اى الاخذ فيه قال وشرط انتصابه علة
ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا للفعل فى الوجود غير نوع له قلت زاد بعضهم
شرطا اخر وهو ان يصح تقديره باللام واشترط ان يكون مصدرا ليكون الاضمار اقل فانك لو قلت
جيتك الاكرام لم تحتج الا الى اللام ولو قلت جاها لك لاحتجت الى اضمار اللام وزيادة اى لتحصيل جاهك
واشترط ان يكون من غير لفظه الفعل لانه لو كان من لفظه لانتصب انتصاب المصدر المؤكد واشترط

ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه هو الباعث له على الفعل فلا بد ان يكون من اغراضه ومطلوباته
فلو قلت جيت لاحسانك لم يكن بد من اللام واشترط ان يكون مقارنا له في الوجود لان العلة
مع المعلول في الوجود واشترط ان يكون غير نوع له لان الذي هو نوع له ينتصب انتصاب مصدر
الفعل نحو قعدت جلوسا وجاء زيد ركضا حتى لو اريد به المفعول من اجله هنا لجي باللام لاجل
لئلا يلتبس بالحال او المصدر المؤكد قال ش اذا قلت جاء زيد يركض مثلا فانما معناه ليركض
فالمجي والركض ليسا في زمان واحد فجي باللام هنا لعدم المقارنة في الوجود فاذا لا احتاج الى
هذا الشرط لان ما تقدم يغني عنه وهو قوله ومقارنا له في الوجود فباجتماع هذه الامور يظهر
معنى التعليل فيصح حذف اللام التي هي الاصل في الدلالة على العلة يقول جيتك مخافة الشر فان
فان اختل احد هذه الشروط فلا بد من اللام قلت هذه الامور شروط في انتصابه واسقاط
اللام منه فان انتفى شي منها انتفى المشروط قضية الاشتراط فتعود اللام المقدرة فمثال
فقد الشرط الاول ان يقول جيتك للسمن ومثال اختلال الشرط الثاني جيتك لاكرامك
الزاير ومثال الاختلاف في الزمان جيتك اليوم لمخاصمتك زيدا امس ومثال ما هو نوع
له قعدت جلوسا وقد سقط اللام ايضا مع فقد بعض هذه الشروط لكنها تكون مرادة في تقدير
الوجود كقولك جيتك اكرامك زيدا كما انه قد تراد اللام في الموضع الذي استوفى هذه الشروط
كقولك ضربته للتاديب قال وانتصابه باسقاط حرف الجر على اي وعلى راي انتصاب المصدر
الملاقي في المعنى قلت اذا انتصب بعد توفيه هذه الشروط فلا بد له من ناصب فعل الناصب
له الفعل المتقدم عند اسقاط حرف الجر كان الفعل تعدى اليه باللام ثم اسقطت اللام وهي
مرادة فانتصب المصدر بنفس الفعل المعلل قال ش هذا راي سيبويه وابي علي الفارسي
والذي يدل على ان الفعل هو العامل بتوسط اللام انك لو اتيت باللام لم يعلقها الا بالفعل المعلل
ولم يحتج الى غيره فكذلك بعد اسقاط اللام وهذا صحيح الا انه ينبغي ان لا يطرد فان تعدى
الفعل عند اسقاط الحرف ليس بقياس والحروف التي تقدر لافادة هذا المعنى اللام وهي
الاصل ولي والبا ومن الا ان كي التي بمعنى ان لا يدخل الا على الفعل وقد يستعمل الكاف في
هذا المعنى يقول اكرمه كما علمك وقيل لولا ايضا صريحة في التعليل كقولك لولا ابتغا الخير
لما ارشد المذهب الثاني انه ينتصب انتصاب المصادر الملاقية في المعنى دون اللفظ
من نحو قعدت جلوسا وحبسته منعا وقوله واكت حلفة لم تحلل لان الفعل يقتضيه
كما يقتضي المكان المبهم فنصبه نفسه وانما تقدر اللام لبيان المعنى لا لاجل العمل كما تقدر
في الظرف لبيان موقعه من المفاعيل قال ويكون معرفة ونكرة ولا يكون منجرا باللام
الا مختصا قلت اما جواز كونه نكرة فلا خلاف فيه واما تعريفه فقد خالف فيه الجرمي
ويرد عليه السماع قال العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول
الهبور وقال تعالى حذر الموت ولانه مفعول فجاز ان يكون معرفة كساير المفاعيل و
المنجر باللام لا يكون الا مختصا كقولك جيتك لاعظامك لو قلت جيت لاعظام لكان لم يجز
لان الانسان لا يتقدم على الفعل الا لغرض معروف عنده قال ش هذا غير صحيح بل يجوز ان
يكون نكرة مع اللام ولا مانع يمنع منه ولا اعرف له مستندا في هذا القول

باب ـــــــ الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه
الاسكان ما لم يكن منصوبا منونا قلت الاسكان هو الاصل في الوقف لان لفظ الوقف يشعر به

كان

كان المتكلم يقف عن الحركة وايضا فالنهاية بضد البداية والبداية بالحركة فوجب ان يكون
النهاية خلافها وايضا فالواقف لا ينتهي الى اخر الكلمة الا وهو متشوق الى الاستراحة فاختير
لما لا كلفة فيه وهو السكون ثم الموقوف عليه ان كان اسما منونا فالمشهور من اللغات ان
يوقف على المنصوب منه على الالف المبدلة من التنوين مقصورا كان نحو رايت عصى او غير مقصور
نحو رايت زيدا وقد كان حق المولف ان يقول على المشهور على ما هو عادته في التحرز عن الخلاف
قال السيرافي العرب لا تقف على التنوين لانه زايد وتابع للاعراب فلا يوقف عليه كما
لا يوقف على الاعراب وبل اولى ومع هذا فارادوا الفرق بين النون الاصلية وبين ما ليس كذلك
فلو قالوا زيدن لساوى رعشن وحكى الاخفش عن ربيعة انهم يقفون على المنصوب كما يقفون
على المرفوع والمجرور فيقولون رايت زيد وانشد واخذ من كل حي عصم وقال الاخر جعل القين
على الدف ابرن قال المبرد قاسوه على المرفوع والمجرور وانما ابدل من التنوين الالف في
النصب لان الالف والفتحة خفيفتان او يقول البدل هو الاصل الا انه حذف في الرفع والجر لثقل
الواو واليا والا بدلنا مقتنا في النصب على الاصل ويحتمل ان يقال الاصل عدم الثبوت لان البدل
اضعف من المبدل منه فاذا لم يثبت المبدل في الوقف فالبدل اولى ان لا يثبت ومن العرب من جعل
ايضا في الرفع والنصب وهي لغة ازد السراة يقولون هذا زيدو ومررت بزيدي حكاها ابو الخطاب
عنهم واما المنصوب غير المنون فليس فيه الا الاسكان كالمرفوع والمجرور في المشهور وعلامة السكون
في الخط خا اي خفف تقول هذا حكم خ قال والروم مطلقا قلت في الوقف لغات كثيرة قد
ذكرنا ثلاثا احداها السكون في المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنون والمنون منه بلا ابدال
الثانية التسوية بين الاحوال كلها في الحذف والسكون الثالثة التسوية في الابدال له
الرابعة الروم وهو تضعيف الصوت بالحركة فيسمع لها صويت خفي يدركه الاعمى وكانه نطق
بعض الحركة ولا يكون عند القرا في المفتوح لان الفتحة لخفتها سبق في الخروج فاذا خرج
بعضها خرج سايرها واجازه سيبويه مطلقا وعلامته خط بين يدي الحرف نحو هذا حكم ـ
قال والاشمام ما لم يكن مجرورا او منصوبا قلت الخامسة الاشمام وهو ضم الشفتين بعد
سكون الحرف من غير تلفظ بالحركة اصلا ولذلك لا يدركه الاعمى لانه عمل بالعضو من غير تصويت
واتفقوا على جواز اشمام المرفوع والمضموم وعلى امتناع اشمام المفتوح والمنصوب واختلفوا
في المجرور والمكسور فاجازوا الكوفيون لان الكسر كالضم في الثقل واعمال الشفة في الكسر ياتي
كما في الضم فوجب ان يجوز قال البصريون اما اعمال الشفة في الكسر فلا يتاتى اصلا لان
الكسرة تخرج من وسط اللسان لانها من اليا فان تكلفت الاشارة اليها باتجاع الحنك كان
من الشوبة ما لا يخفى ولذلك لم تشم الفتحة لانها من الالف وهي من اقصى الحلق وعلامة الاشمام
في الخط نقطة مدورة نحو جعفر . قال والتضعيف مع الاسكان يشترط ان يتحرك ما قبله
ما لم يكن همزة قلت التضعيف لغة سادسة وهي تشديد الحرف الاخير مع السكون وعلامته
في الخط شين نحو هذا جعفرش ولجوازه شروط اربعة لكونه مخالفا لمقتضى الوقف الذي
يطلب فيه التخفيف الاول ان لا يكون الاخر همزة لان الهمزة عند انفرادها يثقل تكليف
عند انضمام غيرها اليها وزيادة الثقل ينافي الغرض المطلوب في الوقف وهو الاستراحة
الثاني ان لا يكون الحرف الاخير حرف علة لثقله ايضا ولذلك يعتبر الثالث ان يتحرك
ما قبل الاخر لئلا يجتمع ساكنان مع الساكن الذي قبل الرابع ان لا يكون الاخير منصوبا منونا

ان التنوين بدل الفا والالف لا يكن بضعفها والغرض من الضعيف بيان جوهرية الحرف
والغرض من الروم والاشمام بيان اعراب الكلمة وكانه اعراب خفي وفيه ايضا دفع القوة
الحاصلة من اجتماع الساكنين في بعض المواضع قال ونقل حركته الى ما قبله ان كان ساكنا
ليس بحرف المد واللين وكان الموقوف عليه همزة مطلقا فان لم يكنها فشرط صحة ما قبل الاخر
وسكونه ايضا والا يكون الحركة فتحة والا يخرج الاسم عن ابنية الاسما قلت هذه لغة سابعة في
الوقف وذلك ان من العرب من يكره اجتماع الساكنين في الوقف لما يكرهه في الوصل فيلقي حركة
الموقوف عليه على الساكن الذي قبله وفيه من البيان ما في الروم والاشمام ثم له شروط الاول
ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ليتاتى النقل اليه اذ المتحرك لا يحتمل الثاني الا يكون الساكن حرف
مد ولين لان المد الذي فيه يقوم مقام الحركة فكانه متحرك الثالث ان لا يكون الحركة فتحة
لانه اما ان يكون منونا او لا يكون فان كان منونا امتنع القا حركته على الالف المبدلة من
التنوين وان لم يكن منونا لم ينقل ايضا قال ابن جني لم يجي شي من هذا في المفتوح لخفته
كما اخفف نحو جمل قال ابو علي لا يقال سمعت النقر في قول سيبويه لانه لما لم يلزم الوا
السكون قبل دخول الالف واللام لابدال الالف من التنوين اجري الالف واللام في ذلك
مجرى التنوين من حيث لم يلزما الكلمة الرابع الا يخرج عن ابنية الاسما بالنقل نحو هذا عدل
فانك لو نقلت ضمة اللام فقلت عدل لما عليه الاسما اذ ليس فيها فعل بكسر الفا وضم العين
ولذلك لو قلت مررت ببسر بالنقل تريد البسر لما على مثال فعل بضم الفا وكسر العين وذلك
لا نظير له في الاسما الا ما شذ من نحو دول لكن يجوز في هذا اتباع العين للفا فتحرك بحركتها
فتقال عدل ومررت ببسر هذا كله اذا لم يكن اخر الكلمة همزة فان كانتها لم يشترط الا الشرطان
الاولان وهو ان يكون ما قبل الاخر ساكنا وان لا يكون بحرف المد واللين نحو السيئ قال
احسن مما قال ان يقال ليس فا لين لانه اخصر واجمع لان كلامه لا يقتضي الا اسقاطها وعلى
حرف مد ولين مزيد للجمع ولقصه ان يستظهر على مثال سيي وسوء فانه لا ينقل ولكنه لو قال
هنا كما قاله في الذي الموقوف عليه همزة من اشتراط صحة ما قبل الاخر ولا ادري لم فرق
بينهما في الاشتراط فحاصل عبارته ان الاخر ان كان همزة اشترط لجواز نقل الحركة فيه
الشرطان وان كان غير همزة اشترط له الاربعة واعلم انه يجوز في المعرف والمنكر قال
لحقوها الاوتار والايدي الشعر والنبل ستون كانه الجمر وقال انا ابن ماوية اذ جد النقر
ومن النقل ايضا قول الاخر من عنزي سبني لم اضربه وقال ابو النجم فقربن هذا وهذا
رحله اراد رحله اي بعده قال الجرجاني اذا نطقت بالها ان لم تعتمد لسانك على
ما قبلها لم يعذب اللفظ بها وكان فيه كلفة فنقلت الحركة وهو اولى من ان يوتي بحركة
اجنبية وقوله مطلقا اي لا يشترط فيه ما يشترط في الذي لا يكون همزة قوله وان لم
يكنها اي ان لم يكن الموقوف عليه همزة وفي بعض النسخ وعزها ليس في الكلام استظهر على مثل
قوله عدل على ما قلنا ونقصه ان يقول فان خرج عن ابنية الاسما او عن ما ليس في الكلام
واتبعوا في ساير احوال الكلمة جاز نحو هذا العدل ومررت بالعدل قال رحمه الله واذا فعل
ذلك بالمهموز فمنهم من يقر الهمزة ساكنة ومنهم من يبدلها الى الحركة قبلها قلت الهمزة
لثقلها احتمل عند نقل حركتها من التغير والخروج عن النظير ما لا احتمل في غيرها فلذلك
يجوز فيها النقل وان خرج به عن مثال الاسما وينقلون الفتحة كما ينقلون الضمة والكسرة
لكنهم

لكنهم متى نقلوا الحركة الى ما قبل اختلفت لغاتهم بعد ذلك فمن العرب من يقر الهمزة ساكنة فيقول
هذا الخبو ورايت الخبا ومررت بالخبي ومنهم من يبدل الهمزة حرف مد ولين من جنس الحركة
المنقولة فيقول هذا الخبو ورايت الخبا ومررت بالخبي وكذلك هذا الردو ورايت الردا ومررت با
لردي وهذا الوجه لم يذكره سيبويه انما ذكر مكانه في هذا النحو انهم يبدلون الهمزة بحسب حركته
واوا في الرفع والفا في النصب ويا في الجر ولا ينقلون حركتها الى ما قبلها في الرفع ولا في الخفض
فيقولون هذا الوثو ومررت بالوثي ورايت الوثا ويحتمل ان يكون هذه الفتحة قبل الالف حركة
نقل والاظهر انها بسبب الالف اذ لا يكون الا بعد فتحة اذ ليس لغة هولا نقل الحركة واذ ذكرها سيبويه
ذكر هذه الوجوه وقال انما في لغة الذين يحققون الهمزة ولا يسهلونها ثم ذكر بعد ذلك ان الذين
يحققون يقفون على ما يقتضيه القياس في لغتهم فعلى هذا هو الذي ذكره المولف هنا من نقل الحركة ثم تبدل
الهمزة الساكنة بحكم الحركة المنقولة ليس موجودا في لغة المحققين لان سيبويه لم يذكره في وتفهم الا في لغة
المسهلين لان من ينقل الحركة منهم يبدل الهمزة على حكم ما قبلها لا يخصون بذلك الوقف دون الوصل قال
وربما فروا من المخالفة في المهموز فتحركوا ما قبلها بحركة ما قبله قلت منهم من يتفادى وهم ناس من بني
تميم من ان يقول هذا الردي ومن البطي فيعدوا الى الاتباع فيقولون من البطو فيضمون وهذا الردي بكسر تين
وقوله كرهوا المخالفة يعني من حركة البا والطا ثم السر وعلة ذلك انه لما لزم النقل في هذا النحو في الرفع
وكانت الطائية تابعة للبا لزم الاتباع فيه في الجر لئلا يخرج عن ابنية الاسما بالنقل ثم اتبعت حالة
النصب في رايت البطا حالتي الرفع والجر ليجري في احواله كلها على الاتباع ولذلك جعل سيبويه الحركة في قولهم
هذا البطو حركة اتباع لا حركة نقل كما كانت في النصب والجر اتباعا وان ما جعلها في الرفع كذلك ليتفق
احوالها كلها في الاتباع فيكون ذلك تتميما لهذا الغرض قال ومنهم من نقلها اذا كان ما قبلها متحركا
الى حركتها وبعضهم الى حركة ما قبلها قلت هذه ايضا من لغاته وهي لغة من لا يخفف الهمزة فيبدل
منها اذا وقف حرف لين ثم ينظر فان كان ما قبلها مفتوحا الحق به على ما هو عليه وابدل من الهمزة حرفا
من جنس حركة نفسها فيقول هذا الكلو ورايت الكلا ومررت بالكلي وان كان ما قبلها ساكنا القى حركتها على
ما قبلها وقلبها حرف مد ولين من جنس تلك الحركة فيقول هذا الخبو ورايت الخبا ومررت بالخبي ومنهم
من يتبع ايضا في هذه فيقول هذا الردي ومررت بالبطو كراهة للمثال المطرح ومنهم من يعتبر حركة ما
قبلها في القلب ويلقي حركة نفسها لانها تسكن في الوقف وعلى هذا يقول الكلا في الاحوال كلها والكمو والكي
وفي اعني وهي لغة اهل الحجاز قال ولا روم ولا اشمام فيما قلبت اليه الهمزة كما لا روم ولا اشمام
في حروف المد واللين قلت ليس فيها على مذهب اهل الحجاز ومن لا يحقق اشمام ولا روم ولا غير ذلك
من الوجوه التي في الوقف لان امتدادها اغنى عن ذلك لانها انما اتسع مخرجها امتد الصوت بها و
لذلك قال الخليل ان الالف المشتبه في الخط من نحو كفروا من اجل ان منقطع صوت الواو عند مخرج
الالف واذا كان ما قبل الهمزة ساكنا وهي طرف القت حركتها على الساكن وحذفها التميم على مذهب
من يخفف الهمزة فيقول هذا الخب ورايت الخب ومررت بالخب ويجوز الروم والاشمام والتضعيف حينئذ
لانه قد صار بمنزلة ما لا همز فيه قال ش انما كان كذلك لان الروم او الاشمام اشارة الى الحركة
التي كانت في الوصل وما قلبت اليه الهمزة لم يكن له وجود في الوصل اصلا فلا يشم ولا يرام كما ان حروف
المد واللين لما لم يكن لها حركات في الوصل انما كانت سواكن فلا تشم ولا ترام ايضا لانه كما تقدم
انما تشم ابدا من الحركة التي كانت في الوصل قال والوقف على المقصور بالالف في الاعرف قلت
ما في اخره الف اما ان يكون مبنيا او معربا فان كان مبنيا فيا تي وان كان معربا فالمشهور

الوقف عليها واما في غير المشهور فمنهم من يبدلها يا فيقول هذه حبلي وهي لغة قيس للفرق بين حالتي
الوصل والوقف وبعض طيئ يقلبونها واوا فيقولون حبلو لانها ابين من اليا ومنهم من يسوي ايضا بين
الوصل والوقف وزعم الخليل ان بعضهم يقلبها همزة فيقولون حبلا ورايت رجلا قال السيرافي
انما من جعل مكان الالف همزة فلان الهمزة اذا كانت بعد متحرك كانت ابين من الالف فلما كان
في الهمزة تبيان قلبت اليها وقيل انما قلبت همزة فرارا من الالف التي لا اعتماد عليها الى اقوى الحروف
اعتمادا مع انه من مخرج الالف وقيل قلبت يا لانها ابين من الالف والواو لانها في الشبه تقلب اليها
ومن العرب من يحذف الالف لكن في الشعر قال رهط بن مرجوم ورهط بن المعلى اراد المعلى
والالف في المنون تسقط في الدرج لالتقا الساكنين نحو هذا عصي يا فتى فاذا وقفت وقفت بالالف
ثم اختلفوا اي الف هي فقال سيبويه انها في النصب المبدلة من التنوين وفي الرفع والجر هي الالف
الاصلية وعند المازني هي المبدلة من التنوين في الاحوال الثلث وقال الكسائي وابو عمرو وابن
كيسان والسيرافي الوقف على الالف الاصلية في الاحوال كلها اما سيبويه فقاسها على الصحيح واحتج المازني
بان الموجب للبدل في النصب هو فتح ما قبل التنوين وهو متحقق في المقصور في الاحوال الثلاثة واحتج
السيرافي بانها تمال في النصب وتكتب باليا ويقع رويا كما في الرفع والجر فدل على التسوية وكان
ابو علي يميل الى مذهب المازني لانه اذا ابدل من التنوين الف من اجل الفتحة العارضة فاللازمة
اولى ويمكن ان يقال ان ما قبل التنوين في حال النصب كانه مفتوح لفظا فهو كذلك معنى بخلاف الرفع
والجر وان كان المقصور غير منصرف او فيه الف ولام فالالف الاصلية هي الموقوف عليه لا غير اه
قال وعلى باب قاض وجوار في الموضع الذي سقط اليا في الدرج على ما دونها وردها والوقف عليها
والاول وجه الا ان يكون منصوبة منونة فالوقف على البدل من التنوين قلت الذي في آخره
يا قبلها كسرة اما ان يكون مبنيا او معربا فان كان معربا فاما ان يكون منصرفا او غير منصرف
والمنصرف على ضربين ما فيه الالف واللام وما ليس كذلك فما فيه التنوين جوز فيه الوجهان اثبات
اليا وحذفها والمختار الحذف لان حذف التنوين عارض فكانه ثابت في التقدير اذ هو على شرف
ان يعود قال سيبويه اذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل قال وحدثني ابو الخطاب ان بعض
من يوثق به يقول هذا رامي وغازي لانه لما ذهب التنوين في الوقف رد اليا وقال بعضهم
الوقف حادف منونا فخذفه كما حذفه من الصحيح فلم يلزم رد اليا لانه جرى مجرى الصحيح في
استعماله منونا بغير يا هاهنا في الرفع والجر اما المنصوب فالوقف على الالف لا غير الا على لغة
ازد السراة او على من يقول رايت قاض ضرورة فيسقطها ايضا في الوقف لكنه من ضرورات الشعر
وان لم يكن فيه تنوين فان كان سقوطه للالف واللام ففيه ايضا وجهان والمختار هنا خلاف المختار
في المنكر لان اليا ثابتة في الوصل وللحذف علتان احداهما الفصل بين الوصل والوقف الثاني ان
هذه اليا تحذف في الجملة فكانه قدر الوقف على المنكر ثم اوصل اللام واما المنصوب فباليا لا غير
لان اليا لما تحركت اشبهت الحرف الصحيح وان كان حذف النون لشبه الفعل نحو رايت جواري
فالوجه اثبات اليا ايضا كالذي فيه الالف واللام وفي الرفع والجر حكمه حكم المنكر من نحو قاض واما
ان كان مبنيا فاما ان يكون حذف منه شي او لا فان لم يحذف منه شي نحو يا قاضي فالمختار عند
الخليل اثبات اليا لانه غير منون كالقاضي والمختار عند يونس الحذف لان النداء موضع حذف
وتخفيف والوقف ايضا موضع تسهيل وتخفيف والى هذا ذهب سيبويه واما ان كان قد حذف منه
شي كما في قولك يا مري اسم فاعل من ارى واصله يا مرئي فحذفت الهمزة كما في ارى فلم يختلفوا
في

ان الوقف عليه باليا لئلا يؤدي الى اعلالين قال ونقف على يرى ويغزو رفعا ونصبا بلفظ الرفع
وجزما ووقفا باسكان ما قبل المحذوف وبالحاق الها قلت في الرفع والنصب لا حذف منه شي
في الوقف كما لا حذف في الوصل وفي المجزوم والموقوف وجهان احدهما الوقف بالسكون فيقول ارم واغز
ولم يرم ولم يغز حكاها سيبويه عن يونس وعيسى بن عمر عن العرب لان الكلمة على اكثر من حرف
فصارت بمنزلة ما هو على ثلاثة احرف مالم يحذف منه شي والثاني الحاق الها كانها عوض من
المحذوف ولان الحاق الها تصون الحركة عن الحذف وكانهم كرهوا ان يجمع بين حذف الحرف والحركة
فالحقوا الها كما يلحقونها في سلطانيه مع ما فيه من الاستراحة وازالة التقا الساكنين ومن العرب
من يقول ادعه فيسكن العين مقدرا والها ساكنه فيكسر العين لالتقا الساكنين لان منهم من يقول
اشتره بالسكون في الوصل قال الشاعر قالت سليمى اشتر لنا سويقا قال ش كان حقه ان
يشعر بجواز هذين الوجهين وهو الحاق الها لتقدمه في الذكر او بالتصريح بذلك فيه قال وعلى
نحو قه وشه الحاق الها فقط قلت ان اال التعريف بالكلمة الى بقايها على حرف واحد كما في
قه وشه وجب الحاق الها اذ لا بد من حرف يبتدا به واخر يوقف عليه قال سيبويه يلزمها
الها في الوقف من تركها في اخش لانها ذهبت منها الفا واللام وان بقي على حرفين احدهما حرف
المضارعة نحو لم يع ولم يش الحق الها ايضا ولم يعتد حرف المضارعة لانه زايد والاجحاف قد حصل
بحذف الفا واللام قال ش يمكن ان يريد ما لم يبق الا على حرف واحد ويمكن ان يريد ما لم يبق
من حروفه الاصليه الا حرف واحد الا ان الاول هو الذي يسبق الى الفهم من قوله فكان ينبغي له ان
كان اراد هذا الاخير ولا ينبغي ان يريد غيره ان يصرح به لانه يدخل فيه لا تق ولا تش مع
ش وق ولا ان الوقف على هذا ايضا اعني لا تق ولا تش والاول لا يكون الا بالها فقط وان اراد
الاول خرج نحو لا تل ولا تق منه وحكمهما واحد قال وعلى نون التوكيد الخفيفة منفتحا ما قبلها
بابدالها الف ومنضما او منكسرا بحذفها ورد علامة الرفع والوقف عليها قلت النون الخفيفة
متى انفتح ما قبلها اشبهت التنوين في الاسم المنصوب في انها نون زايدة منفتح ما قبلها فتقلب
الفا في الوقف بالقياس عليه ولذلك تكتب بالالف لان الاواخر تكتب على حكم الوقف كما تكتب
الاوايل على حكم الابتدا وابدال الالف هنا من النون كابدال النون من الالف في انشاد بني تميم
اقلي اللوم عاذل والعتابن قال الاعشى ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا فان انضم ما
قبلها او انكسر حذفت في الوقف كما حذف التنوين وهنا اولى لان ما فيه النون اثقل مما فيه
التنوين ولهذا اذا القي هذه النون ساكن حذفت ولم تحرك كما تحرك التنوين لقوله لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما واذا حذفت النون عاد ما حذف لاجلها من الضمير ونون الرفع فقلت هل
تضربون وان شيت ان تلحق الها قال ش كان الاتم من هذا ان يقول حذفها ورد علامة الرفع
والضمير الذي حذف قبلها نحو هل تضربن وهل تضربون او حذفها ورد الضمير خاصة نحو اضربن
في خطاب جماعة المذكرين واضربن في خطاب المونث فانك تقول في الوقف اضربوا واضربي
وفي بعض النسخ وعلى المثقلة بالاسكان وبالحاق الها فان شيت لتقومن بالسكون مع التشديد
وان شيت لتقومنه قال وكل حركة بنا فلك الحاقها الها ما لم يكن اخر الفعل الماضي قلت
في الحاقها استراحة وبيان للحركة وازالة لالتقا الساكنين في بعض المواضع وليس في اخراجها
كسر مشعر لخفايها فجاز الحاقها كل حركة بنا لكونها لازمة لا تتغير في الوصل كانها من نفس
الكلمة فارادوا ايضا ان لا تتغير وها في الوقف بخلاف حركة الاعراب فانها معرضة في الوصل

للاستثقال فاجري في الوقف قال الرماني لانه لما كانت حركة المبني لازمة وحركة الاعراب غير
لازمة فرقوا بينهما في الوقف بنيهما على اختلاف حكمهما في الوصل فان كانت الكلمة قد حذف منها
شي تاكد الحاقها ووجب ان تقف على حرف واحد اذا اصل الحاق الها ان يكون جبرا لما نقص حتى
قيل ان هذه الها انما لحقت المبني دون المعرب جبرا لما منع من التنوين واسقاط الحركات
على وجه التعاقب قال السيرافي دخلت المبنيات لنقصان تصرفها عن المعرب فتقول هيه وفهوه
قال اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه وان كانت الكلمة على حرف واحد من
غير حذف كالكاف في ضربتك تاكد الحاق الها ومنهم من يلحقها سينا وبعضهم شينا في خطاب المونث
خاصة واستثني من هذا الفعل الماضي فلا يلحق الها لان حركته شبيهة بحركة المعرب لانهم انما حركوه
لشبهه بالمضارع الذي هو معرب ولذلك دخله التضعيف في نحو لخضب كما قالوا اجعفة قال ويا المتكلم
الساكنة كيا القاضي ساكنة واذا تحركت فان شئت اسكنت وان شئت الحقت الها قلت من اسكن
اليا في الوصل فله في الوقف مذهبان ابقاوها على حالها كابقا يا القاضي وهو الاجود الثاني
حذفها ولم يذكر الزمخشري غيره قال اذا ما انتسبت له انكرن وقال الاخر وباذن الله
ربي وبحمد قال الجرجاني شبهت بيا القاضي في جواز الحذف لانها نازلة منزلة التنوين فجاز
حذفها كالتنوين قال ابن السراج ترك الحذف اقيس وحذفها من الفعل احسن من الاسم لانها
في الفعل قبلها نون الوقاية ومن ثم كثر في القرآن واما نحو عصاي فليس فيه الا الاثبات قال
السيرافي اذا لم يكن يا المتكلم مكسورا ما قبلها لم يجز حذفها واما اذا تحركت اليا وقبلها لسرع
فلا يجوز حذفها لانها قويت بالحركة واشبهت الحرف الصحيح فلك فيها ما لك في غيرها من حركات
البنا الحاق الها والاسكان ومنه كتابيه وماليه واما الحروف التي توصل بالضماير من
نحو عليهم وعليكم وضربته فليس فيها الا الحذف الا الالف في نحو ضربتها وتقول هذه بالسكون تشبيها
لها بالضمير قال والالف في غير المتمكن ان شئت وقفت عليها وان شئت الحقت الها قلت
الالف في المبني يجوز في الوقف عليها وجهان الحاق الها نحو هناه وهناه الثاني ان لا يلحقها
وهو الاجود خلاف الف الندبة لان المطلوب فيها مد الصوت ووجه الحاق الها خفا الالف فان
كانت الالف في المعرب لم يجز الحاق الها لئلا يلتبس بالمضاف لو قيل عصاه فقوله غير المتمكن اشارة
الى ما فيه الالف من المتمكن نحو عصي وقد شذ من قولهم افعي وافعوا ايضا ومنهم من يجري الوصل في
ذلك مجرى الوقف فيقول افعيه وافعوه بالياء والواو وتقول انا بالالف وان شئت انه وفي كلام
حاتم هكذا فصدي انه وعند الكوفيين انا هو الاسم بكماله وعند البصريين ان فقط هو الاسم
والالف لبيان الحركة وان اثبتت في الوصل فاجرا للوصل مجرى الوقف ولم يات الالف غير عوض
في الوقف الا في انا وحيهلا واما تا التانيث ففيها لغتان ابدالها ها في الوقف نحو حمزة و
طلحة فرقا بين التا اللاحقة للفعل واللاحقة للاسم وبعضهم يقف عليها ايضا بالتا قال
الشاعر بل جوز تيها كجوز الحجفت وميمات ان جعل مفردا وقف عليه بالها الا في التا مثل
مسلمات وفي اسنا صل الله عو تا هم ايضا الوجهان والحذف كثير في القوافي وشبه بها الفواصل
قال وبعض القوم خلق ثم لا يفر ومن الفواصل والليل اذا يسر والتلاق والتناد وقد
تزاد في الفواصل ما زاد في القوافي من ذلك الظنونا والرسولا والسبيلا فيمن قرا بالالف وقول
الشاعر مثل الحريق وافق القصبا اجري فيه الوصل مجرى الوقف ولا اختص هذا بالشعر اعني اجرا الوصل
مجرى الوقف لمجيه في القرآن وقد عده السيرافي من الضرورات قال ونظيره الضاربونه فيمن
حرك

حرك الها اجراها مجرى الوقف كما قال خوارجا من لفظ القسطل ولذلك سبسبا شدد ثم الحق الالف للاطلاق
للالحاق والتشديد لا يلحق المنصوب المنون لانه بدل من تنوينه الف باب

المنصوب بفعل يلزم اضماره من المفاعيل المنادى والمشغول عنه الفعل وما انتصب في قولهم اياك والاسد

قلت قد تقدم ان الندا نوع من انواع الكلام كالاستخبار والتمني وغير ذلك وانما تحقق هذا
المعنى اذا لم يظهر الفعل حتى لو قيل يا انادي زيدا بطل معنى الندا وصار خبرا فوجب لهذا اضمار الفعل
مع ان يا عوض من ذكر الفعل فلم يجمع بين العوض والمعوض منه فلزم الاضمار واما المشغول عنه
الفعل من نحو زيدا ضربته فاضمار الناصب لازم ايضا لان المذكور المفسر اغنى عن ذكره واما النوع الثالث
وهو الذي عقد الباب لاجله فهو المنصوب في التحذير وهو على ضربين سماعي وقياسي والقياسي ما ذكره
من المثال وعلة حذف الفعل بطريق اللزوم الاستغنا عنه بدلالة التحذير عليه فان لم يكن المخاطب المنهي
مذكورا بلفظ اياك والمنهي عنه مذكور بعده بحرف العطف او حرف الجر نحو اياك والاسد او عن الاسد
قرائن دالة على الفعل فكان المعنى اياك باعد ونح قال السيرافي لا يجوز اظهار الفعل لان العرب
اكتفت باياك وموضعه غير مشكل قال بعض المتاخرين حذف الفعل هنا لان هذا الكلام لا
يقال الا اذا كان الوقت ضيقا والبليه مترقبة والتقدير جنب نفسك الاسد او وق فاياك في
موضع نفسك والاسد في موضع المفعول الثاني والواو دلالة على الجمع اي وق نفسك ان تقارب الاسد
واتق نفسك ان يصيبها الاسد والكوفيون لا يقدرون هنا فعلا ولا غيره بل يقولون هو منصوب
على الخلاف ولا بد في التحذير من اسمين متخالفين او واحد مكرر احدهما معطوف بالواو التي بمعنى
مع فكان لاحد الاسمين قد قام مقام الفعل وقيل الاصل اياك احذر من الاسد فلما سقط الخافض
انتصب الاسم والمختار ان يكون الفعل المقدر مما ينصب مفعولين ولا بد من ذكر حرف العطف او
حرف الجر او تكرار الاسم الواحد كقوله فاياك اياك المرا فانه وكان ابن ابي اسحق يقول هو على حذف
حرف الجر اي من المرا وقال سيبويه هو منصوب بفعل اخر كانه لما قال اياك قال اتق المرا
فان قلت الواو بمعنى التشريك فكيف يكون الاسد محذرا قلت الاسد وان لم يكن محذرا لكن
محذر منه وانما اتوا بالضمير المنفصل لان الضميرين ان كانا لشي واحد وجب ابدال الثاني بالنفس
في غير افعال القلوب فالاصل نح نفسك فلما حذف الفاعل مع حذف الفعل زال الموجب للتغيير
فرجع الى الضمير ولم يمكن ان يوتى به متصلا لعدم ما يتصل به فلو اظهرت الفعل اظهرته بعده ليبقى
الضمير على انفصاله ولان في الضمير المنفصل دلالة بلفظه على انه منصوب فكان ابلغ في الدلالة
وجوز ان يضمر للاسد فعلا اخر غير الاول كانك قلت اياك اتق واحذر الاسد قال فماز راسك
والسيف قلت اي جنب نفسك من السيف وقيل المعنى اول راسك السيف وليس ماز ترخيم مازن
لان الذي خوطب بهذا كان من بني مازن واسمه كرام فعلى هذا يكون ترخيما بعد ترخيم ورخم
اولا مازنيا ثم مازنا وقيل خوطب بمازن لانه منهم وقيل سمي الابن باسم الجد كما قيل الاشعرون
بمعنى الاشعريين قال اياي والشر واياي ان يحذف احدكم الارنب قلت ليس هذا
امرا لنفسه وانما هو امر لغيره فتقول اياي باعد من الشر كانه قال باعدني من الشر والشر مني
وان شئت كان نصب الثاني على احذر اي اياي احذر وباعدني من الشر ولذلك واياي ان يحذف
احدكم الارنب اي يرميه بسيف او عصى وان في موضع نصب قال الزجاج معناه اياكم
واياكم وان يحذف وقال الخليل بعضهم يقال له اياك فيقول اياي كانه اعاد لفظ المتكلم لما
قبل منه واستجاب له قال ومنه شانك والحج وامرا ونفسه واهلك والليل قلت هذا

اغرا وفيه ايضا معنى النهى كانه قال دع امرأ مع نفسه وعليك شانك مع الحج وليس المراد من
الشان امرا دون الحج بل المراد مقدمات الحج ولذلك كانت الواو بمعنى مع ليلا يكون الماموربه
شيين وامرؤا ونفسه يحتمل ان يكون الواو فيه عاطفة فيكون رحشا على مجرده كما تقول
خليتك ونفسك واهلك والليل اى بادرهم والليل معطوف على الاهل والمبادرة المسابقة
خاف الليل والرحل بينا بقان الى اهله فامره ان يسابق الليل ليكون عند اهله قبل الليل
وبادر يتعدى الى اثنين تقول بادرت فلانا الغاية فالليل فى موضع الغاية هنا وقيل
التقدير بادرا هلك واسبق الليل قال عذيرك قلت العرب تقول من يعذرنى من
فلان اى من يعذرنى فى احتمالى اياه او من يذكر لى عذره فيما ياتيه وفى الحديث
استعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن ابى السلول ثم اختلفوا ثم اختلفوا فى عذير
فقيل هو بمعنى عاذر مثل شاهد وشهيد اى هات عاذرك وقيل هو مصدر بمعنى العذر مثل
النذير والنكير قال وهذا ولا زعماتك قلت كان المخاطب يزعم زعمات غير صادقة فلما
ظهر ما يخالف ذلك قيل هذا هو الحق لا زعماتك اى ولا توهم زعماتك لكنه اضمر الفعل لكثرة الاستعمال
وهذا خبر موضوع رابع تم لا يجب فيه الاضمار وليس تحذيرا الا انه ذكره هنا لان فيه معنى النهى عما توهم
كانه تقول لا تتوهم ما كنت تتوهم ثم يحتمل ان يكون هذا مفعولا به اى ازعم هذا ولا ازعم زعماتك
ويحتمل ان يكون هذا مرفوعا كانه قال هذا الحق او هذا القول كقولهم هذا القول لا قولك الا ان هذا
بلا العاطفة وذلك بالواو ولزم اضمار العامل للابتدار قال انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لكن
قلت فى نصب خير ثلثه اوجه قال سيبويه انما نصبت خيرا حين قلت انته فانت تريد
ان تخرجه من امر وتدخله فى اخر فهو على كلامين وقال الخليل كانك تحمله على ذلك المعنى لانك
لما قلت انته علم انك امرته بالترك ثم اردت ان تدخله فى امر اخر هو خير وحذف الفعل لكثرة
الاستعمال فصار انته بدلا من ايت وقال الكسائى معناه يكن خيرا لكم اى الانتهاء والكون
الفراء وقال فى قوله تعالى فامنوا خيرا لكم ان خيرا اتصل بالامر كانه قال انتهوا انتهاء خيرا لكم
وحسبك بمعنى الكف قال وراءك اوسع لك قلت اى ارجع وراءك واوسع نعت لمحذوف اى
ائت مكانا اوسع من مكانك قال ومن انت زيدا قلت زعم يونس انه على معنى من انت تذكر
زيدا لكنه كثر استعماله فاستغنى عن اظهاره ولا يكون من انت زيدا الا جوابا كانه لما قال انا زيد
قيل له من انت ذاكرا زيدا قال السيرافى اصل هذا ان رجلا غير معروف بفضل يسمى
زيدا وكان اسما لرجل مشهور فانكر عليه ذلك اى من انت زيدا على جهة الانكار اى ذاكرا زيدا وانتصاب
ذاكرا على الحال بالفعل المضمر وهو كنت اى من كنت ذاكرا زيدا واضمر الفعل لسداد الانكار
وجوز رفعه على تقدير من انت كلامك زيدا وذكرك زيدا اى ذكرك ذكر زيد والنصب اقوى قال
ومرحبا واهلا وسهلا قلت فى نصب هذه الاسماء وجهان احدهما انها مفاعيل لفعل محذوف
تقديره لقيت رحبا واهلا اى سعة فاستانس الثانى ان يكون مصادر نائبة عن افعالها اى
رحبت بلادك رحبا وسهلت سهلا وتاهلت اهلا اى تاهلا قال سيبويه تقدير النصب اتيت
رحبا وقال ايضا صار بدلا من رحبت بلادك وانما قدره بالفعل لان الدعا انما يكون بالفعل
كما تقول تربا وجندلا تقديره تربت وجندلت والناصب حقيقه اصبت تربا ولقيت جندلا
ويقول الراد وبك اهلا وسهلا اى لو جيتنى كنت عندى بهذه المنزلة وبك للبيان ومنهم من
يرفع فيقول مرحب اى لك مرحب وقيل ان هذه منتصب على الاحوال والمبرد نصبها على المصدر

وش

وشق لما من لفظها فعلا قال وان تاتنى فاهل الليل والنهار قلت اى فانك تاتى اهلا
لك بالليل والنهار قال سبوحا وقدوسا رب الملائكة والروح قلت اى سبح سبوحا او
اذكر اذكرت وان ضمت الاول كان مصدرا نائبا عن فعله كانه قال سبحت سبوحا وقدست قدوسا
ثم حذف الفعل اكتفا بالمصدر واما المفتوح الاول فليس الا اسما ولذلك ذكر معه رب الملائكة
والروح قال ومن هذا الباب عند بعضهم كليهما وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حر وانته امرا قاصدا
قلت هذا مثل كان انسانا خير اخر بين شيين وطلبهما معا اى اعطنيهما وزدنى تمرا او
اراد اطعمك والاضمار للابتدار للاجابة ومنهم من يرفع كلاهما وينصب التمر كانه قال كلاهما لى
وزدنى تمرا وتقدير المثل الاخر ائت كل شئ ولا ترتكب شتيمة حر ويجوز الرفع فى كل كانه قال
كل شئ امم اى قصد يحتمل الا شتيمة الحر واما انته امرا قاصدا فمثل انتهوا خيرا لكم اى انته
وارتكب امرا قاصدا او ائت امرا قاصدا كانه لما قال انته علم انه محمول على امر خالف المنهى
عنه وقد ذكر الخلاف فيه قال ش ذكره هذه اللفظة فى جملة ما نصب على الاضمار فعل لا نظهر غلط
منه تقدمه اليه الزمخشرى فى مفصله والذى غلطهما ان سيبويه ذكر هذه اللفظة فى هذا الباب لمثل
بها فى وجه اخر غير التزام الاضمار لا فى التزام الاضمار والعجب ان سيبويه اذ ذكر هذه اللفظة على
المعنى الذى ذكر بين انه انما ذكرها ها هنا على ذلك المعنى لا على ان الاضمار فيها لا يظهر ونص على ذلك
ولا ادرى كيف وقع لهما الغلط مع الاشارة من سيبويه الى انها ليست من الباب قال ومما يقبح
الاظهار عند قوم ولا يمتنع ويمتنع عند قوم الاسد الاسد والجدار الجدار والصبى الصبى واخاك اخاك
والطريق الطريق ونحوه واذا لم يكرر جاز الاظهار قلت انما لزم الاضمار عند قوم لان احد الاسمين
نايب عن الفعل فلم يجز ان يذكر الفعل معه والاشبه ان يكون الاول لانه الذى حل محل الفعل والتكرار
مع الحذف دال على الاهتمام قال ش تعلق من اجاز الاظهار بظاهر الكتاب واذا سبب فى
موضعه س انه ليس على ما اخذهم وانتصابه على احذر وكذلك الجدار والصبى والطريق على خل واخاك
اخاك اغرا ملازمة المشار اليه لا التحذير منه والطريق الطريق للتحذير ايضا اى خل وان اردت
الاغرا بسلوك الطريق كان التقدير اسلك الطريق والصبى الصبى تحذير عن ايطا الصبى وايطا مصدر اوطاه
كذا فهو متعد الى اثنين فيكون التقدير لا توطى الصبى امرا صعبا ومن جوز الاظهار نظر الى الاصل
قال ومن المصادر فى الدعاء له سقيا ورعيا وعليه خيبة وجدعا وعقرا وتعسا وتبا وجوعا وبوسا
وبهرا وبعدا وسحقا قلت هذا نوع اخر مما يلزم فيه الاضمار لان الفعل استغنى عن ذكره بذكر
المصدر وصار المصدر بدلا عنه وانما قلنا ان الاضمار لازم هنا لان هذه مصادر استعملت فى كلامهم
غير ملفوظ بافعالها معها وذلك يدل على التزام الحذف اذ لو لم يكن لازم الاضمار لذكر معها افعالها فى
موضع ما والتقدير سقاك الله سقيا ورعاك رعيا وفى الدعاء عليه خيبة اى خيبه الله خيبة او خاب
خيبة وقد ترفع بعض هذه المصادر قال وخيبة لاول من يلقى وشر ميسر ومنه سلام عليك
وجدعه الله جدعا وعقره عقرا وهكذا الى اخرها نحو عقره الله عقرا وتعس اى هلك وتبت خسر
وبهرا بمعنى تبا وهو دعا عليه بالسوء وليس مصدر بهره بهرا اذا غلبه لان بهرا يكون بمعنى الغلبة
وبمعنى التعجب وهذان لهما فعلان من لفظهما والذى بمعنى تعسا لا فعل له من لفظه وهو قريب من
الذى بمعنى الغلبة فى المعنى قال ويقرب من معناها افة وتفة ودفرا قلت يعنى ان
هذه ليست لها افعال مشتقة منها كما كان فى التى قبلها فتقدير الناصب لها من المعنى فتقرب من
التى قبلها من حيث ان العامل فى كل احد منها لازم الاضمار ويحتمل ان يريد تقرب من معناها فى

الدعا قال الاصمعي الاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار وكان ذلك يقال عند استقذار الشي
ثم كثر حتى صار يستعمل عند كل ما يتاذى به وقيل معنى اف له قلة له وتف اتباع قال ابن
الانباري من قال افا نصبه على معنى الدعا قال الجوهري افا له وتفة اي قذرا والنونين
للتكثير والدفر النتن ومنه يقال للدنيا ام دفر وللامة دفار كانه في الاصل نتن نتنا ثم وقع
دفرا موقع نتنا قال ومنه متبعا عند بعضهم جوعا ونوعا وجودا وجوسا قلت الوجه ان
يقول ومنه متبع على الابتدا لكن وقع في النسخ منصوبا على الحال اي ومنه ما يستعمل متبعا او ومنه ما
يكون متبعا فيكون خبر الكان فنوع اتباع لجوع اي جاع جوعا وفي نوع وجهان احدهما ما ذكرناه
والاخر ان يكون معنى تمايل جوعا وعطشا وعلى هذا يكون مستقلا لا متبعا ولذلك قال عند بعضهم
وجوسا اتباع لجود ولا معنى للاتباع سوى التوكيد للفظ الاول كقولك عطشان نطشان كانهم ارادوا
تكرار الاول فكرهوا اجتماع المثلين فاتوا بلفظ اخر فيه بعض حروف الاول فيه يدل على مثل ما دل
عليه الاول فيكون من التوكيد اللفظي قال ومنه مضافا ويحك وويسك وويلك وويبك قلت
ومنه يعني من الفصل الذي يليه وهي المصادر التي لا افعال لها من لفظها والويح يقال لمن اشرف على
الهلاك وويس بمعنى الرحمة وكذلك الويب قال ش ويحك ترحم اي ارحمه الله وويسك احتقار وويلك
كذلك وهو بمعنى الفضيحة وويبك كذلك وهو استصغار ايضا وويب مستعمل في اللوم والتوبيخ وويك
مثل ويلك وقيل الويح والويس كنايتان عن الويل وهي كلمة يذم بها فكنوا عنها كما كنوا عن جوعا
بقولهم نوعا والاضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم سقيا لك الا انه لا يجوز سقيك لان حذف الفعل و
اقامة المصدر مقامه ليس بقياس فيوقف عند الصيغة والاستعمال المنقول عن العرب فما فصلته
لم تضف وما اضفته لم تفصل وقال الكوفيون الاضافة واللام بمعنى واحد ولا فرق بين البابين
ومذهب البصريين ان اصل هذه الكلمات الافراد وان يقال ويح وويل وويس ثم اضيفت وقال
الفرا اصلها كلها وي اتا ويلك فزيد عليها اللام فان كان بعدها مضمر فتحت اللام فقيل ويله وويلك
وان كان بعدها ظاهر كسرت ويجوز فتحها وانشد ويل ايك والفتح بكسر اللام واما ويلك
لك فانه لما كثر استعماله باللام صارت اللام كانها منها فزادوا لاما اخرى قال السيرافي لو
كان الامر كما قال الفرا لما قيل ويل لك ولقوله انهم توهموها اصلية ليس كذلك لان التوهم
لا يطرد ولا يجري بوجوه الاعراب فاما عولك فلا يتكلم بها الا اتباعا نحو التعين والعول والعويل
البكا في غير هذا الموضع قال وفي غير الدعا حمدا وشكرا لا كفرا قلت هذه اخبار يخبر بها
الانسان عن نفسه وليست بدعا الا انها تضارع الدعا لان الفعل المحذوف فيها مستقبل فاشبه
الدعا في الاستقبال وترك ذكر الفعل مبالغة ويجوز حمدت حمدا وشكرت شكرا لكن ليس الكلام في
الجواز بل في الاستعمال فان العرب التزمت فيه الحذف والاضمار فاذا قال حمدا فكانه قال
احمد حمدا واشكر شكرا ولا اكفره كفرا وعجبا على العجب قال ومنه كرامة ومسرة ونعمة عين
وحبا ونعام عين قلت اي واكرمك كرامة واسرك مسرة ونعمة عين بضم النون ونعام عين
بالفتح ويقال ايضا ونعمى عين ولا يستعمل اظهار فعلها لان المذكور قد ناب عن المقدر ومعنى
الكلام الالزام لانه امتثال لامره وجرى على موجب طاعته وهو بالواو ابلغ منه بغيرها وكانه
استانف له اثباتا على حدة لئلا يقع في حشو الكلام قال ومنه ولا كيدا ولا هما ورغما وهوانا
قلت اي ولا اكاد كيدا اي لا اقارب فعله ولا اهم به هما تبعيدا لايقاعه وكذلك لا افعل ذلك
ورغما وهوانا اي ارغمك بفعله رغما والرغم الصاق الانف بالتراب والمراد به الاذلال وكذلك

واهينك هوانا وحذف الفعل هنا كما حذف في الدعا وربما رفعوا بعض هذا وكان رؤبة ينشد
عجب لتلك قضية كانه قال امري عجب قال سيبويه وسمعنا من يوثق به يقال له كيف
اصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كانه قال امري حمد الله قال ومنه انما انت سيرا سيرا
وما انت الا قتلا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل قلت هذا ايضا مما يجب
فيه الاضمار لانه لما وقع المصدر هنا بعد النفي او ما هو في حكم النفي او مكررا وبعد النفي اسم لا يصلح
ان يكون المصدر خبرا عنه فانه لو صلح لجاز الرفع نحو ما ضربك الا ضرب حسن او وجب الرفع فعلم
بهذه القراين مقصود الكلام فجاز الاضمار وكل مصدر وقع موقعا لا يصح ان يكون خبرا عما قبله
بعد نفي واثبات لفظا او تقديرا جاز اضمار الفعل بل يجب لان في هذه القراين دلالة على
الخبر المحذوف وانه من جنس المصدر المذكور فاستغني عن اللفظ به كما استغني بجواب لولا عن
الخبر فكانه يقول ما انت الا تسير سيرا وانما في معنى النفي والاثبات ولا يقال هنا الا لمن
يكثر منه السير ويواصله فان كرر المصدر فالاضمار واجب لقيام احدهما وهو الاول مقامه وكذلك
لو كان معرفا نحو ما زيد الا السير او مضافا نحو ما زيد الا سير البريد فان التقدير في الكل
الا تقتل والا تسير ثم اضمر الفعل وجعل المصدر في موضعه واضيف الى المفعول ويجوز في الاخبار
عن الغايب نحو زيد سيرا سيرا وان زيدا سيرا سيرا ولا يجوز الرفع الا على احد وجهين اما
على حذف المضاف او بان جعل المصدر في تقدير اسم الفاعل ولا تكرر حينئذ وكذلك قولك الا
ضرب الناس وان شيت نونت اي الا ضربا الناس ولا تنون شرب الابل فانه ليس من فعله
وانما هو تشبيه والمشبه محذوف اي ما انت الا تشرب شربا مثل شرب الابل قال ومنه فاما
منا بعد واما فدا قلت هذا ايضا ضابطه ان يتقدم جملة يقتضي تفصيلا باعتبار معناها
فيستغني باقتضايها مع ذكر المصدر عن ذكر الفعل فهذه القرينة سوغت الاضمار على طريق الوجوب
وهي لفظية ومعنوية فاللفظية ذكر المصدر واما المعنوية فاقتضاوها التفصيل والتقدير فاما
تمنون منا واما تفدون فدا ويجوز ان يكون فدا مصدر فادى فيكون كقتال ويجوز ان يكون
مصدر فدا مثل كتب كتابا قال بعض المتاخرين وجدها هنا ما منع الاظهار لانه لو ظهر
لكان مصدرا اي الا ضرب ضرب الناس والا من منا ولا يحسن الاظهار هنا لتنزله منزلة الجوهر
والمن اطلاق الاسير من غير فدا واما هنا لا تدخل الا على اسم كقولك اما قاعد واما قايم
ولم اما تقوم واما تقعد قال ومنه فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى
ودق دقك بالمنحاز حب القلقل قلت ضابط هذا ان يتقدم اسم الفعل منسوبا الى من
قام به وبعده مصدر في معناه فانه ينصب على الوجه المختار ويستغنى عما يتقدم من اسم الفعل
المنسوب عن ذكر الفعل الناصب لانه قرينة ولفظ وقولنا اسم الفعل احترازا عن مثل قولهم له
يد يد الثور او لا يذكر شي كقولك له صوت حمار وقولنا منسوب الى من قام به احترازا عن نحو
فاذا صوت صوت حمار وبعد هذا ففي الناصب له وجهان احدهما انه منصوب نصب المصادر
اي يصوت تصويتا مثل تصويت حمار فاقيم اسم المصدر مقام المصدر الثاني انه منتصب انتصاب
الاحوال اي يصوت مشبها اي ممثلا صوت حمار فان اضفته الى المعرفة انتصب على المصدر
لا غير ويجوز ان يقدر له فعل اي فاذا له صوت يصوت صوت حمار او يخرجه مشبها اذ كان
على الحال فان قلت هذا صوت صوت حمار واشرت الى الصوت لا الى المصوت او قلت صوته
صوت حمار او له صوت صوت حسن نعته لا غير كقوله له علم علم الفقها وخالف الاول انه

اردت في الاول انه يعالج هذه الاشيا في الوقت الذي مررت به وما كان منها مضافا الى
معرفة فترفعه على البدل او على انه خبر مبتدا محذوف او على الصفة على قول الخليل وبعض
النصب قولك له نوح نوح الجماعة لان النوح ليس من فعله لان النوح ليس من فعله لانه يناح
عليه لا نوح هو والمجاز الهادرن قيل والصواب حب القلقل بالقاف لان القلقل له حب
صغار يعاني دقه وقد جا في شعر ابي النجم حب الفلفل وهو محتمل هنا ايضا قال ومنه هو
عبد الله حقا والحق لا الباطل وغير ما تقول وهذا القول لا قولك قلت حقا منصوبا على المصدر
المؤكد وافاد معنى لم يفده قولك هو عبد الله فان قولك هو عبد الله او هذا عبد الله لا يفيد كونه
حقا لا لفظا ولا معنى والتقدير اقول هذا القول واحقه حقا وايضا فاذا قلت هذا عبد الله
جاز ان يكون هذا الكلام جرى منك على يقين وان يكون جرى على شك فاذا قلت حقا فقد
اخبرت انه جرى على غير شك وهذا معنى لطيف قال ابو البقا اكدت بقولك حقا حال المشار
اليه فليس حقا تاكيد اللفظ بل المعنى وليس في الجملة لفظ يكون حقا مصدرا له وهذا معنى قول
النحاة انه مؤكد لغيره ويجوز ان يعرف هذا المصدر ومنه الحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر
اي احق ذلك الحق ولا الباطل معطوف عليه وغير ما تقول منصوب على المصدر انتصاب حقا وافاد
معنى لم يفده الجملة لان مغايرة قول المتكلم لكلام المخاطب لا يدل عليه الجملة المذكورة والمراد من
المغايرة هنا المخالفة وهذا القول لا قولك اي هذا القول لا اقول قولك اذا كان باطلا فالجملة السابقة
وان دلت على معنى القول لكن ما دلت على ان قولي لا قولك قال ومنه له على الف درهم عرفا قلت
هذا من المصادر المؤكدة لنفسها خلاف الاول فانه يفيد معنى يفيده الجملة السابقة اما لفظا واما
عقلا فكان للجملة باعتبار المصدر المذكور بعدها متحد لا متعدد لان عرفا في معنى الاعتراف وهو
المفهوم من قولك له على الف درهم كانه اذا قيل سير عليه فهم منه السير فان ذكرت سيرا كان
تاكيدا كذلك عرفا فكان حقا تاكيدا لغيره وعرفا تاكيدا لنفسه والهاء عايدة على المصدر في قوله
في نفسه وغيره قال وصنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله والله اكبر دعوة
الحق قلت اضافة المصدر في هذا الباب الى الفاعل فصنع الله مضاف الى الفاعل وهو من المصادر
المؤكدة لنفسه لان الجملة السابقة وهي قوله تعالى وترى الجبال تحسبها جامدة يفهم منه
الصنع فافادت الجملة ما افاده المصدر عقلا وكذلك وعد الله لان ما قبله في معنى الوعد وهو
قوله تعالى ويومئذ يفرح المومنون بنصر الله اي وعد الله ذلك ودعوة الحق على ادعو وجعل
قوله الله اكبر دعا من باب قوله اذا اثنى عليك المرء يوما كفاه من تعرضك الثنا وكتاب الله
مصدر فعل محذوف دل عليه سياق الكلام وهو حرمت عليكم لانه في معنى كتب عليكم ذلك فكتاب
مصدر مؤكد لنفسه وقال الكسائي كتاب الله في الاية منصوب بما بعده وهو عليكم والبصريون
لا يجيزون تقديم معمول الاغرا لانه كلام خرج عن موضوعه فلا يتصرف فيه والصبغة الدين وهو
منصوب على المصدر المؤكد لنفسه ايضا لان قبله اشيا من امور الدين وقيل انه منصوب على الامر
اي اتبع صبغة الله وقال الفرا في المعاني صبغة الله مردودة على قوله تعالى بل ملة ابرهيم
اي بل نتبع صبغة الله يا محمد قال ولو رفع لجاز على هي صبغة الله والله اكبر دعوة الحق من
المؤكد لنفسه ايضا ومعناه ادعو الله بهذا الاسم واصفه بهذه الصفة وجميع هذا الفصل يجوز ان
يرتفع كما ارتفع بلاغ اي ذلك بلاغ ولا يجوز ان ينتصب على الحال ولا على المفعول من اجله قال
ومنه ما جاء مثنى حنانيك ولبيك وسعديك وهذاذيك ودواليك قلت التثنية هنا للتكثير

مثل ما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين قال الخليل معناه تحننا بعد تحنن كانه يقول كلما
كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك وهو منصوب بفعل
مضمر صار اللفظ بالمصدر المثنى بدلا عنه كانه قال تحنن تحننا او تحنن ووجب حذف الفعل
لانه لتكرار الاسم مقصود لا في نحو الطريق الطريق ولا يثنى منه الا ما ثنته العرب ولا يتصرف فيه
ولا يستعمل الا مضافا الا اذا افرد كقوله فقالت حنان ما اتى بك هاهنا ومعنى لبيك
البابا بعد الباب فثني والمراد منه التكثير طلبا للمبالغة والتوكيد اي اجيبك اجابة بعد اجابة
قال ابن السكيت الب بالمكان اذا اقام به وقال الخليل هو من قولهم دار فلان تلب
داري اي تحاذيها اي انا مواجهك قال سيبويه عن ابي الخطاب كانه يقول دواما على
طاعتك واقامة عليها مرة بعد مرة وان كان لا يتكلم بهذا التقدير واذا قال في الجواب
لبيك فكانه يقول قربا منك وفي العبادة لا اناي عنك يا رب في كل شي تامرني به وكان
يونس يقول لبيك اسم مفرد وان اليا التي فيه كاليا في عليك ومعنى سعديك اسعادا بعد اسعاد
اي انا متابع لك غير مخالف لقولك وان اضافه الى مخلوق فكانه يقول مساعدة لك مرة
بعد اخرى واما دواليك فماخوذ من المداولة وهي المعاقبة يقال دال الامر دولا بعد
دول واما هذاذيك فمن هذ يهذ اذا اسرع في القراة او غيرها واكثر ما يستعمل بمعنى
القطع اي قطعا بعد قطع قال هذاذيك حتى نفد الرق اجمعا ومنه ايضا حواليك
تريد الاحاطة وحذاريك اي حذرا بعد حذر قال ومنه غير متصرف سبحان الله وريحانه
ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله قلت عدم التصرف هو ان لزم جهة واحدة من الاعراب
قال سيبويه معنى كونها لا تتصرف انها لا تستعمل الا مصادر ولا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا
مضافا اليها اما سبحن فعلم للتسبيح منتصب كما ينتصب مسماه وهو التسبيح كانك
قلت سبحت الله تسبيحا ثم جعل مكان تسبيح سبحان وصار بدلا من اللفظ بالفعل ومعنى
سبحان الله براة الله من السو قال الشاعر سبحان من علقمة الفاخر واذا افرد لم
ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون مثل مروان وينصرف ضرورة وينكر فيعرف بالاضافة
او اللام قال سبحانك اللهم ذا السبحان ويقال سبحل قال سبحل الله مثل بسمل اذا قال
باسم الله ومعاذ الله يستعمل مضافا والعياذ في معناه لكنه يتصرف يقال العياذ بالله اي
اللجا الى الله تعالى واما عمرك فمصدر بمعنى تعميرك وقد حذفت زوايده كما في قول امرئ
القيس منجرد قيد الاوابد اي مقيد الاوابد ونصبه على تقدير فعل وذلك الفعل يقدر
على اوجه منهم من يقدر اسالك بعمر الله اي بوصفك الله بالبقا وهو ماخوذ من
العمر ومنهم من يقدر انشدك بعمرك الله فحذفت البا فقيل انشدك عمرك الله ومنهم
من يصرف منه فعلا فيقول عمرتك الله قال عمرتك الله الجليل فانني اي سالتك
ببقايه تعالى واما نصب لفظ الله تعالى فعلى انه مفعول المصدر كانه قال اسالك بوصفك
الله بالبقا وقيل باقرارك لله بالبقا وقيل باعتقادك الله تعالى وقال الاخفش
يجوز رفع اسم الله تعالى ومذهب سيبويه انه منصوب على المصدر تقديره عمرتك الله
تعميرا فحذف عمرتك ووضع عمرك موضع التعمير مضافا الى منصوبه وبقي اسم الله تعالى
منصوبا على ما كان عليه وغيره نصبه على انه مفعول بفعل مقدر كانه قال سالت الله حياتك
الله ونصبه على المصدر اولى حملا على سقيا ولان حذف الفعل الناصب المصدر اكثر من حذف

الفعل الناصب للمفعول ولانه اذا قيل انه مصدر كان هناك قرينة تدل على المحذوف لانه يكون
بلفظه ومعناه ولانه لو كان مفعولا لكان تقديم اسم الله اوجه لانه يكون المفعول الاول
ومعنى عمرك الله في شعر عمر عمرك الله كيف يلتقيان سالت الله ان يطيل عمرك واما
قعدك الله ويقال ايضا قعيدك فهو بمعنى عمرك قال فقعدك الا تسمعيني ملامة اى
اسالك بقعدك الله اى بوصفك الله بالثبات وهو ماخوذ من القواعد التي هي الاصول وقيل
هو بمعنى بملكك وتثبيتك فقعدك منصوب بفعل مضمر واسم الله تعالى منصوب بقعدك ولم
يصرف منه فعل واما ريحانه ففيه معنى الاسترزاق قال النمر بن تولب سلام الله
وريحانه فرفعه اى واسترزاقه ومنه غفرانك لا كفرانك يريد استغفارا لا كفرا قال
ومنه مكرها اخاك لا بطل وضربا ضربا ونحوها قلت التكرار هنا موجب للاضمار وفيه معنى
الامر اى الزم الضرب مع اسراع كانه قال الزم الزم واضرب اضرب قال ومن الجامدة الجارية
مجرى المصادر في الدعا تربا وجندلا وفاها لفيك قلت ان هذه جواهر وقد انتصبت انتصاب
المصدر باعتبار انها موضوعة في هذا المحل المخصوص المعنى الذي فعله فاعل الفعل المذكور ولا
يجوز اظهار الفعل معها لانها صارت بدلا من اللفظ بالفعل وفي انتصابها في الدعا وجهان
احدهما انها واقعة موقع قولك ذلا واهانة وخزيا ونحو ذلك وهذه مصادر وقعت هذه
الاسما موقعها لدلالة قصد المتكلم الثاني انها منصوبة بفعل محذوف اى اولاه الله والزمه
الله ذلك وقيل يعرف منها فعلا فيقال تربت وجندلت ومنه تربت يداك في الخبر وقيل
اصل الكلام رميت ورميا بجندل وترب ثم رميا بترب ثم تربا فجعلت الالة قايمة مقام المصدر
كقولهم ضربته سوطا والرفع هنا اقوى قال فترب لافواه الوشاة وجندل والها في فاها
للداهية كانه يقول دهيا لك اى مصاحبة للداهية واضمرت لدلالة المعنى من جهة انه لا
عليه وقيل معناه الصق الله فاها لفيك وقيل تبلتك الداهية بقسلة جاعلة فاها لفيك
قال فقلت له فاها لفيك فانها قلوص امرى يدعو على السبع باصابة الداهية وقيل
المراد فم الدنيا اوفم الارض واللام للاختصاص قال سيبويه صارفاها بدلا من اللفظ
بالفعل وهو دهاك الله وخصوا الفم لان اكثر المتالف فيما ياكله الانسان ويشربه وقيل
انه ضمير للخيبة والاول اولى لانه قد سمع جعل الفم للداهية ولم يسمع للخيبة وذلك قوله
وداهية من دواهي المنون يرهبها الناس لا فالها قال ومن الصفات الجارية مجرى
المصادر في الدعا هنيا مريا قلت هذه الصفات اقيمت مقام المصادر في احكامها مع
اشتقاقها وليست جواهر ولا مصادر الا انها لما كانت موضوعة للذات باعتبار المعنى
الذي قام بها استعملت للمعاني انفسها في هذا الباب غير منظور فيها الى الذات فكانت
من المصادر من حيث انها اسما لمعان فعلها فاعل الفعل المذكور فهي اسم فاعل من هنا
وكذلك مرا فتنزل منزلة هناء وامراء فاذا قلت هنيا لك الظفر فقد وقعت موقع الفعل
والناصب محذوف كانه قال هنا الله هنيا ثم صير بدلا من اللفظ بالفعل لان هذا
لا يقال الا عند مشاهدة ما يستمتع به فاستغنوا بها عن الفعل واما قوله تعالى
فكلوه هنيا مريا فليس من هذا الباب بل هي صفة على بابها للمصدر محذوف اى اكلا
هنيا فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ومهما وقع هنيا في غير الدعا لم يلزم اضمار
فعله قال رحمه الله وفي غير الدعا عايذا بك واقايما وقد قعد الناس واقاعدا وقد
سار

وقيل اطعمه الله تربا وجندلا

سار الركب قلت عايذا ليس بدعا هنا بل هو اخبار عن نفسه كانه يقول اعوذ بك عايذا اذا
ابصر شيا يتقي منه قال وعايذا بك ان تعلو فتطغوني وكذلك اقايما واقاعدا منصوب باف
على ما ذكر من انها صارت بدلا من اللفظ بالفعل كما صير نفس المصدر فكانه قال اقياما وقد ذكره
سيبويه اتقوم قايما واتقعد قاعدا وانكر المبرد عليه لان اسم الفاعل لا يعمل فيه الفعل الذي من
لفظه الا ان يكون قايما في معنى قياما فيكون مصروفا الى المصدر وان كان الفعل قد دل عليه
قال ومن الاحوال اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقولهم افي السلم اعيارا وجفا وغلظة وفي الحرب
اشباه النساء وقوله افي الولايم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا العلات وما في بابه قلت
هذا يقال لمن يتلون في اموره انكارا عليه ولست تريد الاستفهام عن نسبه فاضمرت له فعلا من
معنى الكلام اى اتحول وانتصابه على الحال ضعيف لان المعنى اتحول في هذه الحال وانت لا تريد انه
تحول في حالة كونه تميميا وانما اردت انه تنقل تنقلا متعددا وتريد انهم ينقلون هذا الانتقال المخصوص
فالواجب ان حمل على المصدر لا على الحال واليه ذهب سيبويه وقوله وما في بابه يعني ما في هذا الباب
من كتاب سيبويه من الامثلة وتمام البيت الاول افي السلم اعيارا جفا وغلظة وفي الحرب اشباه النسا العوارك
قال ومن اضماركان اما انت ذا نفر وما في بابه قلت ذا نفر خبر كان المحذوفة وانما ذكره في
هذا الباب من حيث انه منصوب باضمار فعل يلزم اضماره لان ما عوض منه والتقدير لان كنت ذا
نفر اى لهذا المعنى فلما حذف الفعل انفصل الضمير وعوض من الفعل ما وادغم فيها ان التي للتعليل واجاز
المبرد اظهار الفعل مع وجود ما نظرا الى انها زايدة في الجملة واجاز سيبويه كسر ان اذا جي بالفعل وشبه
هذا في الحذف والاضمار بامالا والمعنى ان كنت لا تفعل كل ما نطلب منك فافعل هذا وتمام البيت
اباخراشه اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع وما في بابه يعني مما في ابواب المنصوبات
بافعال مضمرة من كتاب سيبويه باب
مواقع النون في الكلام الطلب ثم الاستخبار ثم القسم ثم الشرط بان المقرونة بما توكيدا قلت الغرض
من الاتيان بهذه النون تاكيد الفعل كما جي بان توكيد المضمون الجملة وهما نون خفيفة وثقيلة
والثقيلة ابلغ في التوكيد لانها بمنزلة نونين وقال الكوفيون هي احدة شديدة وانما الاخرى
مخففة منها وانما زيدت في اخر الفعل والقياس يقتضي زيادتها في الاول لانها اشبهت التنوين وانما
كراهة ان جمعوا على الفعل زيادتين في اوله اعني حرف المضارعة والنون وانما يؤكد بها ما لم يقع
بعد حثا على ايقاعه ولذلك اختصت بالمستقبل وما قبلها من الحركات حركة بنا قال الزجاج
هي حركة التقا الساكنين ولو كانت كما قال لما وجب ان يرد المحذوف في قولك قولن كما لا يرد في
رمت المراة في الاعرف لان حركة التقا الساكنين عارضة والفعل مبني عند اتصال احداهما به لان
حركة الكوه تصير دالة على كون الفاعل واحدا او جماعة فلم يبق للحرف محلا للاعراب فعاد الى
اصله من البنا وقيل بني للتركيب العارض ومواقع هذه النون سبعة الامر والنهي والعرض
والاستفهام والتحضيض والقسم والشرط وما عدا هذه المواضع فدخولها فيه اما ضرورة واما شاذ
الضرب من التاويل والشبه باحد هذه السبعة وانما اختصت بهذه لانها لتوكيد المستقبل والحث على
ايقاعه فلا بد ان يكون الفعل فيه معنى الطلب لان الماضي قد وقع والمراد من توكيد الفعل ليس الا
الحث على طلبه والحاصل لا يطلب وكذلك الحال لانه شاهد وانما جاز دخولها في الجزا للتوكيد بما نحو
قوله تعالى فاما ترين فاما نذهبن لشبه ما بلام القسم في كونها مؤكدة لان ما تريد به عموما
وابهاما كما ان في لام القسم شدة ارتباط القسم بالمقسم عليه وكذلك قولك حيثما تكونن اتك لاجلها

واما قولهم جهد ما تبلغن فانه في معنى لتكونن جهد وكذلك بعين ما ارينك وان دخلت هذه
النون في الشرط بغير ما فلان الشرط تشبه النهي في الجزم كل منهما بالحرف قال ش المراد
بالطلب الامر والنهي وما في معناهما مما لفظه لفظهما وهو استدعاء ايجاد الفعل او اعدامه ولم
يرد كل ما فيه طلب اذ لو اراد ذلك لاستغنى عن ذكر الاستخبار بعده فدل على انه انما اراد به النهي
والامر وما في معناهما واذ ذكر الاستخبار فكان ينبغي ان يذكر غيره مما تلحقه النون وهو العرض
نحو الا تنزلن والتحضيض وهو على لفظ العرض الا انه يمكنه ان يقول اني ما اردت بالطلب الا ما فيه
طلب ايجاد الفعل او اعدامه سواء كان بلفظ الامر او لم يكن فغنيت بذلك عن ذكر العرض والتحضيض
ولم استغن عن ذكر الاستفهام لانه لا يطلب في الاستفهام ايجاد الفعل في نحو هل يقوم زيد وانما يطلب
به الاخبار بوجوده الا انه ان اعتذر عن ترك ذكر التحضيض والعرض فلا عذر له عن ترك ذكر الافعال
المستقبلة التي قبلها ما المؤكدة في نحو قولك جهد ما تبلغن وبعين ما ارينك ومما جرى مجراها
قولهم ربما تقولن ذلك وكثر ما تقولن وكذلك تخصيصه للشرط بان المقرون دون غيره خطا لان
ذلك عام في ادوات الشرط كلها اذا اقترنت بما لحق الفعل معها النون وكان ينبغي ان يزيد في هذا النوع
ان لحاق النون فيه اكثر من تركها قال سيبويه ومن مواضعها يعني النون حروف الجزاء اذا وقعت
بينها وبين الفعل ما للتوكيد وذلك انهم شبهوا ما باللام في لتفعلن لما وقع التوكيد اول الفعل الزموا
اخره النون كما الزموا هذه اللام وان شئت لم تقحم النون كما انك ان شئت لم تجئ بما فاما اللام
التي جاءت لاثبات النون فمن ذلك قولهم اما تاتيني قال واما النفي والتقليل فقل ما لحق فيه
النون الا في الشعر قلت الحق ابن جني النفي بالمواضع التي يطرد دخولها فيها قال ومنه قوله
تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فجعل لا تصيبن نفيا وقيل انه نهي لانه
بعد الامر كقوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وقال في الخصائص مثال
دخول النون في النفي قولك قلما يقولن زيد وقال ابو علي نون التوكيد لا يدخل في النفي فاما
قول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما فانما دخلت حملا على المعنى وقال
سيبويه يدخل بعد لم لانها لما كانت جازمة اشبهت لا الناهية ثم تشبه التقليل بالنفي فتدخله
النون ايضا كما قال ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وفي معناه قلما يقولن ذلك
والحاصل ان دخول هذه النون الافعال على اربعة اضرب ضرب لا يجوز دخول النون فيه اصلا وهو
الماضي والحال الثاني ضرب يجب فيه اثبات النون وهو الفعل الذي يكون جوابا للقسم كقوله تعالى
لاكيدن اصنامكم لان بها حصل الفصل بين لام القسم ولام الابتداء الضرب الثالث انت فيه
مخير وهو الامر والنهي والعرض والاستفهام والتحضيض لان التوكيد غير لازم وقيل لا تدخل
النون الا في الاستفهام عن الفعل فقط لانه استدعاء للفهم الضرب الرابع دخولها فيه موقوف
على السماع كالنفي لشبهه بالنهي في ان كلا منهما غير واجب وبعد رب وقل لانهما في معنى النفي
وابعد منه كثر ما تقولن ذلك وجهد ما تبلغن قال سيبويه ويجوز في الضرورة انت تفعلن
ومما دخلت فيه لاجل النفي قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما قال وعلامة الفتح في الفعل الذي لحقه
ان خلا من الضمير او كان الضمير الذي فيه للواحد المذكر مطلقا وللواحدة الغائبة فتح لامه
وفيما النون التي ثباتها علامة الرفع حذفها قلت قد تقرر ان اخر المبني كاخر المعرب فما
هو علامة للجزم او النصب فهو علامة للبنا اعني يبنى عليه كما يعرب به فحذف النون كما هو علامة
للجزم في فعل الاثنين والجماعة والمؤنثة المخاطبة فالفعل ايضا معنا مبني على حذفها ضرورة ان
اخر

اخر المبني كاخر المعرب فان خلا الفعل عن الضمير نحو هل يقومن زيد او كان فيه للواحد المذكر نحو
اضربن يا زيد وقوله مطلقا يعني غائبا كان نحو هل يقومن زيد او متكلما نحو هل اقومن او مخاطبا
نحو هل تقومن او للمؤنثة الغائبة نحو هل تقومن في بعض النسخ او للمتكلم او المتكلمة ومثاله
هل اقومن اذا تكلمت عنها وعن غيرها ففي هذه المواضع يبنى على الفتح اما انه مبني فلما ذكرنا من انه
يعود الى اصله عند شغل حرف اعرابه بغير حركة الاعراب ولذلك عادت الالف في نحو اما تخافن
واما انه حرك بالفتح فلرفع الالتباس لانه لو ضم لالتبس بفعل جماعة الرجال ولو كسر لالتبس بفعل
الواحدة المخاطبة وايضا فوقوع هذه النون في الواحد اكثر من وقوعها في غيره فاختير الفتح تخفيفا
وكانه يريد علامة البنا وذلك اما فتح لامه او حذف نونه وان كان فيه للاثنين نحو لا تضربان
او جماعة الرجال لا تضربن او الواحدة المؤنثة لا تضربن حذفت النون لبطلان الاعراب ولكراهة
الضعف باجتماع ثلث نونات وكان بناؤه على حذف النون كما لو كان مجزوما والضمة والكسرة
دالتان على كيفية الضمير المجموع او على التانيث وتثبت الالف في فعل الاثنين نحو لا تضربان لئلا
يلتبس بفعل الواحد والنون الثقيلة مفتوحة الا ان يقع قبلها الف نحو لا تضربان واضربنان فانها
تكسر لالتقاء الساكنين وتشبيها لها بنون الاعراب من نحو تضربان واذا وقعت بعد الواو التي هي
ضمير حركت بالضم نحو اخشون او الياء حركت بالكسر نحو لا تخشين فالواو المحرك له ضمير الجماعة ولام
الكلمة محذوف والفتحة تدل على الالف المحذوفة ولم يجز حذف الواو التي هي الضمير لانك قد حذفت
اللام فلو حذفت الضمير ايضا لضممت ما قبل النون او كسرته فلا يبقى على الالف دليل واما اغزن
وارمن فالضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء والحاصل ان المعتل اللام على ضربين
الاول ان يكون ما قبل الياء والواو مكسورا او مضموما فيجري مجرى الصحيح في الواحد المذكر والمثنى
تقول اغزون وارمين واغزوان وارميان واما جمع المذكر فيحذف منه الواو لالتقاء الساكنين
وتبقى الضمة التي قبلها تدل عليها او الكسرة فتقول اغزن وارمن لان الاصل اغزوا وارموا ن
واما الواحد المؤنث فيحذف منه الياء وتكسر ما قبلها ليدل عليها فتقول لا تغزن وارمن لان
الاصل اغزي وارمي الا انهم يشمون الزاي شيا من الضم واما جمع المؤنث فهو مثل الصحيح تقول
اغزونان وارمينان والضابط ان كل واو حذف لالتقاء الساكنين عند لام التعريف حذف هنا
وكل ما حرك عندها حرك هنا فتحذف الواو من اضربن لانك تحذفها في اضربوا الرجل وتحركها
في اخشون لانك تحركها في اخشوا القوم وتحذف الياء من ارمن لانك تحذفها في ارمي وتقول
اخشين كما تقول اخشي الله واما الضرب الثاني من المعتل اللام وهو ان يكون ما قبل الياء او
الواو مفتوحا فتحرك الواو بالضم في جمع المذكر والياء بالكسر في المخاطبة تقول اخشون الله ولا
ترضين قال ولا تلحق المخففة فعلا فيه ضمير التثنية او ضمير جمع المؤنث على راي سيبويه
قلت الخليل وسيبويه يقولان كل موضع تدخل الثقيلة تدخل الخفيفة الا فعل الاثنين وفعل
جماعة المؤنث لانها لو دخلت فاما ان تترك ساكنة بعد الالف فيجتمع ساكنان على غير وجهه
ووجهه ان يكون الاول حرف مد ولين اذ هو الذي فيه تقوم مقام الحركة وان يكون الثاني
مدغما نحو دابة لان النطق بالحرف المشدد كالنطق بحرف واحد متحرك واما ان تحذف الالف
قبلها لاجتماع الساكنين فيلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد واما ان يكسر لالتقاء الساكنين
فيكون قد حركت ساكنا من غير ضرورة تدعو اليه واجازه يونس وجماعة ولهم في النطق به مذهبان
احدهما ان تدعوها ساكنة في الوصل لان المدة التي قبلها بمنزلة حرف متحرك وروى بعضهم التقت

حلقنا البطان بالمد من غير حذف الثاني ان يكسرها في الوصل لاجتماع الساكنين كما تكسر
النون من يضربان وعلى هذا حملوا قراءة ابن عامر ولا تتبعان قال الجرجاني والقول عندي
ان هذا لا يقبح كما يقبح في غيره لاجل ان الالف فيها فرط مد والمد يقوم مقام الحركة واذا حسن
اللفظ جاز اجتماع الساكنين وانما امتنع منه النحويون لقلته في كلام العرب وانه على كل حال
لا يخف كل الخفة التي في المدغم فان المدغم يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة وفي جماعة
المؤنث تفصيل بين النونات بالف فرارا من توالي الامثال ففصلوا بينهما بالالف كما فصلوا
بها بين الهمزتين في أأنذرتهم وربما حذفوا الالف في الموضعين للفصل بين الامثال ولا تحرك
الخفيفة اذا لقيها ساكن من كلمة اخرى بل تحذف بخلاف التنوين لان الاسم اخف من الفعل
فاحتمل ثباته وقيل حذفت لضعف علامة الفعل قال لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه باب ـــــــــ الحكاية تحتوي على
مفرد ومركب قلت الحكاية تادية اللفظ المسموع على نحو ما لفظ به اللافظ من غير تغيير
اصلا والغرض بها ازالة اللبس وذلك ان المخاطب قد لا يسمع اول الكلام او سمعه ولم يستثبته
فالحكاية تنبهه على ان اعراب الكلام المتقدم هذا الاعراب وفيه ايضا تفنن وتوسع تدعو
الحاجة اليه في كثير من النظم والنثر ثم المحكي اما ان يكون مفردا او مركبا ولكل منهما انقسامات
تاتي قال والمركب ينقسم الى جملة في الاصل وغير جملة والجملة تنقسم الى المسمى بها وغير مسمى
قلت الجملة نحو زيد قايم والجملة المسمى بها نحو تابط شرا وذرى حبا وغير الجملة تحته اقسام
من المضاف والمضاف اليه والكنى وجعل الاسمين اسما واحدا على ما ياتي قال وغير المسمى
يحكى بالقول قلت الجملة ان سمي بها حكيت مطلقا ولم تتصرف فيها باعراب ولا تثنيه ولا
جمع ولا تصغير وسواء كانت فعليه او اسمية لانك لو اجريت عليها شيا من هذه الاحكام لتوهمت
انها كانت في المحكي ولم تكن فيه فيبطل معنى الحكاية واجاز بعضهم ترخيمه فيقول في تابط
شرا تابط وينسب الى الصدر فيقال تابطي وان قصدت التثنيه قلت كلاهما تابط شرا
او يقال لهما تابطا شرا وان لم تسم بها حكيت ايضا لا غير لكن بالقول ظاهرا او مقدرا وبغير
القول فتقول قال زيد عمرو منطلق وقرات الحمد لله قال ذو الرمة سمعت الناس
ينتجعون غيثا تحكى من غير قول والموضوع لحكاية الجمل المفيدة ليس الا القول قال
سيبويه واما قال وقلت فيحكى بها ما كان كلاما لا قولا يعني لا مصدرا لانه يعمل في مصدره
كساير الافعال قال القول يحكى به الجملة الواقعة بعده او جزء منها مطلقا عند الاكثر قلت
للعرب [?] في الحكاية اختلافا كثيرا لكن المشهور ان القول هو الذي يحكى به الجملة كلها
او جزؤها لفظا ومعنى اما حكاية الجملة بكمالها فكما مثلنا به وقد يضمر القول قال
تعالى والملايكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون سلام عليكم واما حكاية
جزء الجملة فكقوله اذا اقبلت قلت دباءة وان ادبرت قلت اثفية وان اعرضت قلت ربوقة [?]
اراد قلت هي دباءة فترتفع على خبر مبتدا محذوف والجملة محكية وهذا في الحقيقة رجع الى
حكاية الجمل واما قوله تعالى يقال له ابرهيم فيحتمل ان يكون من هذا اي يقال له هو ابرهيم
او ابرهيم فاعل هذا فيكون مبتدا ويحتمل ان يكون منادى مفردا ويحتمل ان يضمن القول
معنى الذكر فكانه قال يذكر ابرهيم في تسميته وقد يقتطع من الجملة جزء فيحكيه بالقول
فيقول حكاية لمن قال ضربت زيدا قال زيدا وجميع ما يحكى بالقول فهو في موضع نصب بالقول
واما

واما حكاية معنى الجملة فكقولك لمن قال لا اله الا الله قال حقا قال وعند قوم يجرون القول
مجرى الظن مطلقا وعند قوم يجرونه مجرى الظن بثلاثة شروط منها ان يكون معتمدا على حرف
استفهام مسندا الى المخاطب غير مفصول بينه وبين الاستفهام بغير الظرف والا فهو للحكاية
قلت بنو سليم يجعلون باب قلت مطلقا مثل ظننت فيقولون قلت زيدا منطلقا كما يقول
ظننت زيدا منطلقا واكثر العرب يخالفون في ذلك فمنهم من لا يعمله راسا ومنهم من اذا اعمله
اعتبر فيه شروطا ثلاثة الاستفهام والخطاب وعدم الفصل ولا بد ايضا من شرط رابع وهو الاستقبال
نحو اتقول زيدا منطلقا ومنهم من يعتبر الخطاب فقط اما وجه اعماله فلانه يتعلق بجزءين
كتعلق ظننت واخواتها فاجري مجراه في نصب متعلقه ولا يراد به انه كني به عن الظن مجازا
فان هذا لا يصح لانه يصح ان يقال ما تقول في هذه المسالة بمعنى ما تظن ولو كان بمعنى الظن
لما صح الاستفهام بها عن العلم فانك تقول ما تقول اي ما تعلم فيه بل القول على اصله واجري
مجرى افعال القلوب لموافقته لها في التعلق وايضا لما كان القول يكثر اطلاقه على حكاية
ما قيل لفظا ومعنى وتعذر حمله هنا على الحكاية لما عرض فيه من معنى الاستفهام اعمل عمل
ما ليس حكاية للمتعلق المذكور وان كان متعلق الظن ليس متعلق القول فان متعلق الظن
مفعول حقيقة ومتعلق القول هو الكلام في المعنى اذ القول واضعف اعمال القول لم يجز الفصل
بغير الظرف ووجب عند الفصل بغيره الى الاصل الذي هو الحكاية مثل ما الحجازية التي تعمل بالشبه
بليس والجملة بعدها حينئذ بمنزلة المفعول لانك قولك قال زيد عمرو منطلق جملة وقع عليها
قول زيد فصار لقال اعتباران اعتبار ان يكون في احدهما بمنزلة الافعال المتعدية واعتبار ان
يكون بمعنى اللازمة واذا اعملته اعمال الظن جاز ان يتقدم معمول عليه قال اجهالا تقول
بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا واذا اجري مجرى الظن فتحت ان بعده فتقول اتقول
ان زيدا منطلق لان زيدا تقوله بذلك فتكسر حينئذ قال وينتصب المفرد النايب عن
الجملة عند قوم كالسلام بعد القول من ضيف ابرهيم قلت يريد قوله تعالى هل اتاك حديث
ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما وفي نصبه وجهان احدهما انه مفعول
للقول على المعنى كانه قال فذكروا سلاما والجملة محكيه وسلام مرفوع على وجهين اما على انه
مبتدا محذوف الخبر اي سلام عليكم او على انه خبر مبتدا محذوف اي امري سلام وفي عبارته
مجوزة [?] قال المفرد لا يخلو من ان يكون ظاهرا او مضمرا المضمر لا يحكى باتفاق قلت
يعني باتفاق الاكثر والا فمن العرب من يحكي المعارف كلها على اختلاف انواعها من المضمرات
وغيرها قال سيبويه من العرب من يقول ذهبت معهم فتقول مع منين ورايته فتقول
منا وانما كان كذلك لان المتكلم بنى امر المخاطب على انه عارف بالاسم المكني ولم يكن عارفا
فساله على ما كان ينبغي له ان خاطبه به فتقول ذهبت مع رجال ورايت رجالا لا معهم ورايته
فلما غلط رده الى الصواب في الجواب قال الظاهر ينقسم الى معرفة ونكرة والمعرفة تنقسم
الى علم وغير علم غير العلم لا يحكى باتفاق العلم يحكى [?] قلت قد ذكرنا ان من العرب من
يحكي المعارف كلها فيعني اذا في المشهور وكذلك صفة العلم يحكى ايضا في المشهور بقول المثنى وتاق [?]
باللام لانك تسال عن صفة العلم والغالب في صفة العلم ان يكون معرفا باللام ومن سوال
عن ذات الرجل وياء النسبة لانه سوال عن منسوب واما العلم فللعرب فيه مذهبان
احدهما وهو مذهب اهل الحجاز انهم ياتون بمن ويحكون بعدها الاسم العلم المذكور على نحو ما

نطق به المتكلم من رفع او نصب وخفض وتثنيه وجمع وتذكير وتانيث وانما خصوا العلم بذلك
دون غيره من المعارف لان العلم قد تسمى به جماعة فيقع فيه شركة اتفاقية فيجري فيه من اللبس
ما جرى في النكرات فارادوا الاشتراك واللبس بالحكاية ليعرف السوال ان المسؤل عنه هو العلم المذكور
اولا لان الانسان قد يعوض عن كلام المخاطب ويفتتح كلاما اخر معه وايضا فالاعلام مغيرة عن
اصلها لما طرا عليها من النقل والتحويل والحكاية تغيير عن القاعدة المطردة التي توجبها العوامل و
الغيه يونس بالتغيير وقال سيبويه لا يكون في غير الغايب كما جاز في العلم لانه الاكثر في كلامهم
فعلله الحكاية بكثرة الاستعمال ثم لحكاية الاعلام شروط منها ان لا يكون موصوفا فان الصفة تخصصه
فيستغنى عن الحكاية الا ان يوصف بابن ويحذف منه التنوين فانه يجوز حكايته ايضا لانه قد صار معه
كالشي الواحد ومنها ان لا يؤكد ولا يبدل منه ولا يعطف عليه غير علم فان عطفت عليه علما مثله
واعدت من جازت الحكاية وان لم تعدها لم يجز على ان سيبويه قد اجاز من زيدا واخا عمرو وجعلته تابعا
للعلم فان كان الاول غير علم والعطوف علم واعدت من معه حكيت العلم ولم تحك الاول وقيل لا يجوز الحكاية
ايضا وكذلك الوصف بغير ابن اذا اعدت الاول ورفعت الصفة لان الصفة لا تكون علما فيقول لمن قال رايت
زيدا اخا عمرو من زيدا ومن اخو عمرو ومن شرط الحكاية ايضا ان لا يدخل على من الاول حرف عطف نحو ان تقول
ومن زيد وفمن زيد لان حرف العطف لا يبتدا به الكلام ومنها ان لا يوصل بكلام بعده وزاد بعضهم ان لا يكون
مثنى ولا مجموعا وفي الكنيه اختلاف والصحيح جوازه ومنها ان يتقدم هناك كلام فلو ابتدا بالحكاية ابتدا
لم يجز وانما يحسن الحكاية بغير من في هذا الباب لا سيما سوال عمن يعقل والسوال عمن يعقل اكثر وايضا فا
لاعراب لا تظهر في لفظها فلم تظهر المخالفة ويجوز حكاية اللقب فاذا كملت هذه الشروط وحكيت فمن في موضع
رفع بالابتدا فان كان اعراب المحكي رفعا فهو مرفوع على الحكاية لا على انه خبر بل رفع الخبر مقدر واللفظ
به حكاية وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على انه خبر واذا قلت من زيد في سوال من قال
جا زيد ففيه وجهان احدهما ان زيدا فاعل فعل محذوف فيكون فاعلا في الحكاية كما كان في الكلام
المتقدم كما يكون مفعولا ومجرورا والثاني انه محكي لا غير وليس بفاعل ولا خبر في اللفظ واما بنو تميم
فانهم يجرون على منهاج القياس في غير هذا الباب فيقولون من زيد في الاحوال كلها كما كان يستفتح السوال
من غير ان يجري كلام متقدم وكما لو قلت من الرجل فانك ترفع قال النكرة تحكى بمن واي قلت
حكاية النكرة بمن واي على خلاف حكاية العلم بها فانك في حكاية العلم تذكر بعد من الاسم المذكور في الكلام
السالف على ما لفظ به من الاعراب واما في النكرة فانك لا تذكر الاسم النكرة بعدها بل تقتصر على من واي
قالوا لان السوال هنا عن ذات النكرة لا عن وصفها ولذلك يجاب بالبزاز او العطار وهذا نعت فلا بد من
ذكر المنعوت في السوال اذا عرفت هذا فنقول اذا استفهمت بمن عن نكرة في الوقف كان لك فيه ثلثة اوجه
احدها ان تاتي بمن على كل حال كما لو وصلته بكلام اخر الثاني ان تزيد على من احد حروف المد واللين من
جنس حركة الاسم النكرة من غير تثنيه ولا جمع ولا تانيث فتقول لمن قال جاني رجل منو ولمن قال رايت
رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني وهذه الزيادة لا تلحقها الا بشرطين ان يكون المسؤل عنه نكرة و
الثاني ان يكون ذلك في الوقف اما اشتراط التنكير فلان النكرة متى اعيدت عرفت باللام لئلا
يتوهم ان الثاني غير الاول وهذه اللام للعهد والعهد بما ذكرها اولا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول فكان الاصل ان يقال من الرجل فاختصروا واكتفوا بالحاق هذه العلامات
دالة على اعراب المسؤل عنه وليس اعرابا لان هذه العلامات لا تثبت الا في الوقف وهذا خلاف الاعراب
فانه بالعكس من ذلك واختص ذلك بالوقف لانه محل تغيير من حذف او ابدال وزيادة الى غير ذلك
وايضا

وايضا فلو لحقت في الوصل لكان اعرابا قال السيرافي لم تلحق في الوصل لانها مبنية فلذلك اذا وصله
قال من يا فتى الا ما حكى سيبويه عن يونس انه سمع اعرابيا يقول ضرب من منا وهذا بعيد لا يتكلم به
العرب وكان يونس اذا ذكر هذا يقول لا يقبل هذا كل احد واستبعاده من حيث ان من تضمنت معنى الحرف
فوجب بناوها وايضا فالاسم المتضمن معنى الاستفهام لا يعمل فيه الفعل مقدما الوجه الثالث ان
تزيد ايضا علامة التثنية والجمع والتانيث اذا كان المسؤل عنها كذلك وعليه اكثر اصحاب هذه اللغة
فاذا قال جاني رجلان قلت منان ورايت رجلين منين ورجالا منين والنون ساكنة لانه واقف
واذا قلت ضربت امراة الحقت علامة التانيث لا غير ترجيحا لعلامة الذات على علامات الاعراب واذا
قال امراتان قلت منتان ورايت امراتين قلت منتين وفي الجمع منات والتا ساكنة ايضا وسكن
هنا ما قبل ها التانيث اشعارا بان الكلمة على بنايها مع لحاق هذه العلامات وحركته في منه بعاية
لها التانيث كما انها حركت في منو ومني حملا على منا قال بعضهم الذي عندي انهم ادخلوا الحركات
اولا كما يدخلونها في اي ثم اتبعوها هذه الحروف واما سكونها في منتين فلانهم بنوها مع التا كما قالوا
هنت واما قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم ففيه شذوذ من وجهين من حيث الحاق العلامة
في الوصل ومن حيث انه حرك النون وهذه النون لا تكون الا ساكنة ومن في للجميع خبر مبتدا محذوف
اي من الرجل الذي ذكرته ويجوز ان يكون مبتدا والخبر محذوف اي الرجل الذي ذكرت مسؤل عنه
ولو قلت رايت رجلا وامراة قلت من ومنه وفي عكسه من ومنا فتلحق العلامة في الاخر ويجوز
في من وجهان ان يكون مرفوعا كما في الاول وان يكون في موضع خفض موافقة للمسؤل عنه واما
اي فاسم معرب فتعرب في الحكاية باعراب المسؤل عنه في الوصل فاذا قال جاني رجل قلت اي
واذا قال رايت رجلا قلت ايا ومررت برجل قلت اي وفي التثنية وللجمع ايان وايون وايين
وايتين وفي المونث اية وفي الوقف سقط التنوين وسكن النون كساير الاسما وكان القياس ان
يقال اي الرجال في الكلام لما تقدم ان ايا بعض ما يضاف اليه وان النكرة اذا اعيدت وجب
تعريفها لكن قصدوا الاختصار والاكتفا باي وحدها لكن اعربت باعراب الاسم المذكور ليعلم انه دون
غيره قال ابو العباس لو ذكرت مع اي خبرها وجب ان ترفع ايا وانما تنصب حكاية للمذكور
في الوقف واكتفي هنا بالحركات لانها معربة تختلف عليها الحركات في الوصل خلاف من فان الزيادة
عليها لا تكون الا في الوقف والحركات لا تثبت في الوقف فلهذا زادوا الحروف ومن العرب من يقتصر على
اعراب اي مفردة فيقول ايا واي في المثنى والجموع والمونث وفي الحركات اللاحقة لاي في حال
الحكاية وجهان احدهما انها اعراب على حسب المذكور فيكون مبتداة ومفعولة ومجرورة فيكون التقدير
ايا ضربت وباي مررت ولهذا لو ظهر الفعل بعدها لكانت اعرابا الوجه الثاني ان يكون الحركات
اتباعات للفظ المتكلم على الحكاية لان من جملتها الجرور فلو قيل انها اعراب لافضى الى اضمار
حرف الجر وايضا فتثنيتها اي وجمعها في حال الاعراب ضعيفة واذا كان حكاية فمحله الرفع على انه
مبتدا ويجوز ان يكون خبرا لمحذوف المبتدا ولم يقع للحكاية عن المعرفة اعرابا كما وقعت عن النكرة
وترك الحكاية هو الاصل – قال وغير الجملة على قسمين ما تركيبه تركيب الجملة وما ليس كذلك اما
تركيبه تركيب الجملة فالحكاية لا غير قلت يعني بالذي تركيبه تركيب الجملة نحو خير منك ومأخوذ بك
وضارب رجلا وزيدا العاقل وعاقلة لبيبة ونحو هذا من الكلمتين اللتين لاحدهما تعلق بالاخرى
يعملا فيه فان هذا يضاهي الجملة وان لم يكن جملة وهذه تحكى ايضا سواء سميت بها او لم تسم ويحكى

النون الذی فیه وان کان اسما لمؤنث لانه تنوین حکایة لا تنوین صرف فتقول هذه عاقلة لبیبة ورایت
عاقلة لبیبة ومررت بعاقلة لبیبة اذا نقلته من مرفوع قال وما لیس کذلک اقسام ترکیب اسمین و
ترکیب فعلین وترکیب حرفین وترکیب اسم وحرف وترکیب اسم وصوت قلت مثال ترکیب اسمین بعل
بک ومثال ترکیب فعلین ان تسمی بذهب انطلق ومثال الحرفین انما والا واسم وحرف ان تسمی
بقولک عن زید ومن زید والاسم والصوت نحو عمرویه وسیبویه اما الفعلان فللحکایة ولک ان ترکبهما
ترکیب الاسما فتمنعهما الصرف واما الحرفان فان کانا منفصلین نحو من عن فلک ان تضیف احدهما الی
الاخر وتعربه ولک ان ترکبه معه فتمنعه الصرف وان کانا متصلین نحو لعل وکان واما فللحکایة واما
نحو سیبویه فقیاسه قیاس المرکب نحو رام هرمز لکن العرب بنته وحرکت الاخر بالکسر لالتقا الساکنین
وتنون فی حالة التنکیر واجاز بعضهم اعرابه ومنعه الصرف مثل بعلبک وتثنیه وجمعه وقیاسه اذا بنی
ایضا ان تثنی وتجمع کالمنادی لان البنا لا یمنع التثنیة والجمع واما منعها الحکایة وحقر الصدر فیقال
سیبویة بضم السین وکسرها وحذف الیا الاولی وتقول فی النسب سیبوی کما تقول حضری واما الحرف
مع الاسم من نحو بزید وعن زید فان کان الحرف مما لا ینفصل فلک ان تزید حرفا من جنس حرکته اد
حرفین وتعربه فتقول هذا بی زید ورایت بی زید ولک ان تحکیه وان کان مما ینفصل نحو عن
زید فالاجود اعراب الاول لانه اشبه المضاف والمضاف الیه واذا اخبرت عن الحروف کقولک ان
تنصب الاسم وترفع الخبر او عن الفعل کقولک کان ترفع الاسم وتنصب الخبر فالمشهور الحکایة ویجوز ان
تجعله اسما للکلمة فتعرب وتزید علی ما کان ناقصا عن الثلثة والثانی حرف علة نحو لا فانک تقول
لا حرف نفی ولو حرف شرط قال ان لیتا وان لواعنا   ولک فی التسمیة بالمثنی والمجموع جمع
السلامة الحکایة لاعرابه وجعل الاعراب فی النون والزامه الیا والالف فی التثنیة لانه علی مثال
المفرد من نحو مروان اذا اعربته بالحرکات وجمع المؤنث السالم لکن اعرابه بالحرکات الثلث وحذف
التنوین منه لمنع الصرف عند من اعرب الجمع بالحرکات قال فاما ترکیبه ترکیب اسمین فهو
ثلثة اقسام اما علی جهة الجملة واما علی جهة الاضافة واما علی جهة اسمین جعلا اسما واحدا
قلت الذی علی جهة الاضافة نحو امری القیس وعبد مناف واما الاسمان اللذان جعلا اسما
واحدا فنحو معدی کرب والاول من هذا علی الاضافة معرب الصدر والاخیر معرب ویجوز ان
تبنی ایضا معدی کرب وبابه کبنا خمسة عشر ومن الحکایة ایضا ما یری من الصور والنقوش علی
فصوص الخواتم وغیرها فان کان فیه صورة اسد قلت رایت فی نقش خاتمه اسدا لانک
رایت مثال الشخص والمصور فیه ظرف له واما الکتابة فتحکیها فتقول رایت فی خاتمه ابو طاهر
حکیته لان المراد صاحبه او صانعه ابو طاهر فترفع ان کان مرفوعا وتنصبه ان کان منصوبا
وان کان جملة حکیتها ومن الحکایة قول الشاعر   واصفر من ضرب دار الملوک یلوح علی وجهه جعفرا
کانه کان علی الدینار ملکوا با جعفرا بالنصب ای اقصد جعفرا اعطاه وقیل انه اراد جعفران
فحذف النون لغیر اضافة وقیل ضمن یلوح معنی یحکی وشبهه فنصب به جعفرا

باب ——— من شرط الاسم الذی یخبر عنه

ان کان مضمرا ان لا یلزمه التقدیم وان لا یکون قبل الاخبار عایدا علی شی قلت انواع ما
لا یجوز الاخبار عنه کثیرة منها الفعل ومنها الحرف والجملة والتمییز والظرف الذی لیس یتمکن
وضمیر الشان والقصة والمضاف الی المایة والضمایر العایدة علی شی قبل الاخبار والمصدر
العامل

العامل وکذلک اسم الفاعل العامل والجار والمجرور وکم وفاعل نعم واخواتها لکنهما مع کثرتها دون ما یصح
الاخبار عنه والاول ابدا اضبط فی کل صناعة فلذلک تعرض لبیان ما یصح الاخبار عنه ولم تتعرض
لبیان ما لا یصح الاخبار عنه فقوله ان کان مضمرا ان لا یلزمه التقدیم هو ضمیر الشان والقصة لانه
یلزمه صدر الکلام فلو اخبر عنه لزم تاخره واخراجه عن موضعه ویحتمل ان علله بان من
شرط الاخبار عن الشی ان یوضع مکانه ضمیر وضمیر الشان لا ضمیر له لیجعل مکانه ومنهم من طرد هذا
التعلیل فی الضمایر کلها التی امتنع الاخبار عنها مثل ان یکون عایدا علی شی کالضمیر فی منطلق من قولک
زید منطلق لانک اذا اخبرت عنه وجعلت مکانه ضمیرا یعود علی الموصول بقی المبتدا بلا ضمیر یعود
الیه من خبره المشتق وان اعدته الی المبتدا بقی الموصول بلا عاید فلو زدت ضمیرا اخر فقلت زید فی
داره اخوه فاخبرت عن الضمیر الاخر لم یصح ایضا وان کان هناک ضمیر یعود علی المبتدا وهو الذی فی
داره لان الغرض من الاخبار ان یذکر اولا مبهما فی الجزء المخبر عنه ثم یعاد مبینا فی الجزء الاخر
فیکون فی الترکیب فایدة لانک کنت تقول الذی زید فی داره اخوه هو فهو یعود علی زید وزید مذکور
فی الصدر فلا یکون فی ذکر ضمیره فایدة فهاهنا یمتنع الاخبار عن هذا الضمیر لعدم الفایدة فالاولی
ان یضبط هذا الفصل بان یقال کل ضمیر لا یجوز ان یتاخر اصلا لانه موضوع لان یکون فی صدر
الکلام واما لانه لو تاخر لم یکن فیه فایدة لا یصح الاخبار عنه قال ش الصواب ان یقول
والا یکون قبل الاخبار ایضا لا یستغنی عنه وانما قلنا ذلک لانه قد یکون الضمیر عایدا علی شی
قد ذکر فی جملة متقدمة وهو فی جملة اخری وذلک بان یذکر انسان فتقول لقیته فیجوز الاخبار هنا
عن هذا الضمیر فتقول الذی لقیته هو وهو عاید علی شی قال وان کان ظاهرا نکرة فان یصح تعریفه
واضماره بعد تعریفه قلت احترز بصحة تعریفه عن المخفوض برب ومن المنصوب علی التمییز و
اسم لا وما اشبه ذلک مما یلزم تنکیره وقوله واضماره بعد تعریفه احترز من النکرة ونعتها
نحو مررت برجل عاقل لانه یجوز تعریفه وتعریف وصفه ثم لا یجوز الاخبار عنه ولا عن نعته لانه
لا یضمر بعد تعریفه اذ المضمر لا یوصف والوصف لا یضمر ومن المصدر العامل نحو قولک اعجبنی ضرب
زید عمرا فانه لا یجوز الاخبار عنه وان صح تعریفه لانه لا یصح اضماره بعد تعریفه لان الضمیر لا یعمل
فان قلت ضربی زیدا قایما فاردت الاخبار عن ضربی فقلت الذی هو زیدا قایما ضربی فتنصب
زیدا بالضمیر وذلک لا یجوز اصلا ولا تخبر ایضا عن الحال لانها لا تکون الا نکرة وکذلک الاسم الذی بعد
کاف التشبیه وبعد مذ ومنذ وبعد حتی فان کل هذه لا یضمر قال وان کان معرفة فان یصح
اضماره والا یکون اظهاره نایبا عن اضماره قلت احترز بهذا القید عن الاسم الثانی من الکنی
والاعلام المضافة نحو عمرو من ابی عمرو وقبان من قولک حمار قبان ومن النعت فی مثل قولک زید
العاقل لان النعت لا یکون مضمرا وفیه احترازا ایضا من المصدر من نحو ضربی زیدا قایما وعن
الضرب زیدا فان الضرب وان کان معرفة لکن لا یصح الاخبار عنه لانه لا یضمر عند کونه عاملا
وقوله والا یکون اظهاره نایبا احترز عن الرجل فی مثل نعم الرجل لان الظاهر قد ناب
مناب الضمیر اذ علم له حکم المضمر العاید علی ما قبله ومن مثل الحاقة ما الحاقة فانه اذا اضمر
ناقض الغرض الذی ناب الظاهر فیه عن المضمر وکذلک قول الشاعر
لا اری الموت یسبق الموت شی   نغص الموت ذا الغنی والفقیرا   فلو اخبرت عن الموت الثانی
لم یجز لانه ناب عن المضمر العاید فان جعلت مکانه عایدا علی الموت الاول بقی الموصول بلا عاید

وان عاد على الموصول بقي ذو الحال او المفعول الثاني بلا عايد وقد حصر بعضهم هذه الموانع في خمسة
اصناف فقال الاسم الذي لا يصح الاخبار عنه هو الذي لا يصح اضماره ولا نقله ولا رفعه وان لا يكون
له معنى مفهوم وان لا ينقض بالاخبار حكمه او يرتفع اما الذي لا يصح اضماره فالمصدر والحال والتمييز
ومجرور رب وكاف التشبيه وحتى ومنذ ومذ وواو القسم وتاؤه والمضاف لانه لا يضمر مع الاضافة
وكذلك النعت بانفراده والمصدر الذي يسد مسد الحال وخواحد وعرب وغيرهما من الاسما التي
لا تستعمل الا في الجحد وفاعل حبذا ومفعولي كاد واخواتها واما الذي لا يصح نقله فمثل ضميرات الشان
واسما الاستفهام والشرط وكم وكاين واما الذي لا يصح رفعه فنحو الظرف الذي ليس بمتمكن مثل
عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين والمصادر المنصوبة نحو سبحان واما الذي ليس تحته معنى
مفهوم فمثل المضاف اليه في الكنى واعلام الاجناس نحو ابن آوى وسام ابرص واما الذي يرفع
الاخبار معناه فنحو منذ ومذ وهو جاري بيت بيت واما الذي ينقض فالضمير العايد على شي فهذه
اصناف ما لا يجوز الاخبار عنه قال وان سلم من ذلك اخبر عنه بالذي مطلقا وبالالف واللام
بشرط ان يكون معمولا لفعل متصرف ومتاخرا عن الفعل قلت وان سلم من الموانع التي تمنع
الاخبار عنه فيجوز الاخبار عنه بالذي مطلقا يعني سوا كان الصدر اسما او فعلا وسوا كان معمولا
لفعل متصرف او غير متصرف وبالالف واللام بشرط ان يكون معمولا لفعل متصرف ليصح ان يصاغ
منه اسم الفاعل لان الالف واللام لا توصل الا باسم الفاعل فكل فعل لا يسبك منه اسم فاعل نحو
عسى وليس وفعل التعجب ونعم وبيس لا يصح الاخبار فيه بالالف واللام ويصح بالذي وقوله ومتاخرا
عن الفعل احترازا عن مثل زيدا ضربت او زيد قام فانه لا يصح الاخبار عن زيد بالالف واللام
الا عند الكوفيين فانهم اجازوا ادخال الالف واللام بمعنى الذي على الاسم الجامد والجملة الفعلية
اما ان يكون فعلها متصرفا او ليس فان لم يكن لم يصح الاخبار بهما فيه وان كان متصرفا فان
لم يتقدم المعمول صح الاخبار بهما وان تقدم لم يصح واما الذي فيصح الاخبار بها في جميع هذه الاقسام
فكانت اوسع مجالا منهما لانهما من فروع الذي والفرع منحط عن الاصل فاذا قلت ضربت زيدا
صح الاخبار عن التا فتقول الذي ضرب زيدا انا وباللام الضارب زيدا انا وعن زيد الذي ضربته
زيد وباللام الضاربه انا زيد فلو تقدمت زيدا على ضربت فقلت زيدا ضربت صح ان تقول الذي
اياه ضربت زيد ولو كان باللام لم يصح قال ش لا يكفي هذا القول فيما اخبر عنه بالالف واللام
بل لا بد ان يزيد فيه شرط ان لا يكون من جملة اسمية والا فاذا قلنا زيد ضربت عمرا عنده فان
عمرا فيه مفعول لفعل متصرف ومتاخر عن الفعل ولا يجوز الاخبار عنه بالالف واللام قال
وكيفية الاخبار ان ينقل الاسم من موضعه وتعوض منه فيه مضمرا معربا باعرابه وتزيد
في اول كلامك موصولا وتجعل ذلك الاسم خبرا عنه وما بين الخبر والموصول صلة للموصول و
العايد عليه المضمر المعوض قلت باب الاخبار باب واسع كثير التفاريع والمسايل وفيه
رياضة للخاطر وتشحيذ للفكر وفايدة الاخبار به ان تعلم انه اذا كان عندك علم بنسبة الحكم
الى مبهم او علم بشي نسب اليه حكم مبهم كيف تخبر عنه بالاسم الذي تبين به ذلك المبهم فتقدر
الموصول وتضع الجملة في الصلة فيصير الكل مبتدا ويجب ان تضع موضع ذلك الاسم ضميرا يرجع
الى الموصول الذي هو الذي او غيره لانك انما تذكر الجملة منسوبة الى المبهم نسب اليه او نسب هو
لتعرفه فلو لم تذكره لعدت النسبة الى غير منسوب او المنسوب من غير نسبه فيختل المقصود و

بهذا المعنى ظهر احتياج الموصول الى صلة لان وضعه ان تصير الجملة معه بهذه المثابة المذكورة
واعلم ان هذا الضمير الذي يعود على الموصول لا يخلو عن مجاز اذ يستحيل ان يعود الشي على نفسه
وانما وضعه ان يعود على ما كان قايما بنفسه وليس الاخبار عن اللفظ بل عن شي هو هو ففيه مجاز
تما كما ترى وانما قالوا فيه اخبار عن الاسم بذكره اخبارا من جهة انه اوضح من الاول فنسب للخبر
الى الاوضح مبهما اذ كانا لشي واحد فالاصل ان يقال كيف يخبر بالذا وانما جرى على ما ذكرت من
انه يكون اول مبهما وهو زيد مثلا فيقال كيف يخبر بهذا الذي هو زيد ثم كثر حتى قالوا كيف يخبر
عن زيد قال بعض المتاخرين المعنى من الاخبار ان يرفع خبر مبتدا موصول جهالة شي في
الصلة مجهول الا ترى انك اذا قلت زيد فقد رفعت جهالة عن مبتدا موصول والخبر هنا في المعنى
محدث عنه فجعل النحاة الخبر مخبرا عنه خلاف القاعدة فان الخبر قد يكون فعلا والاخبار عن
الفعل ممتنع قال وربما ادى ذلك الى تغير المضمر من الحضور الى الغيبة ومن الابراز الى
الكمون قلت مثال تغير المضمر من الحضور الى الغيبة انك اذا اخبرت عن التا في قولك ضربت
زيدا فانك تقول الذي ضرب زيدا انت فجعلت الضمير الذي كان للخطاب غايبا وهو المستكن
في ضرب العايد الى الذي وكذلك نقلته ايضا في هذا المثال من الابراز الى الكمون وكذلك اذا قلت
ضربت زيدا فاخبرت عن التا فانك تقول الذي ضرب زيدا او الضارب زيدا انا وبالجملة
فاذا كان الضمير فاعلا او مفعولا لم يسم فاعله استتر في الفعل وان كان مبتدا او خبرا كان
بارزا منفصلا وان كان مجرورا او مفعولا كان متصلا بارزا فجملة التغيرات الواقعة في هذا
الباب اربعة زيادة الاسم الموصول الثاني جعل مكان الاسم المخبر به ضميرا الثالث
جعل الاسم الذي يخبر عنه خبرا الرابع تغير الضمير من الحضور الى الغيبة ومن البروز الى
الكمون في بعض المواضع ويزيد في الالف واللام انك تصوغ من الفعل اسم فاعل قال بعض
الحذاق لا تتم هذه المعرفة خمسة اشيا الفتوى والمعنى والمثل والتركيب وما يجوز الاخبار به مما
لا يجوز فالفتوى ان تشرح اعراب المسالة من اولها الى اخرها والمعنى اظهار الموصوف
لتنكشف به المعنى فتقول المعنى جاني عمرو الضارب زيدا والمثل ثلاثة امور ان تحذف الفعل و
الفاعل من قولك ضرب الرجل زيدا فيبقى معك الضارب زيدا فلا يكون كلاما حتى تاتي بالرجل
الفاعل اخيرا فتقول الضارب زيدا الرجل ثم لو حذفت الالف واللام من الضارب ارتفع حكم
الضارب فيعود لفظ الفعل ويعود الرجل فاعلا والتركيب ان تفعل ما قدمناه من تصدير
الجملة بالاسم الموصول وتوخر الاسم الى اخرها وتضع مكانه ضميرا يعود الى الموصول واما ما
يجوز الاخبار عنه فقد ذكر فهذه ضوابط هذا الباب متى احكمت استعنت بها على تركيب المسايل

باب من حروف التصديق والايجاب نعم و

هي لتصديق ما قبلها مطلقا وللعدة في الاوامر قلت الجواب يكون على ضربين باسم من
جنس المسول عنه والاخر بحرف والاول تارة يكون اسما صريحا وقد يكون ظرفا ووصفا فاذا
قلت من جاك فان شيت قلت رجل وان شيت زيد قال الاخفش جواب من الاسم او النسب
وهو ان تقول في جواب من قال من الرجل محمد بن فلان او احد بني تميم قال الفرا وجواب
ما على وجهين فاذا قال ما هو فان شيت قلت فارسي او عربي ان كان لجنس العام معروفا عنده
وان لم يكن قلت انسان او فرس وجواب اي الرجال اخوك زيدا وعمرو وجواب اي رجل هو ان
تقول عالم او كاتب وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب لم تعيين العدد معرفة او نكرة ومتى

ابن السراج ان يكون معرفة وجواب ايان ومتى تعيين الزمان دون المبهم منه وجواب
اين واى خصوص المكان وجواب الهمزة وام الاسم وجواب هل نعم او بلى فنعم واخواتها
لا يجاب بها الا الاستفهام بالحرف فنعم بالفتح والكسر لغة كنانة وانكر عمر رضي الله عنه الفتح
فيما روى وقال انما النعم الابل لانها لم تكن من لغته وحكى بعض البغداديين نحم بمعنى
نعم واجاز ابو علي كسر النون ايضا قياسا على نعم الرجل زيد لانها وان كانت حرفا لكنها
تنوب عن الجملة ومعناها التحقيق والتصديق بما يتقدم من الكلام نفيا كان او ايجابا
ولذلك قال مطلقا فاذا قال هل قام زيد فنعم تصديق له اى نعم قام واذا قال الم يقم زيد
فنعم تصديق له في النفي بمنزلة ان يقول لم يقم زيد فهي اذا ابدا مصدقة لكلام المخبر او المستفهم
وقد يقال ان نعم جواب لما يقع او يريد ان يقع فهي تصديق وعدة وقيل لا يكون الا بعد
سوال موجب اللفظ قبل الاستفهام ولا جواب لما لم يقع فاذا قيل قام زيد فان كان قد
قام فالجواب نعم وان لم يقم فالجواب لا لكنها تستعمل في الوعد والجميل وان كان لم يقع
الفعل بعد فان وعد قد قلت نعم وان لم تجب الى ما سئلت قلت لا وقول سيبويه انها عدة
وتصديق لا يريد به في كلام واحد مثل اذا الذي هي جواب وجزا بل يعني انها عدة في
الطلب وتصديق للخبر ويدل على حرفيتها كونها نقيضة لا الى غير ذلك من امتناع علامات
الاسم والفعل فيها قال ومنها بلى وهي ايجاب بعد النفي عاريا من حرف الاستفهام
كان او مقرونا به قلت هي جواب لكلام منفي اللفظ موجب المعنى فاذا قال اليس
قام فقولك بلى ايجاب على تقدير حذف حرف الاستفهام ونعم ليس كذلك لانها في جواب
النفي على خلاف معنى بلى فاذا قال ما قام زيد فقلت نعم فقد صدقته في النفي فاذا قلت
بلى كذبته فيه ولذلك لو قال اليس كان كذا نعم موافقة له في النفي على تقدير طرح الاستفهام
كما كان في بلى مع الاستفهام ومن هنا قيل لو قلت في جواب اولم تومن نعم كان كفرا
وكذلك في جواب الست بربكم قال ش قد كان حقه ان يفصح بقوله اعني ان يقول
ايجاب لما يعطاه النفي ورد للنفي نفسه ليلا يتوهم انها ايجاب للنفي نفسه على حسب ما
هو نفي اى تحقيق له فيتوهم انا اذا قلنا في جواب من قال اما قام زيد بلى انا اوجبنا
نفيه وحققناه ولم يفعل ذلك وانما رددنا نفيه واوجبنا ما يعطاه النفي ومثال العاري
ما قام زيد ومثال النفي المقرون قول الذي قيل لهم الست بربكم قالوا بلى لانهم ارادوا
ان يوجبوا انه ربهم فردوا النفي بعد الف الاستفهام وانه ليس ربهم واذا ردوا نفي الشي
ثبت ايجابه ولا بد فاقتضى ذلك انهم ارادوا انه ربهم ولا بد قال رحمه الله الجوهري
بلى ايجاب لما يقال لك لانها ترك للنفي وربما ناقضتها نعم فاذا قال القايل اليس لي عندك
وديعة فقولك نعم تصديق له وبلى تكذيب له قلت صاحب الصحاح ذكر فيها ما معناه هذا
وهو صحيح ويعني ان نعم تصديق له في النفي فلا يكون اقر بشي لانها لا تبطل النفي بخلاف بلى
فانها تبطل النفي وترفعه فيكون اقرارا له بالوديعة قال ش قول الجوهري بلى ايجاب
لما يقال لك لانها ترد النفي وهو موافق لما تقدم من كلامه في بلى على ما قررناه وهو كلام
النحويين والحجة لك ان الذي يقال لك في بلى انما هو كلام منفي وبلى رد لما قبلها فهي
اذا رد للكلام المنفي واذا رد الكلام ثبت نقيضه الذي هو الايجاب فهي ايجاب لما يقال
لك اى لما يقال من النفي سوا كان مجردا نحو لم يقم زيدا ومستفهما عنه نحو الست بربكم وقوله

وربما ناقضتها نعم هذا يقتضي ان مناقضة نعم لها في القليل لقوله ربما وما قدمناه يقتضي خلاف
ذلك لان نعم تصديق لما قبلها وهي ردة له فهي اذا مناقضتها ولا بد اللهم الا ان يريد الجوهري بقوله
وربما ناقضتها نعم انه يقول القايل في جواب من قال قام زيدا ولم يقم زيد نعم ويكون معناه انه قام
زيدا اى في هذا الوجه يكون نعم مناقضة لبلى لان بلى رد لما قبلها فمن حيث كانت نعم في هذا المعنى
تصديقا لما قبلها وبلى رد له جعلها الجوهري مناقضة لبلى وان كان ليس في عبارته هذه افصاح
بهذا المعنى لانك اذا قلت نعم في جواب من قال اما قام زيد وانت تريد ان تصدق النفي يكون نعم
ايضا مناقضة لبلى الا ان هذه المناقضة لازمة لبلى ونعم عليها اكثر الاستعمال فلما قال نعم علم انه
يريد المناقضة الاخرى التي ذكرناها وان كان استعمال ذلك اعني نعم على ارادة المناقضة لبلى قليل
الاستعمال قليل الوجود في كلام العرب وان كان اراد الجوهري هذا الذي اردنا فيمكن ان يصح
قوله فانك قل ما تجده مسموعا ولقلة وجوده انكره ابن الطراوة على سيبويه حيث قال في باب
ما جرى عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما ليس من سببه وان زعم زاعم انه يقول مررت برجل
مخالط بدنه دا ففرق بينه وبين المنون قيل له الست قد علمت ان الصفة اذا كانت للاول
فالتنوين وغير التنوين سوا اذا اردت باسقاط التنوين معنى التنوين نحو مررت برجل ملازم اباك
ومررت برجل ملازم ابيك او ملازمك فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم والا خالف جميع العرب والنحويين
فان قال ذلك قلت افلست تجعل هذا العمل اذا كان منونا وكان من سبب الاول والتبس به
بمنزلته اذا كان للاول فانه قايل نعم كانك قلت مررت برجل ملازم فاذا قال ذلك قلت له فما بال
التنوين وغير التنوين استويا حيث كانا للاول واختلفا حيث كانا للاخر وقد زعمت انه جرت
عليه اذا كان الاخر كمجراه للاول انتهى كلام سيبويه فلحن ابن الطراوة سيبويه في استعماله نعم في
هذين الموضعين وقال انما هو موضع بلى لا موضع نعم وهو كما قال في اكثر ما يوجد من الدين من
كلام النحويين وهو لا شك اكثر في الاستعمال وعلى ذلك جا ما روى عن ابن عباس من قوله في قوله
تعالى الست بربكم انهم لو قالوا نعم في الجواب لكفروا ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه في قول القايل
اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تداني   نعم ويرى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني
ونفتقر كلام ابن عباس مع وجود هذا القايل الى فضل نظر وهو ان يقول نعم في قول الشاعر ليس بجواب
لان الجواب ليس بنعم اذا جا بعد الاستفهام انما يكون قصد تقا لما بعد الف الاستفهام ولم يرد الشاعر
ان يصدق انه ليس يجمعه النهار مع ام عمرو فلذلك يكون بنو ادم ذريا قالوا نعم في الجواب لقوله
تعالى الست بربكم لكفروا لانهم اذا قالوا ذلك مجيبين كان الجواب مصدقا لما بعد الف الاستفهام
من النفي فيكون نعم في ذلك تصديقا انه ليس ربهم فيكون ذلك كفرا وهو الاكثر في الاستعمال
اعني كون نعم بعد الاستفهام جوابا ولكنه لا يمتنع مع ذلك ان يقولوا نعم لا على الجواب للاستفهام
ولكن لكون الاستفهام بقوله الست بربكم تقريرا والتقرير خبر موجب ولذلك امتنع س ان يجعل
ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة لان ام المتصلة لا تاتي بعد الخبر فاذا كان
التقرير خبرا ومعناه الايجاب جاز ان ياتي بعده نعم كما ياتي بعد الخبر الواجب لكن اذا اتيت
نعم هنا لا تاتي على جهة الجواب لكن على جهة التصديق واذا كان الامر كذلك لم يكن في
الايجاب بنعم للمخلوقين في هذه الاية ولا كان الشاعر في قوله نعم بعد قوله
اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا مخالفين لابن عباس فيما قاله من ذلك لانا لم نتوارد على
معنى واحد معه فان الذي منعه انما منعه على وجه ان نعم جواب واذا كانت جوابا يكون
انا

تصديقا لما بعد الف الاستفهام والذى اخترناه ان يكون نعم غير جواب انما نعم فيه على جهة التصديق
كما يكون فى قولك نعم لمن قال قام زيد قال ابن برى الفرق بين نعم وبلى ما قاله سيبويه اما نعم
فعدة وتصديق واما بلى فتوجب بها بعد النفى فاثبت ان بلى لا يوقع الموجبة بعد النفى على معنى
انها ترفع ما قبلها من النفى وتبطله واذا رفعت النفى فقد اوجبت نقيضه فهى انما توجب نقيض
ذلك المنفى المتقدم ولا يصح ان توجبه الا بعد رفع النفى وابطاله واما نعم فانها تبقى الكلام على ايجابه
او نفيه لانها وضعت لتصديق ما تقدم من ايجاب او نفى من غير ان ترفع ذلك النفى او تبطله وبيان
ذلك انه اذا قال اخرج زيد وكان قد خرج قلت نعم اى قد خرج وان لم يخرج قلت لا واذا
قال ما خرج زيد وكان لم يخرج قلت نعم اى لم يخرج فتركت الكلام على نفيه وان كان قد
خرج قلت بلى اى قد خرج فرفعت ذلك النفى ثم رفع النفى اثبات نقيضه وهو الايجاب وان
كان بهمزة الاستفهام فهو ايضا كذلك على تقدير طرح الاستفهام وعلى هذا جمهور النحاة واللغويين
وقد جوز بعضهم ان تقع نعم موقع بلى لان النفى اذا دخل عليه حرف الاستفهام كان تقريرا و
التقرير ايجاب كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك لو قيل فى جوابه نعم كان صحيحا والصحيح ما عليه
الجماعة من ان بلى ترفع النفى سواء كان مع حرف الاستفهام او دونه نحو لم يقم والم يقم قال بلى
هنا ثبت القيام ولا تصلح هنا نعم لانها تثبت النفى قال الفرا انما كانت بلى للرجوع عن النفى
والاقرار لما بعده لان اصله بل وهى للرجوع عن الجحد فى قولك ما قام زيد بل عمرو فزادوا عليها
الفا ليصلح الوقف عليها قال ومنها اجل وهى تصديق لما قبلها قال الاخفش نعم احسن
منها فى الاستفهام وهى احسن من نعم فى الخبر حكاه الجوهرى قلت ذكر بعض المتاخرين
انها التى بمعنى الحين لانها انقياد الى ما جر اليه وقد استعمل فى جواب الخبر مثل نعم تقول
قد اتاك زيد فتقول اجل تصديقا لكلامه ولا يقال فى جواب هل خرج ولا استعمل ايضا فى العدة
والاخفش قد جوز استعمالها فى الخبر لكن راى استعمالها فيه دون استعمال نعم اى افصح قال
ومنها ان بمعنى نعم قال ابو عبيده قول الاخفش ان بمعنى نعم فى قوله فقلت انه انما يريد
تاويله لا انه فى اللغة موضوع لذلك واصل الكلام انه قد كان ما تقلن فاختصروا واكتفى بالضمير
للعلم قلت اول ابو عبيده قول الاخفش ومن قال بقوله انها بمعنى نعم ليلا يلزم الاشتراك فى
الحرف فقال ينبغى ان نعتقد انها على بابها وانها ليست بمعنى بلى واجل وغيرهما من الحروف
التى وضعت للجواب بل هى للتوكيد كما اظهر خبرها اى انه قد كان ما تقلن فالها اسمها
وخبرها قد كان لان ما تقدم من سياق الكلام يدل عليه وهى اذا كانت على بابها تفيد
ما تفيده نعم وغيرها من التصديق للكلام المتقدم فانه لما قيل له قد علاك الشيب وقد كبرت
فقال ان الامر على ما تقلن فلا شك ان هذا تصديق للقايل واوقع الجملة موقع نعم اجراها
على الاصل فان نعم تقوم مقام الجملة فى الاصل وتسكين الها للوقف وهو تاويل حسن غير انه
لا يطرد فى مثل قول عبد الله بن الزبير لفضالة بن شريك ان وصاحبها فانها لا تكون هنا
على بابها لما يلزم منه من حذف اسمها وخبرها وذلك لم يات فى كلامهم واما قوله تعالى
ان هذان لساحران فيحتمل ان تكون على بابها وان تكون بمعنى نعم قال ش الاخفش
انما قال فى ذلك ما قاله سيبويه وكلام سيبويه لا يحتمل هذا التاويل الذى تاوله ابو عبيده
اصلا لانه اتى به على ان هذه الها اللاحقة لان هى تا التانيث التى تلحق فى الوقف
فكيف تاول عليه ان الها عنده ضمير ولذلك لا تاول ايضا على الاخفش لانه انما قال

فى ذلك ما قاله سيبويه ولو كان يريد ما قاله ابو عبيده لكان مخالفا لما قال سيبويه ولم ينبغ ان
يقول بقوله لكونه قد قال بقوله ولم يخالفه دليل على موافقته له وانه لم ير سوى مذهبه وما احتج به
ابو عبيده من ابقاء ان فى ذلك على بابها لا حجة فيه لانه قد ثبت وجود ان بمعنى نعم فى قول القايل
الذى قال لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ان وراكبها والمعنى على نعم ولو كانت على بابها لبطل ذلك
من وجهين احدهما انه يؤدى الى عطف جملة الدعا على جملة الخبر وهو امر لا يعلمه لكثير من الناس
والثانى انه لم يوجد حذف اسم ان وخبرها فى موضع من الكلام فقد ثبت بذلك وجود ان بمعنى
نعم فاذا ثبت وجود ان بمعنى نعم واحتمل قوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه الوجهين
ما قاله سيبويه من انها بمعنى نعم وما قاله ابو عبيده من انها التى تدخل على المبتدا والخبر كان ما
قاله سيبويه اولى لانه لا تكلف فيه حذف وتاويل ابى عبيده تكلف فيه الحذف وحذف الخبر من
ان يقل فيكون فيه مع التكلف حمله على القليل وقد اغنانا الله عنها بوجود ان بمعنى نعم فلا ينبغى
ان يكون للبيت محمل سواها الا انى اظن ما نسبه هنا الى ابى عبيده لم يقله ابو عبيده لان هذا
الكلام مع ما قررناه من عدم صحته ليس من طرز ابى عبيدة بل اقول فيه ما قاله من تقدمنى اذ قال
ابو عبيده كان اغلظ طبعا من ان يفهم هذا ولعله تصحيف من الناسخ وانما هو ابو عبيد فان ابا
عبيد القسم بن سلام لا ينكر عليه ان يصل الى ما هو اعلى من هذا فكيف هذا ولعله رحمه الله نقل له
كلام الاخفش فى البيت ان ان بمعنى نعم ولم ينقل له نصه ولا ليفتال فتاول فيه ما تاوله ولو وقف
على كلام الاخفش ونصه ما تاول فيه هذا التاويل لانه انما قاله سيبويه وكلام سيبويه لا يحتمل
هذا التاويل اصلا قال رحمه الله ومنها اى تقول اذا قال المستخبر هل كان كذا اى وربى
اى والله قلت فى اى الله ثلث لغات فتح اليا لالتقاء الساكنين وتقويه لليا بالحركه وتسكينها
مع الجمع بين الساكنين هى ولام التعريف لان المد الذى فى اليا يقوم مقام الحركه الثالثه حذف
اليا لالتقاء الساكنين فيبقى اللفظ بهمزة مكسورة بعدها لام مشددة ولا تستعمل الا مع القسم باسم
الله او ربى قال ومنها جير عند بعضهم الجوهرى هى قسم للعرب ومعناها حقا قلت تقول
جير لافعلن معنى حقا لافعلن قال الجوهرى هى قسم للعرب ومعناها اعترف واثر كما ان
معنى هيهات بعد وبنيت على الكسر على اصل التقاء الساكنين ولم يعتبروا طلب الخفة فيها كما كان ذلك
فى اين وكيف لاجل قلة الاستعمال وقال السيرافى جوزان يكون كسرته لانه حلف بها فتقع موقع
الاسم المحلوف به فبنى على الكسر للدلالة على انه مبنى غير معرب ليلا يلتبس بيمين الله وقد جا فيه
الفتح قال الزمخشرى انما وقع جير فى القسم لان القسم والتحقيق من باب واحد وهى اخت اجل
فى انها جواب الايجاب ولا يجاب بها الا بعد الاستفهام وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله وقلن على
الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره قال ش انما قال عند بعضهم لانه
لما قال اولا من حروف التصديق والايجاب وجير تدل بعد على انها اسم ودليله فى ذلك
صحيح فاقتضى ذلك ان لا يدخل جير فى هذا الباب فلذلك قال عند بعضهم يشير بذلك الى
قول من قال ان جير حرف مثل نعم قال رحمه الله وقال لنا ابو محمد الدليل على انها اسم التنوين
وانشدنا وقايله اسيت فقلت جير اسىّ اننى من ذاك انه قلت ابو محمد هنا هو ابن برى و
كان الجزولى يقرا عليه وهذا البيت متكلف ومجرد التنوين لا يدل على الاسمية بل الصحيح
انها حرف كما قال الجماعة والله اعلم باب

جا فعل فى القلة على افعل قياسا فى الصحيح العين وعلى افعال قياسا فى معتلة وسماعا فى الصحيح قلت

المقيس الكثير في الثلاثي غير الصفة منه افعل في القلة نحو كلب واكلب وفلس وافلس وشذ فيه
افعال نحو زاد وازواد وزند وازناد وانشد ابن السراج وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندا اثقب ازنادها
ولا يقاس عليه بل يقتصر على ما سمع منه وهو مقيس في معتله نحو بيت وابيات وسوط واسواط وثوب
واثواب وانما عدلوا فيه عن افعل الذي هو قياسه استثقالا للضمة على اليا او الواو وقد شذ فيه
قوله لكل عيش قد لبست اثوبا وقالوا اقوس ولم يقولوا اشيخ لان الضمة تجانس الواو وشذ
اعين وانيب قال وعلى فعول نادرا فيما عينه واو وعلى فعال ما لم تكن عينه يا قلت في
الكثرة على فعول نحو فلوس وزنود وكعوب فان كان عينه واوا فبابه افعال نحو قول واقوال ولا
يقول قوول وقد شذ نووج وسووق اجروها مجرى الصحيح كما جا سوق وان كان عينه يا فبابه
فعول في الكثير نحو بيت وبيوت وعين وعيون ومثال فعال فيما عينه واو حوض وحياض و
ثوب وثياب ولا يقال عيان ولا بياب في ذوات اليا فالحاصل انهم امتنعوا في ذوات الواو من
فعول كراهة للضمة على الواو ولم يكرهوا الضمة على اليا نحو بيوت كما امتنعوا في ذوات اليا من فعال
دون بنات الواو نحو ثياب ففعول شاذ في ذوات الواو دون اليا وافعل شاذ فيهما جميعا وفعال
شاذ في ذوات اليا دون الواو وان كان معتل اللام جا فيه افعل وفعول نحو ادل وايد ودلي و
دي وقالوا نحو وفتو والقلب اكثر ويكسر الاول فيقال دلي قال ولحقها الها قلت هذه
الها لتوكيد الجمع نحو الفحولة والفحالة والبعولة قال وعلى فعلان وفعلة وفعلان وفعيل في
فعل قلت اما فعلان بالضم فنحو بطن وبطنان وظهر وظهران واما فعلة فنحو قعب وقعبة
ونقع ونقعة وزوج وزوجة واما فعلان بالكسر فنحو جحش وجحشان واما فعيل فنحو كلب
وكليب واما فعل فنحو سقف وسقف وخفق وخفاق مثل كتب وشذ فيه فعل نحو سقط
وسقط والصحيح ان هذا اسم جمع وليس بجمع فهذه امثلة فعل ولما كان اخف الثلاثي
ولكثر الاستعمال خص جمعه بافعل لانه اقل الفاظ الجموع حروفا فاختاروا لما يكثر استعماله
اقل الفاظ الجموع حروفا للتعادل وشذ فيه افعال نحو فرخ وافراخ لوجهين ان الرا يشبه
حرف المد واللين لانهما من التكرار الثاني انه محمول على طير واطيار وقالوا انف واناف
لان النون تشبه الواو وزند وازناد لان الزند عود ويستوي في الاول المضاعف نحو صك واصك
والمعتل نحو ظبي واظب ودلو وادل اما المعتل الفا او العين فشذ فيه اوجه واعين وقد
شذ فيه افعلة قالوا انجد وانجدة وقيل انه جمع الجمع وهو نجاد جمع نجد وجا فيه فعلة
نحو ثور وثيرة وجوز كسر اول المعتل من فعول نحو بيوت وخيوط وقالوا عم وعمومة وبغل و
بغالة وسم وسهم وقيل انه جمع سهمة وقالوا عرق وعراق والصحيح انه اسم جمع قال
رحمه الله وفعل في القلة على افعال قياسا وعلى افعل سماعا قلت الباب في هذا افعال
نحو جمل واجمال وعدل واعدال وسمع فيه افعل شاذا قالوا ذيب واذؤب وضرس واضرس
ورجل وارجل وجوع واجوع ولم يجاوزوا الارجل كما لم يجاوزوا الاكف الى بنا الكثرة قال
وفي الكثرة على فعال والفعول اكثر قلت مثال الاول نمر ونمار وذيب وذياب وذق
وذقاق واما فعول فنحو لص ولصوص وقدر وقدور ودهي ودهي وجني وهو اكثر من الاول
قال وعلى فعلان وفعلان وفعلة وفعيل قلت اما فعلان بكسر الفا فنحو صنو و
صنوان وقنو وقنوان وقد يضم الاول فيهما واما فعلان بالضم فنحو جرم وجرمان
وذق وذقان وذيب وذوبان المعرب واما فعلة بكسر الاول وفتح الثاني فنحو قرد
وقرده

وقرده وديك وديكه وفعيل نحو ضرس وضريس واما ظئر وظوار فهو اسم جمع وربما اقتصروا فيه
على جمع القلة قالوا اشبر واشبار وطمر واطمار ورحل وارحل وربما اقتصروا فيه على الكثرة قالوا
شسوع وقد روى الاخفش فيه اشساع والمعتل منه على افعال نحو جيد واجياد وفيل وافيال
والكثير فعول نحو ديوك وفيول قال وفعل في القلة على افعال قياسا وعلى افعل سماعا قلت
اما الاول فنحو برد وابراد وقرط واقراط وجند واجناد وهذا بابه وفي المضاعف عش واعشاش
واما افعل فنحو ركن واركن حملوه على فعل لان فعلا وفعلا يأتيان لمعنى واحد نحو سقم وسقم
وبخل وبخل نحو في جمعه عليه قال وفي الكثرة على فعال والفعول اكثر قلت اما فعال
فلا يكاد يأتي الا في المضاعف منه نحو عش وعشاش وخص وخصاص وقف وقفاف وخف
وخفاف واما فعول فنحو برد وبرود وبرج وبروج وجوح وجووح قال وفعلة وفعل
قلت الاول نحو جحر وجحرة وكوز وكوزة وقرط وقرطة والثاني نحو فلك وهو على لفظ الواحد
منه فيكون الاختلاف في التقدير لا في اللفظ قال وان كان معتل العين انفرد به في الكثرة
فعلان قلت وذلك نحو عيد وعيدان وحوت وحيتان وجا في الصحيح منه فعلان نحو حش
وحشان بالضم والكسر وقد اقتصروا فيه على جمع القلة فلم يجاوزوه نحو شفر واشفار وجزء
واجزاء وركن واركان واعواد واغوال وفي نسخة اخرى وان كان معتل اللام انفرد به افعال
مثاله ظبي واظباء ولا يقال في الكثير منه فعول ولا فعال ولا فعلة بل فعلان لا غير قال
وفعل في القلة على افعال قياسا وعلى افعل سماعا قلت باب هذا افعال نحو جبل واجبال
وجمل واجمال واسد واساد وشذ فيه افعل قالوا زمن وازمن قال هل الازمن اللاتي
مضين رواجع وقالوا اجبل واجبل واعص في عصا وكثر في المؤنث منه نحو دار وادؤر قال
وعلى فعلان وفعلان وفعلة وفعل وفعلى قلت اما فعلان بفتح الفا فنحو حمل وحملان وسلق
وسلقان وهو المطمئن من الارض واما فعلان بالكسر فنحو ورل وورلان وبرق وبرقان
وخرب وخربان ومن المعتل قاع وقيعان وتاج وتيجان واما فعلة فنحو قاع وقيعة
وجار وجيرة وتار وتيرة ومن المعتل اللام اخ واخوة واما فعل بضم الفا وسكون العين
فنحو اسد واسد واصله الضم ولكن خفف فقيل اسد واسد واما فعلى فنحو حجلى جمع حجل
قال حجلى تدرج في الشربة وقع وقد جا على افعلة قالوا رحى وارحية ويدخلها الها
فقال حجارة وذكورة وجا فيه فعيل قالوا معز ومعيز وبقر وبقير قالوا جامل وباقر في هذا
المعنى والظاهر ان هذا اسم جمع وقد اقتصروا فيه على جمع القلة قالوا رسن وارسان و
قتب واقتاب ومثال المعتل فيه نقا وانقا وقفا واقفا وعصى واعصا وقالوا اعص وفي صحاحه
لبب والباب وفنن وافنان فلم يجاوزوا الافعال فيه كما لم يجاوزوه في الارسان والاقدام
والكثير في معتله افعال نحو باع وابواع وجاد واجواد ولم يجاوزوه لتحرك حرف العلة وعند
سيبويه ان المؤنث منه نكسر على افعل نحو ادؤر واسوق وانور وقد همزوا اسؤقا وانؤرا
قال وفعل في القلة على افعال قياسا وفي الكثرة على فعول قلما يتعدى افعالا وهو اقل
من فعل قلت باب هذا افعال نحو كبد واكباد وكتف واكتاف وفخذ وافخاذ وقل ما يتجاوز لانه
اقل من فعل المفتوح العين وكلما قل المفرد في الاستعمال قلت امثلة جموعه الا ترى ان
فعلا لما كان اقل من فعل كان اقل امثلة جمع منه لان الكلمة اذا لم يكثر استعمالها لم
يكثر التصرف فيها ولذلك ان المضاعف لما كان اقل من غيره في باب فعل نحو مدد اقتصر

به على افعال والكثير منه فعول نحو نمر ونمور ووعل ووعول وقد شذ منه افعل نحو البد وفي الكثير فعل
نحو نمر وبيكن وجا فيه فعال قالوا رخل ورخال وقيل انه اسم جمع قال رحمه الله وفعل في القلة
على افعال قياسا وعلى افعل سماعا وفي الكثرة على فعول وهو اقل من فعل قلت بابه ايضا افعال نحو
اضلاع واعناب وقمع واقماع وقالوا الاضلع شبهوه بالازمن والكثير منه فعول نحو ضلوع واتم وارؤم
وقلما تجاوز به القلة وقد وضعوا بعا موضع الامعا قال ومعا جياعا قال وفعل في القلة
على افعال قياسا وعلى افعل سماعا وفي الكثرة على فعال وهو اقل من فعل وليس رجلة بتكسير
قلت بابه ايضا افعال نحو عضد واعضاد وعجز واعجاز وشذ فيه افعل قالوا اضبع واضبع والكثير
على فعال نحو رجل ورجال وقد شذ فيه رجلة بكسر الرا وسكون الجيم في جمع رجل وقيل هو اسم جمع قال
ابو علي وليس رجلة بتكسير واقتصروا فيه على جمع القلة فقالوا الاعضاد والاعجاز ولم يجاوزوا الاجال
والسباع وهذا اقل امثلة جمع من الذي قبله لانه اقل استعمالا منه قال وفعل في القلة على افعال
قياسا ولم يجاوزوه وهو في القلة كفعل قلت وذلك نحو عنق واعناق وطنب واطناب وقد شذ
فيه فعلة قالوا اطنب وطنبة قال وفعل في الكثرة على فعلان هذا لا اعرف فيه وقد جا فيه فعال
وفعل قلت هذا نغر ونغران وصرد وصردان وجعل وجعلان هذا هو المعروف في جمعه قالوا
وانما اختص بهذا المثال لانه اختص بنوع من الحيوان فخصوه ببنا لا يكون لغيره من الثلاثي و
قيل لانه مقصور من فعال وباب فعال فعلان نحو غراب وغربان وشذ فيه فعال نحو ربع ورباع
وربوع ذكرهما بعض اللغويين ولم يذكرهما سيبويه ولا الفارسي قال رحمه الله وان ارادوا
القلة لم يجاوزوه الا قليلا واذا جاوزوه فالى افعال وقد قالوا ارباع في الربع قلت وربما جاوزوه
الى افعال قالوا ارطب وارطاب وربع وارباع وارباع اقل منه قال ش هذا يوهم ان ارباعا لا
يقال الا في جمع القلة ولا ادري من اين هذا التحكم انما قال سيبويه والفارسي ان فعلا جمع على
فعلان وهذا هو الاكثر وقد جمع على افعال قليلا وهذا لا يقتضي ان افعالا اختص جمع القلة بل ظاهره
انه يكون في القلة والكثرة كما ان فعلانا يكون فيهما فلا ينبغي ان يعدل عن هذا الظاهر الى غيره
الا بدليل ولا اعرف دليلا عليه قال رحمه الله وفعل على افعال في القلة ولم يجاوزوه وان ارادوا
الكثرة قلت مثاله ابل وآبال قال ابو علي جاء اسم على فعل وذلك ابل وقالوا في جمعه آبال
ولم يجاوزوه لقلته وهذا يدل على ان المفرد كلما كان اقل في الاستعمال كان اقل تصرفا في الجمع
فهذه امثلة جموع الثلاثي المجرد فافعال يجمع عليه العشرة باسرها وفعال يكسر عليه ستة فعل
نحو فرخ وافراخ وفعل ذيب وذياب وفعل جمد وجماد للمكان الصلب وفعل نحو جبل وجبال
وفعل سبع وسباع وفعل رطب ورطاب واما افعل فيكسر عليه خمسة فعل فلس وافلس واثوب
وادل وفعل زمن وازمن واعص وقياس زمن ازمان وانما حملوه على ادهر وعلة افراخ وفعل
ضلع واضلع وفعل ذيع واربع وفعل عضد واعضد واما فعول فيكسر عليه فعل كنسر ونسور وفعل
عرق وعروق وفعل اسد واسود وفعل نمر ونمور وفعل ضلع وضلوع واما فعلان فيكسر عليه
خمسة فعل نحو رال ورئلان وفعل صنو وصنوان وفعل حوت وحيتان وفعل نحو خرب وخربان وفعل
نحو صرد وصردان واما فعلان بالضم فيكسر عليه اربعة فعل نحو ثعب وثعبان وفعل نحو ذيب وذيبان
وفعل نحو حمل وحملان وفعل نحو حش وحشان واما فعلة فيكسر عليه ثلاثة فعل نحو غرد وغردة
وفعل نحو عود وعودة وفعل نحو حسل وحسلة واما فعل فيكسر عليه ثلاثة فعل اسد واسد وفعل
نحو نمر ونمر وفعل فلك ونظيره في ان لفظ الواحد والجمع سوا او للواحد والجمع ورجل هو اي ثابت

ثابت وقوم هود وانما جمع فعل على فعل لان فعلا مخفف من فعل وفعل مخفف من فعول واما فعل المضموم
العين فيكسر عليه فعل نحو نمر ونمر فهذه اكثر الامثلة وقد ذكرتها من الطرفين اعني ما جمع عليها من
المفردات وما يكون منها جمعا اي للمفردات قال رحمه الله وفعلة في القلة بالالف والتا قياسا
وبفتح العين ان لم تعتل ولم تضعف وهذيل تسوي قلت الاكثر على ان الجمع بالالف والتا جمع قلة
وربما قيل انه مشترك بين القلة والكثرة وامثلة ما فيه الها من الثلاثي المجرد ايضا عشرة اولها
فعلة وقياسها في القلة السلامة نحو جفنة وجفنات وقصعة وقصعات بتحريك العين للفرق بين
الاسم والصفة وكانت الصفة اولى بالسكون لثقلها بتحملها الضمير وتضمنها الفعل من طريق الاشتقاق
واحتياجها الى فاعل ولذلك اثرت الصفة في منع الصرف فان اعتلت لم تحرك لئلا تنقلب الفا لانفتاح
ما قبلها مع تحركها وذلك نحو جوزة وجوزات وبيضات وكذا لو كانت مضاعفة نحو سلة وسلات
لانهم لو حركوا العين لالتقى ساكنان مثلوها من غير ادغام مع الموجب للادغام اذ كان من شانهم
ان يدغموا الاول في الثاني لا سيما اذا كان الاول ساكنا وكانا في كلمة وهذيل تسوي بين المعتل
وغيره فيقول بيضات بالتحريك قال شاعرهم اخو بيضات رائح متاوب وكانهم لم يعتدوا بالحركة
لكونها عارضة فاشبهت حركة الاعراب فلم يقلبوا حرف العلة لانه في تقدير السكون قال ش
المفهوم من اطلاقه ان هذيلا تسوي بين المضاعف والمعتل والصحيح ولا اعرف احدا ذكر ان هذيلا
حركوا الوسط في المضاعف وانما التسوية بين المعتل والصحيح لا غير فينبغي ان يقيد اطلاقه واعلم ان
الصحيح قد يسكن في الشعر اخراجا على الاصل قال وزفرات الهوى في المفاصل وهو
في الشذوذ لتسكين المفتوح كقوله وما كل متاع وان سلف صفقه تشبيها للمفتوح بغيره وحكم
المونث مما لا تا فيه حكم ما فيه التا قالوا ارضات واهلات في جمع ارض واهل قال فهم اهلات
حول قيس بن عاصم حركوا الوسط كما حركوه مع التا لان التا مقدرة وقد يصرح بها فيقال اهلة
قال رحمه الله وفي الكثرة على فعول وفعال اكثر قلت وذلك نحو بدرة وبدور ومانة وهي اسفل
البطن وموون وفعال هو الباب نحو قصعة وقصاع وجفان وشفار وفي المعتل روضة ورياض و
ظبية وظبا قال ش هذا ليس بشي بل كان ينبغي ان يفرق بين ما كان من ذلك جنسا مخلوقا او
مصنوعا فالذي ذكره انما بابه فيما هو مصنوع وقد يكون فيما كان مخلوقا وليس ذلك بابه وقوله
وفعال اكثر يوهم ان فعولا وفعالا كثيران الا ان فعالا اكثر وليس كذلك لان فعلة بالفتح لا تجمع على
فعول الا قليلا جدا انما تجمع على فعال فكان ينبغي ان يبين ذلك قال وعلى فعل فيما عينه واو وجا
في اسمين لام احدهما يا ولام الاخر واو قلت اما الاول فنحو دولة ودول ونوبة ونوب واما احد
الاسمين الذي لامه يا فنحو قرية وقرى والاخر بروة وبرى وهي التي تجعل في انف البعير ذكرها ابو علي
وقد يقال ايضا نزوة ونزى قال وعلى فعل وهو فيما عينه يا اكثر منه في الصحيح ومع ذلك فليس بقياس
قلت قال ابو علي قد كثر في فعلة في بنات اليا على فعل نحو خيمة وخيم وضيعة وضيع ونظيره من
غير المعتل هضبة وهضب وحلقة وحلق وليس بقياس وقد جا لوة ولوى قال ش ابو بكر الزبيدي
في لحن العامة جعل ضيعا من لحن العامة وقال الصحيح ضياع وليس كما قال لان سيبويه حكى
ضيعة وضيع قال وقوله وهو فيما عينه اكثر يوهم انه كثر يا وقل في الصحيح وهو قليل فيهما فكان
حقه ان يبين ذلك وقوله مع ذلك فليس بقياس يظهر من هذا ان ما يذكره من ابنية الجمع
يطلق القول فيه ولا ينص فيه على انه ليس بقياس انه قياس فلذلك نبه على هذا انه ليس بقياس
وليس الامر كذلك فان كل ما ذكره في هذا الباب مما اطلق القول فيه ولم ينص فيه على انه ليس بقياس

لا يقاس عليه وانما يقاس على ما تقدم فيه انه قياس فقد كان اجود من هذا القول ان يقول ومع ذلك
فليس بكثير وهذا الذي اراد فوضع موضع كثير قياسا قال رحمه الله وفعلة في القلة بالالف والتا قياسا
والعين جايز فيها الاتباع مالم تعتل ولم تكن اللام واوا ولا من جنس العين وجوز فيها الاسكان مطلقا
والفتح مالم تكن العين من جنس اللام قلت اما فعلة بكسر الفا وسكون العين ففي الصحيح منها
ثلثة اوجه الاسكان نحو سدرة وسدرات والفتح نحو سدرات وكسر العين اتباعا لكسرة الفا فيقال
سدرات بكسرتين وليس في المضاعف الا الاسكان مع الادغام نحو حجة وحجات واما المعتل اللام
نحو ذروة ففيها الفتح والاسكان نحو ذروات وذروات بالفتح على لغة هذيل ولذلك في المعتل العين
الاسكان جايز مطلقا لانه الاصل والفتح على لغة هذيل كالمفتوح الفا وذلك نحو ديمة وديمات وبيعة
وبيعات وقيمة وقيمات فقوله والعين جايز فيها الاتباع مالم تعتل نحو يعني ان تكون مثل قيمة و
ديمة فان الاتباع لا يجوز ايضا وقوله ولا من جنس العين يعني به المضاعف نحو قدة وقدات و
حجة وحجات وعدة وعدات قوله وجوز الاسكان مطلقا يعني في الثلاثة والفتح مالم تكن العين
من جنس اللام يعني المضاعف قال ابو علي قالوا رشوة ورشى ولا يجمعون بالتا لما يلزم من قلب
الواو يا لوقوع الكسرة قبلها ثم قال ومن قال كسرات فاسكن قال رشوات فكانه منع من جمعه
بالتا مع تحريك العين قال ش كان حقه ان يقول او تعتل العين او تكون اللام واوا كما فعل ذلك
في الاتباع لان الفتح لا تكون في هذين الضربين كما يكون الاتباع فيهما وما اعتلت عينه لا يكون
فيه الفتح الا على لغة هذيل ذكر سيبويه ذلك عنهم حيث تكلم على عيرات قال رحمه الله وعلى افعل
سماعا قلت مثاله نعمة وانعم قال وفي الكثرة على فعل قلت ومثاله نعمة ونعم قال سيبويه
ومنه شدة واشد وقال ابو عبيدة اشد جمع لا واحد له وقيل اشد جمع شد مثل قد واقد والكثير
انما هو فعل نحو كسرة وكسر وقدة وقدد وفرية وفرى ورشوة ورشى وقيمة وقيم ولا يكاد يجمع بالالف
والتا لانه يلزم كسر الثاني فيلزم قلب الواو يا وذلك مستثقل ايضا فتجنبوه واكتفوا بالجمع المكسر
عن غيره على انهم قالوا رشوات على مذهب من يقول كسرات بكسر الثاني للاتباع ويلزم قلب الواو فيقول
رشيات وهذا مستثقل لا تراهم لا يتكلمون بفعل الا ما شذ من نحو ابل قال وفعلة في القلة
بالالف والتا قلت في الصحيح منه ايضا ثلثه اوجه الاسكان مطلقا نحو ظلمة وظلمات والفتح
طلبا للتخفيف لان الفتح اخو السكون ولهذا جرى مجراه في موضع قالوا الحلب والحلب فيقال
ظلمات وغرفات بفتح الثاني والاتباع نحو ظلمات بضمتين ليجري اللسان على طريقة واحدة
قال ويجوز في العين الاتباع مالم تعتل ولم تكن اللام يا ولا من جنس العين ويجوز الاسكان
مطلقا والفتح مالم تكن العين من جنس اللام قلت مثال المعتل دولة ودولات فلا يجوز الاتباع
ولا من جنس العين يعني به المضاعف نحو شدة وسدة وسرة وسرات فانه لا يجوز التحريك اصلا
لا بالفتح ولا بالضم وقالوا في المعتل خطوات بالضم اتباعا قال ابو علي صحة الواو دليل على اعتراض
الضمة في الجمع ولم يحركوا في كلية وكليات لئلا تنقلب الواو يا فسكنوا لا غير يعني ان بنات
اليا لا تجمع بالالف والتا الا على لغة من سكن الثاني قال ش ويجوز الاسكان مطلقا اي في الصحيح
والمعتل والمضاعف وقد كان غنيا عن ذكر الاسكان فان ما تقدم من كلامه يعطيه وكان حقه
ان يزيد هنا او تعتل العين كدولات او تكون اللام يا ككليات فان الفتح لا يكون في هذين
الضربين وقياس لغة هذيل فتح الواو من دولات قال رحمه الله وفي الكثرة على فعل وفعال
قلت الكثير منه فعل نحو ركبة وركب وظلمة وظلم قال ش كان حقه ان يفرق بين المصنوع

والمخلوق على ما سبق ومثال فعال نقرة ونقار وبرمة وبرام وقبة وقباب وفي
المعتل مدية ومدى ودولة ودول وسورة وسور والكثر ما يجي فعال في المضعف نحو قباب وقفاف
قال رحمه الله وفعلة في القلة بالالف والتا قلت وذلك نحو رقبة ورقبات ورحبة ورحبات
وفي المعتل ناقة وناقات قال وعلى افعال وافعل قلت وذلك نحو رقبة وارقاب واكمة
واكام وعلى افعل نحو اكمة واكم وناقة وانيق ثم قلب فيقال اينق فيقدم اليا على النون ويفرق
هنا ايضا بين المصنوع وغيره قال وفي الكثرة على فعال وفعل وهو في المعتل العين اكثر من فعل
قلت الاول نحو رحاب ورقاب ونياق قال ابعد لكن الله من نياق واما فعل فنحو
ناقة ونوق وقارة وقور وجا في الصحيح خشبة وخشب لكنه في المعتل اكثر واما فعل فنحو قامة
وقيم وتارة وتير قال الراجز يقدم تارات ويمشي تيرا وجا فيه فعلان قالوا امة واموان
قال اذا تداعى بنو الاموان بالعار وجا فيه فعول قالوا دواة ودوى وصفاة وصفي قال
كان متنيه من النفي مواقع الطير على الصفي قال رحمه الله وفعلة في القلة بالالف والتا وعلى
فعل قلت الكثير فيها الجمع بالالف والتا نحو كلمة وكلمات وخلفة وخلفات وهي الحامل من
النوق وخربة وخربات ويأتي على فعل نحو معدة ومعد ولا يقال الخلف ولا الخرب على قياس
معد قال رحمه الله وفعلة في القلة بالالف والتا وفي الكثرة على فعل قلت مثاله تخمة
وتخمات وتهمة وتهمات وفي الكثير تخم وتهم ونقوة ونقو قال ش كان حقه ان يفرق بين
المخلوق وغيره لانه لا فرق هنا بين المصنوع والمخلوق في اللفظ وانما الفرق بينهما في الحكم
فيقول للرطبة رطاب قال ابو علي وليس التخم كالرطب الا ترى ان الرطب يذكر ويونث يعني
ان الرطب اسم جنس كالتمر والتخم جمع مكسر كالغرف فيونث لا غير تقول هذه تهم وتخم قال
وفعلة في القلة بالالف والتا وفي الكثرة على فعل قلت مثاله نقمة ونقم وصبغة وصبغ
ويفرق هنا ايضا بين المصنوع وغيره وقد بقي له من الامثلة في هذا الباب فعلة نحو صدقة
بفتح الفا وضم العين ولم يات فيه الا الالف والتا نحو صدقات ومنها فعلة بكسر الفا وفتح
العين ولم يات الا بالالف والتا نحو عنبة وعنبات واما عنب فمثل تمرة وتمر ومنها فعلة
وهي العاشرة بكسرتين ولا يجمع ايضا الا بالالف والتا نحو بلزة وبلزات وقد شذ في هذا الباب
اشيا اما في فعلة فشذ فيها ثور وثيران ونخيل وصحور وتمار ونحال وما في اخره الف
التانيث المقصورة او الممدودة فان واحده بلفظ جميعه نحو بهمى اسم لنبت الواحد والجميع
بلفظ الواحد الا ان يجمع بالالف والتا والحلفا للواحد والجميع وكذلك الطرفا

باب جمع الثلاثي

صفة فعل جا في القلة على افعال وعلى افعل بشرط استعماله استعمال الاسما وبالواو والنون
والالف والتا قلت قد سبق حد الجمع المصحح والمكسر وسبق حكمهما بالنسبة الى الاعراب
والمذكور في هذه الابواب تفصيل امثلة ما لكل واحد من الابنية تنقسم الى جمع قلة وجمع كثرة
فوضعوا لكل واحد منهما مثالا يختص به فللقليل في جمع المكسر اربعة امثلة افعال افعل
افعلة فعلة ويدل على قلة هذه انها تميز بها العدد القليل نحو ثلثة اثواب وخمسة افلس
ويحقر على صيغها ولا ترد الى الواحد ويعني بجمع القلة العشرة فما دونها لانها اقرب عقد له
اول واخر واما جمع السلامة في المذكر والمونث فهما للقليل ايضا لان سلامة واحدة يدل
على ان المضموم الى الواحد شي يسير لانه غير مغلوب عليه تلك الغلبة والشاهد له بالاعتبار

الثنية فانه لما ضم الى الواحد مثله لم يغير الواحد والدليل الاول يجزى هنا ايضا فانك تقول ثلثة بنين و
خمس بجرات وان استعمل شي من ذلك في الكثرة كقوله تعالى وهم في الغرفات آمنون فعلى طريق المجاز فقد
يجمع جمع القلة ما المراد منه جمع الكثرة وبالعكس فانهم لم يجروا في الجمع على القانون المستمر بل وقع فيه
اضطراب وكذلك في المصادر ولذلك يرجع فيه الى اللغة في اكثر الامر ويوقف على السماع والحق بعضهم
ايضا بهذا اسم الجنس وهو الذي بين واحده وجمعه حذف الها وذكر بعضهم ان امثلة جمع الكثرة نيف
وثلاثون مثالا ثم الاسما على ثلثة اضرب منها ماله جمع كثير وقليل وهي الثلاثي بزيادة وغير زيادة
ومنها ما ليس له الا جمع كثرة وهو الرباعي ومنها ما لا جمع له اصلا وهو الخماسي فاذا اريد جمعه رد الى
الرباعي اما الثلاثي فينقسم الى مجرد ومزيد فيه اما المجرد فمبلغ امثلته اثنا عشر مثالا وطريق
ضبطها وحصرها ان يفتح الفا وتعاقب على العين الحركات الثلث والسكون فيه فيكون اربعة والفا
ايضا ثلث حركات اذ السكون لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن فيضرب ثلاثة في اربعة اثنا عشر اختص بالفعل
منها مثال واحد وهو المضموم الاول المكسور الثاني ورفض في الاسما وعكسه ايضا مرفوض في الاسما
والافعال فبقي المستعمل عشرة اخفها فعل بفتح الفا وسكون العين لوجود خفيفين فيه وهو الفتح
مع السكون وينقسم الى اسم وصفة وجمع الاسم اولى بالبداية من جمع الصفة لان جمع التكسير بابه
الاسما وجمع السلامة بابه الصفات ولذلك قال ابن السراج متى احتجت الى تكسير صفة لا يعرف
كيف كسرتها العرب فكسرها تكسير الاسما التي على وزانها لجعل الاسما هي الاصل في الباب ووقع البداية
في بعض نسخ المتن وليه بجمع الصفة ولعله غلط من الناسخ وبعد فجميع امثلة جموع فعل اسما وصفة
اثنا عشر مثالا ثمانية منها مطردة واربعة قليلة اما في القلة فاكثر ما يكسر افعال نحو شيخ واشياخ
وضيف واضياف وافعال الاعم امثلة جموع الثلاثي مطلقا لان جميع امثلة الثلاثي تكسر عليه ثم افعل ثم
افعل نحو اعبد واشترط فيه ان يكون مستعملا استعمال الاسما لان هذا المثال من الجمع غلب على الاسما فان
لم يكن الصفة تما نحي بها منحى الاسما لم يجمع على افعل قال وبالواو والنون والالف والتا قلت لما
تعرض لجمع القلة ذكر ايضا جمع السلامة والا فالباب معقود لجمع التكسير وذلك نحو قولك صعب وصعبون
وكهل وكهلون وفي المونث صعبات وكهلات وقد ذكرت شروط جمع السلامة قال وفي الكثرة
على فعال وفعول والاول اكثر ويشتركان قلت اما فعال فنحو صعب وصعاب وفسل وفسال واما
فعول فنحو كهل وكهول ويشتركان يعني ان الصفة الواحدة تجمع على المثالين نحو فسل وفسال و
فسول قال وعلى فعل وفعلان وفعلان وفعلة قلت اما الاول فنحو فرس ورد وخيل ورد
بضم الاول وسكون الثاني والورد ما بين الكميت والاشقر ومثله ايضا جون وجون وجعد
وجعد واما فعلان بكسر الفا فنحو ضيف وضيفان وبضمها عبد وعبدان وفعلة بكسر
الفا وفتح العين نحو شيخ وشيخة قال واذا لحقته تا التانيث جا مكسرا على فعال وبالالف
والتا ساكن الوسط قلت اما فعال فنحو عبلة وعبال وبالالف والتا عبلات وصعبات وترك
على سكونه في الصفة للفرق والاسم اخف فحرك على ما مر وقيل حرك محافظة على الصيغة اذ الصيغة
على حدة تدل على معنى الا ترى ان فعولا للمبالغة وافعلا للتفضيل والزيادة قال وقولهم ربعات
ولجبات ماول قلت ما جمع ربعة ولجبة صفتين يقال شاة لجبة وهي التي جف لبنها و
شياه لجبات ورجل ربعة وامراة ربعة ونسا ربعات تقع على المذكر والمونث بلفظ واحد
وهو القصير وقد ذكر هذين المثالين كالاعتراض على قوله ساكن الوسط والاعتذار عنهما
انهما في الاصل اسمان وصفا بهما كما قالوا امراة كلبة فوصفوا بالاسم وليلة غم فاعطيت حكم
اصلها

اصلها كما لو جمعت كلبة على هذا لقلت كلبات بالتحريك فهذا معنى قوله انه ماول معنى اولت بالاسما
وقد روي انه يقال لجبة في الواحد بالتحريك فعلى هذا الاشذوذ فيه ومما لم يذكره من الامثلة فعيل عبيد
وفعلى بالقصر نحو عبدى وعبدا بالمد ومفعلة نحو مشيخة ومفعولا نحو مشيوخا قال رحمه الله فعل
جا في القلة على افعال وبالواو والنون والالف والتا قلت اما افعال فنحو بطل وابطال وعرب
واعراب وبالواو والنون والالف والتا نحو حسن وحسنين وحسنات ولكثرة ما يقتصرون فيه على الواو
والنون قال سيبويه قد كسروه على افعال فاستغنوا به عن فعل وذلك بطل وابطال وبرم وابرام
قال رحمه الله وفي الكثرة على فعال وقد يستغنون عنه بافعال قلت اما فعال فنحو حسن
وحسان ويستغنون عنه بافعال فلا يقال بطال استغنا عنه بابطال كما استغنوا بشسوع عن
اشساع قال وما لحقته منه تا التانيث فان جا مذكره على فعال فهو مثله فان جا على افعال فهو
بالالف والتا لا غير لان المونث منه لا يجمع على افعال وذلك نحو خلق واخلاق وفي المونث حلقات
قال وهو في الصفة اقل من فعل كما كان في الاسما قلت يعني ان فعلا المحرك الوسط اقل
في الاسما من فعل المسكن العين لانه اثقل منه واذا وقع هذا في الاسما ففي الصفات اولى لان الصفة
اثقل من الاسم ومما جمع عليه فعلان خلق وخلقان وجا فيه فعالة قالوا حسنة وحسانة قال
رحمه الله فعل جا في القلة على افعال وبالواو والنون ولم يجاوزوه لقلته في الصفات قلت
هذا نحو جنب واجناب وقد يقع واحده على الجمع والاكثر فيه جمع السلامة قالوا شللون وهو الخفيف
في الحاجة وخيبون جمع خيب قال فعل جا في القلة على افعال كثيرا وعلى افعل نادرا قلت
الاول جلف واجلاف ونقض وانقاض ومثال الثاني اجلف في جمع جلف قال وبالواو
والنون واذا لحقته الها لم يجمع الا بالالف والتا الا ما جا من قولهم علج في جمع علجة قلت
مثال الاول نضو ونضوون ونضوات ويقتصر في مونثه على جمع السلامة وعلج في جمع علجة شاذ
قال فعل في القلة جا على افعال قليلا وبالواو والنون كثيرا ومونثه لمونث فعل قلت هذا
نحو حر واحرار ومر وامرار وحلو وحلوون وحلوات وجد وجدون وجدات للعظيم الجد
قال فعل جا في القلة على افعال قليلا وبالواو والنون والالف والتا وفي الكثرة على فعال
ولا يكاد يكسر قلت هذا نحو فرح وفرحون ونكد وانكاد وحذرة وحذرات وجا فيه فعالى
نحو حذارى وحباطى وفعلى نحو زمنى وجا فيه فعال قالوا عجل وعجال قال وفعل مثله قلت
هذا نحو يقظ وايقاظ ونقط وايقاظ والكثير يقظون ويقظات وقد ترك ثلثة ابنية الاول فعل بكسر
الفا وفتح العين نحو سوى ومكان سوى الثاني فعل بكسر الفا والعين قالوا امراة بلز للضخمة وجمعها
بلزات الثالث فعل بضم الفا وفتح العين قالوا ختلم وختلمون وختلمات ٥

باب ________ ما جا فعال في

القلة على افعلة ولم يجاوز ان كان معتل اللام او مضاعفا وشاذا على افعل قلت لم يذكر جمع
الرباعي لانه ليس له الا مثال واحد وهو فعالل سوا كانت حروفه اصولا او بعضها زايد للالحاق
وذلك نحو ثعلب وثعالب وسلهب وسلاهب ودرهم ودراهم وبرثن وبراثن وقمطر وقماطر و
ضفدع وضفادع والملحق نحو كوثر وكواثر وانما لم يكن له الا مثال واحد لانه لا بد من الف التكسير
ليدل على الجمع ولم يزد زيادة اخرى لئلا يطول الكلمة ولم يحذف منه ايضا لئلا يخرج على امثلة الثلاثي
اذ لا بد من تكرير اللام كما في مفرده واوزانه خمسة وزاد الاخفش سادسا نحو جخدب بفتح الدال
وجمعه جخادب وقد ذكرنا امثلة الجمع وزيد بعضهم اليا في نحو براثين الا في قماطر وان كان فيها

ما التانيث جاز ان جمع بالالف والتا نحو ضفدعة وضفدعات وحنظلة وحنظلات وبالواو والنون
ان استوفى الشروط نحو قولك مجرعوف ودهثمون وان كان فيه زيادة احد حروف المد واللين
جمع على مفاعيل نحو قنديل وقناديل وجرموق وجراميق وغربال وغرابيل قال السيرافي اتفق
للجمع كله على لفظ واحد لانك تفتح اوله وتكسر الحرف الذي بعد الالف فان كان بعد ذلك الحرف واو
يا او الف قلبتهما يا لانكسار ما قبلها واما الخماسي فلا تكسر الا على استكراه لانه لكثرة حروفه مستثقل
حالة الافراد فان جمع مع تمام حروفه ازداد ثقلا وان حذف منه شي لزم الخروج من وزن الى
وزن فلذلك لا تكاد تكسر الا جوابا لمن يقول كيف تكسر مثال سفرجل فتكسر بحذفنا منه حرف ليرجع
الى مثال الرباعي فيقال في فرزدق فرازد وفي جحمرش جحامر وسفارج والقياس ان تحذف الخامس
لان الثقل به حصل وقد تحذف قوم الدال من فرزدق لانها اخت التا والتا من حروف الزوايد فكان
اولى بالحذف وبما حذف منه حرف نظر فان بقي على وزن الرباعي جمع من غير تغيير فيقال في ونقل
جردحل جرادح لان نظيره بعد الحذف درهم ودراهم وان لم يكن له نظير نقل الى اقرب الابنية
اليه بقدر ما ثم جمع نحو سفرجل اذا حذفت منه اللام بقي سفرج وليس له نظير فنقل الى سبطر ثم جمع
ويجمع الخماسي ايضا جمع السلامة بالواو والنون والالف والتا نحو صهصلقون وسفرجلات وجحمرشات
وان كان في الخماسي زيادة حذفتها ان كانت وان كان فيه زيادتان فاحذف اقلهما فايدة وهي
التي لا يلزم من حذفها حذف الاخرى على ما مر في التصغير ويجوز التعويض وهو زيادة قبل الاخر
فتنقل المثال من فعالل الى مفاعيل فتقول سفاريج وفرازيق واما ما كانت زيادته ثالثة
مدة وهو الذي عقد له الباب فجملتها خمسة امثلة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فتقع الاختلاف
في اول الكلمة فتاتي منه ثلثة امثلة فعال فِعال فُعال والواو لا يكون ما قبلها الا مضموما فيكون
الاول مفتوحا نحو فعول لان الكسر لا ياتي مع الضم ولا مع الضمة فخرجه الى مثال الجموع فلم يبق الا
الفتح واما اليا فلا يكون ما قبلها الا مكسورا والاول ايضا يكون مفتوحا نحو فعيل فكانت خمسة والاسما
هذه الخمسة في الجمع احد عشر مثالا ياتي في اثنا الفصل والاولى ان نذكر ما لكل واحد منها من امثلة
الجموع على حدة كما فعل الجزولي فنقول اما فعال بكسر الفا وانما بدانا بالمكسور الاول لانه اكثر استعمالا
فجمعه في القلة على افعلة وذلك حمار واحمرة وخمار واخمرة ولم تعدوه ان كان معتل اللام او مضاعفا
نحو خوان واخونة ورداق واردقة وسقا واسقية وكسا واكسية والمضاعف نحو عنان واعنة وجلال
واجلة وانما لم تجاوز لئلا يلتقي فيه حرفان من جنس واحد من غير ادغام لو قالوا فيه فعل وذلك
مستثقل في المضاعف وفي المعتل خرج الى ما لا يقع في كلامهم وهو ان يكون الاسم اخره واو قبلها
ضمة لو قالوا في كسا كسو وفي سقا سقي فان لم يغيروه لزم مخالفة النظر والقاعدة وان غيروه
على قياس امثاله افضى الامر به الى ان يبقى على حرفين فيقال كِس وسق فلما كان يفضي الى
ما ذكرنا اقتصروا فيه على جمع القلة واذا كانوا ممن يقتصرون على بعض الجموع لا للتغيير يلزم اصلا
كما في كتب وحذر فلان يقتصروا عليه حيث يلزم المحذور اولى وقد شذ في هذا الباب افعل نحو
اطحل وهو كثير في المؤنث منه نحو ذراع واذرع وكذلك في لغة من ذكر قال وفي الكثرة على فعل
ويجوز التخفيف الا ان يكون عينه واوا فانه يجب قلت وذلك نحو كتاب وكتب وخمار وخمر
وقد يستغنون فيه بجمع الكثرة عن القلة نحو كتب ولم يقولوا اكتبة ولا اجدرة وفي التصحيح يجوز
التخفيف مطلقا فيقال خمر وكتب واما ما عينه واو منه فان تخفيفه واجب استثقالا للضمة
على الواو وذلك نحو خوان وخون ورداق وردق وان كان العين يا جاز التثقيل والتخفيف لان

اليا

اليا اخف من الواو وذلك عيان وعين لحديدة تكون في متاع الفدان كما قالوا في جمع بيوض بيض
ويجوز التخفيف فيلزم حينئذ كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيقال عين كما يقال في
جمع بيوض عند من خفف بيض والتخفيف لغة بني تميم والتثقيل لغة اهل الحجاز وقد جا تثقيل الواو ايضا
في الشعر قال وفي الاكف اللامعات سور وهو جمع سوار وجا في مؤنث هذا المثال فعايل نحو شمال و
شمايل كانها كسرت على الزيادة في شمالة واما اهب في جمع اهاب فالاظهر انه اسم جمع قال
وفعال مثله في جميع ذلك قلت فعال المفتوح الاول جرى مذكره في الجمع مجرى فعال المكسور الاول
وذلك نحو قذال واقذلة وفدان وافدنة والمؤنث منه على افعل نحو عناق واعنق وفي الكثرة قذل
وقذل وفي المعتل اللام مثله ايضا قالوا سما واسمية للمطر لا للمظلة للارض فانهم اقتصروا فيها على
الالف والتا وقول الشاعر بلقه الارواح والسمي جمع التي بمعنى المطر وكذلك عطا واعطية ولم يقولوا
على انه في حكم المتحرك لان المراة اذا كانت مرادة كان كالمتحرك ولذلك قالوا العضو الرجل وقالوا
ارضيوا لان الضمة والكسرة مرادة وقد جا فيه فعلان قالوا غزال وغزلان وفعول نحو عناق
وعنوق وفعايل نحو شمايل في المؤنث وقد شذ مكان وامكن قال وفعال في القلة على
افعلة وفعلة والثاني قليل قلت مدار هذا ايضا في القلة على افعلة نحو غراب واغربة وزقاق
وازقة وخراج واخرجة وخوار واخورة وجا على فعلة نحو غلام وغلمة ولم يقولوا اغلمة استغنا
عنه بغلمة شبهوه بفتية لانه لاقل العدد وقالوا في التصغير اغيلمة كانه الاصل فرجعوا اليه
عند التصغير ومؤنث هذا ايضا على افعل نحو عقاب واعقب قال وفي الكثرة على فعلان
وفعلان والاول اكثر وجا فعل في مضاعفه نادرا قلت اما فعلان بكسر الفا فنحو غلمان
وغربان واما فعلان بضم الفا فنحو زقاق وزقان وحوار وحوران والاول هو الباب وربما
اجتمع الضم والكسر في كلمة فقالوا حيران وحوران واما فعل فجا في مضاعفه وغير مضاعفه
فقالوا ذباب وذبب وقراد وقرد وغراب وغرب قال الشاعر وانتم خفاف ثم اجنحة الغرب
وهو مخفف من غرب نحو حمر لان فعلا وفعلا اخوان فجاز في احدهما ما جاز في الاخر ومن
قال سوار وسور وافق الذي قال سوار وسور بالكسر في المفرد وقد جا فيه فواعل قالوا دخان
ودواخن وعثان وعواثن وكراع واكارع كانه جمع اكرع وقد اقتصروا فيه على جمع القلة كما
فعلوا في غيره نحو فواد وافيدة وقالوا اقراد وقردان ولم يقولوا اقردة قال وفعيل في
القلة على افعلة وفعلة والثاني قليل وشذا على افعل قلت فعيل اسما على افعلة في القلة
اذا كان مذكرا نحو جريب واجربة ورغيف وارغفة وهو الكثير وعلى فعلة قليلا قالوا صبي و
صبية وحكمه حكم غلمة فيما ذكرنا قال ابو علي لم يقولوا اصبية كما لم يقولوا اغلمة استغنا
بغلمة وقد جا في الشعر اصبية قال ارحم اصيبية الذين كانهم وشاذا على افعل نحو جنين
واجنن قال الشاعر حتى ري مجهولة بالاجنن ويروى باليا قال وفي الكثرة على فعلان
وفعل وعلى افعلا وعلى فعلان وهو قليل قلت اما فعلان فنحو كثبان ورغفان واما
فعل فنحو رغف وكثب وقضب واما افعلا فنحو نصيب وانصبا وخميس واخمسا واما فعلان
بالكسر فنحو ظليم وظلمان وقضيب وقضبان وصبي وصبيان وهو قليل وقد يجتمع الضم و
الكسر في اسم واحد نحو قضيب وقضبان وقضبان قال وعلى فعال وفعايل وربما فتحوا عين
فعل في مضاعفه والاعرف الضم قلت فعال نحو فصيل وفصال قال ابو علي تقدر فيه الصفة
والانفصال من الام وفعايل نحو قطيع وقطايع وقبيل وقبايل وافيل وافايل لانهم قالوا الافيلة

فاشبه الصفة وقالوا اسُرر في جمع سرير ففتحوا فيما حكاه ابو زيد وابو عبيده والقتم هو الباب وكان
الفتح عوض من التخفيف في رغف قال ش وكذلك جديد وجُدد وهو قياس مطرد عند النحويين
و بذلك يرد قول يعقوب وغيره في قولهم ثياب جدُد ولا يقول جدد انما الجُدد بالفتح الطرايق
فان الفتح جايز على ما ذكرنا لكن لم يعرفه يعقوب وجب التخفيف في نحو مني ومُني واما اديم
وادُم فليس جمع له بل هو اسم جمع فان كان فعيل صفة جمعه على فعلا نحو كريم وكرما وقد جا فيه
فعال قالوا كرام وظراف فان كان فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح فبابه فعلى نحو جرحى و
قتلى وقد شبه به ما ليس كذلك نحو مريض ومرضى وباب المضاعف افعلا نحو لبيب
والبا ولا يجمع على فعلا كراهة لا ظهار التضعيف وقد كسر المضاعف على افعلة نحو شحيح واشحة و
ان كان من بنات اليا او الواو فبابه افعلا نحو غني واغنيا وشقي واشقيا وصفي واصفيا قال
وفعول في القلة على افعلة وجا في بنات الواو منه افعال قلت بابه ايضا افعلة في القلة
نحو خروف واخرفة وعمود واعمدة وقعود واقعدة وفي المعتل افعال نحو فلو وافلا وعدو
واعدا واقتصروا عليه فلم يقولوا فعلا ولا فعلا نا للاعتلال وقد جا فلاء وفلي وفلي فيما حكاه
الجرمي وهو شاذ قال وفي الكثير على فعلان وفعل وعلى فعايل قلت اما فعلان بالكسر
فنحو خروف وخرفان وعتود وعتدان وقعدان واما فعل فنحو عمود وعمد وقلوص وقلص
وزبور وزبر واما فعايل فنحو جزور وجزاير فيمن ذكر وقلايص وفعول اذا كان صفة استوى
فيه المذكر والمونث يقال رجل صبور وامراة صبور والجمع على صُبُر واما عمود وعمد بالفتح
فالاظهر انه اسم جمع قال والمونث من الباب بغيرها في القلة على افعل وعلى افعال
وافعلة والباب الاول قلت اما فعال بالكسر فجا مونثه على افعل نحو ذراع واذرع وكذلك
فعال نحو عقاب واعقب والسن فيمن انث ومن ذكر قال السنة وهي لغة القران
وفعال بالفتح ايضا قالوا اعناق واعنق وفعيل نحو يمين وايمن وقالوا اقليب واقلبه والقليب
يذكر ويونث فيحتمل ان يكون جمع المذكر كما قالوا اسما واسمية وافعل في هذا الباب اعني
ما هو على اربعة احرف ثالثه لين مختص بالمونث فان جا في المذكر فهو شاذ فيه نحو امكن و
اطحل واما افعال فنحو يمين وايمان واما افعلة فنحو اسمية في جمع سما وهي السحاب قال
قال وفي الكثرة على فعول وهو الباب وجا منه على فعايل وفعل وفعلان وفعال
قلت اما فعول فنحو عناق وعنوق قال ابو علي ومثل عنوق قول بعضهم سمي في
السما التي المطر واما فعايل فنحو شمايل شبهوه برسالة ورسايل وكذلك قلوص وقلايص
وعجوز وعجايز واما فعل فنحو عجز وشمال وشمل وقدوم وقدم واما فعال فنحو قلاص
واما فعلان فنحو عقبان قال وبالها في القلة بالالف والتا وفي الكثرة على فعايل
وهو كثير وعلى فعل وباسقاط الها قلت مثاله صحيفات ورسالات وذوبات وحمامات
وحلوبات وركوبات واما فعايل في الكثرة فنحو رسايل وسفاين وحمايم وذوايب
وصحايف وفعل نحو سفن وصحف شبهوه بقليب وقلب كانهم لم يعتدوا بالها اذ كانت
التا تسقط في التكسير واما باسقاط الها فنحو سفين وحمام في سفينة وحمامة وما كان
من هذه اسم نوع فانه بمنزلة تمرة وتمر نحو دجاجة ودجاج وثمامة وثمام وعظاية
وعظا وان كسرت قلت دجايج وعظايا وقالوا دجاج بالكسر كما قالوا اطلاح قال ابو علي
يجوز ان يكون دجاج فيمن كسر فقال دجاجة جمعا على هذا الحد يعني على حد طلحة وطلاح

ثم قال كما قالوا هجان ودلاص يعني يكون الكسرة في دجاج غير التي في دجاجة في التقدير
كما ان الكسرة في هجان للواحد غيرها التي في الجمع قالوا وليس في المونث فعلا الا حرفان قالوا
امراة فقيرة ونسوة وفقرا وسفيهة وسفها وسفايه فيما حكى سيبويه واعلم انه لم يذكر
جمع هذه الستة اذا كانت صفات فلنذكرها على طريق الاجمال وجملة الامثلة التي يجمع عليه
عشرة احدها فعلا نحو كريم وكرما وجبان وجبنا وشجاع وشجعا وودود وودوا وثانيها فعل نحو
صبور وصُبُر وصناع وصنع وناقة كناز وكنز وثالثها فعال نحو جواد وجياد وهجان كلفظ
الواحد منه ورابعها فعلان نحو شجعان وخصيان وخامسها افعال نحو شريف واشراف و
عدو واعدا وسادسها فعول نحو ظريف وظروف وسابعها افعلا نحو صديق واصدقا وثامنها
فعلان نحو شجعان وقفزان بالضم وتاسعها افعلة نحو عزيز واعزة وعاشرها فعلة نحو خصي
وخصية وقد راينا ان نقتصر على هذا القدر اقتدا بما وقف عنده فان زيادة الاحكام على ما
في الفص خروج الشرح الى تصنيف اخر باب

فاعل اسما على فواعل وفعلان وفعلان قلت فاعل اسما له ثلثة امثلة في الجمع الاول فواعل
نحو كاهل وكواهل وخاتم وخواتم قلبوا الالف فاعل واوا لاجل الف الجمع وكان قلبها الى الواو اولى
لنظهر الفرق بين جمع فاعل وفيعل نحو صيرف وصيارف ولانها تقلب واوا في التصغير والتكسير
والتصغير من واد واحد ولانها لو قلبت يا لوقعت الالف بين يا وكسرة وفواعل اكثر الثلاثة
استعمالا ثم فعلان بالكسر نحو حاجز وحجزان وهو ما يمسك الما من شفة الوادي وجان
وجنان وحايط وحيطان وغايط وغيطان ثم فعلان بالضم نحو حاير وحوران وعال وعلان
وهو الوادي في المضاعف منه وكذلك سال وسلان وقد جا في معتله في القلة افعلة نحو واد و
اودية كانه محمول على جريب واجربة وقيل عدل الى هذا الجمع كراهة اجتماع واوين لو قيل فواعل
ولو قيل فعلان لانفتح الواو او انكسر وقد تزاد فيه اليا فقالوا طابق وطوابيق ودانق ودوانيق
قال السيرافي وليس ذلك بقياس قال الفرا ابو اطيل باليا من كلام المولدين والمفتوح
العين في هذا المكسور هاكخاتم مثل خاتم بالفتح وبعضهم خص زيادة اليا بالمفتوح قال
وصفة مستعملة استعمال الاسما على فعلان وفعال قلت فاعل اذا كان صفة فاما ان يجري
مجرى الاسما او لا يجري فان كان الاول فله مثالان فعلان نحو راكب وركبان وداع ودعيان
قال السيرافي لان راكبا لا يقال الا لراكب البعير ويقال لراكب الفرس فارس فقد اختص
بشي ليس على طريق الفعل وكذلك راع اختص به من يرعى ضربا من المواشي فاجري مجرى الاسما
والثاني فعال نحو صاحب وصحاب وقالوا اصحابه بالفتح وحكى الكوفيون فيه الكسر وكلاهما اسم
جمع وليس جمع حقيقة قال وصفة مختصة على افعال وفعل وفعال وفعلة قلت ان
كان صفة لم يستعمل استعمال الاسما فله امثلة كثيرة تبلغ عشرة الاول افعال نحو اصحاب
وانصار جمع ناصر وشاهد واشهاد الثاني فعل نحو شاهد وشهد وصايم وصيم وصوم
ايضا الثالث فعال نحو شاهد وشهاد وغايب وغياب وكاتب فعلا مقصور منه الرابع
فعلة نحو كاتب وكتبة وحاسب وحسبة وفسقه ومن المعتل حايك وحوكة وخونة قال
وعلى فعلة ويختص بفعلة المعتل اللام قلت يختص فعلة المضموم بالمعتل اللام وفعلة بالفتح
بالصحيح وذلك نحو قاض وقضاة وغاز وغزاة ورام ورماة وزعم بعض الكوفيين ان اصل
قضاة قضي مثل سبق فاستثقلوا الشديد فابدلوا من احدى العينين الفا وخففوها هنا

تمالا دليل عليه والتصحيح غير مغير والمعتل قد يختص باشيا لا يكون للصحيح وانما ضموا الاول للفرق
بين جمع المعتل والصحيح قال وعلى فعل وفعلا وليسا ممكنين في الباب وعلى فعول قلت الخامس
فعل نحو بازل وبزل قال سيبويه شبهوه بفعول حين حذفت زيادته كما شبه به في الاسما لانه مثله في الزنة
والعدة والزيادة وفي المعتل عايذ وعوذ وهي القريبة النتاج والاصل عوذ مثل بزل لكن خفف للاستثقال
الضمة على الواو ومثله حايل وحول ولا ياتي مثقلا الا في الشعر قال جردوا منها ورادا وشقرا السادس
فعلا نحو شعرا حمل على فعيل قال ابو علي يشبه ان يكون ذلك لتوارد فاعل وفعيل على الشي الواحد كعالم
وعليم وقوله وليسا ممكنين في الباب يعني ان بابهما فعول وفعيل وهو قول ابي علي وليس فعل وفعلا
في هذا الباب بالمتمكن السابع فعول نحو جالس وجلوس وشاهد وشهود قال رحمه الله وشاذ
على فواعل قلت قال سيبويه لا يكون فيه فواعل كما كان في خاتم لانه صفة وله مؤنث فيفصلون بينهما
الا في فوارس لان هذا اللفظ لا يقع في كلامهم الا للرجال كما قالوا الحوارث حيث كان اسما خاصا قال
السيرافي استثنى فوارس لانه لما كان لا يشارك المؤنث كان كالاسم والاسم غير جار على الفعل وقد جا هالك
وهوالك وغايب وغوايب وشاهد وشواهد وذكر المبرد انه اصل جايز في الشعر ومنه نواكس الابصار والصحيح
انه شاذ لانهم فرقوا بين جمع المذكر والمؤنث فقالوا صفة المؤنث فواعل فلما امنوا اللبس في هذا حيث
لا يوصف بفارس الا المذكر استجازوا فيه فوارس او لانه اجرى لاختصاصه مجرى الاسما وقيل انه جمع
فارسة على ان يكون الها للمبالغة واما هوالك فلانه مذكور في مثل والامثال تغير كثيرا للتشهير واما
نواكس في البيت فالرواية نواكسي الابصار ثم انه ضرورة وان كان صفة لما لا يعقل جا ايضا في المذكر
على فواعل نحو باهق ونواهق وشاهق وشواهق لان ما لا يعقل يجري مجرى المؤنث الذي لمن يعقل
في صفاته واحواله وجموعه وان ضمن فاعل معنى الافة جاز جمعه على فعلى نحو هالك وهلكى وواحد صفة
تجمع على وحدان واذا كان اسما جمع على اواحد والواو والنون في جميع هذا سايغ نحو هالكون وواحدون مالك
ان استوفى الشروط قال ومونثا بالهاء مجردا منها على فواعل وفعل قلت يستوي في المثالين
ما فيه التاء وما لا تا فيه لان الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التا
في اللفظ وعدمها فلذلك تقول ضاربة وضوارب وحايض وحوايض وصايمة وصيم وحايض وحيض
ومذكر ما لا يعقل يشاركه ايضا في المثالين ولا يمتنع شي منه من الالف والتا نحو صايمات وحايضات
واما ما علامته الف مقصورة وممدودة اسما كان او صفة فلها ايضا ذلك نحو صحرا وصحارى واناثي واناث
وقد جا فيه فعال بالضم قالوا ربى ورباب وهي الشاة التي تربى ولدها ولصفة هذا اربعة امثلة
فعال نحو عطاش وفعل نحو حمرا وحمر وفعل نحو الصغر في الصغرى وعشرا وعشر وفعالى نحو شاة حرى
وحراي وحرام ولا يمتنع شي منه بالالف والتا نحو حبليات وصحراوات الا الممدودة في الصفة على
ما مر باب ——— افعل اسما جمع على افاعل فان
استوفى الشروط جازت الواو والنون قلت ليس للاسم الا مثال واحد وهو افاعل نحو احمد واحامد
وايدع واياذع وما كان للادميين جمع بالواو والنون نحو احمدون وقياس الاسم العرف فيه الا
جمع الواو والنون قال ش كان حقه ان يقول فان استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون
في القلة غالبا لان باب الواو والنون انما هو للقلة وان كان قد يجي في غير ذلك قال
وصفة مقرونة بمن لفظا او معنى لا يجمع قلت قد ذكرنا ان افعل التفضيل ما دام مصحوبا بمن لا يجمع
ولا يثنى ولا يونث لانه يذهب به مذهب الفعل والمصدر معا فلا يقال الزيدون افاضل من عمرو
لان معناه الزيدون يزيد فضلهم على فضل عمرو فلا يثنى ولا يجمع كما لا يثنى الفعل ولا يجمع ولا لا

مؤنث وقيل لانه اجرى مجرى لفظ التعجب لقربه في المعنى منه قال رحمه الله وصفة مؤنثه الفعلى
على افاعل فان استوفى الشروط جازت الواو والنون قلت افعل صفة على وجهين احدهما ان يكون
مؤنثه فعلا بالفتح والمد والثاني ان يكون مؤنثه فعلى بالضم والقصر وهذا يجمع على افاعل نحو افاضل
واصاغر واكابر وبالواو والنون قال تعالى بالاخسرين اعمالا وقال تعالى اراذلنا وقال اكابر
مجرميها قال رحمه الله ومؤنثه جمع على الفعل او بالالف والتا قلت هذا نحو الفضل والفضليات
وانما حسن جمعه جمع السلامة والتكسير لانه لما لم يكن جرى مجرى الاسما حيث خصص بصنف من الصفات
ولذلك كثر على ما يكسر عليه الاسما وهو الافاعل قال ش كان حقه ان يبين ان يكون الجمع بالالف و
التا ويقول في القلة غالبا قال وصفة مؤنثه فعلا على فعل وفعلان قلت هذا هو الاول وذلك
نحو احمر وحمر ويستوي فيه المذكر والمؤنث فيقول حمرا وحمر كما يقول احمر وحمر وسود في جمع اسود وفعلان
نحو حمران وشقران فان كان الثاني يا الثرا وله نحو بيضان كما يقال بيض وانما كسر الاول لتسلم اليا
وفعل وفعلان مختصان بافعل الذي مؤنثه فعلاء وافاعل مختص بافعل الذي مؤنثه فعلى فان كان
مؤنثه بالهاء نحو ارمل وارملة او لا مؤنث له من لفظه نحو افكل جمعه على افاعل نحو ارامل وافاكل قال
ومؤنثه على فعل ساكن الثاني ولا يثقل الا في الشعر قلت استوى المذكر والمؤنث في فعل نحو احمر وحمر
وحمرا وحمر وهو مخفف لثقل الجمع والتانيث وقد يثقل في الشعر قال ايها الفتيان في مجلسنا جردوا
منها ورادا وشقر وافعل صفة مستعملة استعمال الاسما لا يجمع الا على افاعل نحو الاباطح والاجارع واما قول
الشاعر اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد قيس لو نهيت الاحاوصا فمنظور فيه الى جانبي الصفة والاسمية
فالحوص نظرا الى الصفة والاحاوص الى الاسمية ولنذكر ما اهمله من الاسما والصفات فمن ذلك فعلان
اسما جمع على فعالين وفعال نحو سلاطين وسراحين وسراح وصفة على فعال وفعالى نحو غضاب وغضابى
وسكران وسكارى وبعضهم يضم فيقول سكارى وقرى بهما واما اسا العلم من هذا المثال فلا جمع الا بالواو
والنون ومنها فيعل يكسر على افعال وفعال وافعلا نحو ميت واموات وجياد وانبيا جمع بين وبالواو والنون
نحو ذلك هينون وبينون وفي المونث بينات ومنها فعال وفعيل ومفعول ومفعل وهذه لا يكاد يكسر
استغني فيها بجمع السلامة عن التكسير وذلك قولك حسانون وفسيقون ومضروبون ومكرمون ومكرمون
وقد قالوا عواوير وملاعين ومياسير ومشايم ومفاطير ومناكير ومطافيل ومشادن ومتى لحق الرباعي
حرف لين قبل اخره جمع على فعاليل نحو قناديل وسراديح وكذلك ما كان من الثلاثة ملحقا به نحو
قرواح وقراويح وقيراط وقراريط وربوع ويرابيع ومصباح ومصابيح فاما ارهط واباطيل واحاديث
واعاريض جمع على غير واحده كان ارهط جمع ارهط لم تستعمل وكذلك قياس باطل بواطل و
حديث حدايث وعروض وعرايض وقد جمع الجمع فقالوا في كل افعل وافعلة افاعل نحو اكلب و
اكالب وانعم واناعيم وقالوا جمايل وجمالات وكلابات وحمرات وجزرات ومصارين وحشاشين
وليس بقياس وانما يوقف فيه على السماع والمشهور في ركب وسفر وادم وعمد وحلق وخدم وباقر
وسراة وفرهة وضان وغزى وتوام ودخال انها اسما جموع وليست جموعا لان الذي يفهم منه
الجمع انما يثبت كونه جمعا حقيقة اذا كثر تكسير المفرد عليه فاما ما استعمل نادرا فلا يثبت ثم
الذي يدل على انها غير جموع انها تصغر على لفظها وقال الاخفش هو جمع راكب وسافر وضاين
وماعز وغاز وهلم الى اخرها ومنه حجيج ونظير ودخال بالضم اسم جمع لداخل وحكى الفرا
خوه بالضم وهو اسم جمع مثل صحبة واعلم ان التكسير يرد المحذوف كما يرده التصغير وذلك
نحو شفاه واستاه ويدي والمذكر الذي لم يكسر جمع بالالف والتا نحو سرادقات وجمال

سبحلات وسبطرات ولم يقولوا حبالات حين قالوا حبالى الا ما شذ من قولهم بونات مع قولهم
بون باب ـــــ الابنية التي تلحقها الف التانيث الممدودة
فعلا وهي صفة وغير صفة فغير الصفة مصدر وغيره وغير المصدر مفرد واسم جمع قلت
هذه الابنية على ضروب منها ما وزنها فعلا بفتح الفا وسكون العين ولا تكون الفه الا للتانيث
والهمزة فيه منقلبة عن الف التانيث فهي في الممدود مثل فعلى في المقصور الا انها تكون اسما وصفة
والاسم على ثلثة اضرب احدها ان تكون مصدرا نحو السرا والضرا والنعما والباسا الثاني
ان تكون اسما مفردا نحو الصحرا والبيدا الثالث ان يراد بها الجمع نحو الحلفا والطرفا والقصبا
قال الاصمعي الواحدة قصبة وحلفة وطرفة وفي حلقة الفتح والكسر غير ان المشهور ان هذه
اسما جموع وليست جموع واما اشيا فذهب الاخفش والكوفيون الى انه جمع ثم اختلفوا في
واحده فقال الاخفش الواحد شي مثل صديق واصدقا وان الاصل اشيا فحذفت الهمزة
تخفيفا كما قال ابن حلزة وانا من قتلهم لبرا اي برآ ووافق الفرا على الجمع وخالف في
الواحد فقال اصله شيّ مثل هيّن واهونا وقال الكسائي اشيا افعال جمع شي وفعل المعتل
جمع على افعال نحو بيت وابيات ودل على انه جمع انه يضاف اليه العدد القليل فيقال ثلثة
اشيا وانما ترك صرفه لكثرة الاستعمال والحق ما ذهب اليه البصريون اما الواحد فهو في الاصل
مصدر شيا ثم استعمل استعمال الاسما واما اشيا فمفرد معناه الجمع نحو طرفا وحجرا ولذلك جمع شا يشا
على فعالى نحو اشاوى قال الاصمعي سمعت رجلا يقول لخلف الاحمر ان عندك لاشاوى والاصل
اشايا وقالوا في جمع السلامة اشياوات ولذلك صغر على لفظه ولو كان جمعا لرد الى واحده قال
المازني قلت للاخفش كيف يصغر اشيا فقال اشيا فقلت هلا رددته الى الواحد فلم يحر جوابا
اذا ثبت هذا فاصله شيا على مثال فعلا ولذلك لم تصرف للتانيث ولزومه غير انهم استثقلوا
اجتماع الهمزتين بينهما حاجز غير حصين فقدموا الهمزة التي هي اللام الى موضع الفا فصار وزنه
لفعا والقلب معروف من كلام العرب قالوا قوس وقسي فقدموا السين وقالوا معيق في عميق وانيق
في اينق واصله انوق واما اضافة العدد القليل اليه فنظر الى معناه كما قال تعالى تسعة
رهط ولان صورته صورة افعال الذي هو جمع ولولا ترك الصرف في هذه الكلمة لكان ما قاله
الكسائي هو الحق لكن ترك الصرف بالاجماع هو الذي احوج الى هذا التكلف وتعليل الكسائي ترك
الصرف لكثرة الاستعمال ليس بشي فان كثرة الاستعمال تمام ضرب ... ان كان مما لا ينصرف في الاصل كما
في هند ودعد فالكسائي قدر مقتضاها قبل ان يحيط لا يعرف العربية ما والله تعالى يقول لا تسألوا
عن اشيا قال رحمه الله والصفة ما مذكرها افعل وما ليس كذلك قلت الصفة من هذا المثال
على ضربين ما له مذكر من لفظه كاحمر وحمرا وما ليس كذلك اما لامتناع ان يكون له ذكر واما
لرفضهم اياه في الاستعمال نحو امراة عجزا وحلة شوكا ولم يقولوا اعجز وقالوا امراة عقلا ولم يقولوا
رجل اعقل قال وما يلحقه فعلا وفعلا وفاعلا وفعليا وفاعولا وفعالا وفعولا وفعللا وفعلا
وفنعلا وفنعلا ومن الجموع افعلا وفعليا قلت اما فعلا فنحو رحضا وهو عرق الحمى وعشرا
واما فعلا فنحو سيرا وهي حلة يكون فيها خطوط واما فاعلا فنحو سابيا وقاصعا من اسما
حجرة اليربوع واما فعليا فنحو كبريا واما فاعولا فنحو عاشورا وفعالا نحو براكا وفعولا مثل بروكا
وهو الثبات في الحرب واصله من البروك واما فعللا فنحو عقربا وهو موضع واما فعلا فنحو زمكا
بكسرتين وتشديد الكاف وهو ذنب الطاير وقد يقصر فيقال زمكى واما فنعلا فنحو خنفسا ولا كـ

المفتوح الفا وفعليا نحو ذكريا واما مثال الجموع فنحو اصدقا وطرفا فالهمزة في جميع هذه
منقلبة عن الف التانيث وما كان منها على فاعلا فانه جمع على فواعل نحو قاصعا وقواصع
ونوافق قال سيبويه وقالوا خناضس شبهوه بما فيه هاء التانيث وربما استعملوا بعض هذه
استعمال الاسما قالوا ابطحا واباطح واما فعلا لعلبا وفعلا نحو حوحوا ومزا وقوبا فالفها للالحاق
لان فعلا بالضم او الكسر ليس من ابنيتهم الا ما ذكر في قوبا وهي مسكنة من قوبا والذي يستدل
به على ان الهمزة فيما تقدم للتانيث كالتي في ذكريا واخواتها انها لا تخلو ان تكون للتانيث
او الالحاق او منقلبة ولا جايز ان تكون للالحاق لانه ليس في الاسما الاصول شي وزنه على هذا
المثال ليلحق به ولا تكون منقلبة لان الانقلاب لا تخلو اما ان تكون من نفس الحرف الاصلي
او عن حرف زايد والاول باطل لان الواو والياء لا تكون اصلا فيما كان على اربعة احرف فثبت
انها منقلبة عن حرف زايد وهو الف التانيث واما الذي يدل على انها للالحاق في هذه
الاخيرة فالصرف والاشتقاق باب ـــــ
ابنية مصادر الثلاثي فعل فعل فعل وبالها وبالف التانيث وبالالف والنون قلت
المصدر مفعل من الصدر لان الابل اذا انصرفت عن الما قالت صدورها فقيل باعتبار هذا
المعنى للموضع الذي يصدر عنه مصدر ثم نقله النحاة الى اسم الفعل لان المثال اللفظي مشتق
منه وقال الكوفي هو بمعنى مفعول لانه اصدر من الفعل اي صيغ منه لانه معمول الفعل
ومعتل باعتلاله وهذا ضعيف لان الاشتقاق لا يوخذ من العمل ولان الحرف يعمل في
الاسم والاصل قد يعل لاعلال الفرع تسوية بين الفرع والاصل وبعد فابنية مصادر ما زاد
على الثلاثي مضبوطة محصورة لا تكاد تخرم اصلا اما مصادر الثلاثي فكثيرة الاختلاف لم
يلزم في سعتها الفعل طريقة واحدة بل تداخل بعضها على مصادر بعض فمعرفة هذا الباب
من اللغة ابلغ من معرفته من النحو فقصارى امر النحوي ان يبين ان المثال الفلاني من الفعل
يكثر معه البنا الفلاني من المصدر ويقل مع غيره واما الحصر والضبط فلا يلزمه كما في غيره
فيما كثر واطرد فعل في المتعدي من فعل نحو قتل قتلا وضرب ضربا وفعول في اللازم نحو جلس
جلوسا وقعد قعودا وقد انخرم هذا بقولهم جحد جحودا وهذا الليل هدا والدليل على
ان فعلا هو الاصل في مصدر الثلاثي ان المرة الواحدة منه فعلة وفعل جمع فعلة نحو
الضرب من الضربة كالتمر من التمرة وترتقي ابنية مصادر الثلاثي على ما ذكره سيبويه الى
اثنين وثلثين بنا فمنها ثلثة بسكون العين ودون الها ومع الها ثلثة وذلك نحو قتل قتلا
وفسق فسقا وشغل شغلا ورحمه رحمة ونشده نشدة وكدر كدرة فهذه ستة وبالالف والنون
نحو لواه ليانا وحرمه حرمانا وغفر غفرانا فصارت تسعة اما فعل فيكثر في فعل المفتوح
العين نحو قتل قتلا وضرب ضربا وفعل بكسر الفا يكثر في فعل ايضا الا انه دون الاول وذلك
ذكر ذكرا وفعل بالضم اقل منه نحو شكر شكرا واما فعلة فهو بنا المرة الواحدة لكنها قد
تاتي بمعنى المصدر نحو رحمة واما فعلة بكسر الفا فاصلها للهيئة وقد تستعمل مصدرا نحو
رقبة رقبة ونشدته نشدة وهي قليلة جدا بمعنى المصدر واما فعلة بالضم فنحو شهب
شهبة وصحب صحبة وهو قليل واما فعلان فنحو ليان وقيل ان اصله الكسر لان الفتح
قل في المصدر ويكثر الضم والكسر ففتح لاجل اليا المشددة ورواه ابو زيد بالكسر وقال
الزجاج حكاية عن مبرمان ان اصله التحريك وانما سكن تخفيفا وفعلان بالكسر والضم لكن

نحو غفران وكفران وحرمان قال فُعْل فِعْل فَعْل فُعَل فِعَل وبالها في الاول والثاني وبالالف
والنون في الاول قلت مثال الاول طلبه طلبا ومثال الثاني خنق يخنق خنقا ومثال
الثالث صغر صغرا ومثال الرابع هدى وبالها في الاول نحو غلبة وفي الثاني سرق سرقة
ومثالها بالالف والنون نزانين وازوانا فهذه سبعة اما فَعَل بالتحريك فهو من مصادر
فَعِل بكسر العين اللازم منه وقد شذ وهقه وهقا واما فِعَل بالكسر فعز روا اما فِعَل بكسر
الفا وفتح العين فاحد المصادر الواردة في باب الطبايع نحو صَغُر صِغَرا وعظم عظما واما
فُعَل بالضم فقليل لانه من ابنية الجموع وفُعَل وفِعَلة قليل ايضا واما فَعَلان نحو نزوان
وعدوان فقال الفرا اذا كان الفعل في معنى الذهاب والاضطراب فلا تهاب الفعلان
فيه مثل الخفقان والغليان قال فَعال فِعال فُعال وبالها في الاول والثاني قلت
هذه ستة اخرى اما فَعال فنحو فساد وذهاب وهي في باب الطبايع بحذوف الها نحو
جمل جمالا واما فِعال بالكسر فنحو كتب كتابا وصرفت الكلبة صرافا اذا اشتهت الفحل
واما فُعال بالضم فنحو سال سوالا واما فَعالة بالها فمصدر احد افعال الطبايع نحو سفه
سفاهة وفقه فقاهة وقد يختص في غيرها نحو زهد زهادة واما فِعالة بالكسر فنحو
ولي ولاية وكتب كتابة لانها كالصناعة قال فُعُول فَعُول فَعِيل وبالها في الاول قلت
وهذه اربعة اخرى وفُعول في الاغلب لغير المتعدي نحو الجلوس والقعود والدخول واما
فَعول بالفتح فنحو القبول فيما روى ابو عمرو وقال ولم اسمع غيره وذكر غيره الولوج و
الوزوع واما فعيل فقليل لقولهم خبّ الفرس خبيبا وذمل البعير ذميلا وهدر هديرا
وهو من مصادر فَعَل يفعِل بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل واما فعولة فاحد المصادر
الواردة في الطبايع نحو صعوبة وسهولة قال مَفْعَل مَفْعِل وبالها قلت وهذه اربعة
اخرى وذلك نحو المدخل والمخرج والمضرب واما الثاني فنحو المرجع وهو قليل في المعتل
الفا نحو الموعد وبالها نحو المسعاة في الكرم والمسخرة وبالكسر نحو المعصية والمحمدة قال
وجي على فاعل وعلى بنا اسم المفعول قلت في الحقيقة ليس فاعل مصدرا ولذلك المفعول وانما
هما اسمان اقيما مقام المصدر كما يقام المصدر مقام اسم الفاعل فمن الاول قوله ولا خارجا من
فيّ زور كلام اراد ولا خروجا ومنه قول الاخر كفى بالنأي من اسما كاف اراد كفاية
ومن قيام المصدر مقام اسم الفاعل قتلته صبرا وكلمته شفاها ومنه رجل عدل وصوم وخصم
وتدخله الها نحو الفاصلة والعاقبة والكاذبة وكل ذلك مسموع غير مقيس واما اسم
المفعول فنحو الميسور والمعسور والمرفوع والمعقول والمعتوق وبالها نحو المكروهة والمصدوقة
ولم يثبت سيبويه المفعول في مصادر الثلاثي وانما ذلك في الرباعي نحو المدخل والمخرج واما
في الثلاثي فانما تذكر في مقام المصدر على طريق المجاز كما يقام المصدر مقامه اتساعا ومجازا
لقولهم ضرب الامير اي مضروبه وخلق الله اي مخلوقه فالمراد من الميسور والمعسور العسر
واليسر ومن المرفوع الرفع ومن الموضوع الوضع والمفتون الفتنة قال سيبويه واما
قولهم دعه الى ميسوره فانما يجي هذا على المفعول كانه قال دعه الى امر يوسر فيه او يعسر
ولذلك المرفوع والموضوع كانه يقول ما يرفعه وما يضعه واستغنى بهما عن المصدر فجعل الميسور
والمعسور ما يعسر فيه او يوسر كما تقول وقت مضروب فيه زيد فحذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه وذلك ان المفعول لا يكون الا من المتعدي الا ان يتسع في احد الظرفين فيقام مقام
المفعول

المفعول به وذهب بعضهم الى ان هذه مصادر وان المفعول قد يصاغ من اللازم اذا قصد
به المصدر قال ش وفي هذا على مذهب ابي الحسن وسيبويه يخرج هذه عن المصادر و
يتاول ذلك تاويلا يخرج به على اصله من الصفة قال وعلى التفعال والفعيلى اذا اريد به التكثير
قلت قال سيبويه التفعال لكثرة المصدر الذي للفعل الثلاثي فالتهدار بمنزلة الهدر الكثير والتلعاب
بمنزلة اللعب الكثير ثم قال وليس شي من هذا مصدر فعلت ولكن لما كان المراد التكثير بني
المصدر على هذا كما بني فعّلت على فعلت وكان الفرا وغيره من الكوفيين يجعلون التفعال بمعنى
التفعيل والالف عوض من اليا واما المكسور الاول كالتبيان فليس بمصدر قال سيبويه
ولو كان التبيان على شي من الفعل لفتحوا التا وانما هو من بنت كالغارة من اغرت قالوا وجملة
ما جا من الاسما على هذا الوزن ستة عشر اسما منها التلقا والتبيان والتمساح والتمثال والتجفاف
والتلقام واما الفعيلى فنحو الرميا والحجيزى والحثيثى لكثرة التراي والحجز والحث والدليلى لكثرة العلم
بالدلالة وهذه ايضا للتكثير ولا يكون للمرة الواحدة قال السيرافي الا الدليلى فانه يراد به
العلم بالدلالة والرسوخ فيها وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا الخليفي لاذنت يعني ان شغله بالخلافة
يعوقه عن مراقبة الاوقات والمشهور في جميعها القصر الا ما حكاه الكسائي انه سمع خصيصا القوم وخالفه
الفرا فهذا ما ذكره من مصادر الثلاثي وقد ترك منها امثلة ايضا منها ما في اخره الف التانيث المقصورة
نحو الدعوى مصدر دعا وفعلى نحو الذكرى وهو خلاف النسيان وفُعلى بالضم مصدر بشرت الرجل بشرى ومنها
فعالية نحو علن علانية وكره الشي كراهية قال الفرا هذه اليا لا تلحق من المصادر الا ما كان ثالثه
اللام مع فتح الفا ولحاق الها في اخره وقد راينا ان نشير الى ما يختص بكل مثال من الفعل من امثلة المصادر
بطريق الاغلب فنقول الثلاثي اللازم ان كان على فَعَل بفتح العين فمضارعه في الاكثر على يفعُل بالضم
والكسر ولا ياتي فيه الفتح الا فيما يكون عينه او لامه حرف حلق اما الذي مضارعه منه يفعِل بالكسر
فابنية مصادره تبلغ اثني عشر مثالا على وجه الحصر بل على وجه التقريب والمقيس منها فعول لكثرته
واطراده نحو الجلوس والشذوذ والولوج وما عدا هذه البنا فلا يصار اليه الا بسماع فمما علم بالسماع فَعْل
نحو عجز عجزا وفِعْل بالكسر نحو حلف حلفا وفَعال نحو ضل ضلالا وفَعالة نحو لذ لذاذة وفعيل نحو وجب القلب
وجيبا وفَعَلان نحو عسل عسلانا وفعلولة نحو حاد حيدودة بالتخفيف وفُعْل نحو سرى سُرى وفُعال
نحو نبح نباحا وفعلان نحو رجح رجحانا وفِعال نحو ضرب ضرابا وفُعول نحو قبل قبولا وفَعَل نحو حرص حرصا
واما مضارعه يفعُل بالضم فالمقيس منه ايضا فعول كالقعود والسكوت والدخول ثم ياتي على فَعْل
نحو سكت سكتا وعلى فُعْل نحو مكث مُكثا وفِعْل نحو فسق وفَعَل نحو رقص البعير رقصا بفتح القاف وعلى
فَعال نحو ثبات وفِعال نحو قيام وفُعال نحو نعاس وفعيلة نحو سكينة وفعيل نحو خب خبيبا وفيعلولة
نحو كينونة ولا تستعمل الا مخففة وعلى فعلان نحو نزوان وفِعلة نحو فطنة وفعلان نحو نغران وفِعالة
كعمارة وفعيل والاصل منها الفعول لاطراده واما ما مضارعه مفتوح فياتي على فَعْل نحو جهر
جهرا وعلى فَعال نحو ذهاب وفَعَلان نحو لمعان وعلى فُعال نحو طماح وفِعالة نحو سباحة وفِعال
نحو مزاح وعلى فُعول نحو طموح واما فَعِل بكسر العين في الماضي فالذي مضارعه بالفتح وهو الاكثر
فمصدره على ضروب فَعَل بالتحريك نحو البطر والاشر وهو المقيس منه وعلى فَعْل نحو حمت الشمس حميا
وفِعِل نحو الضحك وفعالة نحو زهادة وفَعال نحو الشباع وفُعْل نحو الزهد وفُعْلة نحو شهبة واما
الذي مضارعه يفعِل نحو فضل او فعل نحو مس فمصدره لا يخرج عن الاول واما فَعُل بالضم فمصدره
المطرد فُعْل نحو حسن حسنا وقبح قبحا وياتي على فَعَل نحو ظرف ظرفا وعلى فَعْل نحو كرم كرما وفَعْلة نحو

نحة وعلى فعولة نحو الصبوحة والفعالة نحو الكرامة وفعال نحو جمال وفعله نحو وضع ضعة وفعال
نحو ربطا وفعول نحو فتوح وفعولة نحو سهولة هذا كله في اللازم اما المتعدي ففعل المفتوح منه
الذي مضارعه يفعل بالكسر فمصدره القياس فعل نحو ضرب ضربا ثم ياتي سماعا على فعل نحو غلب
وفعل نحو سرق وحكى سيبويه فيه الفتح وفعلة نحو غلبة وفعلة نحو سرقة ومفعلة نحو معصية
وفعالة نحو جهالة وفعلان نحو ليان وفعال نحو ضراب وفعل نحو قتال قتلا من البيع وفعلة نحو حمية
وفعلان نحو حرمان وفعالة نحو حماية وفعل نحو هدى وفعلة نحو رتبة وفعلة نحو غلبة وفعلان
نحو غفران وفعول نحو ورود واما الذي مضارعه يفعل بالضم فالمقيس منه فعل نحو قتل قتلا وجا
سماعا على فعل نحو حلب حلبا وفعل نحو خنق وفعل نحو ذكر وفعلة نحو نشدة وفعال نحو كتاب وفعالة
نحو عبارة وفعل نحو شكر وفعلان نحو كفران وفعول نحو شكور واما الذي مضارعه يفعل بالفتح
فمصدره فعل نحو قهر وفعالة نحو نصاحة وفعالة نحو قراءة وفعل نحو نصح وفعال نحو سوال وفعول نحو
جحود واما فعل المكسور ومضارعه يفعل بالفتح كثيرا ويفعل قليلا اما يفعل فالمقيس من
مصدره فعل نحو علم ويأتي سماعا على فعل نحو عمل وفعلة نحو رحمة وحكى سيبويه رحمة بالفتح و
فعالة سماعا وفعالة نحو سالمة وفعول نحو قبول وفعلان نحو شنآن وقد يسكن وفعال نحو
سفاد وفعلة نحو خلته خلية وفعلان نحو غشيان وفعل نحو شرب وفعول نحو لزوم ويفعل بالكسر
شاذ فيه فمصدره فعلان نحو حسبان واما مصدر ما زاد على الثلثة فانها تجري على سنن واحد
لقلتها بالنسبة الى الثلاثي فالتزموا فيها طريقة واحدة فلافعل افعال وفي افتعل افتعال وفي
انفعل انفعال وفي استفعل استفعال وفي افعل افعال وافعلال وافعيلال وفي افعول افعوال
وفي افعوعل افعيعال وفي افعنلل افعنلال وفي تفاعل تفاعل وفي افعلل افعلال اما
الاول فنحو الزم الزاما ويلحقه الها في المعتل العين نحو اقام اقامة ويحذف الا في الاضافة
نحو واقام الصلوة وما في اوله همزة الوصل مما زاد على الاربعة وجملته تسعة ابنية فلافعال
المصدر وزن فعله الا في شيء ان ثالث حروف الفعل مفتوح وهو من المصدر مكسور الثاني
انه يزاد في المصدر الف قبل اخره وذلك نحو احتسب احتسابا واحمر احمرارا واشهاب اشهيابا
وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا واجلوذ اجلواذا واغدودن اغديدانا واحرنجم احرنجاما
واقشعر اقشعرارا ويأتي مصدر فعل على تفعيل نحو كلمه تكليما وجاء به فعال نحو كلام ويأتي في
معتله تفعلة نحو تسلية ومصدر فاعل مفاعلة وفعال ايضا قالوا قاتلته مقاتلة وقتالا ومصدر
تفعل تفعلا نحو تحملته تحملا وتفعال نحو تحمال ومصدر فعلل فعللة نحو دحرج دحرجة و
فعلال نحو سرهاف وفي المضاعف الفتح والكسر نحو الزلزال ومصدر تدحرج تدحرج بضم
ما قبل الآخر ومن مصادر الرباعي ايضا الممسى والمصبح والمجرب والمقاتل والمتحامل والمدحرج
والمصاملة فهذه مصادر ما زاد على الثلاثة ونقول في المرة الواحدة فعلة نحو شرب شربة
وقومة ويأتي على المصدر المستعمل نحو اتيته اتيانة ولقيته لقاة وهو فيما عدا الثلاثي لا
ياتي الا على المصدر المستعمل نحو اعطاه اعطاة وانطلاقة وابتسامة وترحة وقالوا في الضرب من الفعل
هو حسن الطعمة والركبة والجلسة بالكسر

باب

كل ما كان على فعل يفعل بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فالزمان والمكان مكسوران و
المصدر مفتوح قلت قد يشتقون اسما في اولها الميم للامكنة والازمنة فمعنى قولهم اسم المكان
الاسم المشتق من الفعل الموضوع للمكان الذي وقع فيه ذلك الفعل المشتق منه ثم اما ان يبنى
من

فعل ثلاثي او غيره فان كان الاول فاما ان يكون صحيحا او معتلا فان كان صحيحا فاما ان
يكون مضارعه بالكسر او لا فان كان بالكسر فاسم الزمان والمكان مكسوران والمصدر مفتوح كما قال
وذلك نحو المحبس والمبيت والمصيف ومضرب الناقة ومستحها قال سيبويه كانهم كسروا العين
لكسرها في المضارع والمصدر مفتوح يقول ان في الف لمضربا قال تعالى اين المفر يريد الفرار قال
الفرا فتح المصدر للفرق يقول نزل منزلا بالفتح اي نزولا وهذا منزله اي داره وقد شذت الفاظ كسرت
في المصدر قال الله تعالى الى الله مرجعكم وقال تعالى يسئلونك عن المحيض والقياس الفتح
قال وما كان منه معتل الفا فانه يلزم مفعلا بالكسر في المصدر والزمان والمكان قلت
المعتل الفا ليس فيه الا الكسر نحو الموعد في الثلاثة لان الكسر هنا اخف من الفتح وقد شذ نحو موظب
وموهب للعلمية وقالوا ادخلوا موحد موحد وفلان بن مورق وموكل اسم موضع وموزن ايضا
اسم موضع والكسر هو القياس والضابط هنا اعتلال الفا التي سقط في المضارع نحو يعد ويزن
ويهب ولا ينظر فيه الى فتح المضارع او كسره فان لم تسقط في المضارع نحو يوجل وموجل ففيه الفتح
والكسر نحو موجل قال ش صواب ما ذكر ان يقول معتل الفا بالواو لان لفظه يوهم ان المعتل الفا
باليا كالمعتلها بالواو نحو ييسر ميسر وليس لذلك بل هذا اعني ييسر ميسر على اصل فعل يفعل قال
وما كان منه معتل اللام فانه يلزم مفعلا بالفتح في الزمان والمكان والمصدر وكذلك اذا كان عينه
معتلا وان كان معتل الفا واللام فكذلك قلت ما سوى معتل الفا من المعتلات سواء كان المعتل
هو العين او اللام او هما معا او الفا واللام فالفتح في الثلاثة لان الكسر فيه يودي الى الثقل المودي
الى الاعلال اما المعتل اللام فنحو المأتى والمرمى واما المعتل العين فنحو المقام والمقال واما
المعتل العين واللام فنحو المأوى والمثوى واما المعتل الفا واللام فنحو المولى والموفى من وفى
فجميع هذه يلزم فيها الفتح قال سيبويه لان الالف والفتح اخف عليهم من الكسر مع اليا وذكر
الفرا مأوى الابل بالكسر قال ابن السكيت ليس في المعتل مفعل بالكسر الا ماوى الابل وماقي
العين وكانهم كسروا ماوى الابل لاجل كسر في الابل وهو يشبه بالامالة للكسرة التي بعد الالف وقوله
وان كان عينه معتلا يعني بالواو نحو المقام والمدار اما ما كان عينه يا فقياسه الكسر في الثلاثة نحو
المسير والمبيع وقد جا الكسر ايضا في الواو نحو المقيل لكنه على خلاف القياس قال ش كان ينبغي
ان يستظهر هنا بقول في الامر العام فانه قد جا ماوى الابل بالكسر ومولى في قول الشاعر حسب انه
مولى المخافة يعني به مواضع المخافة وهذا التنويع تطويل وكتابه مبني على الاختصار فقد كان يكفي
من هذا كله ذكر النوع الاول اعني ما كان معتل اللام ومزيد فيه باطلاقه فانه يجمع ذلك كله قال
وما كان على فعل يفعل او فعل يفعل او فعل يفعل فانه في الامر العام يلزم مفعلا بالفتح في المصدر
والزمان والمكان قلت الاعتبار بعين المضارع فما فتح منه وجب فتح المفعل فيه في الثلاثة وقياس
المضموم منه ان يضم المفعل فيه لكن اجتنبوه لانه ليس في الكلام مفعل بالضم الا ان يكون فيه
الها نحو مكرمة فاما معون ومعونة فعلى حذف الها فكما لم يحمل على المضارع في الضم لم يكن بد من ان
يحملوه على احدى الحركتين فكان حمله على الفتح اولى لخفته ففتحوا ايضا فيما كان عين المضارع مضموما
وذلك نحو المشرب والملبس والمذهب والمقام وقوله في الامر العام لحة ازعاجا من ذلك على
خلاف القياس فكر وجملته احد عشر موضعا المنسك والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب
والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد فالمسجد اسم للبيت ولو كان اسما لموضع السجود لفتح وعن الحجاج
ليلزم كل منكم مسجده اي موضعه من المسجد قال الفرا جعلوا الكسر في هذه علامة للاسم وربما

فتحها بعضهم فقد روى مسكن بالفتح وسمعنا المسجد والمطلع بالفتح والفتح في جميعها جايز وان لم يسمع لانه
القياس قال بعض المتاخرين انما كسرت هذه لمجانسة حروفها لتعتدل الكلمة الا ترى ان الفا
من مفرق شفوية والقاف من اقصى اللسان وبينهما تفاوت فكسرت الواو تقريبا للمسافة لان
الكسرة من اليا واليا من وسط اللسان وقد تدخل على بعض هذه التا نحو المظنة والمنزلة والمشرقة
وعند دخولها فقد مضى فيها على القياس وقد خالف ذلك كالمظنة مما خولف فيها الواحد اذ القياس
الفتح لانه من ظن يظن وقد ياتي على القياس كموقعة الطاير والمعجزة والمضموم منها نحو المشرقة و
المقبرة والمشربة فغير مذهوب بها مذهب الفعل قال سيبويه انما ارادوا اسم المكان كما
قالوا القارورة قال ش وهذا ايضا تطويل وقد كان يكفي من هذا ان يقول وما كان مضارعه
على يفعل بالضم او يفعل بالفتح فانه يجمع ذلك كله وتمام هذا ان يزاد فيه الا ان ما كان فعل يفعل
فاوه واو فانه يلزم مفعلا بالكسر كالموضع ومن فعل يفعل من ذلك الوجهان كالموجل والموجل من
وجل يوجل والا كان هذا الفصل مختلا اذا لم يرد فيه هذه الزيادة قال وما زاد على الثلاثي
مبني المصدر منه والزمان والمكان مبني المفعول قلت يشترك فيما زاد على الثلاثة الاربعة
اعني المفعول به والثلثه المذكورة وكانهم قصدوا موافقته للفعل في الزنة فاجروه على لفظ المفعول
لانه اخف من لفظ الفاعل قال سيبويه وكان بنا المفعول اولى به لان المكان مفعول فيه و
المصدر مفعول يعني ان اشتراك هذه الثلاثه للمفعول في وصول الفعل اليها اوجب اشتراكها في
اللفظ لتكون بناؤها واحدا ولم تزيدوا الواو للثقل الحاصل منها مع كثرة الحروف واما الامثلة
فنحو المدخل والمخرج والمغار ويقال فلان كريم المركب اي المنصب والمقاتل والمضطرب والمتقلب
والتحامل والمدحرج والمحرنجم قال العجاج محرنجم الجامل والنوى ولا يعمل شي من هذه الاسما
لانها اسما اعيان الا اسم المصدر والمفعول فاما قول النابغة كان مجر الرامسات ذيولها
فليس ذيولها منصوبة بمجر بل العامل محذوف والتقدير كان مجر جر الرامسات او يجعل المجر اسما
للمصدر فيكون هو العامل وقد حذف منه المضاف والتقدير كان موضع مجر الرامسات ذيولها
ومتى كثر الشي بالمكان قيل مفعلة من ذلك الشي كما يقال مسبعة ومأسدة ومحياة ومفعاة و
مبطخة ومقثاة قال سيبويه ولم يجي نظيرها هذا مما جاوزت بنيته ثلثة احرف من نحو الضفدع والثعلب
كراهة ان يثقل عليهم لكنهم قد يستغنون بان يقولوا كثيرة الثعالب وقد قالوا ارض معقربة و
مثعلبة وهو شاذ وما جاء من هذا مضموم الاول من نحو المسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة
والمحرضة فلم يذهبوا بها مذهب الفعل بل هي اسما لهذه الاوعية كالمقبرة والمشربة في عدم جريانها
على الفعل باب ———— تمال الالف للكسرة تقع
قبلها بحرف او حرفين اولهما ساكن او بعدها يليها بنا كانت هذه الكسرة او اعرابا قلت
الامالة ان ينحو بالفتحة نحو الكسرة ثم الفتحة ان كان بعدها الف فلا محالة ينحرف الصوت بها
عند انحرافه صوت الفتحة نحو الكسرة وان لم يكن بعدها الف انحرف صوت الفتحة فقط
كان شور والغرض بها تجانس الصوت قال الرماني الغرض بها التقريب مع المشاركة وذلك
ان جري اللسان في طريق واحد اسهل من جريه في طرق مختلفة لان الالف تطلب فتح الفم والكسرة
تطلب ما خالف ذلك فبالامالة تجانس الصوت وتقارب الحروف والحركات بعضها من بعض
فيحسن اللفظ عند السمع ويخف النطق به وهو اشرابهم الصاد صوت الزاي في نحو قصدته لان
الزاي تخرج من مخرج الصاد وتوافق الدال في الجهر وعدم الاطباق والاستعلا والامالة ماخوذة
من

من املت الرمح اذا ازلته عن استقامته فان انحرفت بالصوت الى فوق فهي امالة ايضا في الحقيقة
لكن لا تسمى امالة في الاصطلاح بل يقال تغليظ او تفخيم كقراة بعضهم الصلاة بتغليظ اللام وهي
لغة لبعض العرب وعليه كتبوا الصلوة بالواو وان انحرفت الى اسفل فهو الذي يسمى امالة ثم ان بولغ في
ذلك كانت امالة محضة والا كانت متوسطة ويعبر عنها بالترقيق وبامالة بين بين اذا عرفت
ذلك فاعلم ان الاسباب الموجبة للامالة اصطلاحا خمسة وتنقسم الى قوي وضعيف ولها موانع
تمنع من امضا حكمها ولها شروط ايضا يرتبط بها تاثير هذه الاسباب عند وجود شرايطها وارتفاع موانعها
اسباب مجوزة لا موجبة فيجوز ترك الامالة معها كما قال سيبويه اذا رايت عربيا قد امال شيا ولم
يمل نظيره فلا تريه خلطا في لغته لان ذلك جايز واعلم ان هذه الاسباب ترجع الى اصلين
وهما الكسرة واليا ظاهرتين او مقدرتين فاول الاسباب الكسرة وهي توجب الامالة بشرط ان
يكون ما قبل الالف بحرف نحو عماد وكتاب او بحرفين اولهما ساكن نحو شملال فان تقدمت حرفين
متحركين نحو اكلت عنبا او شاته كقولك قبلت قتبا لم تؤثر اصلا وانما احتمل تقدمها حرفين
بشرط ان سكن اولهما لان الساكن حاجز غير حصين فكان تقدمت بحرف فقط والمقدم بحرف
كالمقدم لان الحركة تقدر من بعد الحرف ودل عليه قولهم في سقت صقت فقلبوا سينها صادا
لاجل القاف وان حال بينها حرف كما قلبوها في صقت وكذلك يقولون صويق في سويق ولا يعتد
بالساكن فاما قولهم يريد ان يضربها وله درهمان بالامالة فشاذ والذي سوغه خفا الها فلم يعتد
بها حاجزا فكان الكسرة ما تقدمت الا بحرف فقط والكسرة العارضة في مثل قولك مررت ببابه
كالاصلية وكذلك الالف العارضة في نحو درست علما في الوقف كالاصلية ايضا والكسرة قبل الالف
اقوى في ايجاب الامالة منها بعده فانها ان كانت بعد الالف فشرط تاثيرها ان تلي الالف
كقولك عابد وعالم بنا كانت او اعرابا كما في قولك اخذت من ماله قال رحمه الله ومقدرها
عند بعضهم كملفوظها قلت وذلك نحو جاد وجواد نظرا الى الاصل وذلك ان اصله جادد
اما جمع جادة وهي الطريق او اسم جادة ويقرب منه امالة هذا ماش في الوقف لان
الوقف عارض كما ان الادغام عارض الا ان في ماش اقوى لان الوقف غير لازم خلاف الادغام
ومنهم من لا يميل نظرا الى ان الكسرة معدومة في الحال قال ش قوله او حرفين اولهما ساكن
يعني نحو سربال وهو كلام ناقص وتمامه ان يقول او حرفين اولهما ساكن او متحرك اذا كان
ثانيهما الها ويتفرع على هذا القسم بان يمال فيه الالف وما قبلها وما قبل ما قبلها والقسمان المتقدمان
تمال فيهما الالف وما قبلها خاصة قال واما المقدر فمثل جاد ويعني ان العرب اختلفوا
في امالة مثل هذا فمنهم من اماله على مراعاة الاصل وهو الذي اشار اليه بقوله ومقدرها الى
اخره قال رحمه الله وللياء يكون قبلها يليها او بينهما حرف واحد قلت هذا هو السبب
الثاني وهي اليا يكون قبل الالف نحو سيال وسقياف او بينهما حرف واحد نحو شيبان وغيلان
فان بعدت بحرفين لم تؤثر نحو بيننا الا ان يكون احد الحرفين ها نحو جيبها او بعدها يليها
نحو مبايع فان بعدت لم تؤثر قال وان يكون منقلبة عن يا او واو مكسورة او صايرة
يا في حالة ما والكلمة على حدتها قلت هذا هو السبب الثالث وحاصله يرجع الى اليا المقدرة
او الكسرة المقدرة اما الانقلاب فلا يوجب شيا وبعد فالالف الاخيرة لا تخلو من ان
يكون في اسم او فعل ولا تخلو من ان يكون ثالثة او فوق ذلك فالتي في الفعل تمال كيف
كانت لان الفه ان كانت عن يا فذلك وان كانت عن واو اميلت ايضا لانها تصير يا عند

البنا للمفعول نحو دعي وغزي مع بقا الكلمة على عدتها وهي الثلثة الاحرف كما كانت قال سيبويه لان الفعل لا يثبت على حال الا ترى انك تقول غزي فتدخله اليا وعدته الحروف على حالها وتقول الغزي للمونث واما التي في الاسم فلا تخلو من ان تكون ثالثة او فوق ذلك فان كانت ثالثة وعرف انقلابها عن اليا كما في هوى وهدى اميلت وان عرفت عن الواو لم تمل الا ان شذ شي فيحفظ كما شذ العشا والمكا وهما من ذوات الواو وان جهل امر الالف لم تمل لان الاصل عدم الامالة وسيبويه حمل المجهولة اذا كانت فا على اليا وعينا على الواو والاخفش يعكس ذلك وان كان اكثر من الثلاثة اميلت لا غير لان الالف رابعة تنقلب يا في جميع تصاريفها من نحو مرضيان ومغزيان ومرضي ومغزي والالف التي ليست منقلبة تجري مجرى المنقلبة في نحو حبلى وهي التي للتانيث وكذلك التي للالحاق نحو معزى او للتكثير كالتي في قبعثرى لجميع هذه تمال لانك لو بنيت منها فعلا لكان من اليا نحو حبليت وتقول في التثنية حبليان وفي الجمع حبليات وقيل حبالى نظرا الى الواحد وان اصلها حبالي ثم حبالى واما العلا فاميل لقولهم العليا واما ان كانت الالف متوسطة فاما ان تكون منقلبة عن يا او لا تكون فان كانت اميلت مطلقا وان كانت عن واو فاما ان تكون في ثلاثي او مزيد فان كانت عن زايد اميلت مطلقا وان كانت في ثلاثي فاما ان تكون الثلاثي اسما او فعلا فان كانت اسما لم تمل نحو باب لقولهم ابواب وان كان فعلا فان قيل فيه عند اتصال ضمير الفاعل فعلت بالكسر اميل نحو طاب وخاف لانك تقول طبت وخفت وان لم يقل فيه ذلك لم تمل نحو قال لانك تقول قلت وذلك ان الاصل في خاف خوف فالواو مكسورة والالف منقلبة عن واو مكسورة فان قلت كما ان الالف تنقلب الى اليا اذا قيل غزي فكذلك تنقلب اليها اذا قلت قيل قلنا الفرق ان اليا في غزي ودعي متحركة فتقوى على الامالة خلاف اليا في قيل فانها ساكنة ضعيفة وايضا فالالف في غزا متطرفة والاطراف اقبل للتغيير من الوسط و ايضا فالكسرة في قيل عارضة ولا كذلك في غزي ومن قال مت بالضم لم يقل مات ومن قال مت بالكسر امال قال رحمه الله او لمجاورتها الفا ممالة قلت هذا السبب الرابع وهو الامالة لامالة كقولك رايت عمادا ومعزانا اميلت الالف الاول لاجل الكسرة واميلت الاخيرة لاجل الاولى قال السيرافي لان الامالة كالكسرة وشبهها سيبويه بما اذا كانت الكسرة منفصلة عن الكلمة الممالة نحو للرجل مال وهذه من الاسباب الضعيفة قال او لتناسب الاواخر قلت هذا السبب الخامس والفرق بينه وبين الامالة لامالة ان الامالتين في كلمة واحدة وفيما قصد به التشاكل في كلمتين وقد قصد بها توافق الفواصل وتشاكل المقاطع والامالة لامالة تقصد توافق الكلمة وتعادلها وقد شذ عن القياس امالة نحو العجاج والحجاج لانه لا موجب لامالته مما ذكر ومنهم من قال اميل للفرق بين العلم وغيره اعني الصفة لان العلم اشهر واعرف فتغييره لا يخل به ولذلك رخم وقيل لكثرة الاستعمال وقيل لان الالف قد تنقلب الى اليا في حالة ما كما في التصغير مع ان العلم مغير عن اصله بالنقل والامالة تغيير والتغيير يونس بالتغيير وشذوذ امالته انما هي في حالتي الرفع والنصب اما في الجر فلا ومن الشاذ ايضا امالة الناس في حالتي الرفع والنصب ولا عذر سوى ما ذكر من انها تنقلب في التصغير الى اليا ومن ذلك امالة مال وباب مع ان الفهما عن الواو وشبهوه بالالف المنقلبة عن اليا لغلبة اليا على الواو لانها تنقلب اليها اذا جاوزت الثلاث وفي النسب والتصغير واما الربا فاميل لاجل الرا المكسورة وتمال الفتحة في نحو من الضرر ومن الكبر والصغر لاجل الكسرة بعد الرا قال ابن السراج قياس هذا ان جعل ما يلي الفتحة منزلة ما يلي الالف نحو الضرر بامالة ما قبل الرا وهي جعلها بين الفتحة والكسرة وقد اما لوا من الحروف بلى لاستقلالها في الجواب ولا في اما لا ويا في النداء لاغنائها عن

الجمل

الجملة والاسما الغير المتمكنة يمال منها ما هو مستقل بنفسه نحو اذا ومتى وذا وانى ولا يمال ما ليس مستقل نحو ما الاستفهامية ويمال الفعل وان كان غير متصرف نحو عسى قال ويمنع المستعلي امالة الالف في الاسم اذا وقع قبلها يليها عند الكل وقبلها حرف مكسور او ساكنا قبله مكسور عند الاقل قلت حروف الاستعلا سبعة وكل منها منع الامالة على تفصيل نذكره وذلك ان الغرض من الامالة تجانس الصوت والامالة مع شي من هذه السبعة تتنافر لان هذه الحروف تطلب الارتفاع والامالة تطلب الانخفاض فبينهما تضاد وكان الاصل عدم الامالة فتعارضا فرجع الى الاصل الذي هو الفتح قال ابن برهان لا امالة مع هذه الحروف لان الالف تساوي هذه الحروف في الاستعلا الى الحنك فلو اميلت لنقص تصعدها اليه فلم يكن الكلام نمطا واحدا والامالة فرع لا وجه له الا تصيير الكلام نمطا واحدا فكيف يعدل الى فرع يبطل به حصول الغرض وهذا كما ان ابا عمرو يترك الهمزة الساكنة طلبا للخفة و [illegible] في تودي لان ابدالها فيه يزيد الكلام ثقلا فوجب التمسك بالاصل واما التفصيل فهو ان حرف الاستعلا اما ان يكون قبل الحرف الممال او بعده فان كان قبل الحرف يليه نحو ضامن وطامع منع قولا واحدا وان كان قبله حرف فان انكسر حرف الاستعلا نحو طلاب وغلاب لم يمنع عند بعضهم وكذلك لو سكن وقبله كسرة نحو مصباح ومقلاع لان حرف الاستعلا قد ضعف بالكسر اللازم مع التباعد وحطت الكسرة من استعلايه وكونه ساكنا مما يعده ايضا ويخفض منه ويجعله كالميت وان انضم او انفتح نحو طغام وقتام منع الامالة بالاجماع واستثني من هذا الفصل الافعال الثلاثية من نحو طاب وخاب وطغى وبغى لان الامالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم ولذلك لم ينظر الى ان الف من اليا او الواو بل اميل مطلقا نحو دعا وغزا ويشترط في هذا ايضا ما سبق وهو ان يكون اخره واذا كانت وسطا فان كان يقال فيه فعلت بالكسر اميل قال رحمه الله وبعدها حرف عند الكل وحرفين عند الاكثر قلت وان وقع حرف الاستعلا بعد الالف يليها نحو عاصم وعاضد وعاطس وواغل او بعد عنها حرف نحو نافخ ونافق فانه يمتنع ايضا بالاجماع قال سيبويه لا يميل هذا الا من لا يوخذ بلغته من العرب وان كان بعدها حرفين نحو مناشيط ومعاريض فمنهم من يميل لتباعد المستعلي حرفين فلا يمنع كما لا يمنع قيل ومنهم من يعتبره على كل حال بخلاف ما اذا وقع قبل فان الانحدار من الصعود الى الانخفاض اسهل من الارتفاع من سفل الى علو ولذلك قالوا صقت فابدلوا السين صادا ولم يبدلوا في قست وقسوت لان الانحدار بعد الاصعاد اخف من الاصعاد بعد الانحدار وبالجملة فحرف الاستعلا كلما قرب كان اقوى والضم والفتح تقويه ايضا والحرف المنفصل في المنع كالمتصل فقد يمنع القاف في مثل ان يضربها قبل وبمال قاسم وان كان من كلمة اخرى كما اعتبر والكسرة المنفصلة ايضا من نحو من ماله قال ش قد ذكرنا جواز الامالة في نحو طاب وخاب وكذلك ما الامالة فيه لاجل ان الالف منقلبة عن يا او واو مكسورة او صايرة فكل هذه لا يوثر فيها المستعلي واما جعله حرف الاستعلا مانعا في مثل ضباب على الاطلاق او يمنع عند الاقل فشي لا اعلمه عن احد من العرب ولا من النحويين فالصواب اسقاطه من هذا او منع انما الخلاف عندهم في مثل مطعان ومقلات قال ويمنع الرا اذا وقعت قبل الالف تليها مفتوحة او مضمومة وبعدها حرف عند الاقل قلت الرا المفتوحة والمضمومة منع ايضا منع المستعلي لانها لما فيها من التكرار تجري مجرى الحرفين المفتوحين او المضمومين فيضاعف الفتح او الضم فتقوى الفتح وتضعف الامالة لان الفتح من الالف والضم من الواو فتحمت الالف معها لتناسب الصوت وتجري في طريق واحد وايضا فالرا تقرب مخرجها من مخرج العين واليا ولذلك ترى الالثغ

خرجها يا وبعضهم غينا فاذا فخت قربت من الغين فتصعد الفخة فمنعت كما يمنع المستعلي الذي هو
الغين قال الزمخشري بالكسر والذي فيها صارت بمنزله حرفين فيهما فتحتان والموضع الذي
خرج منه واحد فكانت بمنزلة فتحتين في موضع واحد فقوي الفتح لانه يجتمع في موضع واحد خلاف
ما اذا كان في موضعين لانه بالتفريق تضعف ولمنعها ايضا ترتيب فهي تمنع اذا كانت قبل الالف
تليها نحو راشد او بعدها تليها نحو هذا حمارك ورايت حمارك فان بعدت عن الالف بحرف اختلف
فيها والامالة اقوى والاكثر وذلك نحو رايت عامرا وقلت كافرا قال ويغلب المستعلي
اذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكل وبحرف عند الاقل وما سوى ذلك حفظ قلت الرا
اذا انكسرت انعكس حكمها فصارت تغلب المستعلي وتوجب الامالة بعد ان كانت تمنع الامالة
مع وجود سببها وذلك لانها بمنزلة حرف فيه كسرتان مخرجهما واحد فتوالت الكسرتان فتقوى
الامالة كما يقوى الفتح عند انفتاحها فاذا كانت بعد الالف تليها نحو طارد وغارم غلبت المستعلي
اجماعا ولذلك تغلب الرا المفتوحة من نحو فرارك فان بعدت ضعف امرها وكان الحكم للاقرب
نحو بقادر فان قلت هذه مفارق غلبة المستعلي لانه اصعاد بعد انحدار قال سيبويه و
امال قوم ترضى عربيتهم مررت بقادر لاجل الرا وانشد

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

واما قوله وما سوى ذلك حفظ فانه يعني مثل الكافرين في موضع الرفع وكذلك الكافر في الرفع
فانه ورد فيه الامالة مع ان الضمة في الرا مقدار ضمتين باب

اذا وقعت الواو واليا طرفا بعد الالف الزايدة ابدلت همزة قلت اما اشتراط كونها طرفا
فلان الطرف محل التغيير فتقوى فيه السبب الضعيف وهو الذي قد فصل بين الفتحة وحرف
العلة المتحرك بساكن اذ هو اضعف مما اذا لم يفصل واما اشتراط ان يكون الالف زايدة
فلان مع عدم الاعتداد بها حاجزا اذ لو كانت اصلية لاعتد بها وسوا كانت اليا والواو اصلية
او زايدة بعد ان يوجد الشرطان المذكوران وذلك نحو كسا وردا وعلبا والاصل كساو لانه من
الكسوة والاصل في ردا اليا لانه من ارديت على الخمسين اي زدت لان الردا زايد على الكسوة
واليا في علبا زايدة للالحاق وانما قلنا انها يا لانها قد ظهرت في نحو درحاية واليا اخف ايضا
من الواو فلما احتاجوا الى زيادة حرف لتكميل الكلمة والحاقها ببنا آخر نحو سرداح زادوا ما
هو الاخف والالف لا تزاد للالحاق اخرا اذا عرفت هذا فنقول لما تحركت اليا او الواو وانفتح
ما قبلها اذ الساكن الزايد لم يعتد به او لان الالف كالفتحة او كالحرف المفتوح لان مدة
تقوم مقام تحريكه حتى قال ابن جني اذا كانت تقلب لاجل انفتاح ما قبلها فهي اذا وقعت
بعد الالف التي هي اكثر من الفتحة واشبع احرى لان الكل اشد تاثيرا من الجزء قلبت الفا فا
لتقى الفان فلم يمكن الجمع بينهما والالف لا تحرك والحذف اخلال فلم يبق الا القلب فقلبت
الى مجاورتها في المخرج وهي الهمزة لتقبل الحركة ويزول الالتقا وكانت الثانية اولى بذلك لان
لها اصلا في الحركة خلاف الاولى وهذا هو التحقيق اما قوله انها ابدلت همزة فان عنى
انها ابدلت بتوسط ما ذكرنا فهو صحيح وان عنى انها ابدلت من الواو او اليا ابتدا من غير
توسط فهو بعيد عن مقتضى الصنعة ومذاقها اذ كان حكم الواو او اليا اذا تحركت وانفتح
ما قبلها ان تقلب الفا وقال بعض المتاخرين اصل الواو واليا السكون فلما وقعت بعد
ساكن همزت وهذا ابعد عن الصواب وقد خرج باشتراط كون الواو او اليا طرفا نحو شقاوة

وعباية فانها لم تقع طرفا لان الكلمة بنيت على التا واعتد بها جزا من الكلمة حيث نقل الاعراب
اليها فلم تغير بذلك حتى ان من لم يعتد بها جزا همزها فقال شقاءة وعباءة لانه جعلها بمنزلة كلمة
ضمت الى كلمة فكان الهاء لحقت الكلمة بعدما همزت الاولى قال السيرافي في عطا وشقا كان
الاصل عطو وشقو فلزم الاعلال لتحركهما وانفتاح ما قبلهما متطرفتين ثم لحقت الالف فلم تغير
هذا الحكم ولم تحل بين الفتحة وحرف العلة ولا منعت من الاعلال وخرج بالشرط الثاني نحو واو
وراي فان الالف فيهما لما كانت اصلا لم تقلب اما راي فالفه منقلبة عن الواو وعلى ان بعضهم
يقلب الالف ويدغم فيقول زي فلما لم تقلب في هذه اللغة لم تقلب في الاخرى وكذلك الالف
في واو منقلبة عن اصل هو واو او يا على خلاف في ذلك وفرق سيبويه بين الالف اذا كانت عن
اصل او كانت زايدة بانها اذا كانت عن اصل تقبل الحركة باصلها ولا كذلك اذا كانت زايدة
فانها لا تقبل الحركة باصلها فلم تعتد بها لذلك قال وكذلك اذا كانت تلي الطرف ولم تكن في
المفرد متحركة او في نية الحركة ان كان ما وقعت فيه كذلك جمعا قلت نقول ان الواو
واليا اذا وقعت في الجمع قبل الطرف ولم تكن في المفرد متحركة او في نية المتحركة فانها تقلب
همزة وذلك نحو سايل وصحايف وعجايز ثم احرف العلة في واحدها مدة زايدة لا اصل لها في
الحركة والعلة في قلبها ما قيل في كسا من وقوعه مجاورا للطرف بعد الف زايدة ومجاورة الطرف
كالطرف اما اذا كان حرف العلة اصلا وهو الذي تحرك في المفرد كما في جداول او تكون الحركة
مقدرة فيه كما في معيشة لان اصله معيشة فنقلت الكسرة الى العين فانه لا تقلب كما في جداول
ومعايش ومقاوم قال الشاعر واني لقوام مقاوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها
وهو جمع مقامة وعلى هذه استظهر بقوله او في نية الحركة فلم تقلب في هذه فرقا بين الزايد
والاصلي اما الحروف الزوايد التي في نحو عجوز ورسالة وصحيفة فلم تكن اقوى من الالف في
باع واذا قلبت هذه في بايع فلان تقلب الزايد اولى قال بعض المتاخرين الفرق بين
عشاير ومعايش ظاهر وذلك ان الاعلال طرح من وجه والزايد اولى بالطرح وقد اعلوا
شيا من هذا الباب فقالوا مصايب قال سيبويه انما هو غلط منهم توهموا ان مصيبة فعيلة
وانما هي مفعلة عين الفعل فيها واو لانه من صاب يصوب فيجب ان يكون جمعها على مصاوب
مثل مقاول قال السيرافي لما وقعت الواو مكسورة في حشو الكلام شبهوها بالواو المكسورة
في اول الكلمة فهمزوها مثل اشاح ولما مدينة فان اخذت من دان يدين اذا اطاع
لم تهمز لانها مثل معيشة وان اخذت من مدن بالمكان اذا اقام همزت لان ياءها زايدة
قال او متحركة ان كان ما وقعت فيه اسم الفاعل قلت عبارته في هذا الفصل كثيرة التكلف
شديدة التعسف ويعني ان اليا او الواو اذا كانت قريبة من الطرف تليه وكانت مما تحرك
في المفرد فانه يجب همزها ان كانت تلك الكلمة اسم فاعل وذلك نحو قايل وبايع والحاصل
ان الواو واليا اذا وقعت عينا في فاعل قلبت همزة لانها لما اعتلت في قال وباع اعتلت ايضا
في اسم الفاعل منه لانه من فروع الفعل وقيل العلة في الجميع واحدة وهو ان الواو واليا
قد تحركت وانفتح ما قبلها والالف حاجز غير حصين فكانها انفتح ما قبلها فقلبت كما في كسا
وردا لقربها من الطرف او لان الالف لاستطالتها كالفتحة وقياسها ايضا ان تقلب الفا فالتقى
الفان فقلبت الى اخت الالف وهي الهمزة او لان حكم الواو واليا حكم الالف في الاعلال فقلبت
الى حرف يجب اعلاله وهو الهمزة والصحيح قلبها او لا الفا على ما مر هذا كله اذا تحركت في

الفعل فان لم تخترك في الفعل لم يهمز نحو قاوم فهو مقاوم وبايعه فهو مبايع قال وان كان
قبل الف الجمع واوا او يا فلا اثر للحركة في المفرد قلت يعني انها تقلب همزة وان تحركت اذا
كان قبل الف الجمع يا او واو وذلك نحو اوايل وحباير وفي فوعل من البيع بوايع والعلة
فيه ان الف الجمع لما وقعت بين واوين او يا اين او واو ويا والثانيه منهما قبل
الطرف وليس بينه وبين الالف حرف اخر وجب قلب الواو الثانية او اليا همزة وانما فعلوا
ذلك فرارا من التجانس في الواوين او اليا ان وفي الواو مع اليا فرارا من الاستثقال بالمضادة
الذي بينهما كانز من قال ياجل والاصل يوجل قال السيماني لان اجتماع واوين ثقيل
واعتلال الاطراف لكثرة تغيرها احدى الواوين وشبهوها باجتماع واوين في اول الكلمة و
ذلك يوجب الهمز كاويصل في تصغير اواصل والالف حاجز غير حصين ومن ثم قالوا معايش و
معاول فلم يهمزوا حيث لم يوجد التجانس مع القرب من الطرف الا ترى انهم اعلوا صيما للقرب
من الطرف فاذا قالوا صوام لم يعلوا وقالوا اعيل وعيايل بالهمز وشذ من هذا الباب ضياون
في جمع ضيون اما على طريق الشذوذ واما السلامة واحده لان قياس واحده ان يقال فيه ضين
فلما خرج في الواحد على الاصل اجروه في الجمع كذلك وسيبويه لا يوجب صحة الجمع لصحة الواحد
فانه قال في جمع عاور عواوير بالهمز قال ش خيابر جمع خيد ومسايد جمع سيد بهمز جميع
ذلك وان كانت اليا والواو فيه متحركة في المفرد خلاف ما تقدم في جداول وحتايل لان
المؤلف خص هذا الحكم بالف الجمع وليس كذلك والصواب ان تقول وان وقع قبل الالف
الزائدة مطلقا دون تقييد بجمع ولا غيره قال رحمه الله وان كانت دون الطرف فلا
اثر للالف قلت الطرف او القريب منه معتبر في الاعلال عند النحويين جميعا وقد دلوا
على ذلك باحكام فنقول ان كانت الواو او اليا دون الطرف اي بعيده من الطرف فلا تهمز
ويحتمل ان يريد وان كان قبل الطرف يا سوى اليا الواقعة بعد الالف كما في عوابر وطواويس
لم يهمز الا ان قوله فلا اثر للالف ليس بشي فان الالف ليست الموجبة للهمز بل عدم الاثرات
بالالف مما يولد الهمز لان حرف العلة حينئذ يكون قد تحرك وانفتح ما قبله عند عدم الالتفات
الى الالف فوجب ان يقلب وكانه يعني ان الهمز انما وجب في اوايل لا لمكان الف الجمع او اوان
او يا ان فاذا كان بعد الف الجمع ثلاثة احرف لم يعتبر هذا وبالجملة فليس مراده الا ما ذكر
من المثال غير ان عبارته ردية قال ش قوله دون الطرف فلا اثر للالف هكذا وجد في
النسخ وصوابه وان كانت دون ما يلي الطرف نحو طواويس ونواويس فلا اثر للالف يعني في
قلب ما بعدها بل يبقى على اصله غير منقلب الى شي وينبغي ان تعلم ان الحرف المتوسط بين
الواو والطرف لو كان زايدا كما لو اضطر شاعر فمد مثل اوايل فان الهمز واجب لان حكم مجاورة
الطرف باق كما لو اضطر فحذف اليا للضرورة فانه لا يهمز لان حكم اليا باق كقوله
وكحل العينين بالعواور لم يهمز لان اليا مقدرة وعكسه قول فيها عيايل اسود ونمر
فانه همز لان اليا للاشباع كالتي في الصياريف فلم يعتد بها واعلم ان هذا الذي ذكر
في قلب الواو واليا همزة هو احد عقود التصريف والاقتصار عليه لا يسمن ولا يغني من جوع وكانه
اكتفى به متابعة للزجاجي ونحن ايضا نقتصر على هذا القدر لانا التزمنا انتقاد كلامه و
للتصريف كتب يراجعها من اراد التغلغل في ذلك الفرع والله اعلم

باب ——— حروف العربية الاصول تسعة

وعشرون حرفا وتتفرع منها حسنا همزة بين بين والنون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم والف
الامالة والتفخيم والشين كالجيم للمجاورة والصاد كالزاي اي لها قلت حروف العربية الاصلية
الثابتة تسعة وعشرون حرفا وترتيبها على نسق المخارج هكذا الهمزة والالف والها والعين والحا
والغين والخا والقاف والكاف والجيم والشين والطا والدال والتا والظا والذال والثا والفا والبا والميم والواو
هذا هو المختار في ترتيبها على ما هو في نسخة مبرمان من كتاب سيبويه وقد روي ترتيب اخر
لكن هذا هو الاجود فلنقتصر عليه وانما المراكز التي تنقطع عندها جرس الحروف التي تسمى مخارج
ستة عشر ترجع الى اربعة اصول الحلق وله ثلثة منازل واللسان وله عشرة والشفة ولها مخرجان
والخيشوم وهو مخرج واحد للنون الساكنة وذكر الليث بن المظفر في كتاب العين ان التي
هي اخوات من الحروف خمسة وعشرون واربعة جوف اي تخرج من الجوف فلا يقع شي من مدارج
الحلق ولا اللهاة ولا اللسان بل هي في الهوا وهي حروف المد واللين مع الهمزة ثم قد يحرف
الحرف عن مخرجه فيسمع له صوت اخر فيكون حرفا فرعيا وجملة ما بلغت هذه الفروع
سبعة واربعين حرفا اعني مع الاصول والجمع اخراجها من مخارجها من غير ان يخلط بها
غيرها وفروعها يمتزج عند النطق بها غيرها فيحدث هناك مخرج يسمع للحرف المتكرر فيه
صوت اخر وهو المعني بالحرف الفرعي وجملتها ثمانيه عشر وهي على ثلثة اصناف صنف مستحسن
ماخوذ به في القران وغيره وهي ستة وانما استحسنت لانها استفادت بالمزج تسهيلا وتخفيفا
في النطق بها فاولها النون الخفيفة التي مخرجها من الخيشوم عند ملاقاتها الحروف التي تخفى
عندها وهي خمسة عشر حرفا اذ لا علاج في اخراجها مع هذه ولو سد الناطق بها انفه عندهذه
الحروف لاختلت وتلاشت فان كانت هذه النون مع احد حروف الحلق فمخرجها من الفم من
موضع اللام والرا وكانت غير خفيه ووجب اظهارها كما يجب ادغامها عند حروف يرملون
بغنه وبغير غنة ويعتبر اخراجها من الفم عند ملاقاتها البا فتقلب ميما عندها التباعد ما
بين الخيشوم ومخرج اليا فاتوا بحرف متوسط بينهما ومن المستحسنة ايضا همزة بين بين
قال السيماني والتحقيق يقتضي ان تعد ثلثة احرف وذلك ان همزة بين بين هي الهمزة التي
تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها فان كانت مكسورة كانت بين الهمزة واليا وان
كانت مضمومة كانت بين الهمزة والواو والمفتوحة بين الهمزة والالف والمخالفة بين كل من
هذه ظاهرة وكان سيبويه جعلها حرفا واحدا لصدق الاسم العام عليها وهي من الحروف
المستحسنة قرى بها في المشهور المتواتر ومنها الف الامالة والتفخيم نحو عالم والصلاة وسميها
سيبويه الف الترخيم لان الترخيم نقصان للجهر بالحرف والف الامالة تكتب باليا والف
التفخيم تكتب بالواو كالصلوة ومما الفان متضادتان لان التي للتفخيم ينحى بها نحو الفوق
والتي للامالة بالعكس ومنها الشين كالجيم كقولك في اشدق اجدق لان الدال مجهورة شديدة
والجيم مشهور شديد والشين حرف مهموس رخو فهو ضد الدال في الهمس والرخاوة فقربوها
من لفظ الجيم الموافقة للدال في الجهر وعلة هذا الاقراب المجاورة في المخرج وهذه مع انها
مستحسنة لم يقرا بها في المشهور قال ش قوله والشين كالجيم للمجاورة ليس جيدا لان المجاورة
تكون في حرفين متقاربين في المخرج والشين مع الجيم ليس كذلك بل هما من مخرج واحد
فلو قال للمشاركة في المخرج لكان احسن ومنها الصاد كالزاي نحو مصدر ويصدق وهذه
ايضا قرى بها والعلة في اشمامها صوت الزاي ما ذكر في الجيم وقوله لها يعني للمجاورة ولو قال

للمشاركة كان اولى فهذه الستة هي المستحسنة الماخوذ بها في القرآن وغيره قال رحمه الله
وضعفا وهي الكاف كالجيم وبالعكس والجيم كالشين والضاد الضعيفة والصاد كالسين والظا
كالثا والبا كالفا والطا كالتا قلت هذه الفصيحه على ضربين منها ثمانيه مشهورة فاشية
في لغة العرب لكن الفصحا تجنبها ولا يستعملها لا في شعر ولا في غيره ولم يقرا بها فالمشهور منها الكاف كالجيم
قال ابن دريد هي لغة في اهل اليمن يقولون في جمل كمل وهي كثيره في عوام العراق وهي رديه و
عكسها ايضا كذلك وهي الجيم كالكاف وهما حرف الاول الاصل في احدهما الجيم وفي الاخرا الكاف ومن ذلك
الجيم كالشين واكثر ما خرج هذا الحرف اذا سكن وبعده دال او تا نحو اجتمعوا والاجدر فيقال اشتمعوا
والاشدر فقرب الجيم من الشين لانهما من مخرج واحد والشين اسلس والين واذا كانت الجيم مع
بعض الحروف المقاربة لها ولا سيما اذا كانت ساكنه فانه يصعب بصفتها الشدة للجيم فيميل الطبع بالنطق
الى الاسهل وذكر سيبويه الشين كالجيم في جملة الحسنة والثلاثين وهي المستحسنة والفرق بينهما ان
الشين التي كالجيم في الاشدق مثلا انما قرب الشين من الجيم بسبب الدال لما بين الدال والجيم من الموافقه
في الشدة والجهر كراهة الجمع بين الشين والدال مع ما بينهما من المباينة واذا كانت الجيم قبل الدال في
الاجدر وقبل التا في اجتمعوا فليس بين الجيم والدال والجيم والتا من التنافر ما بين الشين والدال
فلذلك حسن الشين كالجيم وضعف الجيم كالشين ومن ذلك الضاد الضعيفة وهي في لغة قوم ليست
الضاد في اصل حروفهم فاذا ارادوا النطق بها اعتاصت عليهم واخرجوها ظا لانهم يخرجونها من طرف
اللسان واطراف الثنايا وربما تكلفوا اخراجها من مخرج الضاد فلا يتاتى لهم فيخرجونها بين الضاد
والظا فيقولون في ضرب ظرب والحاصل ان الضاد مخرجها من اول حافة اللسان وما يليها من
الاضراس مطبقه فان انحرفت عن هذا قليلا ضعفت بقدر ذلك وزال الاطباق منها فصرت تتكلف
الاطباق في غير موضعه قال ش هي ضاد عامتنا في ما اظن ومنها الصاد التي كالسين وذلك انهما
من مخرج واحد فان لم تخلص مخرجها وجرسها توسطت وحيرت فيقال في سبغ صبغ وليس هذا مثل
ابدال الصاد من السين لان الصاد اخفى في السمع واصغى في الفم فكانت احسن منها ومنها الظا
كالثا يقولون في ظلم ثلم ومنها البا كالفا وهي في لغة الفرس وغيرهم من العجم وهي على ضربين
احدهما ان تغلب لفظ البا والثاني بالعكس وقد سمع في حروفهم حرفان غير البا والفا المخالفين
فيقولون في بور فور واصبهان في اصفهان وزاد اخرون اربعة احدها الشين كالزاي يقولون في
اشرب ازدب والجيم كالزاي يقولون في اجدر ازدر والقاف كالكاف واللام المفخمة كما في اسم
الله تعالى قال سيبويه ورايناهم من يتكلم بالقاف بين الكاف والقاف فياتي بها على لفظ الكاف
التي بين الجيم والكاف وتحكي هذه اللغة ابن دريد في الجمهرة وقال هي لغة بني تميم وينشدون
ولا اكول لباب الدار قد غلقته ولا اكول لباب الدار مغلول هكذا انشده في الجمهرة وينبغي ان تعد اللام
المفخمة من جملة الحروف ان بعدها في المستحسن فان القرا اتفقوا على الاخذ بها في القرآن العزيز
ومخرج كل حرف من هذه بين المخرج الاصلي وبين مقاربه فاذا زيدت هذه الاربعة على الثلاثة
والثلثين صارت سبعة واربعين فهذه جملة الحروف التي ذكرها النحاة وانما تعرضوا لعد ما تكلمت
به العرب فاما ما لم تتكلم به من الحروف التي تتكلم بها في غير العربية فحروف كثيرة تخرج من هذه
كما في السرياني والعبري قال ابن دريد اكثر الحروف للحلق الا الهمزة فانها ليست من كلام
العجم الا في الابتدا ولا الظا ولا الحا فان العرب تختص بها دون الخلق كلهم واما العين والضاد والصاد
والقاف والطا والثا فانها للعرب والقليل من العجم قال رحمه الله واما اصناف الحروف فهي

ستة عشر صنفا وربما تنتهي الى اكثر قلت فايدته معرفة اصناف الحروف في باب الادغام فان الحرف
الذي تزيد صفاته على غيره لا يدغم في ذلك الغير لانه يقوى بتلك الصفات والقوي لا يدغم في الضعيف
وبها يعرف ايضا ما يحسن في السمع مما لا يحسن وبه يقوى على معرفة تقابل الالفاظ بما يشاكلها و
اصنافها تبلغ الى ثمانيه عشر وربما اقتصر بعضهم على احد عشر ونحن نذكر ما لم نذكره من صفاتها بعد
قال فان لها حروف الزوايد جمعها قولك سالتمونيها قلت المعنى بزيادتها انه متى كان في الكلمة
حرف زايد لا يكون بتكرير اللام لا يكون الا احد هذه العشرة فسميت زوايد لذلك او لان الزيادة
تلحق لها كثيرا وقال بعض المتاخرين معنى كونها زوايد انها تكون في بعض المواضع زايدة لا في
كل موضع بل قد تكون كلها اصولا كما في اوى ونى يوم وسل وقال بعضهم الزيادة الحاق الكلمة ما
ليس لها في اصل وضعها منها لافادة معنى او لضرب من التوسع في اللغة فاذا الزيادة تكون على ثلثه
اضرب زيادة لمعنى وزيادة للالحاق وزيادة لتكثير الكلمة والمعاني التي يزاد الحرف لها كثيرة
منها زيادة المعنى كحروف المضارعة والف فاعل ومنها زيادة التثنية والجمع والتصغير والتكسير ومنها
الزيادة لمد الكلمة كالف رسالة ويا صحيفة وواو عجوز ومنها زيادة العوض كها يهريق وسين يسطيع
وميم اللهم وزيادة التكثير كالميم في زرقم وزيادة البيان كها السكت في مثل سلطانيه واما
الزيادة للالحاق فكالواو في كوثر واليا في ضيغم والف ارطى ونون رعشن وانما زادوا هذه لتكون
للاصل القوي وهو الثلاثي من الكثرة ما للضعيف من القلة وهو الرباعي والخماسي لئلا ينتقص جانب القوي
الا ترى انه يجوز ان يبنى من الثلاثي رباعيا او خماسيا من الرباعي ولا يجوز ان يبنى من الخماسي رباعيا
ولا من الرباعي ثلاثيا لان هذا هدم لها واما زيادة التكثير فكما في الف قبعثرى ونحوه قال
وجملتها عشرة قلت اما كونه هذه الحروف المزيدة عشرة وقد نظمها الجماعة في ضوابط لتحفظ و
لكونها من حروف الحلق والفم والشفتين يتاتى تركيبها على صورة متعددة منها قول بعضهم اليوم تنساه
واسلمني وتاه وهوت السمان ما سالت يهون الى غير ذلك وقد ذكرت منها نحو العشرين في
شرح المفصل واما الذي به يعرف زيادة الحرف فثلاثة اشيا الاشتقاق وهو اقواها الثاني
عدم النظير في الاصول الثالث كثرة زيادة الحرف في ذلك الموضع مثال ما عرف بالاشتقاق
مضروب ومستضرب فالميم والواو والسين والتا زوايد لانها لا تثبت في جميع تصاريف الكلمة من
نحو ضرب ويضرب وضرب ومثال عدم النظير كنهبل النون فيه زايدة لانها لو كانت اصلا لكان وزنه
على فعلل وهذا لا نظير له في الاصول ومثال الكثرة افكل فان الهمزة فيه زايدة لان الهمزة
اذا وقعت اولا ومعها ثلثه احرف اصول ثم لا تكون الا زايدة في الغالب بدليل الاستقرا فاذا جهل
امرها بطريق الاشتقاق وعدم النظير رجع الى الحمل على الاكثر فاذا رايت حرفا يكثر زيادته في
موضع باحد ذينك الدليلين ثم وجدته في مثل ذلك الموضع حكمنا بانه زايد نظرا الى الاكثر وان لم نعلم
دليل اشتقاق او عدم نظير ولنزد هذا ايضاحا فنقول الهمزة اذا كانت اولا وبعدها ثلثه احرف
اصول كارنب واحمر حكم بزيادتها الا اذا صدنا عن ذلك مانع كما صدنا في امعة وامرة فان امعه
صفة وليس في الصفات افعلة وفيها فعلة نحو دمثة وايضا فلكون الحرف فا وعينا فانه
لم يات الا في كلمات قليله نحو كوكب وددن والحمل على الاكثر اولى فان لم يكن اولا حكم باصالتها
وكذلك لو وقع بعدها حرفان او اربعة نحو اتب واصطبل حكم باصالتها واما الالف فانها لا تزاد
اولا وهي اذا لم تكن اولا ومعها ثلثه احرف اصول فصاعدا زايدة لا غير نحو حاتم وكتاب وحبلى
ومرداح وحلبلاب واما اليا فاذا حصلت معها ثلثه احرف اصول حكم بزيادتها اينما وقعت كيلمع

وصيارف وضرب وعثير وزينبة الا في نحو ياجج ومريم وتوتنت فانها اصل وان كان معها اربعة احرف
اصول وهي اولا فهي اصل نحو يستعور والا فهي زايدة كما في سلحفيه واما الواو فهي مثل الالف لا
تزاد اولا وهي فيه اولى زايدة كالواو في نحو جوهر وقسور ودهور وترقوة وعنفوان وقلنسوة ولما
الميم فمثل الهمزة اذا كانت اولا وبعدها ثلثة احرف اصول فهي زايدة نحو مقيل ومكرم الا ان
يمنع مانع من ذلك كما في معد ومعدى وماجج ومهدد فان كانت غير اولى حكم باصالتها الا
في نحو دلامص وهماس والقارص وزرقم ولا تزاد في الفعل ولذلك استدل على اصالتها في معد
بقولهم تمعدد ولم يعتدوا بميم تمسكن وتمدرع وتمندل واما النون فالضابط في زيادتها انها اذا
وقعت اخرا بعد الف زايدة نحو مروان وعثمان فهي زايدة حملا على الاكثر وكذلك اذا وقعت في اول
المضارع والمطاوع وكذلك اذا كانت ثالثة ساكنة وغير ساكنة نحو شرنبث وعفرنى وبلهنيه واما
التا فاطردت زيادتها اولا في تفعيل وتفعال وتفعل وتفاعل وافتعال ولا تزاد الا اولا واخرا الا غير
اما اولا فاذا كان بعدها ثلثة احرف اصول واما اخرا فترد للتانيث وغير التانيث و
الها فزيدت لبيان الحركة او حرف المد في نحو كتابيه وواز يداه زيادة مطردة وغير مطردة في
جمع ام نحو امهات وفي اهراق اهراقه واصل الكلمة راق يرق واما السين فزيدت في نحو
استفعل وبعد كاف الضمير من نحو اكرمتكس وهي الكسكسة وفي اسطاع واما اللام فزيدت في
ذلك وهنالك في المبهمات وفي عبدل وزيدل قال رحمه الله فاذا زدت الطا والجيم والدال
فهي حروف البدل قلت البدل في علم التصريف غير البدل في علم الاعراب فمعنى البدل في التصريف
اقامة حرف مقام حرف اخر في موضعه بعد حذفه اصلا وقولي في موضعه احترازا عن العوض
فانه يكون في غير موضعه كتا التانيث في عدة وزنة فانه يقال انها عوض من فا الكلمة التي
هي الواو وقولي بعد حذفه اصلا احترازا عن انقلاب حرف العلة الى مثله نحو انقلاب الواو الى اليا
او الى الالف فالفرق بين البدل والقلب ان القلب لا يجرى الا في حروف العلة والهمزة لا غير
والبدل يكون فيها وفي غيرها فكان اعم ومعنى حروف البدل ما قيل في حروف الزيادة انه متى ابدل
حرف من اخر لم يكن المبدل الا من هذه وحكمتها على ما قال ثلثة عشر جمعها قولك استنجده يوم
طال وزاد الرماني الصاد والزاى كما في الصراط والزراط وهي عند سيبويه احد عشر لا غير جمعها اجد
طويت منهلا وزاد بعضهم على حروف الزوايد ستة احرف الجيم والطا والدال والشين والصاد والزاى
والعلة في تخصيص هذه بالابدال انهم لما جعلوها من حروف الزوايد جعلوها ايضا من حروف
الابدال ومن اخرج السين منها فلانها ضعيفة في حروف الزيادة لانها لم ترد زيادة مطردة قياسية
الا في نحو استفعل وعلة ادخالهم الخمسة فيها ان الصاد والزاى قريبتان من السين والطا والدال
من مخرج التا والفرق بين هذه الحروف اذا كانت زوايد وبينها اذا كانت بدلا من وجهين احدهما
ان البدل مستدعى مبدلا منه ولا كذلك الزايد والثاني انها اذا زيدت لا بد ان تدل على معنى زايد
وحروف البدل لتسهيل اللفظ لا غير ولنشر الى مواضع ابدالها اما الهمزة فابدلت من حروف
المد واللين ومن الها والعين فابدالها من حروف المد واللين على ضربين مطرد وغير مطرد والمطرد
على ضربين واجب وجايز فالواجب ابدالها من الف التانيث في نحو حمرا وصحرا وكذلك في كساء
ورداء وكذلك من كل واو وقعت اولا مشفعة باخرى لازمة نحو اواصل واواق جمع واصلة وواقية
والجايز في نحو وجوه واد ور والغور وغير المطرد ابدالها من الالف في نحو دابة وشابة وابياض
وكان العجاج يهمز العالم وتبدل من المكسورة نحو اشاح واسادة ومن المفتوحة في نحو اناة

واسما واحد وليس بقياس في المفتوحة ومن اليا في قولهم في اسنانه يلله الله وقطع الله يديه واديه
ومن العين في نحو اباب في عباب واما الالف فابدلت من الواو واليا والهمزة والنون فابدالها
من الواو واليا مطرد من نحو قال وباع ودعى ورمى وهكذا في كل ما تحرك من اليا او الواو وانفتح ما
قبلها الا ان يخرج منها على الاصل نحو القود والصيد ومن الهمزة في آدم وراس ومن النون في الوقف
خاصة في نحو رايت زيدا واضربا واذا في اضربن واذن واما اليا فابدلت من الواو والالف ومن احد
حرفي التضعيف ومن النون والعين والتا والسين والبا اما ابدالها من الالف فنحو مفيتيح
وهو من المطرد واما من الواو فنحو ميقات وعصى وغازية وادل وقيام وانقياد وحياض وسيد
ولية واغزيت وهو مطرد وفي نحو صبية وبحل وهو غير مطرد ومن الهمزة في ذيب ومير ومن
احد حرفي التضعيف في نحو امليت وقصيت وتظنيت وتسريت وريك اراد وربك ولم يتسن وتقضي
البازي ودياجي اراد دنام والتصدية ومكاكي في جمع مكوك ودباج ودياج في دجوج وديوان وقيراط
وشيراز ودماس ثمن قال دماميس وشراريز واتصلت في اتصلت ومن العين في قوله ولضفادي
جمه نقانق اراد ولضفادع ومن اليا في قول الآخر لها اشاريم من لحم تتمره من الثعالي ووخز من ارانيها
اراد الثعالب والارانب ومن السين في قوله وابوك سادى اراد سادس ومن التا في قوله قد مر يوم
وهذا الثالي اراد الثالث واما الواو فابدلت من اختيها ومن الهمزة فابدالها من الالف في نحو
ضوارب وضويرب ودحوى وعصوى وفي نحو بقوى فعلى من ابقى عليه للفرق بين الاسم والصفة
ومن الهمزة في نحو جونة وجون واما الميم فابدلت من الواو واللام والنون والبا فابدالها
من الواو في فم وحده ومن اللام في لغة طي فانهم يبدلون من لام التعريف ميما ومنه ليس
من امبر امصيام في امسفر ومن النون في نحو عنبر وشنبا وهكذا في كل ما وقعت فيه
النون ساكنة قبل اليا وفي قول رؤبة وكفك المخضب البنام اراد البنان ومن البا في بنات
مخر وهي سحاب ياتي قبل الصيف رقاق ويقال ما زلت راتما اي راتبا ورايته من كثم اي من كثب
والنون ابدلت من الواو واللام في صنعاى قالوا صنعاني وبهراني وفي لعن لعل واما التا
فابدلت من الواو واليا والسين والبا فابدالها من الواو تا في نحو اتعد واتلج قال متلج كفيه
في قتره ومنه تجاه وتيقور ولا سيما في نحو اخت وبنت وهنت وكلتى ومن اليا في اتسر افتعل
من اليسر ومن السين في طست وست والاصل سدس وفي قوله يا قاتل الله بني السعلات عمرو
بن يربوع شرار النات ومن الصاد في لصت اراد لصا ومن البا في الذعالت بمعنى الذعالب وهي
الاخلاق واما الها فابدلت من الهمزة والالف واليا والتا فابدالها من الهمزة في هرقت الما
وهرحت الدابة وهيال ولهنك وهما والله وهن فعلت ومن الالف في قوله ان لم تروها فمه
وفي انه وفي حيهله ومن اليا في هذه امة الله ومن التا في نحو طلحة واما اللام فابدلت من
النون في قوله اصيلالا اسايلها ومن الضاد في قوله مال الى ارطاة حقف فالطجع
اراد فاضطجع فابدلت اللام من الضاد كراهة التقا المطبقين واما الطا فابدلت من التا في
اصطبر واضطر وفحصط بجلي وهكذا اذا كانت تا افتعل احد حروف الاطباق الاربعة واما الدال
فابدلت من التا في ازدجر وازدان وادكر غير مدغم واجد معوا ودولج واما الجيم فابدلت
من اليا المشددة في الوقف في مثل انا فقيمج يريد فقيمي وقد يجرى الوصل مجرى الوقف قال
خالي عويف وابو علج اراد ابو علي وقال اخر من عبس الصيف قرون الاجل وقال حتى
اذا ما امسجت وامسجا واما السين فانها اذا وقعت قبل غين او خا او قاف او طا جاز

ابدالها صادا كقولك صالغ واصبغ وصخر وصلخ ومس صقر وبصاقون وصقب وصوق والصلق و
صراط وصاطع ومصطيرن وتبدل زايا اذا وقعت قبلها الدال ساكنة نحو يصدر ويسدل ولا يجوز اشمامها
هنا صوت الزاى وفى لغة كلب تبدل زايا مع اتفاق خاصة فى نحو سـ زقر واما الصاد
فانها تبدل ايضا اذا وقعت قبل الدال ساكنة زايا فى نحو يزدر ومن كلام حاتم هكذا فزدى انه
اراد فصدى ويجوز ان يضارع بها الزاى فان تحركت لم تبدل لكن يجوز المضارعة فى صدر قال
سيبويه والمضارعة اكثر من الابدال فهذه امثلة مواضع البدل على جهة الاختصار واما
المفصل وشرح العلامة ففى شرح المفصل قال رحمه الله والمهموسة ما فى قولك سكت فحثه
شخص قلت قد جمعت ايضا فى قولك ستشحثك حصفه وفى قولك سكت شخصه فحث وجملتها
عشرة والمجهورة تسع عشرة والا قل ابدا يضبط فلذلك ضبطها واحال المجهورة على ما سواها
قال وماعداها مجهورة والجهر منع النفس ان يجرى مع الحرف والهمس خلافه قلت الجهر
اشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس ان يجرى معه وقد جمعت المجهورة ايضا فى قولك
لقد عظم زنجى ذو اطمار غضبا والجهر فى اللغة قوة الصوت فسمى الحرف الذى يمنع الاعتماد
فى مخرجه ويمنع النفس ان يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد مجهورا واما المهموس فهو لضعف
الاعتماد فى موضعه حتى مع النفس والهمس فى اللغة هو الصوت الخفى واذا اردت ان تعرف
تباينها فكرر القاف مثلا فانك تجد النفس محصورا لا تحس بشئ معه نحو قق قال رحمه الله
والشديدة ما فى قولك اجدت طبقك قلت جمعت ايضا فى قولك اجدك قطبت وفى البت
جدقط قال والشدة انحصار صوت الحرف عند مخرجه حيث لا يجرى والرخاوة
خلافه قلت الشديد هو الذى يمنع الصوت ان يجرى فيه وذلك انك لو قلت الحج ومددت
صوتك لم تقدر والرخوة ماعداها وعدا ما فى قولك لم يروعنا وجملة الرخوة ثلثة عشر والرخو
هو الذى يجرى الصوت فى موضعه عند الوقف قال وبين الرخوة والشديدة ما فى قولك
لم يروعنا لان هذه الحروف لم يحصر صوتها كل الانحصار ولا جرى كل الجرى قلت وهذه ثمانية
اخرى توسطت بين الرخوة والشديدة لان الحرف الشديد هو الذى يحصر الصوت فى موضعه عند
الوقف ولا يحصر وهذه الثمانية لا يجرى الصوت فى مواضعها عند الوقف ولكن يعرض لها اعراض
توجب خروج الصوت باتصاله بغير موضعه او انسلاله على غير الشرط فى الرخوة فالعين لشبهها
بالحا كانها تسل عند الوقف الى الحا فليس لصوتها الانحصار التام ولا جرى الرخوة فهى بينها
الا ترى انك اذا قلت الحج والطش ووقفت على الجيم او الشين وجدت الصوت بالجيم محصورا
لا تقدر على مده ووجدت الصوت بالشين جاريا تمده ما شئت قال والمطبقة الصاد
والضاد والطا والظا لانها تنطبق النطق على مخارجها من اللسان وماحاذاه من الحنك و
الانفتاح خلافه قلت سميت مطبقة لانطباق اللسان فيها على الحنك لانه اذا وضع
اللسان فى مواضعهن انطبق اللسان على ماحاذاه من الحنك الاعلى اى اشتد التصاق ظهر
اللسان بما يلاقيه من اعلى الحنك وصار الصوت بها محصورا بين اللسان والحنك ولهذا قال
سيبويه هذه الاربعة لها موضعان من اللسان يعنى حصرها فى المخرج وانطباق اللسان
فلولا الانطباق لصارت الطا دالا والظا ذالا وخرجت الضاد من الحروف والمنفتحة ضد
المنطبقة لانها لا ينطبق بها اللسان ولا ينحصر الصوت معها قال والمستعلية ما فى
قولك ضغط حص قظ والاستعلا ارتفاع اللسان الى الحنك انطبقت او لم تنطبق والانخفاض
خلافه

خلافه قلت هى سبعة وجمعت ايضا فى قظ حص ضغط واللسان يستعلى بها عند النطق الى الحنك الاعلى
ويستفل بما عداها فيسمى مستفلا ومنخفضا فان كان مع الاستعلا اطباق فهى المطبقة قال وحروف
الصفير الصاد والزاى والسين لانها يصفر بها قلت اذا نطقت بشئ من هذه الثلاثة وجدت لها
صفيرا فسميت بذلك ماخوذا من الصفير الذى قال واللينة معروفة قلت هى حروف المد و
اللين جمعها قولك واى سميت بذلك لان مخرجها تتسع لهوا الصوت اشد من اتساع غيرها
قال السيرافى هذه الثلاثة لاتساع مخارجها وان للحركات منها ولانها لا تمد فى الغنا الاهى وكل
واحد منها له صوت فى غير موضعه ومخرجه من الفم فصارت مشبهة للرخوة بالصوت الذى يجرى
عند الوقف عليها وتشبه الشديدة للزومها موضعا واحدا واوسعهن مخرجا الالف ثم اليا ثم الواو وسماها
بعضهم المصوتة لان للنطق بها تصويتا اكثر من غيرها للينهن واتساع مخارجهن وتسمى حروف العلة
لاعتلالها بما لحقها من التغيير والانقلاب وتسمى حروف المد لامتدادها قال والمنحرف اللام قلت
لو شددته لحتى يستدق اللسان لاحس الصوت باللام فلانحراف اللسان مع الصوت قيل له منحرف
ولو اجرى الصوت فيه لكان شديدا قال والمكرر الرا قلت فى ابتدا النطق بها يحصر الصوت
فى مكانها ولا يجرى فاذا كررتها انحرفت الى اللام فجافى جرى الصوت فتحرف اللسان بها مع نوع
اضطراب خلاف اللام فانه وان كان فيه انحراف اللسان الا انه ليس فيه اضطراب قال
والهاوى الالف قلت لان مخرجه اشع لهوا الصوت اشد من اتساع مخرج اليا والواو لانك فى اليا
قد تضم شفتيك وترفع لسانك قبل الحنك فقيل لها الهاوى لانه فى الهوا لا يعلق به شئ وقيل لانه
يهوى الى ناحية الحلق حتى تصل بالهمزة قال والنون والميم حرفا غنة قلت النون والميم يعتمد
لها فى الفم والخياشيم فنصه فيها غنة بدليل انك لو امسكت انفك ثم نطقت بها اخللت بالغنة قال
والمستطيل الضاد قلت مخرج الضاد من اول حافة اللسان وما يليه من الاضراس فبعضهم يخرجها
من الجانب الايمن وبعضهم فى الجانب الايسر وهو اخف لانها من حافة اللسان وانما خالط غيرها
بعد خروجها فيستطيل حتى خالط حروف اللسان فسميت مستطيلة لهذا قال والمتفشى الشين والفا
قلت سميت بذلك لتفشيها اى لانتشارها فى الفم فهذه جملة ما ذكر من الصفات وقد زاد غيره
صفات اخرى منها حروف القلقلة وهى خمسة جمعها قولك قطب جد سميت بذلك لتقلقل الصوت
بها وحفزه وضغطه عند النطق بها فاذا وقفت على الحق مثلا وجدت فى الصدر حفزا اصعد الصوت
عنه ومنها حروف الذلاقة جمعها مر بنفل سميت بذلك لاعتماد اللافظ بها على ذلق اللسان وهو
طرفه مع قوة زيادة تحريك اللسان ومنها المصمتة وهى ما عداها سميت بذلك لانها لما
كانت بحيث لا يكاد يبنى منها كلمة رباعية او خماسية الا ومعها شئ من حروف الذلاقة فكانها صمت
عنها وقد شذ نحو عسجد وفيها اعتياص وتكلف فى النطق ومنها المهتوت وهو التا سمى بذلك لضعفه
وخفايه والهت شبه العصر للصوت وزاد اخرون الجوفيه وهى حروف المد واللين والهمزة لان
مخرجها من الجوف بغير اعتماد ومنها الجرسية وهى الالف والجرس الصوت سميت بذلك لانه
لا اعتماد لها ومنها الخفية وهى الالف والها واليا والواو ومنها المستعينة وهى العين والميم والنون
لان المتكلم يستعين بها عند اللفظ فعند التلفظ بالعين يستعين بصوت الحا ومع الميم والنون
بصوت الخياشيم ومنها المتصلة وهى الواو لانها تتصل بمخرج الالف والخليل سمى القاف والكاف
لهويتين لان مبداهما من اللهاة والجيم والشين والضاد شجرية لان مبداها من شجر الفم
وهو مفرجه والصاد والزاى والسين اسلية لان مبداها من اسلة اللسان وهى مستدقه والطا

والدال والتا نطعية لان مبداها من نطع الغار الاعلى والظا والثا والذال لثوية لان مبداها
من اللثة واللام والرا والنون ذولقية لان مبداها من ذولق اللسان والواو والفا والبا
شفوية وحروف اللين جوفا لان مخرجها من الجوف وربما سماها هوائية لانها في الهوا لا
تتعلق بها شي فهذه صفاتها من حيث نسبتها الى مخارجها وربما اجتمع في الحرف الواحد كثير من
هذه الصفات فالهمزة حرف مجهور شديد مستفل منفتح والالف هوائي مجهور شديد والها مهموس
رخو خفي ضعيف وهكذا الى آخرها فلا يخلو حرف منها من صفتين او ثلاثة فصاعدا

باب الادغام في حروف الفم اقوى منه في

حروف الطرفين قلت الادغام هو الادخال قال ابن دريد يقال ادغمت اللجام الفرس
اذا ادخلته في فيه قال الشخوص اذا نزعوا ادغمن في اللجم قال ابن السراج الادغام في
العربية هو وصلك حرفا ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما ولا وقف فيصيران
بتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة شديدة وقال الزمخشري هو ان تلبث
حرف في مخرجه اللبث حرفين والغرض به التخفيف والتسهيل من حيث ان التباعد المفرط
بين الحرفين جعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة ولذلك صاروا الى الابدال والتقارب المفرط جعل
اللفظ بهما بمنزلة مجلات القيد فاذا سكن الاول وارتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة زال ذلك
الثقل والتعب الذي كان يوجد قبل الادغام واعلم ان الادغام جرى بين المتقاربين كما جرى
بين المتماثلين وكلاهما اما ان يلتقيا في كلمة او في كلمتين فالمثلان اذا التقيا في كلمة التقا
لازما والثاني منهما متحرك حركة لازمة وليس احدهما للالحاق ولم يلزم من الادغام الباس
وجب الادغام وذلك نحو رد ورد وشد وشد واحترزنا بالالتقا اللازم عن نحو اقتتل فان تا
افتعل لا يلزمها وقوع تا بعدها فهي شبيهة بتا قامت تلك فكانت في حكم المنفصل وقال السيرافي
لم يجب الادغام في نحو هذا لانهما لما وتعاوسطا قويا لان الوسط اقوى من الطرف فلما كان
الاعلال منه ابعد كان الادغام ابعد وقيل لم يجب لان التا زيدت لمعنى فلا تزال بالادغام
ثم الذي يدغم فله ان يكسر القاف ويفتح التا وله ان يكسرهما معا وفي المضارع يقتل وفي اسم
الفاعل مقتل ويجوز ضم القاف على الاتباع ويجوز كسر الميم اتباعا لكسرة التا واحترزنا بالحركة
اللازمة عن العارضة نحو اردد القوم ولم يكن احدهما للالحاق احترازا من نحو قردد وجلبب
فان الدال الثانية والبا للالحاق بمثال جعفر وحلبب بدحرج فلو ادغم لذهب الالحاق
ولذلك جمعه قرادد من غير ادغام وقولنا ولم يلزم من الادغام الباس احترازا عن مثل
مرر بكسر الميم وفتح الرا وعن مثل فعل بضم الفا وفتح العين نحو خصص وعن مثل فعل بفتحتين نحو
شرر فان هذه الثلاثة لا تدغم لانه لا بد في الادغام من اسكان الاول ومتى سكن الاول
جهل وزن الكلمة فافضى الى اللبس الا ترى ان شررا جمع سرير وسررا بفتح الثاني جمع سرة
فالفرق حصل بالحركات فلو ادغم لزم اللبس ولانه لم يجئ على مثال الفعل وانما يدغم من الاسما
ما وافق مثال الفعل لان الادغام اعلال والاسم الثلاثي لا يعل الا اذا كان على مثال الفعل و
اما نحو طلل فلم يدغم لان المفتوح لا خفة واذا لم خفف امتنع الادغام لانه لا بد من
تسكين الاول في الادغام وقد شذ من هذا الضابط الفاظ منبهة على الاصل نحو لححت عينه
اذا الصقت وضبب المكان اذا كثر ضبابه ومششت الدابة اذا اصابها نتو في رجلها واما
قطط الشاة وقصصها فليس من باب الادغام بل هي لغة واما قول الشاعر اني اجود لاقوام

وان

وان حشوا فللضرورة واما المتقاربان اذا التقيا في كلمة على الشروط المذكورة فانه
يجب الادغام ايضا وذلك كادغام لام المعرفة في مقاربها وان افضى الى اللبس لم يدغم نحو وتد
ووتد وكنية وشاة زنما فان ادغام هذه يلبس فلو ادغم وتد لالتبس بود مضاعف الدال
ولذلك كنية يلتبس بمضاعف اليا وزنما بمضاعف الميم فيوهم انه من الزم وان التقى المثلان
في كلمتين وسكن الاول وتحرك الثاني ولم يكن احدهما تا خطاب او تكلم ولم تكن الكلمة قليلة
الحروف ولم يفصل بينهما تنوين وجب الادغام ايضا وذلك نحو قوله تعالى الم اقل لك وهل لك
وما اشبهه وان التقيا والاول متحرك اوكان مدة فان سكن الثاني امتنع الادغام نحو
وسول الحسن وكذلك في الكلمة الواحدة نحو ظللت وان تحرك الثاني جاز الادغام وتركه وذلك
نحو يعلم ما فيه وطبع على قلوبهم وثوب بكر واما المتقاربان اذا التقيا في كلمتين فيجوز الادغام
جوازا حسنا وقد يترجح الادغام في مواضع وبالعكس وقد يمتنع ايضا فيما يترجح ادغامه ان
يكون الالتقا بين حروف الفم فان الادغام ارجح لان اكثر الحروف يخرج من الفم فهو مظنة
ازدحام الحروف فناسب الخفة بالادغام قال ش وبعد بالطرفين طرفي الفم وهما الحلق
والشفتان وبين ما قاله ان كل ما كان من حروف الحلق ادخل في الفم لم يدغم في الادخل
في الحلق نحو امدح هلالا يدغم هذا لانك اذا ادغمته قلت امده هلالا لان كان الادغام في
الها والها متمكنة في الحلق وليس كذلك اذا قلت احبه حملا فان هذا يدغم لانك تقول احبحملا
فتصير الها حا وكان الادغام بين الحا والحا يقرب من الفم قال رحمه الله وهو في كلمة
اقوى منه في كلمتين قلت لان التقاهما في كلمة واحدة الزم ضرورة ان الكلمة لا تنفك ولا
تنفصل بعضها من بعض بخلاف الكلمتين فانهما ينفصلان عند الوقف على احداهما فلا يحصل
الالتقا قال ش بين ذلك انهم يقولون في مددته وجيزون بين الاظهار والادغام في مثل
جعل لك وانهم يدغمون مثل اشقر مما قبل الاول فيه من المثلين ساكن اذا كانا في كلمة فاذا
كان ذلك في كلمتين نحو قوم مالك لم يدغموا قال وفي المثلين الزم منه في المتقاربين قلت
لان التجانس بين المتماثلين اشد من التجانس بين المتقاربين واذا كانت المجانسة اشد
كان الثقل اشد فكانت الحاجة الى الادغام امس وايضا فالمتقاربان تحتاج فيه الى عملين
قلب احد الحرفين الى الاخر ثم الادغام ولا كذلك في المتماثلين قال ش من ذلك التزام
الادغام في مثل لم يجعل لك مما سكن الاول فيه من المثلين في كلمتين وتخييرهم بين الاظهار
والادغام في نحو قد ظلم وقد سمع من المتقاربين قال وفيما سكونه لازم اكد منه فيما ليس
كذلك قلت لان تخلص المثلين او المتقاربين مع سكون الاول سكونا لازما اشق من
تخليصهما مع الحركة لان الحركة تعين على اخراج الحرف وتخليصه وذلك ان الحركة تقلق الحرف
عن مركزه وايضا فالتغيير يكون اقل اذ لا بد من حذف الحركة في المتحرك ولذلك لو كان سكونه
عارضا نحو لم تقم مالك ولم يغفر لك فان سكون الجزم عارض فكان الحركة موجودة قال
ش بين ذلك قراءة من ادغم هل جعل لك واظهر نحو قل لان سكون لام قل لا يلزم في تصاريف الكلمة
وسكون لام هل لازم ليس له تصريف يتحرك فيه قال ولذلك لا يجوز الاظهار اذا سكن الاول
من المثلين وتحرك الثاني مطلقا ولا اذا تحركا في الفعل قلت الزما قاله من ان السكون
متى كان لازما في المتقاربين تأكد الادغام بدليل انه متى سكن الاول في المتماثلين وجب
الادغام واذا وجب هناك فلا اقل من ان يحسن هنا ويترجح ثم اوجب الادغام في الفعل



وان تحركا الاول لان الفعل احمل للتغيير والاعلال من الاسم والادغام اعلال ولذلك كاف
ضننوا ضرورة ولحمت عينه واخواته شاذا منبها على الاصل كالقود والحوكه وما يترجح به الادغام
ايضا الكثرة للحروف وتوالي الحركات نحو منا سككم وكذلك قصورا خال وكلما تقارب المخرجان
قوى وبالعكس قلت اذا كانت العلة هي التقارب فالذى يكون اشد تقاربا يكون
اولى بالادغام لا محالة والتباعد يكون مبعدا للادغام الا ترى ان القرا اتفقوا على ادغام
اذ ظلموا وقد تبين لشدة التقارب وان اختلفوا في غيرهما من المتقاربات وقد
يتغير بعد المخرج خواص الحروف وصفاته فيدغم لذلك فيما بعد منه مخرجا المقاربته له في
الكيفية قال ش بين ذلك ادغام من ادغم بل ران واظهاره بل تؤثرون وقوله وبالعكس
يعني في جميع ما تقدم من اول الباب الى هنا قال والحروف التي منع زيادة صوتها على
صوت مقاربها ان تدغم فيه ثمانيه قلت ليس كل متقاربين في المخرج يدغم احدهما في
الاخر كما انه ليس كل شيئين متعادلين من العلا الشيء كيف اتفق وكذلك ليس كل متباعدين
يظهران بل قد يعرض للمتقاربين ان يكون في احدهما فضل وقوة تمنع من ادغامه فيما ليس
فيه تلك القوة وتتفق للمتباعدين من الخواص ما يسوغ ادغامه في الاخر وقد يكون في
احدهما فضل من وجه ونقص من وجه فينجبر النقص بالفضل فنقول ان حروف ضوى
مشفر لا تدغم في مقاربها لما فيه من الفضل على غيره فكرهوا ان يذهب ذلك الفضل بادغامه
في غيره قال الشين والفا لتفشيهما والضاد لاستطالتها والرا لتكررها والصفيريات
لصفيرها والميم لغنتها قلت شرع في تفصيل الثمانيه وهي التي جمعناها في ضوى مشفر
والواو واليا ايضا لضعفهما لان المدغم فيه اذا كان اقوى بالكلية غاص فيه الضعيف ولم
يبن منه اثر فكان في ادغامه اعدام له ومن ثم كره بعضهم ادغام اليا في الفا لان اليا
لا صوت لها والفا قوية بالنفخ الذى فيها وامتنع ادغام الميم في النون لكونها من حروف
الشفة والنون تدغم فيها لان النون وان كان فيها غنة ففي الميم ايضا غنة نحو من محمد
فاشتراكهما في الغنة سوغ ادغام النون فيها وان تباعدت منها قال سيبويه اما
الضاد والزاى والسين فلا يدغمن في شيء من الحروف التي ادغمت فيهن لانهن حروف الصفير
وهن اندى صوتا في السمع يعني ان لها من الفضل كما للمكرر فلا يجوز ادغامها الا فيما له
مثل صفتها ومثال امتناع ادغام الشين عند غيرها نحو افرش جابرا ومثال الفا
خسف بهم على انه قد قرى به ومثال الضاد في مقاربها اقرض لبيدا وقد قرا السوسي لبعض
شانهم ومثال ادغام الرا يغفر لكم وقد ادغمه ايضا ابو عمرو والنحاة يحملون قراءته
على الشذوذ في هذه الاحرف قال وما تكافا من المتقاربين فادغامه حسن وبا لله
التوفيق قلت هذه اشارة الى ما قلنا من انه قد يتفق ان يتباعد الحرفان في
المخرج لكن يتقاربان في الصفات فيتعادلان فيسوغ ادغام احدهما في الاخر وكذلك
لو انجبر نقص احدهما بفضل الاخر جاز الا ترى ان ابا عمرو نظر في ادغام الرا في اللام الى
ان الرا وان كان يذهب تكريرها بالادغام ويفضل به على اللام لكن لما كان في اللام من
سعة المسلك ما يجبر ذلك جوز الادغام ولذلك ادغمت لام التعريف في ثلثه عشر حرفا لسعة
مسلكها قال ش كان ينبغي له ان يقول وما تكافا من المتقاربين او لم يتكافا الا ان
الزيادة فيها للثاني على الاول فادغامه حسن لان كلامه يوهم انها اذا لم يتكافا او كان الزيادة
للثاني

للثاني على الاول لم يجز الادغام وليس كذلك فانهم قد ادغموا ادغاما حسنا نحو قد سمع ولقد زين وما
اشبه ذلك وقوانين الادغام كثيرة جدا ولم يذكر منها الا ما قد دله واستيفاؤها في مظانها من
الكتاب وغيره فلينظر من هنالك ولنشر الى بعض شواذ الادغام فمن ذلك ادغامهم الضاد في
الطا من نحو اطجع في اضطجع حكاها سيبويه وادغام ابي عمرو لها في الشين من نحو قوله تعالى
لبعض شانهم ووجهه ان ذهاب استطالة الضاد منجبر بتفشي الشين وحمل بعضهم هذه الرواية
على الاخفا لاجل سكون ما قبل الضاد لان الاخفا حال بين الادغام والاظهار ولا تشديد معه
والادغام والاخفا متقاربا المعنى في وضع اللغة قال ابن مجاهد وكان ابو عمرو لا يملك
كل احد من ادغام مثل هذا بل لا يعرض ذلك الا الحذاق اصحابه بالقراءة واعلم ان فرارهم
من اجتماع المثلين او المتقاربين قد حملهم على الحذف عند تعذر الادغام قالوا في ظللت
لما تعذر ادغامه ظلت وفي مسست مست وبعض العرب استخذ في استتخذ ولذلك يسطيع
في يستطيع ومن هنا بلعنبر في بني العنبر وبلعجلان وعلما بنو فلان يريدون على الماء

ولنقتصر على هذا القدر الذى اقتصر عليه المصنف لئلا
نخرج عن مقتضى الشرح والله اعلم جعل الله تعالى
عملنا خالصا لوجهه واثابنا بمنه وفضله والحمد لله حمد
الشاكرين والصلوة على محمد خاتم النبيين

وقد فرغ من نسخه ليلة الاثنين في اواسط
شعبان سنة ست وسبعين وستمائة
بحمد الله وحسن توفيقه محمد بن محمد بن احمد
بن داود حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه محمد
وآله اجمعين





